

الْأَعْرَابُ عَنْ الْحَيَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ

الْمَوْجُودَاتِ فِي

مَلَأَ هَاهُنَا الرَّجُلُ الْفَيْلَ

لِلْأَمْرِ الْخَافِظِ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الظَّاهِرِيِّ

٣٨٤ - ٤٥٦ هـ

دُرِّسَتْ وَتَحْقِيقُ

الدُّكُورُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَمِينٍ

نَقَلَتْهُمُ

الدُّكُورُ زَيْنُ الْعَبْدِينَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِفْجِ

أَسَازُ التَّعْلِيمِ الْعَالِي بِجَامِعَةِ الدَّرَالْبِيضَاءِ بِالْمَغْرِبِ

الْجُلُومُ الثَّالِثُ

أَصْنَؤُ السَّيْلَفِ

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م



واحتجوا لقولهم في الموضحة بأثار - ولا تصح - عن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت ^(١) ، وبأثر صحيح عن علي بن أبي طالب عليه السلام ^(٢) . ^(٣) ، وادعوا - مجاهرة بالباطل - أنه لا يعرف لَهُمْ مخالف في ذلك من الصحابة حتى إن من لا يبالي بنار الكذب وعاره ، ادعى أنه إجماع ، وكذبوا في ذلك ، فأما ابن مسعود فإنما جاء عنه : « السن والموضحة سواء ، الرجل والمرأة سواء » . وهذا ^(٤) خلاف قولهم .

وأما عمر وزيد وعلي فإنما جاء عنهم في الموضحة خمس من الإبل ^(٥) ، وهذا خلاف قولهم ، لأن هؤلاء لم يخصوا موضحة من موضحة ، والحنيفيون لا يختلفون في أن هذا ليس إلا في موضحة الرأس والوجه خاصة ، لا في الموضحة في العنق ، وفي سائر الجسد ^(٦) . وإنما جاء هذا عن عمر من طريق ابن جريج ومعمار عن بعض أصحابهما أن عمر

(١) سيذكر المؤلف الرواية عن هؤلاء بعد قليل .

(٢) هو ما أخرجه عبد الرزاق برقم ٢٦٧٨٢ (ج ٥/ ص ٣٤٩) عن عاصم بن ضمرة قال علي : « في الموضحة خمس من الإبل » .

(٣) سقط الترضي من ت .

(٤) في ت كانها : « هو » .

(٥) ما الرواية عن عمر فأخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣١٧ (ج ٩/ ص ٣٠٦) عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال : « وقضى عمر بن الخطاب في الموضحة بخمس من الإبل . . . » وأما الرواية عن زيد بن ثابت فأخرجها عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣١١ (ج ٩/ ص ٣٠٥) والبيهقي في الكبرى (ج ٨/ ص ٨١ - ٨٢) عن زيد قال : « في الموضحة خمس من الإبل » وأما الرواية عن علي فتقدم تحريجها .

(٦) انظر مذهب الحنفية في الموضحة في : تبين الحقائق (ج ٦/ ص ١٣٣) .

ابن عبد العزيز قال : « قضى عمر . . . » (١) .
والثابت عن عمر خلاف (٧٨/ش) هذا كما روينا من طريق عبد
الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة قال : قال لي عبد الله بن
الزبير : « قد كان عمر بن الخطاب يقول في الموضحة لا يعقلها أهل
القرى ، ويعقلها أهل البادية » (٢) . قال ابن جريج : « وأخبرني عمرو
ابن دينار عن عبد الله بن صفوان (١٦٤/ت) هو ابن أمية (٣) - عن عامر
الغفاري أن عمر بن الخطاب أبطل الموضحة عن أهل القرى » (٤) .
وعن عمر رضي الله عنه (٥) قول آخر وهو إبطال ديتهما جملة كما حدثنا محمد
ابن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ
حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني ، حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد
الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري عن عمر بن عبد الرحمن

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٢٦ (ج ٩/ص ٣٠٩) .
(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٢٤ (ج ٩/ص ٣٠٨) قال : أخبرنا ابن جريج
قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : جاء عمير بن خالد مولى عمرو بن العاص إلى ابن
الزبير يطلب موضحة أصيب بها فقال ابن الزبير : ليس فيها شيء قال ابن الزبير : قال
عمر بن الخطاب : « لا يعقلها أهل القرى ويعقلها أهل البادية » .
(٣) عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي ، عن أبيه وعمر وحفصة وعنه أمية بن
صفوان وابن أبي مليكة والزهري قتل مع ابن الزبير سنة ٧٣هـ وذكره ابن حبان في
الصحابة ثم ذكره في ثقات التابعين ، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجة انظر تهذيب
التهذيب (ج ٣/ص ١٧٣ - ١٧٤) والتقريب (ص ٣٠٨) والخلاصة (ص ٢٠٢) .
(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٢٥ (ج ٩/ص ٣٠٨) .
(٥) سقطت من ت .

المديني السهمي ^(١) عن الشعبي عن رجلين أن رجلا أتى عمر بن الخطاب في موضحة فقال له عمر رضي الله عنه ^(٢) : « إنا لا نتعادل المضع ^(٣) بيننا » ^(٤) .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٥) : سمى غير عبد الرحمن هذين الرجلين ، وهما أبو سلمة بن سفیان المخزومي عن أبي أمية بن الأخنس الثقفي عن عمر ^(٦) ، وقد صح مثل هذا عن غير عمر ، كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن رجلين اختصما إلى عبد الله بن خالد بن أسيد ^(٧) في موضحة فقال عبد الله :

(١) عمر بن عبد الرحمن المديني السهمي أبو حفص المقرئ ، عن أبيه وصفية بنت شيبة وعنه ابن جريج والسفيانان ، وثقه ابن حبان أخرجه له مسلم والترمذي والنسائي ، توفي سنة ١٢٣ هـ انظر : تهذيب التهذيب (٤/٢٩٨) والتقريب (ص ٤١٥) والخلاصة (ص ٢٨٤) .

(٢) سقطت من ت .

(٣) كذا ، ولا توجد عند ابن أبي شيبة .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٧٩٣ (ج ٥/ص ٤٣٩) من طريق ابن مهدي عن سفیان عن عمر بن عبد الرحمن السهمي عن رجل أن رجلا أتى عمر بن الخطاب في موضحة فقال : « إنا لا نتعادل بيننا » .

(٥) سقطت من ت .

(٦) أخرجه هكذا ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٩٧٦ (ج ٥/ص ٤٣٩) من طريق زيد بن حباب عن عبد الله بن مؤمل قال « حدثنا عمر بن عبد الرحمن السهمي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي أمية بن الأخنس قال : كنت عند عمر بن الخطاب جالسا فجاء رجل من بني غفار فقال : « إن أبي شج فقال : إن هذه لا يتعادلها أهل القرى » .

(٧) عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص العبشمي ذكره ابن منده في الصحابة وقال : في صحبته وروايته نظر ، انظر : طبقات ابن سعد (ج ٤/ص ١٥٨) وتجرید أسماء =

« ليس فيها شيء » . قال ابن أبي مليكة : « فذكرت ذلك لعبد الله بن الزبير فقال : صدق عبد الله بن خالد » (١) .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن مرة (٢) عن الحارث (٣) عن علي بن أبي طالب قال : « لاتتعمد صيام يوم الجمعة » (٤) .

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمران بن ظبيان الحنفي (٥) عن حكيم بن سعد الحنفي (٦) قال : « سمعت علي بن أبي

= الصحابة (ج ١/ص ٣٠٧) والإصابة في تمييز الصحابة (ج ٤/ص ٦٢ - ٦٣) .

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٢٢ (ج ٩/ص ٣٠٨) .

(٢) عبد الله بن مرة الهمداني الخارفي الكوفي عن ابن عمر والبراء وأبي الاحوص ومسروق وغيرهم ، وعنه الأعمش ومنصور ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن حبان ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز أخرج له الجماعة انظر : تهذيب التهذيب (ج ٣/ص ٢٦٦) والتقريب (ص ٣٢٢) والخلاصة (ص ٢١٤) .

(٣) هو الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور ولقد تقدّمت ترجمته .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٧٨١٢ (ج ٤/ص ٢٨٢) .

(٥) عمران بن ظبيان الحنفي الكوفي عن عدي بن ثابت وعنه السفينان قال البخاري : في حديثه نظر وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وذكره ابن حبان في الثقات . أخرج له النسائي ، لم أقف على وفاته انظر تهذيب التهذيب (ج ٤/ص ٤٠١) وتقريب التهذيب (ص ٤٢٩) والخلاصة (ص ٢٥٩ - ٢٦٠) .

(٦) حكيم بالتصغير بن سعد الحنفي أبو يحيى الكوفي عن عمار وعلي وأبي موسى وأبي هريرة وأم سلمة وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمران بن ظبيان وعدة قال ابن معين : « محله الصدق يكتب حديثه » وقال العجلي : « ثقة » أخرج له النسائي انظر : تهذيب التهذيب (ج ١/ص ٥٩٠) والتقريب (ص ١٧٧) والخلاصة (ص ٩١) .

طالب ﷺ^(١) يقول : من كان منكم متطوعاً أيّاماً من الشهر يصومها ، فليكن من صومه يوم الخميس ولا تتعمدوا يوم الجمعة ، فإنه يوم عيد وطعام وشراب »^(٢) .

وصح هذا أيضاً عن أبي ذر وأبي هريرة وغيرهما^(٣) ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة فخالقوهم^(٤) ، فإن ذكروا قول ابن مسعود : « أن رسول الله (ص/٧٩) كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وقلما رأيته يفطر يوم الجمعة »^(٥) ، ومثله عن ابن عباس وابن عمر ، فليس فيه (١٦٥/ت) إباحة تعمد صومه أصلاً ، ونحن لاننكر صومه إذا وافق صوماً كان المرء يصومه ، أو أن يصومه ويوماً قبله أو يوماً بعده كما جاءت الآثار الصحاح^(٦) .

(١) سقط الترضي من ت .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٧٨١٣ (ج٤/ص٢٨٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٩٤٣ (ج٢/ص٣٠٢) .

(٣) أثر أبي ذر أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٨٧١١ (ج٤/ص٢٨١) وفيه قال أبو ذر : « إن يوم الجمعة يوم عيد فتكون مفطراً خيراً لك » ، وأما أثر أبي هريرة فأخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٧٨٠٧ (ج٤/ص٢٨٠) وفيه قال أبو هريرة : « ورب هذا البيت مائت عن صيام يوم الجمعة ولكن النبي ﷺ نهي عنه » .

(٤) قال مالك وأبو حنيفة لا يكره صوم يوم الجمعة واستدلاً بحديث عبد الله بن مسعود الذي سيذكره المؤلف بعد حين وانظر فقه المسألة في : المجموع (ج٦/ص٤٣٨) والمحلى (ج٨/ص٢٠) ونيل الأوطار (ج٤/ص٢٥٠) .

(٥) تقدم تخريجه .

(٦) تقدمت الإشارة إلى هذه الآثار .

واحتجوا لقولهم في دية المنقلة برواية عن علي وأبي بكر وعمر وزيد (١) وقالوا ، لا يعرف لهم مخالف من الصحابة .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٢) : أما الرواية عن أبي بكر : فرويناها من طريق ابن وهب ، حدثني مالك عن عمرو بن شعيب أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن ، إذا جذعت خمس عشرة فريضة مثل المنقلة (٣) ، وهم قد خالفوا أبابكر في الأذن .

ومن طريق ابن وهب أيضا حدثني سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني عن عكرمة أن أبا بكر الصديق قال : « في الأذن إذا جذعت خمسة عشر بعيرا » (٤) . فخالفوه .

فأما عمر : فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب ، أن عمر قضى في المنقولة ، الرجل والمرأة بخمسة عشر من الإبل ، أو عدلها من الذهب ، والورق ، أو الشاء ، وقضى في المنقولة في العضد أو الذراع أو الساق ، أو الفخذ بسبع قلائص ونصف ، فهي نصف منقولة الرأس (٥) وهذا خلاف قولهم ، وقد

(١) سقط لفظ الترضي من ت .

(٢) سقط لفظ الترحم من ت .

(٣) أخرجها عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٩٩ (ج ٩/ص ٣٢٤) من طريق معمر عن عمرو بن شعيب .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٩٤ (ج ٩/ص ٣٢٤) من طريق أيوب عن عكرمة .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٦٩ (ج ٩/ص ٣١٨) عن عمرو بن شعيب قال =

روي عن ابن عمر نحو قول عمر .

وأما زيد : فروينا ذلك عنه من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت في المنقولة خمسة عشر ، وفي حلقة الثدي ربع الدية ^(١) ، وهذا خلاف قولهم .
وأما علي ^(٢) ، فروينا من طريق ابن أبي شيبة : « من دفع إلى عبده درهما ، ليبْتَاعَ له به لحما ، فهو بذلك مأذون له في التجارة وحكمة حكم المأذون له في التجارة » . ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه .

واحتجوا لقولهم في الجائفة بعلي وأبي بكر وعمر ومعاوية وقالوا :
(١٦٦/ت) لا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه .
فأما أبو بكر وعمر ، فروينا عنهما من طريق إسماعيل بن عياش ^(٣)

= : قال رسول الله ﷺ في المنقولة خمس عشرة من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو الشاء وقضى عمر بن الخطاب بمثل ذلك في منقولة الرجل والمرأة . وأخرج ابن أبي شيبة برقم ٢٦٨٠٦ (ج ٥/ص ٣٥١) طرفا منه .

(١) ساق المؤلف هنا أثرين عن زيد بن ثابت مساقا واحدا وقد فرقهما عبد الرزاق في المصنف فأخرج الأول من قول زيد : « في المنقلة خمس عشرة » برقم ١٧٣٦٥ (ج ٩/ص ٣١٨) وأخرج الثاني وهو قوله : « في حلقة الثدي ربع الدية » برقم ١٧٥٩٢ (ج ٩/ص ٣٦٤) ولعل الحامل للمؤلف على ذلك أن عبد الرزاق أخرج الأثرين معا من طريق محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب .

(٢) ساق المؤلف هنا اثرا عن علي في البيوع ، وأعرض عن ذكر الرواية عنه في دية المتقلة ، وقد أخرج ذلك عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٦٤ (ج ٩/ص ٣١٧) وابن أبي شيبة برقم ٢٦٨٠٥ (ج ٥/ص ٣٥١) عن عاصم بن ضمرة عن علي في المنقلة خمس عشرة .

(٣) تقدمت ترجمته .

عمن أخبره عن أبي سعيد الخدري عن أبي بكر وعمر أنهما (٨٠/ش) يقضيان في الجائفة بالثلث ، فإن نفذت فالثلثان .
ومن طريق سعيد بن المسيب أن أبا بكر قضى بذلك ^(١) .
ومن طريق فيها ابن سمعان ^(٢) أن معاوية قضى بذلك ^(٣) .
وهو صحيح عن علي أنه قضى فيها بثلث الدية ، وقد روينا بسند هذه القضية ، وهي كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : « في الجائفة الثلث ، وفي الخطأ شبه العمد بالخشبة والحجر الضخم ثلاث حَقَاقٍ ، وثلاث جَذَاقٍ ، وثلاث ما بين ثنية إلبازل عامها

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى برقم ١٦٢١٩ (ج٨/ص١٤٩) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٦٢٣ (ج٩/ص٣٦٩) .

(٢) عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي أبو عبد الرحمن المدني مولى أم سلمة عن الزهري ومجاهد بن جبر وجماعة ، وعنه شابة وعبد الرزاق كذبه مالك وقال ابن معين : « ليس بثقة » . وقال أبو حاتم : « ضعيف الحديث » أخرج له ابن ماجة انظر : التاريخ الكبير (ج٥/ص٩٦) والضعفاء والمتروكين (ص٢٠٢) والميزان (ج٢/ص٤٢٣) وتهذيب التهذيب (ج٣/ص١٤٤ - ١٤٦) .

(٣) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٦٣٢ (ج٩/ص٣٧١) عن معمر عن سليمان بن حبيب قال : « قضى معاوية في كل نافذة في عضو ، ثلث دية ذلك العضو فإن نَفَذَتْ من الجانب الآخر ثلث وعشر دية ذلك العضو ، وقضى في كل نافذة في الجوف بثلث الدية وعشر الدية » .

كلها خلفه ، وفي الخطأ أرباع خمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنات مخاض ، وخمس (١) وعشرون بنات لبون « (٢) وهذا كله خلاف قولهم .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : « قضى أبو بكر رضي الله عنه (٣) في حلمة الثدي من المرأة بِخُمُسِ دية المرأة ، فإن قطع ثديها من أصله ، فخمسة عشر من الإبل » (٤) .
ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مَكْحُول أن « زيد بن ثابت قضى في حلمة المرأة رُبْع دية ثديها ، وفي حلمة الرجل ثمن دية ثدي الرجل » (٥) . ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف

(١) سقطت من (ت) .

(٢) لم أجده هكذا ووجدته مفردا فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٧٥١ (ج ٥/ص ٣٤٧) عن عاصم بن ضمرة عن علي كان يقول : في الخطأ أرباعا : خمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنات لبون ، وخمس وعشرون بنات مخاض . وأخرج أيضا برقم ٢٦٧٦٢ (ج ٥/ص ٣٤٨) عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : شبه العمد الضربة بالخشبة أو القذفة بالحجر العظيم والدية أثلاث : ثلث حقات وثلث جذاع وثلث مابين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه وأخرج أيضا برقم ٢٧٠٧٢ (ج ٥/ص ٣٧٥) عن عاصم بن ضمرة عن علي - كما سبق - قال : « في الجائفة ثلث الدية » .

(٣) سقط الترضي من (ت) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٥٩٤ (ج ٩/ص ٣٦٤) بنحو ما ذكره المؤلف وأخرجه ابن أبي شيبة برقم ٢٧١٦٥ (ج ٥/ص ٣٨٣) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧١٦١ (ج ٥/ص ٣٨٣) من طريق عبد الرحيم ابن سليمان عن حجاج عن مكحول .

هذين القولين فخالفوهما .

وأما عمر فقد صح عنه من طريق وكيع عن سفيان ^(١) ، عن زيد بن أسلم ^(٢) عن مسلم (١٦٧/ت) بن جندب ^(٣) عن أسلم ^(٤) مولى عمر ابن الخطاب عليه السلام ^(٥) قال : سمعت عمر يخطب على المنبر يقول : « في الضلع جمل ، وفي الترقوة جمل » ^(٦) . ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ألبتة ، فخالفوه .

واحتجوا لقولهم في عفو المجني عليه عن دمه وديته بأثر عن ابن عمر ^(٧) ،

(١) هو سفيان الثوري كما وقع التصريح به عند ابن أبي شيبة .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) مسلم بن جندب الهذلي أبو عبد الله عن الزبير مرسلًا وعن حكيم بن حزام وابن عمر وعنه ابنه عبد الله وزيد بن أسلم ، وثقه ابن حبان مات سنة ١٠٦ هـ أخرج له الترمذي انظر : تهذيب التهذيب (ج ٥/ص ٤٢٥) والتقريب (ص ٥٢٩) والخلاصة (ص ٣٧٥) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) سقط الترضي من (ت) .

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٦٠٧ (ج ٩/ص ٣٦٧) عن ابن جريج ومعمرو والثوري عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر وسأقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ٤٥٢) وذكر الخلاف عن أبي حنيفة وانتقده .

(٧) أخرج المصنف في المحلى (ج ١٠/ص ٤٨٦) من طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن حفص قال : « كان بين قوم من بني عدي وبين حي من الأحياء قتالٌ ورمي بالحجارة وضرب بالنعال ، فأصيب غلام من آل عمر ، فأتي على نفسه فلما كان قبل خروج نفسه قال : إني عفوت رجاء الثواب والإصلاح بين قومي ، فأجازه ابن عمر » . وقال المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ٤٨٩) عن هذا الأثر منقطع قال : « لأنه عن أبي بكر بن حفص ولم يُذكر ابن عمر » .

قالوا ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة (١) . ﷺ (٢) .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٣) : وقد صح عن علي وابن عمر وعائشة أم المؤمنين أن المتمتع لا يجوز له ابتداء صيام الثلاثة الأيام إلا بعد أن يحرم بالحج .

روينا من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر ، ومالك كلاهما عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر (٨١/ش) عن أبيه أنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ قال : « من يوم يحرم آخرها يوم عرفة » ، هذا لفظ معمر ، ولفظ مالك : « مِنْ يَوْمٍ يَهْلُ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ » (٤) .

وبه إلى ابن شهاب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « الصيام للمتمتع إذالم يجد هديا من حين يهل بالحج إلى يوم عرفة » (٥) .
ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد (٦) عن أبيه أن علي بن أبي طالب ﷺ (٧) قال : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ قال :

(١) ناقش المؤلف استدلال الحنفية باثر ابن عمر في المحلى (ج ١٠/ص ٤٨٦ - ٤٨٩) .

(٢) سقط الترضي من ت .

(٣) سقط لفظ الترحم من ت .

(٤) لم أجده عند عبد الرزاق في المصنف ، وأخرج ابن أبي شيبة برقم ١٥١٥٤ (ج ٣/ص ٣٦٥) عن ابن عمر قال : « قَبْلَ يَوْمِ التَّوْبَةِ يَوْمٌ وَيَوْمِ التَّوْبَةِ وَيَوْمُ عَرَفَةَ . . . » .

(٥) لم أجده في مصنف عبد الرزاق وذكره المؤلف في المحلى (ج ٧/ص ١٤١) .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) سقط لفظ الترضي من ت .

« قبل التروية يوم ، ويوم التروية ويوم عرفة » ^(١) ولا يخالف لهم في ذلك من الصحابة فخالقوهم وخالفوا القرآن مع ذلك .
واحتجوا لقولهم أن من عفا من الورثة من امرأة أو غيرها عن القاتل فهو جائز على سائر الأولياء وقد بطل القود ، برواية عن عمر وابن مسعود ، قالوا : ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة .
قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : وحدثننا يونس بن عبد الله ^(٣) حدثنا أحمد بن عبد الرحيم ^(٤) حدثنا أحمد بن خالد ^(٥) حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا هشام الدستوائي ^(٦) . (١٦٨/ت) حدثنا قتادة عن عبد الله بن بريدة ^(٧) عن

(١) لم أجده في مصنف عبدالرزاق ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم ١٥١٤٤ (ج٣/ص٣٦٤) كما ذكره المؤلف في المحلى (ج٧/ص١٤١ - ١٤٢) .

(٢) سقط لفظ الترحم من ت .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي ابو بكر البصري عن قتادة وطائفة ، وثقه الطيالسي والعجلي قال ابن سعد : « حجة لكنه يرمى بالقدر » أخرج له الستة توفي سنة ١٥٤هـ انظر : طبقات ابن سعد (ج٧/ص٢٧٩) والتاريخ الكبير (ج٨/ص١٩٨) والكاشف (ج٣/ص١٩٦) والخلاصة (ص٤١٠) .

(٧) عبد الله بن بريدة بالتصغير وتاء آخره بن الحبيب الأسلمي أبو سهل قاضي مرو ، عن أبيه وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعنه ابنه : سهل وصخر وقاتدة ومحارب بن دثار وخلق ، وثقه ابن معين وابو حاتم والعجلي توفي سنة ١١٥هـ أخرج له الجماعة انظر : تذكرة الحفاظ (ج١/ص١٠٢) وتهذيب التهذيب (ج٣/ص١٠٥ - ١٠٦) وطبقات الحفاظ (ص٤٠) .

يحيى بن يعمر^(١) عن ابن عباس أنَّ عمر بن الخطاب قضى في العين العوراء إذا فضحت واليد الشلاء إذا قطعت ، والسن السوداء إذا سقطت ثلث ديتها^(٢) .

وروينا عنه أن فيها عقلها كاملا .

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن بكير بن عبدالله بن الأشج^(٣) عن سليمان بن يسار^(٤) قال : « قضى زيد ابن ثابت في العين القائمة تبخص^(٥) عشر الدية مائة دينار »^(٦) . وليس

(١) يحيى بن يعمر القيسي الجذلي العدواني البصري ابو سليمان ويقال أبو سعيد ، عن أبي ذر وأبي هريرة وعلي وعمار وعنه ابن بريدة وعكرمة وقتادة وثقة ابو حاتم والنسائي توفي قبل التسعين بخراسان أخرج له الستة انظر تذكرة الحفاظ (ج ١/ ص ٧٥) وتهذيب التهذيب (ج ٦/ ص ١٩٢ - ١٩٣) وطبقات القراء^٥ (ج ٢/ ص ٣٧٢) والخلاصة (ص ٤٢٩) .

(٢) أخرجه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ ص ٤٢١) بهذا الإسناد وأخرج نحوه عبدالرزاق في المصنف برقم ١٧٤٤١ (ج ٩/ ص ٣٣٤) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٠٦٤ (ج ٥/ ص ٣٧٤) .

(٣) بكير بن عبد الله بن الأشج المخزومي القرشي مولاهم أبو عبد الله المدني ثم البصري عن أبي أمامة بن سهل وابن المسيب وعنه ابنه مخزومة وابن عجلان وثقه النسائي توفي سنة ١٢٧ هـ اخرج له الستة انظر : ثقات ابن حبان (ج ٦/ ص ١٠٥ - ١٠٦) وتهذيب التهذيب (ج ١/ ص ٣٠٩ - ٣١٠) والتقريب (ص ١٢٨) والخلاصة (ص ٥٢) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) بخص عينه قلعهما مع شحمتها وانظر المجمل مادة بخص (ج ١/ ص ١١٨) .

(٦) ساقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ ص ٤٢١) بهذا الإسناد وأخرج عبدالرزاق في المصنف برقم ١٧٤٤٧ (ج ٩/ ص ٣٣٥) من طريق ابن جريج قال : « أخبرني إسماعيل بن أمية أن بكير بن عبدالله بن الأشج أخبره أنه سمع سليمان بن يسار يحدث عن زيد بن ثابت وذكره .

يعرف عن أحد من الصحابة غير هذه الأقوال فخالفوها .
وروينا من طريق ابن أبي شيبه حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ^(١) عن
حجاج بن جندب ^(٢) عن أسلم مولى عمر بن الخطاب عن عمر أنه
قضى في سن الصبي إذا أسقطت قبل أن يثغر ببعير ^(٣) .
وروينا ذلك أيضا عن زيد بن ثابت أنه قضى فيها بعشرة دنائير وهو
عشر عشر الدية كالبعير ^(٤) ، ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف في
ذلك ^(٥) فخالفوها ^(٦) .

واحتجوا لقولهم من حفر بئرا أو أخرج عُودًا فهو (٨٢/ش) ضامن
برواية عن علي قالوا ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ،
وهذه رواية ساقطة رويناها من طريق وكيع عن قيس - هو ابن الربيع ^(٧)

(١) هو عبد الرحيم بن سليمان الكناي المُرَوِّزِي الذي تقدمت ترجمته .

(٢) لم أجده .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٥٣٥ (ج ٩/ص ٥٣٢) عن حميد عن الحجاج
عن عمرو بن مالك أن عمر بن الخطاب جعل في أسنان الصَّبي الذي لم يثغر بعيرا
بعيرا ، ويقال إذا سقطت رواضع الصبي ثغر وهو مشغور فإذا بَنَتْ قيل أنغر .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٥٣٦ (ج ٩/ص ٣٥٢) ومن طريقه المؤلف في
المحلى (ج ١٠/ص ٤١٨) .

(٥) في ش ولا يعرف لهما من الصحابة في ذلك مخالف .

(٦) يرى الحنفية في ذلك حكومة عدل ، و انظر تبين الحقائق (ج ٦/ص ١٣٧) .

(٧) تقدمت ترجمته .

- عن جابر - هو الجعفي^(١) - عن القاسم^(٢) عن علي قال : « من بنى في غير حقه ، أو حفر في غير ملكه ، فهو ضامن »^(٣) ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد - هو يعقوب^(٤) عن أبيه أن علي بن أبي طالب^(٥) قال : « من حفر بئرا أو عرض عودا فهو ضامن »^(٦) .

جابر ويعقوب بن مجاهد لاشيء^(٧) . (١٦٩/ت)

وقد خالفه أبو هريرة^(٨) من أصح طريق كما روينا من طريق وكيع حدثنا عبد الله بن عون^(٩) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة^(١٠)

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) لم أعرفه .

(٣) علقه البيهقي في الكبرى (ج ٨/ ص ١٩٢) .

(٤) يعقوب بن مجاهد القرشي مولا هم أبو حذرة القاص المدني عن القاسم بن محمد ، ومحمد ابن كعب وعنه إسماعيل بن جعفر والواقدي ، وثقه النسائي ، وقال أبو زرعة (لا بأس به) . وقال ابن معين (صويلح الحديث) . أخرج له مسلم وأبو داود . توفي سنة ١٥٠ هـ . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٦/ ص ٢٤٨ - ٢٤٩) وتقريب التهذيب (ص ٦٠٨) والخلاصة (ص ٤٣٧) .

(٥) سقطت من ت .

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٦٦ ١٥ (ج ٨/ ص ٢٩٣) وبرقم ٤٠٠ ١٨ (ج ١٠/ ص ٧٢) .

(٧) لقد غالى المؤلف في يعقوب بن مجاهد في وصفه هذا ، ولقد مر بك في ترجمته أن النسائي وثقه ، وقال أبو زرعة « لا بأس به » . وقال ابن معين : (صويلح الحديث) .

(٨) سقطت من ت .

(٩) عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولا هم أبو عون الخراز البصري ، عن عطاء ومجاهد وأسلم والشعبي وخلق ، وعنه شعبة والثوري وابن عُلَيَّة وخلائق ، وثقه أبو حاتم ، =

قال : (البئر عقلها جُبَار) ^(١) .

ورويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عباد بن العوام ^(٢) عن شيخ من أهل البصرة عن أبي نضرة ^(٣) عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر وعمر قالوا : « من قتله حد فلا عقل له » ^(٤) .

ومن طريق حماد بن سلمة أنبأنا قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي وعمر قالوا جميعا : « من مات في قصاص ، أو حد فلا دية له » ^(٥) .
ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سعيد عن أبي معشر ^(٦)

= وقال ابن سعد : (كان ثقة وكان عثمانيا ، وكان كثير الحديث ورعا) توفي سنة ١٥١ هـ .

أخرج له الجماعة . انظر ثقات ابن شاهين (ص ١٨٣) وتذكرة الحفاظ (ج ١/ ص ١٥٦) وتهذيب التهذيب (ج ٣/ ص ٢٢٤ - ٢٢٦) والخلاصة (ص ٢٠٩) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٣٧٦ ٢٧ (ج ٥/ ص ٤٠١) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) هو المنذر بن مالك البصري أبو نضرة العبدي ، عن علي وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ، وعنه سليمان التيمي وقاتادة وآخرون ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن حبان ، توفي سنة ١٠٨ هـ وقيل في التي تليها . أخرج له مسلم والأربعة . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٥/ ص ٥٣٧) والتقريب (ص ٥٤٦) والخلاصة (ص ٣٨٧) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة برقم ٦٧٠ ٢٧ (ج ٥/ ص ٤٢٧) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٦٧٤ ٢٧ (ج ٥/ ص ٤٢٧) من طريق عبيد بن عمير وعليها قالوا : « من قتله قصاص فلا دية له » .

(٦) هو زياد بن كليب الخنظلي أبو معشر الكوفي عن النخعي وسعيد بن جبير ، وعنه مغيرة ومنصور ، وخالد الحذاء ، وثقه العجلي والنسائي وابن حبان ، توفي سنة ١١٩ هـ .
أخرج له الجماعة إلا البخاري وابن ماجه . . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٢/ ص ٢٢٣ - ٢٢٤) والتقريب (ص ٢٢٠) والخلاصة (ص ١٢٥) .

عن إبراهيم عن ابن مسعود في الذي يقتص منه ، [فيموت على الذي يقتص منه] ^(١) ديته غير أنه يرفع عنه مقدار جرحه ^(٢) ، ولا يعرف عن أحد من الصحابة غير هذين القولين فخالفوهما ، وقالوا : على المقتص ^(٣) له دية المقتص منه كاملة ^(٤) .

واحتجوا لقولهم لا تحمل العاقلة صلحا ، ولا عمدا ولا اعترافا برواية منقطعة من طريق الشعبي عن عمر لا تصح ^(٥) ، وقالوا : لا يعرف له مخالف من الصحابة ^(٦) .

وروينا من طريق حماد بن سلمة حدثنا داود بن أبي هند ^(٧) عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب قضى في رجل استكره جارية فافتضها أنها جائفة فيها ثلث الدية ^(٨) ، ولا يعرف له من الصحابة

(١) ما بين معكوفين ساقط من ت .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨٠٠٨ (ج ٩ / ص ٤٥٨) وفيه عن ابن مسعود قال : « على المقتص منه ديته غير أنه يطرح عنه دية جرحه »

(٣) في ت : منه ، والصواب ما في ش .

(٤) انظر : مختصر الطحاوي (ص ٢٤٠) .

(٥) ساق المؤلف رواية عمر في المحلى (ج ١١ / ص ٤٩) بسنده عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عمر بن الخطاب قال : « العمد والعبد والصلح والإعتراف في مال الجاني لا تحمله العاقلة » .

(٦) انظر مذهب الحنفية في هذه المسألة في : الهداية (ج ٤ / ص ٥٧٩) وتبين الحقائق (ج ٦ / ص ١٧٩) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣ / ص ١٨٠) .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) ساقه المؤلف هكذا في المحلى (ج ١٠ / ص ٥١٧) وأخرجه عبد الرزاق في المصنف =

مخالف البتة فخالفوه (١) .

واحتجوا لقولهم : يعقل الولي الأعلى عن الأسفل ، ويعقل الأسفل عن الأعلى برواية عن إبراهيم عن عمر رضي الله عنه (٢) قضى بالعقل على موالى صفية على بني هاشم (٣) وأخرى عن مجاهد عن عمر بمثل ذلك (٤) ، وأخرى عن الزهري أن عمر رضي الله عنه (٥) قضى بالعقل عمن وإلى (٨٣/ش) قوما على الذين والاهم (٦) ، وقالوا : لا يعرف له مخالف من الصحابة . وقدرونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء أن معاوية قال لعصبة المعتق : (إما أن تعقلوا عن مولاكم ، وإلا فنحن نعقل عنه ،

= برقم ٦٧٠ ١٧ (ج/٩ ص ٣٧٨) وابن أبي شيبة في المصنف أيضا برقم ٨٩٦ ٢٧ (ج/٥ ص ٤٥٢) كلاهما عن هشيم عن داود بن أبي عاصم قال : « حدثنا عمرو بن شعيب أن رجلا استكره امرأة فأفضاها ، فضربه عمر بن الخطاب وأغرمه ثلث ديته » .

(١) نبه المؤلف في المحلى (ج/١٠ ص ٥١٧) إلى مخالفة الحنفية لهذا الأثر عن عمر .

(٢) سقطت من ت .

(٣) أخرجه المصنف في المحلى (ج/١١ ص ٥٨) بسنده عن إبراهيم قال (اختصم علي والزبير في موال لصفية ، فقضى عمر بن الخطاب بأن الميراث للزبير ، والعقل على علي) .

(٤) ذكر المؤلف في المحلى (ج/١١ ص ٥٨) هذه الرواية فقال : (. . . وعن مجاهد قال : إن رجلا أتى عمر بن الخطاب فقال : إن رجلا أسلم على يدي فمات وترك ألف درهم ، فتخرجت منها فرفعتها إليك ، فقال أرايت لو جنى جنابة على من كانت تكون ؟ قال : علي ، قال : فميراثه لك) .

(٥) سقطت من ت .

(٦) لعل الإشارة إلى ما ذكره المؤلف في المحلى (ج/١١ ص ٥٨) عن معمر عن الزهري قال : (قال عمر بن الخطاب : إذا والى الرجل رجلا ، فله ميراثه ، وعلى عاقلته عقله) .

وهو مولانا^(١) وهذا خلاف قولهم^(٢) .

وروينا من طريق عبد الرزاق بن معمر عن أيوب السختياني عن أبي قلابة^(٣) قال : (خلع قوم من بني هذيل سارقا منهم كان يسرق الحجيح فقالوا : قد خلعناه ، فمن وجده يسرق ، فدمه هدر ، فوجدته رفقة من أهل اليمن يسرقهم ، فقتلوه فجاء قومه إلى عمر ابن الخطاب ، فحلفوا بالله تعالى ما خلعناه ، ولقد كذب الناس علينا ، فأحلفهم عمر خمسين يمينا ، ثم أخذ عمر بيد رجل من الرفقة ، فقال : اقرنوا هذا إلى أحدكم حتى تؤتوا بدية صاحبكم ، ففعلوا)^(٤) .

ومن طريق البخاري حدثنا قتيبة بن سعيد^(٥) حدثنا أبو بشر إسماعيل

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧ ٨٥٢ (ج ٩/ص ٤١٩) عن ابن جريج قال : قلت لعطاء في القوم أن يعقلوا عن مولاهم ، أيكون مولى من عقل عنه ؟ قال : قال معاوية إما أن يعقلوا عنه ، وإما أن نعقل عنه وهو مولانا ، قال عطاء : فإن أبي أهله أن يعقلوا عنه . وأبى الناس أن يعقلوا ، فهو مولى المصاب .

(٢) ذكر المصنف في المحلى وجه مخالفة الحنفية لهذه الآثار فأنظره (ج ١١/ص ٥٨ - ٥٩) .
(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨ ٣٠٦ (ج ١٠/ص ٤٨) .

(٥) قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جميل الثقفي مولاهم أبو رجاء البغلاني عن مالك والليث ، وعنه الأئمة الستة أصحاب الكتب المعتبرة ، ومن أقرانه أحمد والحميدي ، وثقه ابن معين وأبو حاتم ، توفي سنة ٢٤٩ هـ . انظر : الجرح والتعديل (ج ٧/ص ١٤٠) وتاريخ بغداد (ج ١٢/ص ٤٦٤) وسير أعلام النبلاء (ج ١١/ص ١٣) .

أن إبراهيم الأسدي ^(١) ، حدثنا حجاج بن أبي عثمان ^(٢) حدثني أبورجاء ^(٣) حدثني أبو قلابة ^(٤) أنه حدث أن عمر بن عبد العزيز : « أن هذيلًا خلعوا حليفًا لهم في الجاهلية ، فطرق أهل بيت من اليمن بالبطحاء ، وانتبه له رجل منهم ، فحذفه بالسيف فقتله ، فجاءت هذيل ، وأخذوا اليماني ، فدفعوه إلى عمر بن الخطاب بالموسم ، وقالوا قد قتل صاحبنا قال : إنهم قد خلعوه ، فقال عمر رضي الله عنه ^(٥) : يقسم خمسون رجلاً من هذيل ما خلعوه ، فأقسم خمسون رجلاً منهم ، فدفعه عمر إلى أخيه المقتول ^(٦) » . فهذا

(١) هو ابن عليّة ولقد سبقت ترجمته .

(٢) حجاج بن أبي عثمان الصواف أبو الصلت البصري الكندي عن حميد بن هلال والحسن البصري وأبي رجاء ، وعنه الحمادان والقطان وهشيم وجماعة ، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي ، توفي سنة ١٤٣ هـ . أخرج له الجماعة . انظر : ثقات ابن شاهين (ص ١٠٤) وتهذيب التهذيب (ج ١/ص ٤٤٥) والخلاصة (ص ٧٣) .

(٣) أبو رجاء سلمان مولى أبي قلابة الجرمي البصري عن مولاه وعمر بن عبد العزيز ، وعنه أيوب وحجاج الصواف وابن عون وحيد الطويل ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وثقه العجلي . أخرج له الشيخان وأبو داود والنسائي . لم أقف على وفاته . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٢/ص ٣٧١) والتقريب (ص ٢٤٦) والخلاصة (ص ١٤٧) .

(٤) في ت : « أبو قُتيبة » وهو مخالف لما في البخاري .

(٥) سقطت من ت .

(٦) أخرجه البخاري في الديات باب القسامة . . . برقم ٦٨٩٧ في قصة طويلة . اختصرها المؤلف هنا اختصاراً . وأخرجه بنحو ما ذكره البخاري عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨٣٠٦ (ج ١٠/ص ٤٨) والبيهقي في الكبرى (ج ٨/ص ١٢٩) .

حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(١) بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ^(٢) ، والناس في الموسم ، لا يعرف له منهم مخالف لا قبل ولا بعد ، فخالقوه . واحتجوا لقولهم الفاسد : أنَّ العاقلة على أهل الديون لا على أهل القبائل ، بأن هذا فعل عمر ^(٣) ، ثم قالوا : فإن بطل الديوان عادت الدية على القبائل ، كما كانت على عهد رسول الله ﷺ . (١٧٠/ت) قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٤) : فنسبوا عمر رضي الله عنه ^(٥) إلى أنه أحدث ديناً أبطل به ما كان على عهد رسول الله ﷺ ، وهذه صفتهم لا صفة عمر ، رضي الله تعالى عن عمر أمير المؤمنين ^(٦) ، وحاشا له من ذلك ، فهذه الآثار التي ذكرنا قَبْلَ هذه المسألة عن عمر مُكْذَبَةٌ لدعواهم المفتراة ، وموجبة (٨٤/ش) أن عمر لم يجعل قط العاقلة إلا على القبائل ، وهكذا فعل إذ بعث في المرأة الحامل ، فأسقطت فأمر علياً أن يفرض دية الجنين على قريش ^(٧) ، وهم عاقلة عمر ، فَخَالَقُوا

(١) سقطت من ت .

(٢) سقطت من ت .

(٣) تقدم تخريج الرواية عن عمر بذلك وفقه المسألة عند الحنفية ، انظره في : تبين الحقائق (ج ٦/ص ١٧٨) والمحلى (ج ١١/ص ٤٦) والمختصر (ص ٢٣٣) والهداية (ج ٤/ص ٥٧٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٧٨) .

(٤) سقط لفظ الترحم من ت .

(٥) سقطت من ت .

(٦) في ت : رضي الله عنه .

(٧) تقدم تخريج ذلك .

الصحيح الثابت عن عمر بحضرة الصحابة لكذب لا يصح عنه .
واحتجوا لقولهم في إيجاب الزكاة في عروض التجارة بعمر وابن
عمر ^(١) ، وقد روي خلاف ذلك عن عائشة أم المؤمنين وابن الزبير ^(٢)
رضي الله عنهما ^(٣) .

وروينا من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر ، حدثنا قتادة أن رجلاً
فقاً عين نفسه خطأ ، فقضى له عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(٤) بديته على

(١) أما الرواية عن عمر : فأخرجها البيهقي في الكبرى (ج ٤/ص ١٤٧) والمعرفة (ج ٣/ص ٣٠٠) والشافعي في الأم (ج ٢/ص ٤٦) عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس أن أباه قال : مررت بعمر بن الخطاب وعلى عنقي أدمة أحملها ، فقال عمر : ألا تؤدي زكاتك يا حماس ؟ فقلت يا أمير المؤمنين مالي غير هذه التي على ظهري . . . قال : ذاك مال فضع ، قال : فوضعتها بين يديه فحبسها فوجدت قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة .

وأما الرواية عن ابن عمر : فأخرجها البيهقي في الكبرى (٤/١٤٧) والمعرفة (٣/٣٠٠) والشافعي في الأم (٢/٤٦) عن نافع عنه أنه قال : « ليس في العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة » . وساق المؤلف في المحلى (٥/٢٣٤) أثر عمر وقال : « وأما حديث عمر فلا يصح لأنه عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، وهما مجهولان » . قلت : بل هما معروفان ثقتان .

(٢) أما الرواية عن عائشة فلم أقف عليها ؛ وأشار إليها المؤلف في المحلى (٥/٢٣٧) ، وأثر ابن الزبير في مصنف عبد الرزاق برقم ٧١١٩ (٤/١٠٠) وأخرجه المؤلف في المحلى (٥/٢٣٦) من طريقه بسنده ، وفيه قصة . وانظر فقه المسألة عند الحنفية في : المجموع (٦/٤٧) والمحلى (٥/٢٣٥ - ٢٣٧) .

(٣) سقط الترضي من ت .

(٤) سقط الترضي من (ت) .

عاقلته ^(١) ، وبه يقول الزهري ^(٢) ، وقتادة .
ومن طريق ابن أبي شيبة حدثنا ابن فضيل ^(٣) عن ليث بن أبي
سليم ^(٤) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن
رجلا ركب حمارا له فضربه بعصا ، فطار شظية منها ، فأصابته عينه ،
ففقأتها فرفع ذلك إلى عمر ابن الخطاب ، فقال « هي يد من أيدي المسلمين
لم يصبها اعتداء على أحد فجعل دية عينه على عاقلته » ^(٥) ، ولا يعرف له
في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنه ^(٦) فخالفوه .

ومن طريق عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد
الأنصاري عن سعيد بن المسيب أن عثمان قضى في الذي يضرب حتى
يُجذب بثلاث الدية . وذكر سعيد بن المسيب أنه رأى تلك الإبل ، وبه

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٤٢٢ ١٧ (ج ٩/ص ٣٣٠) .

(٢) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ٤٢٠ ١٧ (ج ٩/ص ٣٢٩) عن معمر عن الزهري في
رجل فقا عين رجل فقام إليه ابن عمه فقتله ، فقال يجعل عقل العين في مال المقتول لأنه
كان عمدا ويقاد القاتل بالذي قتل .

(٣) هو محمد بن فضيل بن غزوان بمعجمتين الضبي أبو عبد الرحمن الكوفي ، الحافظ شيعي
غال باطنه لا يسب ، عن مغيرة والمختار بن فلفل وخلق ، وعنه الثوري وأحمد
وإسحاق وعمرو بن علي وخلق قال النسائي : « لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ » توفي سنة ١٩٥ هـ .
أخرج له الستة . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٥/ص ٢٥٩) والتقريب (ص ٥٠٢)
والخلاصة (ص ٣٥٦) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) أخرجه ابن شيبة في المصنف برقم ٦٩٥ ٢٧ (ج ٥/ص ٤٢٩) .

(٦) سقط الترضي من ت .

قضى عمر بن عبد العزيز ، وبه يقول سعيد بن المسيب ^(١) وغيره .
 فهذا قضاء عثمان بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ^(٢) بأصح طريق وأثبتة ، لا
 يخالفه في ذلك أحد منهم ولا ينكر ذلك عليه أحد منهم ، فخالفوه .
 واحتجوا لقولهم : إن الشهود في الزنا إن لم يتموا أربعة جلدوا الحد ،
 بأن عمر جلد أبا بكره ونافعا ، وشبل بن معبد ، إذ رجع زياد عن إتمام
 الشهادة على المغيرة ^(٣) ، وقد صح في هذا الخبر نفسه أن أبا بكر لما تم
 جلده قال : أشهد أن المغيرة زنى فلم يجلده عمر بحضرة الصحابة ،
 وهذا رجوع عن الفعل ^(٤) الأول لأنه آخر فعله ، أو بيان أن الجلد
 الأول كان على سبيل التعزير ، فخالفوا عمر في ذلك بحضرة الصحابة
 وخالفوا أيضا ما صح عن عمر أنه قال لأبي بكر (تب أقبل شهادتك) .
 (١٧١/ت)

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٥) : وروينا من طريق عبد الرزاق عن

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٦٥٦ ٢٧ (ج ٥/ص ٤٢٦) عن يحيى بن سعيد أن
 رجلين من الأعراب اختصما بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما لصاحبه
 ضربه والله حتى سلح ، فقال : أشهدوا فقد والله صدق ، فأرسل عمر بن عبد العزيز
 إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل ضرب رجلا حتى سلح هل في ذلك أثر مضى ، أو
 سنة فقال سعيد : قضى فيها عثمان بثلاث الدية .

(٢) سقط الترضي من ت .

(٣) تقدم تخريج هذا الأثر عن عمر .

(٤) في ش : « النقل »

(٥) سقطت من ت .

ابن جريج عن داود بن الحصين ^(١) عن عكرمة عن ابن عباس قال : « إذا (٨٥/ش) وجب على الرجل القتل ، ووجب عليه معه حدود لم تقم عليه الحدود إلا الفرية ، فإنه يجد له ثم يقتل » ^(٢) ، وروينا من طريق ابن مسعود ^(٣) في ذلك : (إذا جاء القتل محال كل شيء) ^(٤) . ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنه ^(٥) خلاف هذا القول فخالفوهما : وقالوا : تقام الحدود ثم يقتل ، وروينا عن زيد بن ثابت في الحَدَبِ الدية كاملة ، وفي الصعر نصف الدية ، فإن كان لا يلتفت فالدية كاملة ، وفي البَحَحِ الدية كاملة ^(٦) ولا يعرف له في

(١) داود بن الحصين مولى عمرو بن عثمان أبو سليمان المدني ، عن أبيه وأبي سفيان مولى بن أبي أحمد ، وعنه ابن إسحاق ومالك وثقه ابن معين والنسائي . قال ابن حبان : « كان يذهب مذهب الشراة » . توفي سنة ١٣٥ هـ . أخرج له الجماعة . انظر : ثقات ابن شاهين (ص ١٢١) وتهذيب التهذيب (ج ٢/ص ١٠٩) والخلاصة (ص ١٠٩) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨ ٢٢٦ (ج ١٠/ص ٢٠) من طريق إبراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس .

(٣) كأنه أراد من طريق عبد الرزاق عن ابن مسعود والله أعلم .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨ ٢٢١ (ج ١٠/ص ٢٠) من طريق بعض أصحابه عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود .

(٥) سقط الترضي من ت .

(٦) أخرج المصنف في المحلى (ج ١٠/ص ٤٤٥) بسنده عن مكحول أن زيد بن ثابت قال : « في الحدب الدية كاملة ، وفي البَحَحِ الدية كاملة ، وفي الصعر نصف الدية ، وفي الغنن بقدر ما غنن » . ثم أخرج أيضا بسنده عن مكحول عن زيد بن ثابت قال : « في الصعر إذا لم يلتفت الدية كاملة » . وأخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧ ٥٦٥ (ج ٩/ص ٣٥٩) عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت في الصعر إذا لم يلتفت الدية =

ذلك مخالف من الصحابة عليهم السلام ^(١) ، بالإسناد الذي به احتجوا لقولهم في شفر العين ، وفي الهاشمة بأنه قول زيد بن ثابت ^(٢) ، فخالفوه هنالك ، ولم يروه حجه ، وقلدوه ههنا ، ورأوه حجة ، فهل هذا إلا التلاعب بدين الإسلام !!؟

ورويانا عن زيد بن ثابت بذلك الإسناد نفسه : « في كل مفصل من مفاصل الأصبع ، إذا انكسر ، ثم انجبر ثلثا بغير » ^(٣) ، ولا يعرف له في ذلك من الصحابة مخالف ، فخالفوه ^(٤) ، ورويانا عن زيد بن ثابت في الظفر إذا عَوَّرَ بغير ، فإن نبت فُخْمَسَا بغير ، فإن لم يخرج أو خرج أسود ، فعشرة دنانير ^(٥) ، وَإِنْ خرج أبيض فخمسة دنانير ، بذلك السند نفسه .

= كاملة . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٩٠٤ (ج ٥/ص ٣٦٠) ، والصعر : ميل الوجه كله . انظر مقاييس اللغة مادة صعر (ج ٣/ص ٢٨٨) .

(١) سقط الترضي من ت .

(٢) انظر رأي الحنفية في هذه القضية في : الهداية (ج ٤ / ص ٥٢٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٥٨) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة برقم ٢٧٠٠٥ (ج ٥/ص ٣٦٩) عن مكحول عن زيد .

(٤) قال الحنفية في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر الدية . والأصابع كلها سواء ، وكل أصبع فيها ثلاثة مفاصل ففي أحدها ثلث دية الأصبع ، وانظر : الهداية (ج ٤/ص ٥٢٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٥٥) .

(٥) أخرجه المؤلف في المحلى بسنده (ج ١٠/ص ٤٤٥) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٧٥٤ (ج ٩/ص ٣٩٣) عن مكحول عن زيد بن ثابت في الظفر يقطع إن خرج أسود أو لم يخرج ففيه عشرة دنانير ، وإن خرج أبيض ففيه خمسة دنانير . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧١٢٠ (ج ٥/ص ٣٧٩) .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن عمر ابن الخطاب ، قضى في الظفر إذا فسد بقلوص ^(١) ، وهو موافق لقول زيد ^(٢) . (١٧٢/ت)

ورويانا من طريق وكيع حدثنا سفيان الثوري ، عن خالد الحذاء ^(٣) عن عمرو بن هرم ^(٤) ، عن جابر بن زيد ^(٥) ، عن ابن عباس قال « في الظفر إذا اعور خمس دية الأصبع » ^(٦) ، فاتفقوا كلهم كما ترى ، وهذه أصح طريق عن ابن عباس ، وبه يقول أحمد وإسحاق وغيرهما ، ولا يعرف لهم من الصحابة ^(٧) مخالف ، فخالفهم ، وقالوا ليس فيه إلا من ديته ، مثل ما ينقصه لو كان عبدا من قيمته ^(٨) .

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧ ٧٤٢ (ج ٩/ص ٣٩٣) والقلوص من الإبل الشابة ، انظر القاموس (ص ٨١١) (مادة قلوص) .

(٢) يعني الذي مر قريبا .

(٣) خالد بن مهران أبو المنازل البصري الحذاء وثقه أحمد والعجلي وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه ولا يحتج به » . وقال ابن سعد : « ثقة » . ولم يكن حذاء بل كان يجلس عندهم . أخرج له الستة توفي سنة ١٤١ هـ انظر : طبقات ابن سعد (ج ٧/ص ٢٣) وتاريخ البخاري (ج ٣/ص ١٧٣) والجرح والتعديل (ج ٣/ص ٣٥٢) وتهذيب التهذيب (ج ٢/ص ٧٤) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧ ٧٤٤ (ج ٩/ص ٣٩٤) من طريق الثوري عن خالد الحذاء عن عمر بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس .

(٧) سقط الترضي من ت .

(٨) يرى الحنفية في الظفر إذا قلعت ، ثم نبئت متغيرة أن في ذلك حكومة عدل ، انظر : مختصر الطحاوي (ص ٢٤٥) والمحلى (ج ١٠/ص ٤٤٥) .

ورويانا عن زيد بن ثابت بالإسناد^(١) الذي احتجوا به عنه في الورك إذا انكسر ثم انجبر عشرة أبعة^(٢) ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة^(٣) ، فخالفوه^(٤) .

ورويانا عن علي وعمر في القتل بين قريتين ، يقاس إلى أيهما أقرب ، فيحلف منهم خمسون رجلا ، ثم يغرمون الدية ، فتعلقوا بذلك^(٥) ، ويخبر مكذوب لا يصح لم يتعلقوا بغير ذلك أصلا ، ورويانا من طريق ابن وهب عن (٨٦/ش) ابن سمعان^(٦) عن ابن شهاب أن عبد الله بن ساعدة أخبره أن رجلا من هذيل من خناعة وجد قتيلا إلى جنب صخرة ،

(١) في النسختين معًا : « الإسناد » : ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) ساقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ٤٥٨) من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال : « في الورك إذا انكسرت ثم انجبرت عشرة أبعة » .

(٣) سقط الترضي من ت .

(٤) قال المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ٤٥٨) بعد أن ذكر طرفا مما هنا : « . . . وهو قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة ، والحنيفيون والمالكيون والشافعيون يشنعون بخلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وأما نحن فليس عندنا إلا القود في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء فيه » .

(٥) أما أثر علي : فأخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٦٩ ١٨ (ج ١٠/ص ٣٥ - ٣٦) عن الثوري عن محمد بن قيس عن أبي جعفر قال : « حبس الإمام بعد إقامة الحد ظلم ، قال : « وقال علي : أيما قتل وجد بفلاة من الأرض فديته من بيت المال لكيلا ييطل دم في الإسلام ، وأيما قتل وجد بين قريتين فهو على أسفهما يعني أقربهما » . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٨٥٠ ٢٧ (ج ٥/ص ٤٤٥) .

(٦) تقدمت ترجمته .

وإدعى أهله على بني أبي ضب ، أنهم قتلوه ، واختصموا إلى عمر بن الخطاب ، فقضى عمر بأن يحلف بنو ضب خمسون رجلا منهم ، خمسين يمينا أنهم برآء من قتله ، ففعلوا ، وطُلّ دُمُ الخُناعي ، ولم يجعل فيه عمر دية ، وقال لبني خناعة : « لو نكلوا لأحلفتكم على من تدعون ، ثم لأمكتكم منه ^(١) » .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان قضى على المدعى عليهم أن يحلفوا ، فنكلوا عن اليمين ، فأغرمهم الدية ^(٢) .
وصح عن ابن الزبير ومعاوية بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ^(٣) إيجاب القود بالقسامة ^(٤) ، فخالفوا كل هذا ، وخالفوا (١٧٣/ت) السنة الثابتة عن

(١) لم أظفر بهذا السياق ويقرب منه ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٦٦ ١٨ (ج ١٠/ص ٣٥) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ٨٥٢ ٢٧ (ج ٥/ص ٤٤٥) قال عبد الرزاق عن الثوري عن مجالد بن سعيد وسليمان الشيباني عن الشعبي « أن قتيلًا وجد بين وداعة وشاكر ، فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا ما بينهما ، فوجدوه إلى وداعة أقرب ، فأحلفهم عمر خمسين يمينا ، كل رجل منهم : ما قتلت ولا علمت قاتلا ثم أغرمهم الدية . . . » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٨١ ١٨ (ج ١٠/ص ٣٩) وفيه قال الزهري : « وقد قضى بذلك عثمان في ابن سامرة التعمامي (كذا) أبى قومه أن يحلفوا فأغرمهم الدية » .

(٣) سقط الترضي من ت .

(٤) أما الرواية عن ابن الزبير : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٨٣٠ ٢٧ (ج ٥/ص ٤٤٣) عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز وابن الزبير أقادا بالقسامة . وأما الرواية عن معاوية ، فأخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ٢٦١ ١٨ (ج ١٠/ص ٣٢ - ٣٣) عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ما يفيد أن معاوية قضى بالقسامة . . . » .

رسول الله ﷺ في قصة عبد الله بن سهل (١) .
واحتجوا لقولهم في دية العين برواية عن علي وعمر (٢) ، وقالوا لا
يعرف لهما من الصحابة مخالف .

وقد صح عن عمر وعثمان وابن عمر ، وروي عن ابن عباس في عين
الأعور الدية كاملة ، ولا يعرف لهم في ذلك من الصحابة مخالف
فخالفهم ، رَوَيْنَا ذلك من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي مجلز (٣)
أنه شهد ابن عمر سأل رجل عن العين الصحيحة من الأعور فقئت ، فقال
عبد الله بن صفوان : « قضى فيها عمر بالدية كاملة » فقال له الرجل :

(١) أخرجه البخاري في الأدب باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال برقم
٦١٤٢ ، ومسلم في القسامة (ج ١١ / ص ١٤٣) وأبو داود في الديات باب في ترك
القدود بالقسامة برقم ٤٥٢٣ ، والترمذي في الديات باب ما جاء في القسامة برقم
١٤٤١ والنسائي في الصغرى في القسامة باب تبذرة أهل الدم في القسامة (ج ٨ / ص ٥)
وابن ماجة في الديات باب في القسامة برقم ٢٦٧٧ عن سهل بن أبي حثمة ، وانظر
رأي الحنفية في : المختصر (ص ٢٤٧) والهداية (ج ٤ / ص ٥٦٤) وتبيين الحقائق
(ج ٦ / ص ١٧٠) واللباب (ج ٣ / ص ١٧٢) والبحر الزخار (ج ٦ / ص ٢٦٩) .

(٢) رواية علي أخرجه عبد الرزاق برقم ٤٠٩ ١٧ (ج ٩ / ص ٣٢٧) وابن أبي شيبة في
المصنف برقم ٨٦٢ ٢٦ (ج ٥ / ص ٣٥٦) عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : « في
العين نصف الدية » . وأخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ٤١٩ ١٧ (ج ٩ / ص ٣٢٩)
عن عبد العزيز بن عمر عن عمر بن الخطاب قال : « في العين نصف الدية . . . » .

(٣) هو لاحق بن حميد أبو مجلز - بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام - السدوسي البصري
من مشاهير التابعين ، قدم خراسان وأقام بها مدة مع قتيبة بن مسلم وكان ثقة جليل
القدر توفي سنة ١١٠ هـ بالكوفة ، أخرج له الستة . انظر : الثقات لابن حبان
(٥ / ص ٥١٨) والمعرفة والتاريخ (ج ١ / ص ٤٤٥) وتهذيب التهذيب (ج ١٢ / ص ٢٢٢) .

« إياك أسأل » . فقال له ابن عمر : « يحدثك عن عمر وتسألني ! » (١) .
ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي عياض (٢) أن عثمان بن عفان
قضى في عين الأعور بالدية كاملة (٣) ، ومن طريق ابن وهب عن ابن
سَمْعَانَ عن ابن عباس قال (٤) : « دية عين الأعور ألف دينار » (٥) .
واحتجوا لقولهم : أن عدة الأمة حيضتان بقول روي عن عمر بن
الخطاب وزيد بن ثابت (٦) .

وفي الخبر المشهور « أن طلاق العبد طلقتان » فخالفوه ، رَوَيْنَاهُ من
طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل
طلحة (٧) عن سليمان بن يسار (٨) عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال :

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٤٣١ ١٧ (ج ٩/ص ٣٣١) وابن أبي شيبة في
المصنف أيضاً برقم ٢٧٠٠٩ (ج ٥/ص ٣٦٩) من طريق عثمان بن مطر عن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز عن عبد الله بن صفوان .

(٢) في المحلى : « عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض » .

(٣) أخرجه المصنف بسنده في المحلى (ج ١٠/ص ٤١٨ - ٤١٩) وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة
في المصنف برقم ٢٧٠١٠ (ج ٥/ص ٣٦٩) .

(٤) سقط من ش : « عباس قال » .

(٥) أخرجه المصنف بسنده في المحلى (ج ١٠/ص ٤١٩) .

(٦) أما قول عمر فسيذكره بعد قليل وأما قول زيد بن ثابت فساقه المؤلف من طريق ابن
وهب عن يونس بن زيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت
يقول : عدة الأمة حيضتان ، وانظر المحلى (ج ١٠/ص ٣٠٧) .

(٧) تقدمت ترجمته .

(٨) تقدمت ترجمته .

« قال عمر : ينكح العبد اثنتين ، ويطلق تطليقتين ، وتعتد الأمة حيضتين ، فإن لم تحض فشهريين أو قال شهراً ونصف » ^(١) ، فخالفوه في التطليقتين ^(٢) ، وقالوا : لا تحرم عليه الحرة إلا بثلاث طلاقات ، (٨٧/ش) وقد صح عن ابن عباس أن عبداً له طلق مملوكة لابن عباس زوجها منه ابن عباس طلقتين ، فقال له ابن عباس « ارتجعها » ^(٣) .

وقد روينا عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم (١٧٤/ت) أن عمر بن الخطاب قال : « عدة الأمة التي لم تحض ، أو قعدت عن المحيض ثلاثة أشهر » ^(٤) : فخالفوه وقالوا : شهر ونصف ^(٥) ، فما الذي جعل تلك المشكوك فيها أولى من الأخرى المشكوك فيها ^(٦) !! أو من هذه ؟!

-
- (١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٨٧٢ ١٢ (ج ٧/ص ٢١١) والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٤٢٥) وبواسطة عبد الرزاق أخرجه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ٣٠٦) ، ويعلم من هذا الخبر أنه هو الذي أحال عليه المؤلف قبل قليل .
- (٢) قال الحنفية : طلاق الأمة تطليقتان حراً كان زوجها أو عبداً ، وطلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أو عبداً . وانظر : الهداية (ج ١/ص ٢٥١) وتحفة الفقهاء (ج ١/ص ١٧٣) .
- (٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٩٦٢ ١٢ (ج ٧/ص ٢٣٩) من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره
- (٤) نقله المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ٣٠٨) عن عمر بواسطة ابن وهب قال : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر
- (٥) انظر : المختصر للطحاوي (ص ٢١٨) وتحفة الفقهاء (ج ١/ص ٢٤٧) والهداية (ج ٢/ص ٣٠٧) .
- (٦) كذا .

واحتجوا لقولهم : عدة الأمة في الوفاة شهران وخمسة ليال برواية ساقطة عن ابن عمر ^(١) ، لم يأت عن أحد من الصحابة فيها كلمة غيرها ، وقد صح عن ابن عمر عتق الحامل واستثناء ما في بطنها ^(٢) ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوه ^(٣) .

وجاء عن عمر إيلاء العبد شهران ، فخالفوه ، وقالوا : إيلأؤه من الحرة أربعة أشهر ، روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : بلغني أن عمر ابن الخطاب قال : « إيلاء العبد شهران » ^(٤) : ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن - مولى آل طلحة - عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر قال : « إيلاء العبد شهران » ^(٥) . ولا يعرف لعمر ^(٦) في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه ^(٧) .

(١) لم أجدها عن ابن عمر وفي مصنف ابن أبي شيبة (ج ٤ / ص ١٦٢) آثار عن بعض التابعين بذلك .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٥٨٥ ٢٠ (ج ٤ / ص ٣٢٤) ومن طريقه المؤلف في المحلى (ج ٩ / ص ١٨٨) من طريق قرّة بن سليمان عن محمد بن فضالة عن أبيه عن ابن عمر في الرجل يبيع الأمة ويستثني ما في بطنها قال : « له ثنياء » .

(٣) انظر : المحلى (ج ٨ / ص ١٨٨ - ١٨٩) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨٨ ١٣ (ج ٧ / ص ٢٨٣ - ٢٨٤) .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٨٩ ١٣ (ج ٧ / ص ٢٨٤) .

(٦) في ت : « له » .

(٧) قال الحنفية : ينظر في الإيلاء إلى الزوجة لا إلى الزوج ، فإن كانت الزوجة أمة فالإيلاء منها شهران وإن كانت حرة فالإيلاء منها أربعة أشهر . انظر : المختصر (ص ٢٠٧) وتحفة الفقهاء (ج ١ / ص ٢٠٤) .

وجاءت في التخيير والتعليك والتحريم روايات عن الصحابة مختلفة ، خالفوها كلها قد تفحصناها في مكان آخر ، واقتصرنا ههنا على التنبيه عليها فقط^(١) .

واحتجوا لقولهم في جعل الآبق برواية عن ابن مسعود^(٢) ، وخالفوه فيها نفسها ؛ لأن ابن مسعود لم يجد في ذلك ما حَدُّوه من أكثر من ثلاث ، وجاء أيضا عن غير ابن مسعود من الصحابة وغيرهم خلاف قولهم^(٣) .

وصح عن ابن مسعود فيمن يحلف بسورة من القرآن ، فعليه بكل آية منها كفارة يمين ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه . حَدَّثَنَا محمد بن سعيد بن نبات ، حَدَّثَنَا أحمد بن عبد البصير ، حَدَّثَنَا قاسم ابن أصبغ حَدَّثَنَا محمد بن عبد السلام (١٧٥/ت) الحشني حَدَّثَنَا محمد بن المثني ، حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن مهدي حَدَّثَنَا سفيان الثوري عن أبي سنان - هو ضرار بن مرة^(٤) - عن عبد^(٥) الله بن أبي

(١) سيذكر المؤلف روايات هؤلاء الصحابة بعد حين .

(٢) مضى تخريج أثر ابن مسعود في جعل الآبق .

(٣) كعلي رضي الله عنه وقد مرت الرواية عنه في ذلك .

(٤) ضرار بن مرة الكوفي أبو سنان الشيباني الأكبر عن أبي صالح السمان وسعيد بن جبير وطائفة ، وعنه شعبة وشريك والسفيانان وأمم ، وثقه النسائي والقطان وقال أبو حاتم : « ثقة لا بأس به » . توفي سنة ١٣٢ هـ . أخرج له مسلم والترمذي والنسائي . انظر : تاريخ البخاري (ج ٢/ص ٣٣٩) وثقات ابن شاهين (ص ١٧٨) وتهذيب التهذيب (ج ٢/ص ٥٧٤) والخلاصة (ص ١٧٧) .

(٥) في النسختين : « عبيد » والتصحيح من مصدر تخريج الخبر .

الهذيل ^(١) عن عبد الله بن حنظلة قال ^(٢) : أتيت السوق مع عبد الله ابن مسعود ، فسمع رجلا يحلف بسورة البقرة ، قال ابن مسعود : « أما إن عليه بكل آية يمينا ^(٣) » .

ومن طريق عبد الرزاق عن (٨٨/ش) سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود : « من حلف بالقرآن فعليه بكل آية منها يمين » ^(٤) .

(١) عبد الله بن أبي الهذيل العنزي أبو المغيرة الكوفي عن أبي بكر وعمر وعلي وعمار بن ياسر وابن مسعود وجماعة وفي سَمَاعِه من أبي بكر نظر ، وعنه إسماعيل بن رجاء وأبو سنان وضرار بن مرة وجماعة . وثقه النسائي وابن حبان والعجلي ، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي ، توفي في ولاية خالد القسري . انظر : التاريخ الكبير (ج ١/ص ٢٢٢) والجرح والتعديل (ج ٥/ص ١٩٦) وتهذيب التهذيب (ج ٣/ص ٢٨٩) .

(٢) في (ش) : « فقال » وما في (ت) أَوْجَهُ .

(٣) لم أجده هكذا وقد أخرج هذا الأثر ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٢٧ ١٢ (ج ٣/ص ٧٦) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن أبي كريب قال : كنت أمشي مع عبد الله في سوق الرحق يحلف : « كلا وسورة البقرة » فقال عبد الله « أما إن عليه بكل آية منها يمين » . ثم أخرجه أيضاً برقم ٢٢٨ ١٢ (ج ٣/ص ٧٦) من طريق ابن فضيل ووکیع عن سفيان عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عبد الله قال : « من حلف بسورة من القرآن لقي الله بعدد آياتها خطايا » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٥ ٩٤٦ (ج ٧/ص ٤٧٢) بلفظ : « من كفر بحرف من القرآن ، فقد كفر به أجمع ، ومن حلف بالقرآن ، فعليه بكل آية منه يمين » . وأخرج نحوه البيهقي في الكبرى (ج ١٠/ص ٤٣) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٣٠ ١٢ (ج ٣/ص ٧٧) .

وصح عن أبي هريرة : « الرهن يُركب ويُعلف » ^(١) ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه .

وصح عن ابن مسعود وأبي هريرة من فتياهما أن من ابتاع مصراة ، فهو بالخيار إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ، وصاعا من تمر .

روينا من طريق البخاري ، حدثنا مسدد ^(٢) ، حدثنا المعتمر بن سليمان التيمي ^(٣) سمعت أبي ^(٤) يقول حدثنا أبو عثمان - هو النهدي ^(٥) - عن

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٥٠٦٦ (٢٤٤/٨) بلفظ : « الرهن مركوب ومعلوب ومعلوف » ؛ وَوَرَدَ في هذا المعنى من المرفوع : ما أخرجه الدارقطني في السنن (٣٤/٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الرهن مَرْكُوبٌ ومعلوب » ؛ قال الحافظ في التلخيص الحبير (٣٦/٣) : « وَأَعْلَى بالوقف ، وَقَالَ ابن أبي حاتم ، قال أبي : رَفَعَهُ مرة ؛ ثم تَرَكَ الرَفْعَ بَعْدُ . وَرَجَّحَ الدارقطني ثم البيهقي رواية من وقفه على مَنْ رَفَعَهُ . قُلْتُ : وَوَرَدَ صحيحاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « الرهن يُركب بنفقته ويُشرب لبنُ الدر إن كان مرهوناً » . أخرجه البخاري (١٤٢/٥) .

(٢) مسدد بن مسرهد الأسدي أبو الحسن البصري الحافظ عن ابن عيينة وفضيل بن عياض ويحيى القطان ، وعنه الأعلام ، وثقه غير واحد ، صنف « المسند » . توفي سنة ٢٢٨ هـ . انظر : الجرح والتعديل (٤٣٨/٨) وتذكرة الحفاظ (٤٢٦/٢) وطبقات الحفاظ (ص ١٨١) والخلاصة (ص ٣٦٥) .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) هو سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري عن أنس وطاووس وأبي عثمان ، وعنه ابنه وشعبة والسفيانان وحامد بن سلمة وأم ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، أخرج له الستة . توفي سنة ١٤٣ هـ . انظر : تذكرة الحفاظ (١٥٠/١) وتهذيب التهذيب (٤١٠/٢ - ٤١١) والخلاصة (ص ١٥٢) .

(٥) تقدمت ترجمته .

عبد الله بن مسعود أنه كان يقول : « من اشترى محفلة فليرد معها صاعا من تمر » (١) .

ومن طريق عبد الرزاق ، حدثنا داود بن قيس (٢) عن موسى بن يسار (٣) عن أبي هريرة قال : « من اشترى مصراة ، فإن حلبها ، فلم (٤) يرضها ردها ، ورد معها صاعا من تمر » (٥) . ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة (٦) أصلا ، لا ولا من التابعين أصلا ، فخالفوهما ، فاعجبوا لضلال هؤلاء القوم وعبتهم بالدين !

وجاء عن رافع بن خديج (٧) . (٨) : « من زرع في أرض قوم بغير

(١) أخرجه البخاري في البيوع ، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة برقم ٢١٤٩ (٤/٣٦١) .

(٢) داود بن قيس الفراء الدباغ أبو سليمان القرشي مولا هم المدني عن السائب بن يزيد الكندي وزيد ابن أسلم وموسى بن يسار وعنه أئمة أعلام ، وثقه الشافعي وأحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي ، أخرج له مسلم والأربعة . توفي في ولاية أبي جعفر . انظر : ثقات ابن شاهين (ص ١٢٢) وتهذيب التهذيب (١١٨/٢) والخلاصة (ص ١١٠) .

(٣) موسى بن يسار الأردني عن مكحول الشامي ونافع مولى ابن عمر والزهري ، وأرسل عن أبي هريرة ، وعنه الأوزاعي وابن المبارك وطائفة ، قال أبو حاتم : « شيخ مستقيم الحديث » . أخرج له الترمذي ، انظر : تهذيب التهذيب (٥٨٤/٥) والتقريب (ص ٥٥٤) والخلاصة (ص ٣٩٢) .

(٤) في (ش) : « ولم » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٨٥٨ ١٤ (٨/١٩٧) .

(٦) سقط الترضي من (ت) .

(٧) في (ت) : « صالح » وهو تحريف .

(٨) يعني مرفوعا ، أخرجه البيهقي في الكبرى برقم ١١ ٧٤٢ (٦/٢٢٥) والمعركة برقم =

إذ منهم ، فالزراع لأصحاب الأرض ، ويردون عليه نفقته . ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة فخالقوه .
وصح عن أم المؤمنين عائشة وقوم من الصحابة رضي الله عنهم ^(١) القول بإباحة بيع المكاتب قبل أن يؤدي من كتابته شيئا ^(٢) ، ولا مخالف لهم في ذلك من الصحابة ، فخالقوهم ، وهو خبر بريرة أشهر من الشمس ^(٣) .
وجاء عن عمر وعثمان وابن عمر جواز عتق العبد بشرط خدمته سنين مسماة ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة فخالقوهم ^(٤) . (١٧٦/ت)

= (٣٦٧٠) . من رواية يحيى بن آدم ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٤٣٦ ٢٢ (٤٩٤/٤) من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج .

(١) سقطت من (ت) .

(٢) أخرجه البخاري في المكاتب ، باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم برقم (٢٥٦٠) ، ومسلم في العتق ، باب أن الولاء لمن أعتق (١٤٠/١٠ - ١٤٤) ؛ وأبو داود في العتق ، باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة برقم (٣٩٢٩) ، والترمذي في البيوع ، باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك برقم (١٢٧٤) ، والنسائي في البيوع ، باب بيع المكاتب (٣٠٥/٧) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ٦٠١ ٢٢ (٥١٠/٤) .

(٣) أبطل الحنفية بيع أم الولد والمدير والمكاتب وقالوا : إن بيع كل أولئك فاسد ، لأن المكاتب استحق يدا على نفسه لازمة فيحق المولي ، ولو ثبت الملك بالبيع لبطل ذلك كله ، فلا يجوز ، ولو رضي المكاتب بالبيع ، ففيه روايتان ، والأظهر الجواز . وانظر : الهداية (٤٧/٣) والمحلى (٢٣٦/٩) .

(٤) أما أثر عمر في ذلك فأخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٧٧٩ ١٦ (١٦٧/٩) وبواسطته المؤلف في المحلى (١٨٥/٩) عن الزهري قال : « أعتق عمر بن الخطاب كل مسلم من رقيق الإمارة ، وشرط أنكم تخدمون الخليفة من بعدي بثلاث سنين » . =

وجاء عن ابن عباس : من أعتق من مملوكته شيئا قليلا ، أو كثيرا ، فهي كلها حرة ^(١) ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوه .

وجاءت آثار عن الصحابة مختلفة فيمن أعتق حصه له في عبد بينه وبين آخر ، خالفها أبو حنيفة كلها ^(٢) .

وجاء عن ابن عباس إباحة دفع ^(٣) إلى آخر لبيعه له بكذا ، فإن زاد شيئا فهو لمتولي البيع ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوه ، وقد وافق ابن عباس في ذلك طائفة من التابعين .

= وأما أثر عثمان فأخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٦٧٨١ (١٦٨/٩) . وأثر ابن عمر فأخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٦٧٨٢ (١٦٨/٩) ومن طريقه المؤلف في المحلى (١٨٥/٩) : أنه أعتق غلاما له ، وشرط عليه أن له عمله ثلاث سنين وانظر خلاف الحنفية في هذه القضية والرد عليهم في المحلى (١٨٥ - ١٨٦) .

(١) ساقه المؤلف في المحلى (١٩٠/٩) من طريق محمد بن المثني حدثنا حفص بن غياث حدثنا ليث ابن أبي سليم عن عاصم عن ابن عباس أنه قال في رجل قال لخادمه : فرجك حر ، قال : هي حرة أعتق منها قليلا أو كثيرا فهي حرة وانظر حكاية خلاف الحنفية لقول ابن عباس في المحلى (١٩٠/٩) .

(٢) من هذه الآثار : ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٦٧٣٢ (١٥٥/٩) عن النخعي « أن رجلا أعتق شُرْكَاء له في عبد ، وله شركاء يتامى ، فقال عمر بن الخطاب : يتنظر بهم حتى يبلغوا ، فإن أحبوا أن يعتقوا أعتقوا وإن أحبوا أن يضمن لهم ضمن » . وانظر المحلى (١٩٢/٩) وما بعدها فقد عرض المؤلف مذهب الحنفية وناقشه ، وانظر مع ذلك : البحر الزخار (٢٠١/٥) .

(٣) ههنا كلمة تعذرت عليّ قراءتها ، فكأنها في ت : « الموثوق » ، وكأنها في (ش) : « المؤنوبة » .

وصح عن ابن عمر وعبد الله بن جعفر ، وأبي بن كعب والعباس ،
وجرير بن عبد الله رضي الله عنه (١) رد البيع من الغبن في ثمنه ، ولا يخالف
لهم في ذلك من الصحابة ، فخالقوهم .

حدثنا (٨٩/ش) محمد بن سعيد بن نبات ، حدثنا عبد الله بن محمد
ابن علي الباجي (٢) حدثنا أحمد بن خالد ، حدثنا الحسن بن أحمد
الصنعاني ، حدثنا محمد بن عبيد بن حساب (٣) ، حدثنا حماد بن زيد
حدثنا أيوب السختياني وهشام بن حسان (٤) ، - دخل حديث بعضهما
في بعض - كلاهما عن محمد بن سيرين أن رجلا قدم المدينة بجوار فيهن
جارية تضرب ، فتزل على ابن عمر ، فعرضهن على عبد الله فأمر

(١) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٢) الحافظ الحجة العلامة محدث الأندلس أبو محمد عبد الله بن محمد الباجي الإشبيلي ،
سمع من محمد بن عمر بن لبابة ومحمد بن قاسم وأحمد بن خالد ، وعبد الله بن يونس
المرادي ، روى عنه ابنه وطائفة ، وكان حافظا ضابطا . وله تأليف معروفة ، توفي سنة
٣٧٨ هـ . انظر : تاريخ ابن الفرضي (١/٢٨١) وجزء المقتبس (ص ٣٩٠ - ٣٩١)
وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٠٤ - ١٠٠٥) .

(٣) محمد بن عبيد بن حساب - بكسر المهملة - الغُبَري - بضم المعجمة - البصري عن أبي
عوانة وحماد بن زيد ، وعنه بقي بن خلاد وأبو يعلى وآخرون وثقه أبو داود والنسائي ؛
توفي سنة ٢٣٨ هـ . أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي ، انظر : تهذيب التهذيب
(٥/٢١١) والتقريب (ص ٤٩٥) والخلاصة (ص ٣٥٠) .

(٤) هشام بن حسان الأزدي القرطوسي - بضم القاف - أبو عبد الله البصري ، ثقة من أثبت
الناس في ابن سيرين قال أبو حاتم : « صدوق » . وضعفه القطان عن عطاء . توفي
سنة ١٤٨ هـ . وحديثه في الكتب الستة . انظر : الكاشف (٣/١٩٥) والتقريب
(ص ٥٨٢) والخلاصة (ص ٤٠٩) .

جارية منهن ، فأخذت - قال أيوب - بالدف - وقال هشام - بالعود ، حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك ، فقال ابن عمر : حسبك اليوم من مزموّر الشيطان ، قال : فَبَايَعَهُ ، ثم جاء الرجل إلى ابن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن : غبنت بسبعمئة درهم ، فأتى ابن عمر إلى ابن جعفر ، فقال إنه غبن بسبعمئة درهم ، فإما أن يعطيها (١٧٧/ت) إياه ، وإما أن يرد عليه بيعه ، قال ابن جعفر : (بل يعطيها إياه) .

وصح عن أبي هريرة وابن عمر النهي عن تلقي الجلب جملة ، قال ابن عمر : (ولا بأفواه السكك) ^(١) ، قال أبو هريرة : (فإن تُلقِيَ فالخيار للبائع إذا قدم السوق) ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة فخالفوهما ، رَوَيْتَاهُ من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر عن أيوب السختياني عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة قال : « من تلقى جلبا فالبائع بالخيار إذا وُضع ^(٢) السوق » ^(٣) وصح عن عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله ، وأبي هريرة وجماعة من المهاجرين وأنس المنع من أن يبيع حاضر لبادي ^(٤) ، ولا مخالف

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٤٤١ ٢١ (٣٩٧/٤) وبرقم ٤٤٧ ٢١ (٣٩٧/٤) .

(٢) في النسختين معاً : « وقع » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٨٧٩ ١٤ (٢٠١/٨) .

(٤) أما الرواية عن عمر وأبي هريرة : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٠٨٩٦ (٣٤٦/٤) عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة يقول : نهى أن يبيع حاضر لباد ، وسمع عمر يقول : لا يبيع حاضر لباد . وما ذكره المؤلف عن جماعة من المهاجرين : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٩٠٠ ٢٠ (٣٤٧/٤) عن أبي موسى عن الشعبي قال : « كان المهاجرون يكرهون بيع حاضر لباد قال الشعبي : وإنّي لأفعله » .

لهم في ذلك من الصحابة فخالقوهم ^(١) .
 وصح عن عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة : ﷺ ^(٢) « الدينار
 بالدينار ، والدرهم بالدرهم عينا بعين ^(٣) » ، ولا يخالف له في ذلك
 من الصحابة ، فخالقوه وقالوا : لا يتعين الدينار ولا الدرهم ،
 ويبيعهما جائز ، بغير عينهما .
 وصح عن ابن عباس ما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا
 حفص بن غياث ^(٤) ، عن الأشعث بن عبد الملك الحمراي ^(٥) ، عن
 عكرمة عن ابن عباس : « ذلك له وإن لم يشترط ، وكره الشرط » ^(٦) .
 وعن ابن عمر أنه كره استبدال الستوق توجد في الصرف ^(٧) ، ولا
 يعرف لهما مخالف من الصحابة فخالقوهما إلى تقسيم فاسد لا يعرف عن
 غيرهم .

(١) قال الحنفية : لا يصح تلقي السلعة في البلد الذي يضر ذلك أهله ، ولا بأس به في
 البلد الذي لا يضر ذلك أهله ، وكذلك بيع الحاضر للبادي . وانظر : المختصر
 للطحاوي (ص ٨٤) والمغني (٤/١٥٤) واللباب في شرح الكتاب (١/٢٥٦-٢٥٧) .

(٢) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/٤٥٨) برقم ١٠٤٩٠ .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) لم أجده .

(٧) لم أجده وكراهية ابن عمر للصرف معلومة من آثار أخرى توجد في مصنف عبد الرزاق
 (٨/١٢١) ، والستوق : بفتح السين وضمها كَثُور : الدرهم الزيف البهرج ، وانظر
 القاموس مادة ستوق (ص ١١٥٢) .

وصح عن جابر بن عبد الله جواز بيع الدين بعبد ، ولا يعرف له في ذلك مخالف ، فخالفوه .

وصح عن جابر بن عبد الله تحريم ثمن الهر ، رويناه من طريق ابن المبارك عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كره ثمن الكلب والسنور (١) .

وصح عن أبي هريرة وإياس بن عبد الله المزني (٢) (٩٠/ش) وعبد الله بن عمرو بن العاص (١٧٨/ت) النهي عن بيع الماء جملة (٣)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٥١٠ ٢١ (٤/٤٠٤) من طريق وكيع عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة وعن أبي الزبير عن جابر أنهما كرها ثمن الهر . ويشير المؤلف إلى مخالفة الحنفية لهذا الأثر حيث جوزوا بيع الهر ، وانظر : المغني (٤/١٨٣) .

(٢) إياس بن عبد أو ابن عبد الله المزني أبو عوف الحجازي صحابي ، روى عنه عبد الرحمن ابن مطعم ، نزل الكوفة ، قال البخاري : « لا يعرف لإياس صحبة » . وقال ابن أبي حاتم : « له صحبة سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك » . انظر : تجريد أسماء الصحابة (١/٤٠) والإصابة (١/٣١٢) وتهذيب التهذيب (١/٣٨٩) .

(٣) أما قول أبي هريرة في ذلك : فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٩٤٤ ٢٠ (٤/٣٥١) وعبد الرزاق في المصنف برقم ٤٩٠ ١٤ (٨/١٠٥) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : سمعت أبا هريرة يقول : « لا يحل بيع فضل الماء » . وأما الرواية عن إياس بن عبد الله المزني : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٩٤٨ ٢٠ (٤/٣٥١) وعبد الرزاق في المصنف برقم ٤٩٥ ١٤ (٨/١٠٦) والبيهقي في الكبرى (٦/١٥) والحميدي في المسند (٢/٤٠٥) عن أبي المنهال قال : « سمعت إياس بن عبد المزني ، ورأى أناسا يبيعون الماء ، فقال : لا تبيعوا الماء فلاني سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يباع الماء » . هذا سياق ابن أبي شيبة . وأما الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٩٤٧ ٢٠ (٤/٣٥١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن غلاما لهم باع فضل ماء من عين لهم بعشرين ألفا ، فقال له عبد الله بن عمرو : « لا تبعه فإنه لا يحل بيعه » .

ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه^(١) .
وجاء عن علي وعمر إرقاق من أرق نفسه وهو حر ، وقال عمر :
« هو حيث وضع نفسه » ، حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عباس
ابن أصبغ ، حدثنا محمد بن قاسم بن محمد^(٢) حدثنا محمد بن عبد
السلام الخشني حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ،
ومعاذ بن هشام الدستوائي^(٣) - قال عبد الرحمن - حدثنا همام بن يحيى^(٤)
- وقال معاذ - حدثنا أبي كلاهما عن قتادة عن عبد الله بن بريدة^(٥) « أن
رجلا باع نفسه فقضى عمر بن الخطاب بأنه عبد كما أقر على نفسه ،
وجعل ثمنه في سبيل الله عز وجل » . هذا لفظ همام ، وقال هشام في
رواية : « أقر لِرَجُل حتى باعه » ، واتفقا في سائر الحديث ، ولا يعرف
لهما في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوهما ، وقالوا : بإرقاق الحرة إذا
ارتدت ، ولحقت بأرض الحرب سبيت ، أسلمت بعد ذلك أو لم تسلم ،
وأحلوا فرجها بملك اليمين .

(١) انظر : الهداية (٥١/٣) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) معاذ بن هشام الدستوائي البصري نزيل اليمن ، عن أبيه وشعبة وجماعة ، وعنه المدني
والكوسج ، قال ابن معين : « صدوق ليس بحجة » . ووثقه ابن قانع ، أخرج له
الستة . توفي سنة ٢٠٠ هـ . انظر : ميزان الاعتدال (٣٨٠/٤) وتذكرة الحفاظ
(٣٢٥/١) وتهذيب التهذيب (٤٧١/٥ - ٤٧٢) والخلاصة (ص ٣٨٠) .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) تقدمت ترجمته .

وجاء عن جابر إجازة بيع الأمة المكاتبه ^(١) ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوه .

وجاء عن ابن عباس لا يصح البيع يوم الجمعة ، مُذ ينادي إلى انقضاء الصلاة .

رويناه من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي ^(٢) حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا سليمان بن داود ^(٣) حدثنا سليمان بن معاذ ^(٤) حدثنا سماك ^(٥) عن عكرمة عن ابن عباس ، ولا يعرف له في ذلك

(١) كأنها في (ت) : « المكاتب » .

(٢) إسماعيل بن إسحاق البصري قاضي بغداد أبو إسحاق الأزدي عن محمد بن عبد الله الأنصاري ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي ومسدد ، وعنه موسى بن هارون الحافظ وطائفة ، كان فاضلا عالما متقنا فقيها على مذهب مالك ، صنف « المسند » . وكتب عدة في علوم القرآن منها : « أحكام القرآن » . توفي سنة ٢٨٢ هـ . انظر : تاريخ بغداد (٦/ ٢٨٤ - ٢٩٠) وسير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٣) والديباج المذهب (ص ١٦٧) .

(٣) سليمان بن داود الطيالسي أبو داود عن ابن عون وأيمن بن نابل وشعبة ، وعنه أحمد والفلاس وجماعة . وكان صدوقا كثير الحفظ توفي سنة ٢٠٤ هـ . من آثاره « المسند » (ط) . أخرج له مسلم والأربعة . انظر : تذكرة الحفاظ (١/ ٣٥٢) والعبر (١/ ٢٧٠ - ٢٧١) والخلاصة (ص ١٥١) .

(٤) سليمان بن قرم - بفتح القاف وسكون الراء - بن معاذ التيمي الضبي أبو داود النحوي عن أبي إسحاق السبيعي ، وعطاء بن السائب ، وسماك بن حرب وغيرهم ، وعنه أبو داود الطيالسي والأعلام ؛ ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وقيل إنه كان يتشيع . أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . انظر : تهذيب التهذيب (٢/ ٤١٨) والتقريب (ص ٢٥٣) والخلاصة (ص ١٥٤) .

(٥) هوسماك بن حرب ولقد تقدمت ترجمته .

مخالف من الصحابة البتة : فخالفوه .

وصح عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهم نكاح ابنة الزوجة المدخول بها إذا لم تكن في حجره ، ولا مخالف لهم في ذلك من الصحابة فخالفوه^(١) .

وصح عن عمر بن الخطاب : لا ينكح النصراني المسلمة ، ولا الأعرابي المهاجرة^(٢) ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من (١٧٩/ت) الصحابة فخالفوه .

وصح عن ابن عباس : الإيلاء هو أن لا يقربها أبدا^(٣) ، وروي عن ابن مسعود : من حلف أن لا يقربها مدة ما ، وإن كانت أقل من أربعة أشهر فهو مولي ، إلا إن بقي في الأربعة الأشهر^(٤) ، ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنه^(٥) غير هذين القولين ، فخالفوهما

(١) انظر مذهب الحنفية في هذه المسألة في : تحفة الفقهاء (١٢٣/١) والهداية (٢٨٨/١) واللباب في شرح الكتاب (٤/٣) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٢٦٦٤ (١٧٥/٧) والبيهقي في الكبرى (١٧٢/٧) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٣٤٤ (١٧/٤) ، عن زيد بن وهب قال : « كتب إلينا عمر أن الأعرابي لا ينكح المهاجرة حتى يخرجها من دار الهجرة » . وفي لفظ عبد الرزاق : « كتب عمر بن الخطاب أن المسلم ينكح النصرانية ، وأن النصراني لا ينكح المسلمة . . . » .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٦٠٨ ١١ (٤٤٧/٦) والبيهقي في الكبرى (٣٨٠/٧) وسعيد بن منصور في السنن برقم ١٨٨٠ (٢٦/٢) وساقه عبد الرزاق من طريق ابن جريج بسنده عن سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس . . . » .

(٤) أخرجه المؤلف في المحلى (٤٤/١٠) بسنده .

(٥) سقط لفظ الترضي من (ت) .

جميعا (١) .

وصح عن ابن مسعود غسل الرأس بالخطمي يجزئ من غسل الجنابة .
وعن الصواحب من الأنصاريات : أنهن كن يتمشطن بحثاً رقيقة
ويرين أن ذلك يجزئهن من غسل الرأس من الجنابة ، ولا يعرف لهن
ولا (٩١/ش) له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوهن ، حدثنا
محمد بن سعيد بن نبات ، حدثنا أحمد بن عبد البصير ، حدثنا قاسم بن
أصبع ، حدثنا محمد بن عبد السلام الحشني حدثنا محمد بن المثني ،
حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا شعبة حدثنا أبو إسحاق السبيعي
سمعت الحارث بن الأزعم (٢) يقول : سمعت ابن مسعود يقول :
« إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي ، ثم اغتسل ، فإن شاء لم يغسل
رأسه » (٣) وقال شعبة عن أبي نوفل بن أبي عقرب : سمعت ابن عباس
يقول ذلك أيضا .

- (١) الإيلاء عند الحنفية أن يقول الرجل لامرأته : والله لا أقربك أو يقول : والله لا أقربك أربعة أشهر . واشتروطوا أربعة أشهر فأكثر . انظر : المختصر الطحاوي (ص ٢٠٧) وتحفة الفقهاء (٢٠٣/١) والهداية (٢٩٠/٢) واللباب في شرح الكتاب (٦٠/٣) .
- (٢) الحارث بن الأزعم العبدى الوادعي الهمداني الكوفي عن عمر وابن مسعود وعنه الشعبي ، مات في آخر ولاية معاوية بن أبي سفيان سنة ستين . انظر : تاريخ الثقات العجلي (ص ٢٢٩) وثقات ابن حبان (١٢٦/٤) والمشاهير لابن حبان (ص ١٣٠) .
- (٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٠٠٧ (٢٦٣/١) عن الثوري عن أبي إسحاق قال : « لقيني الحارث بن الأزعم فقال : ألا أحكيك ما سمعت من عبد الله ؟ سمعته يقول : أيما جنب غسل رأسه بالخطمي فقد أبلغ » . و الخطمي : بكسر الخاء وتفتح نبات محلل منضج ملين . انظر القاموس المحيط مادة خطم (ص ١٤٢٦) .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم قال : أخبرني رجل من الأنصار قال « أدركت نساءنا الأول إذا أرادت إحداهن أن تطهر من الحيضة امتشطت بحثاً رقيق ، وكفاها ذلك لغسل رأسها من الحيضة ، ولم تغسله بعد » (١) .

وأجازوا الوضوء ، وغسل الجنب بالخمير من نقيع التمر المسكر إذا طبخ (٢) .

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قضى على ابن وريدة (٣) باليمين في دعوى امرأة عليه أنه زنى بها ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوه ، وبه يقول عمر بن عبد العزيز والزهري وعبد الرزاق .

وروي عن عمر وعثمان إذا شهد العبد بشهادة فردت (١٨٠/ت) أو شهد الصبي بشهادة فردت أو شهد الكافر بشهادة فردت ، ثم عتق العبد ، وبلغ الصبي ، وأسلم الكافر ، فشهدوا بتلك الشهادة لم تقبل أبداً (٤) ، فاحتجوا بهما في موافقتهم لهما في شهادة العبد ، وقد

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٠٥١ (٢٧٣/١) .

(٢) تقدم فقه هذه المسألة عند الحنفية .

(٣) كذا .

(٤) رواية عمر أخرجها عبد الرزاق في المصنف برقم ٤٩٠ ١٥ (٣٤٧/٨) عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب أنه قال : « تجوز شهادة الكافر والصبي والعبد إذا لم يقوموا بها في حالهم تلك ، وشهدوا بها بعدما يسلم الكافر ؛ ويكبر الصبي ؛ ويعتق العبد إذا كانوا حين يشهدون بها عدولا » . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في المصنف برقم =

خالفهما في ذلك أنس وغيره ^(١) ، وخالفوهما في قولهما المذكور في شهادة الكافر والصبي ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة فخالفوهما ^(٢) .

وصح عن عمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن وسعد بن أبي وقاص ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر وابن عباس ومعاوية وطارق بن شهاب إيجاب جزاء الصيد بالمثل في الخلقة ^(٣) ، ولا مخالف لهم في ذلك من الصحابة فخالفوهم .

وجاء عن عمر بن الخطاب : لا يحج على بغير حلال ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فخالفوه .

= ٨٣٥ ٢١ (٤/٤٣٧) من طريق عمرو ابن شعيب وعطاء . ورواية عثمان بن عفان أخرجها المؤلف في المحلى (٩/٤١٢) من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قضى في الصغير يشهد بعد كبره ، والنصراني بعد إسلامه ، والعبد بعد عتقه أنها جائزة إن لم تكن ردت عليهم .

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٥ ٢٠ (٤/٢٩٨) من طريق حفص بن غياث عن المختار بن فلفل قال : « سألت أنسا عن شهادة العبيد فقال : جائزة » .

(٢) وبنحو هذا ناقش المؤلف الحنفية في المحلى (٩/٤١٣) فقال : « قال علي : أما قول عمر وعثمان الذي صدرنا به فهو على الحنفيين والمالكيين والشافعيين ، لا لهم ، لأنهم خالفوهما في الصبي يشهد ، فيرد ثم يبلغ ، فيشهد فقالوا : يقبل ، ومن الباطل أن يكون بعض قول عمر وعثمان حجة ، وبعضه غير حجة ، وهذا تلاعب بالدين ممن سلك هذا الطريق . . . » .

(٣) ذكر المصنف في المحلى (٧/٢٢٤ - ٢٢٥) الرواية عن هؤلاء الصحب في أن الجزاء بالمثل من النعم لا بالقيمة .

وصح عن ابن عباس أنه قال : « من أصاب الصيد مرة وهو حرم حكم عليه ، فإن عاد لقتله مرة أخرى لم يحكم عليه » .
ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوه .
وصح عن حفصة وعائشة أم المؤمنين : لا صيام لمن لم يبيت من الليل^(١) .

ولا مخالف لهما من الصحابة في ذلك إلا في التطوع خاصة ، فخالفوهما^(٢) .

وجاء عن عمر بن الخطاب وابن عباس في صفة الكفارة في تعمد الفطر في نهار رمضان روايات لا مخالف يعرف (٩٢/ش) لهما فيها من

(١) أخرج الدارقطني في السنن (١٧٣/٢) ، والبيهقي في معرفة السنن (٣٤٤/٣) عن ابن شهاب أن عائشة وحفصة زوجتي النبي ﷺ قالتا : « لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر » .

وحديث حفصة اختلف في رفعه ووقفه ، فأخرجه أبو داود برقم (٢٤٤٥) ، والترمذي برقم (٧٢٦) ولفظه : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » .
قال الحافظ في التلخيص الحبير (١٨٨/٢) : « وقال النسائي : « الصواب عندي موقوف ، ولم يصح رفعه » .

وقال ابن حزم : « الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة » . قلت : وورد التصريح بالرفع في حديث عائشة ، أخرجه الدارقطني في السنن (١٧٢/٢) عن النبي ﷺ قال : « من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر ، فلا صيام له » .

قال الحافظ في التلخيص الحبير (١٨٩/٢) : « وفيه عبد الله بن عباد ، وهو مجهول » .
وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء » .

وانظر المحلى (١٦١/٦ - ١٦٢) .

(٢) تقدم فقه المسألة عند الحنفية .

الصحابة فخالفوها .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن ابن عباس في قول الله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١) .

قال : (هي لمن لم يكن أهله في الحرم) .

ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوهم .

وجاء عن ابن عباس : « لا يدخل مكة إلا محرما » (٢) ، وعن ابن عمر أنه خرج من مكة محلا (٣) ، ثم انصرف إليها غير محرم ، فدخلها (١٨١/ت) محلا .

ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف لهذين القولين ، فخالفوهم وقالوا من كان ساكنا بذى الحليفة (٤) ، أو بالجحفة (٥) ، أو بقرن

(١) لم أجده في مصنف عبد الرزاق ورأيت السيوطي في الدر المنثور (٥٢٣/١) عزاه أيضا لعبد الرزاق فلعله في تفسيره .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٤٥٩ ١٥ (٣/٣٩٣) من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن ابن عباس قال : « لا يجاوز أحد ذات عرق حتى يحرم » . ونحوه في الأم (١١٨/٢) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٥٢٦ ١٣ (٣/٢١٠) عن نافع عن ابن عمر أنه أقام بمكة ، ثم خرج يريد المدينة حتى إذا كان بقديد ، بلغه أن جيشا من جيوش الفتنة ، دخلوا المدينة فكره أن يدخل عليهم ، فرجع إلى مكة بغير إحرام .

(٤) ذو الحليفة : بضم الحاء : موضع على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة وتعرف الآن بآبار علي . انظر معجم البلدان (٣٤٠/٢) .

(٥) الجحفة : على ثلاث مراحل من مكة بقرب رابغ . انظر : معجم البلدان (١٢٩/٢) .

المنازل (١) ، أو بذات عرق (٢) ، أو يللم (٣) ، أو بين أحد هذه المواقيت إلى مكة ، فله أن يدخلها محلا ، ومن كان ساكنا وراء هذه المواضع ، فليس له أن يدخلها إلا محرما ، هذا مع تسويتهم في جواز الإحرام بين هذه المواضع وبين ما وراءها (٤) .

وصح عن سعد بن أبي وقاص : « سلب من وُجد يحتطب في الحرم لواجده » .

وعن عمر بن الخطاب : « إباحة أخذ فأسه وحبله لمن وجده » (٥) .

ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة فخالفوهما .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٦) : ومثل هذا لهم كثير جدا يرى من وقف عليه ، أنهم أترك الناس لما يجعلونه حجة في الدين ، ويحرمون

(١) قرن المنازل : بسكون الراء : على مرحلتين من مكة المكرمة . انظر : معجم البلدان (٣٧٧/٤ - ٣٧٨) .

(٢) ذات عرق : بكسر فسكون : على مرحلتين من مكة المكرمة . انظر : اللباب في شرح الكتاب (١٧٩/١) .

(٣) يللم : جبل على مرحلتين من مكة المكرمة . وهو ميقات أهل اليمن . انظر : معجم البلدان (٥٠٤/٥) .

(٤) انظر : الهداية (١٤٧/١) واللباب في شرح الكتاب (١٨٠/١ - ١٨١) والمجموع (٢٠٣/٧) .

(٥) أخرج البيهقي في المعرفة (٢٠٩/٤) عن عمر أنه كان يتعهد الحمى . . . وقال لجد محمد بن زياد : « فمن رأيت يعضد شجرا ويحيط فخذ فأسه وحبله ، قال : قلت : أخذ رداه ، قال : لا » .

(٦) سقط لفظ الترحم من (ت) .

تركه ، وأنهم ليسوا في شيء حاشا العصبية لقول أبي حنيفة بما أمكن من حق أو باطل جهارا وهم يعلمون ، وإضلال من اغتر بهم في ذلك نعوذ بالله من البلاء .

واعلموا - رحمكم الله - أن ما وجد فيه أقوال مختلفة عن طوائف من الصحابة [فلا فرق بين الخارج عن تلك الأقوال كلها وخلاف جميعها إلى قول لم يرو عن أحد من الصحابة ، فلا فرق بين الخارج عن تلك الأقوال ^(١) كلها وبين المخالف لقول جاء عن صاحب ، أو صحابة إلى قول لم يرو عن غيره منهم ، إذ كلا القولين والأمرين قول مخالف لما روي عن الصحابة في ذلك ما لم يرو عن أحد منهم ^(٢)] ، لا سيما وشيخهم أبو حنيفة لا يختلفون عنه أنه أخبر بمذهبه .

والذي صح عنه من نقلهم الذي يتبعون به أنه قال : « ما جاء عن الله تعالى ، فعلى الرأس والعينين ، وما جاء عن رسول الله ﷺ ^(٣) ، فسمعا وطاعة ، وما جاء عن أصحابه ^(٤) . » ^(٥) ، تخيرنا من أقوالهم (٩٣/ش) ، ولم يكن لنا أن نخرج عنهم ، وما

(١) من قوله : « فلا فرق » إلى هنا ساقط من (ش) .

(٢) ما بين معقوفين فيه تخطيط كثير ، وللمؤلف في الأحكام في أصول الأحكام (٦١٥/١) كلام في هذه القضية فانظره إن شئت .

(٣) سقط لفظ الصلاة والسلام على نبينا من (ت) .

(٤) في (ش) : « الصحابة » .

(٥) سقط لفظ الترضي من (ت) .

جاء عن التابعين فهم رجال ، ونحن رجال « (١) .
قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٢) :

فتالله إن أبا حنيفة لمعذور في كثير من خطأ أقواله ، لضيق باعه في رواية (٣) الآثار ، وقصر ذراعِهِ في المعرفة بالسنن والأخبار (٤) ، إنما الشأن فيمن تبحر منهم في الروايات للآثار كالحربي (٥) ، وبكار بن

(١) هذ القول في الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٤٤) والخيرات الحسان (ص ١٠٥) ببعض اختلاف .

(٢) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٣) في النسختين معا : « روايات » ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) لعل المؤلف يشير إلى ما روي عن بعض الأئمة من أن أبا حنيفة كان « مسكينا في الحديث » . أو أنه : « لاحديث ولا رأي » ؛ أو أن « روايته بلغت سبعة عشر حديثا أو نحوها » .

والجواب عن هذا يكون من وجوه :

أولا : كيف تقل رواية من كان في الفقه إماما ، وفي الاستنباط علما حتى قال الشافعي : « الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة » .

ثانيا : قد ثبت أن أبا حنيفة حمل العلم عن أربعة آلاف شيخ ، فكيف لم يتهيا له الحمل الكثير عنهم من الحديث والآثار ؟

ثالثا : قد علم من حال أبي حنيفة أنه كان متعتا في الرواية ، متشددا في الاسترسال فيها ، حتى إنه روى أكثر المرفوعات بطريق الفتوى .

رابعا : ما زال العلماء يجمعون لأبي حنيفة مسانيد تروى عنه ، تشهد بطول باعه في الرواية ، وتبحره فيها ؛ وبلغ ما جمعه منها الخوارزمي خمسة عشر مسندا .

وانظر : الجرح والتعديل (٤٥٠/٨) وسير أعلام النبلاء (٤٠٣/٦) ومقدمة ابن خلدون (ص ٤٤) والخيران الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان (ص ٦٨) ومناقب أبي حنيفة للموفق المكي (ص ١٦٧) .

(٥) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي عن أبي =

قتيبة^(١) ، وعيسى بن أبان^(٢) ، والطحاوي والرازي^(٣) ، وأهل طبقته منهم ، وأمثالهم إذ لا يزالون يتركون السنن : ويطلبون كل مزلة دحض في نصر خطأ أبي حنيفة .

وأما ما مر لنا في هذا من احتجاجهم بما لا يعرف له مخالف من الصحابة ، والخلاف فيه موجود كما قد ذكرناه قبل ، وجميع من^(٤) عارضناهم به في هذا الفصل - فإنه يفتح لكل طالب هُدًى باب الفلاح .

= نُعَيْمٌ وطائفة ، وتفقه على أحد ، وكان رأساً في الزهد ، إماماً في العلم ، عارفاً بالفقه ، بصيراً بالأحكام ، حافظاً للحديث ، مميّزاً لعلله ، قيماً بالأدب له « غريب الحديث » (ح) . توفي سنة ٢٨٥ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٨٤ - ٥٨٥) والعبر (٢/ ٧٤) وطبقات الحفاظ (ص ٢٥٩) .

(١) بكار بن قتيبة بن أسد بن أبي بردة البصري قاضي مصر ، سمع أبا داود الطيالسي ويزيد ابن هارون وروى عنه الطحاوي فأكثر ، وأبو عوانة في صحيحه وابن خزيمة وغيرهم ، ولي قضاء مصر وصنف كتاب « الشروط » ، وكتاب « المحاضر والسجلات » ، وغير ذلك . توفي سنة ٢٧٠ هـ .

انظر : الأنساب (٢/ ٢٧٢) ووفيات الأعيان (١/ ٢٨٠ - ٢٨٢) والفوائد البهية (ص ٤٥) وتاج التراجم (ص ١٤٤ - ١٤٥) .

(٢) عيسى بن أبان بن صدقة بن موسى ، تفقه على محمد بن الحسن وصحبه وولي قضاء البصرة ، وصنف كتاب « الحجة » الكبير و « خبر الواحد » ؛ و « الجامع » و « إثبات القياس » . توفي سنة ٢٢١ هـ .

انظر : أخبار القضاة (٢/ ١٧٠ - ١٧٢) وتاريخ بغداد (١١/ ١٥٧ - ١٦٠) وتاج التراجم (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) والفوائد البهية (ص ١٥١) .

(٣) تقدمت ترجمته .

وبالله تعالى التوفيق .

ونسأله جل وعز العافية من الخذلان والحرمان في الدنيا والدين
آمين رب العالمين .



الفصل الحادي عشر

في ذكر طرف من خلاف الحنيفيين لجمهور
السلف وهم يشنعون ذلك إذا خالف أهواءهم
وتقليدهم ، ويسمونهم شذوذا

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(١) : شنعوا علينا أننا خالفنا جمهور ^(٢)
العلماء في قولنا بوجوب الحج على العبد والأمة ، وما نعلم روي قولهم :
لا حج عليه إلا عن ابن عباس ^(٣) ، وروي عنه في الخبر نفسه أن الأعرابي
إذا حج ، ثم هاجر فعليه حجة أخرى ، وهذا خلاف قولهم .
وروي أيضاً قولهم : لا حج على المملوك عن خمسة من التابعين
فقط ، وهم عطاء وطاووس والحسن وإبراهيم والزهري ^(٤) ، وقد

(١) سقط لَفْظُ الترحم من (ت) .

(٢) في (ش) : « في جمهور العلماء » ، وزيادة في من الناسخ سهر .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٨٤٥ (ج ٥/ص ٣٥٥) عن أبي ظبيان عن ابن
عباس : قال احفظوا عني ، ولا تقولوا قال ابن عباس : « أيما عبد حج به أهله ، ثم
أعتق فعليه الحج ، وأيما صبي حج به أهله صبياً ثم أذكرك ، فعليه حجة الرجل ، وأيما
أعرابي حج أعرابياً ، ثم هاجر ، فعليه حجة المهاجرين . وأخرج نحوه البيهقي في
الكبرى (ج ٥/٧/ص ١٧٩) .

(٤) أخرج قول الحسن ، ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٨٦٨ (ج ٣/ص ٣٥٤) قال : « الصبي
إن حج ، والمملوك إن حج ، والأعرابي إن حج ، ثم هاجر الأعرابي ، واحتلم الصبي ، وأعتق
العبد ، فعليهم الحج » . وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف أيضاً برقم ١٤٨٦٩ (ج ٣/
ص ٣٥٤) عن إبراهيم قال : « إن حج المملوك كذا وكذا ، ثم أعتق ، فعليه الحج » .

روي قولنا عن القاسم بن محمد^(١) ، وسليمان بن يسار وصح عن ابن عمر وجابر : (ما من مسلم إلا عليه حجة وعمرة)^(٢) ولم يخصا عبدا من غيره ، وقد صح عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله ، وابن عمر وابن عباس ، وزيد بن ثابت أن العمرة فريضة كالحج^(٣) .
وروي أيضاً عن عمر بن الخطاب ، وهو قول عطاء وطاووس ومجاهد^(٤) .^(٥) وسعيد بن جبير^(٦) ، والشعبي ، ومسروق^(٧) ، والحكم

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) أما أثر ابن عمر : فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٥٥ (ج ٣/ص ٢٢٤) . قال : « ليس من خلق الله أحد إلا وعليه حجة وعمرة واجبتان . »

(٣) وأما ابن عمر ، فيفهم من الأثر السابق عنه أنه قائل بوجوب العمرة كالحج ، وأما ابن عباس : فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٩٥٩ (ج ٣/ص ٢٢٤) عنه قال : « العمرة الحج الأصغر » ، وأما الرواية عن زيد بن ثابت في ذلك : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٦٠ (٣/٢٢٤) قال : « في الذي يعتمر قبل أن يحج قال : نسكان لله عليك لا يضررك بأيهما بدأت » .

(٤) كررت في (ش) .

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٥٣ (ج ٣/ص ٢٢٤) عن ليث عن عطاء وطاووس ومجاهد قالوا : « الحج والعمرة فريضتان » .

(٦) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٥٧ (ج ٣/ص ٢٢٤) عن ابن جريج قال : « سئل سعيد بن جبير وعلي بن الحسين عن العمرة أواجبة هي ؟ فقلوا هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . »

(٧) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٦١ (ج ٣/ص ٢٢٤) عنه قال : « أمرت بإقامة الحج والعمرة » .

ابن عتبة والحسن ، وابن سيرين وقتادة^(١) ، وسعيد بن المسيب ، وعلي بن الحسين^(٢) ، ونافع مولى ابن عمر ، وهشام بن عروة ، وما نعلم روي خلاف ذلك إلا عن إبراهيم النخعي وحده^(٣) ، ورواية عن الشعبي قد صح عنه خلافها^(٤) ، ورواية ساقطة عن ابن مسعود^(٥) ، فخالفوا الجمهور والقرآن ، والسنن الثابتة (٩٤/ش) والضعيفة أيضاً (١٨٢/ت) . واحتجوا في قولهم بشبه العمدة أنه قول الجمهور .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى^(٦) : وروينا في الدية في شبه العمدة أقوالاً عن عمر بن الخطاب^(٧) ، وعثمان ، وزيد^(٨) ، وأبي

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٦٢ (ج ٣/ص ٢٢٤) عن الحسن وابن سيرين قالا : « الحج والعمرة فريضتان » .

(٢) تقدم تخريج قول علي بن الحسين ضمن تخريج قول سعيد بن جبير .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٣١ (ج ٣/ص ٢٢٣) عن إبراهيم قال : « العمرة سنة ، وليست بفريضة » .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٤٩ (ج ٣/ص ٢٢٣) عن الشعبي قال : « هي يعني العمرة : تطوع » .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٦٤٧ (ج ٣/ص ٢٢٣) من طريق ابن إدريس وأبي أسامة عن سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم قال : « قال عبد الله : الحج فريضة ، والعمرة تطوع » .

(٦) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٧) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧١٧ (ج ٩/ص ٢٨٣) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٧٥٧ (ج ٥/ص ٣٤٧) والبيهقي في الكبرى (ج ٨/ص ٦٩ و ٧٢) من طريق مجاهد أن عمر قال « في شبه العمدة ثلاثون جذعة ، وثلاثون حقة ، وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها كل خلفه » .

(٨) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٢٢٥ (ج ٩/ص ٢٨٥) والبيهقي في الكبرى =

موسى^(١) ، والنخعي والشعبي ، وعطاء بن أبي رباح^(٢) ،
وطاووس^(٣) ، والحسن البصري^(٤) ، والزهري^(٥) ، والليث وعبد
العزیز بن أبي سلمة^(٦) ، وغيرهم صح ذلك عن عثمان رضي الله عنه^(٧) وأبي

= (ج ٨ / ص ٧٩) عن ابن المسيب أن عثمان وزيدا قالا : « في شبه العمد أربعون جذعة
خلفة إلى بازل عامها وثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون . »

(١) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٢١٩ (ج ٩ / ص ٢٨٤) وابن أبي شيبة في المصنف
برقم ٢٦٧٦٠ (ج ٥ / ص ٣٤٧) والبيهقي في الكبرى (ج ٨ / ص ٧٩) عن الشعبي قال :
كان أبو موسى والمغيرة بن شعبة يقولان : « في المغلظة : من الدية ثلاثون حقة ،
وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفة . »

(٢) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٢١٠ (ج ٩ / ص ٢٨١) من طريق ابن جريج عن
عطاء قال : يغلظ في شبه العمد الدية وأخرج أيضا برقم ١٧٢٢١ (ج ٩ / ص ٢٨٤) عن
عطاء قال : « أربعون خلفة وثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة . »

(٣) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٢١٥ (ج ٩ / ص ٢٨٣) من طريق معمر عن
طاووس عن أبيه قال : « شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وأربعون خلفة . »
(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٧٦٥ (ج ٥ / ص ٣٤٨) عن الحسن : « في
التغليظ أربعون خلفة ، ثنية إلى بازل في شبه العمد في أسنان الإبل . »

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٤٤ (ج ٩ / ص ٢٨٣) عن الزهري قال : « الدية
الكبرى التي غلظ رسول الله ﷺ ثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون ، وأربعون خلفة
فتية سمينة . »

(٦) عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبد الله العمري أبو عبد الرحمن المدني نزيل بغداد عن
إبراهيم بن سعد وعنه أحمد بن علي المروزي ، قال الدارقطني : « ليس به بأس » وذكره
ابن حيان في الثقات . أخرج له النسائي : لم أقف على وفاته . انظر تهذيب التهذيب
(ج ٣ / ص ٤٦٢) والتقريب (ص ٣٥٧) والخلاصة (ص ٢٤٠) .

(٧) سقط الترضي من (ت) .

موسى ، وزيد وعمن ذكرنا من التابعين ، فخالفهم أبو حنيفة كلهم إلى رواية لا تصح عن ابن مسعود لم نجد لها عن صاحب سواه^(١) ، ولا عن أحد من التابعين ، فخالفوا الجمهور الذي احتجوا به ، وحرّموا خلافه .

وجاءت عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم^(٢) ، آثارٌ بعضها ، بأن يقتل المسلم بالذمي ، وبعضها لا يقتل به إلا أن يكون ذلك منه عادة ، وبعضها لا يقتل به ، إلا أن يقتله حراة وغيلة ، وبعضها لا يقتل به أصلاً^(٣) ، فخالفهم كلهم ، فقَالُوا لا يقتل المسلم بالمعاهد ، ويقتل بسائر أهل الذمة .

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٢٢٣ (ج ٩/ص ٢٨٤ - ٢٨٥) والبيهقي في الكبرى برقم ٢٦٧٥٦ (ج ٥/ص ٣٤٧) عن ابن مسعود قال : « في شبه العمد خمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون .

(٢) سقط الترضي من (ت) .

(٣) من الآثار التي تميز قتل المسلم بالذمي : ١ - عن الصحابة : ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٤٦١ (ج ٥/ص ٤٠٨) عن علي وعبد الله أنهما قالا : « إذا قتل يهوديا أو نصرانيا قتل به » . ٢ - عن التابعين : ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٤٦٤ (ج ٥/ص ٤٠٨) عن إبراهيم قال : « يقتل المسلم بالمعاهد » .

ومن الآثار التي تمنع من قتل المسلم بالذمي : ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٤٧٥ (ج ٥/ص ٤٠٩) عن الحسن قال : « سئل عثمان عن رجل يقتل يهوديا أو نصرانيا قال : لا يقتل مسلم بكافر ، وإن قتله عمدا » . وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف أيضا برقم ٢٧٤٧٧ (ج ٥/ص ٤٠٩) عن عامر قال : قال علي : « من السنة أن لا يقتل مسلم بقاتل ، ولا حر بعبد » .

واحتجوا لقولهم في تضمين البهيمة العادية على المسلم لتقتله ^(١) ،
فيقتلها دفعاً لها عن نفسه أنه قول الجمهور ^(٢) .

وخالفوا قول جمهور العلماء في أن ولي المقتول مخير بين الدية والقود
والعفو ، صح هذا عن ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد
والشعبي ، وسعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وقتادة وهو
الظاهر من قول عمر بن الخطاب ^(٣) ، ولا يمنع السلطان ولي الدم أن
يعفو إن شاء ، أو يأخذ العقل إن اصطلحوا عليه ولا يمنعه أن يقتل إن
أبى إلا القتل بعد أن يحق له القتل في العمد ، يعني ، إن اصطلح
الأولياء على العقل .

وقالوا : لا خيار له أصلاً إلا في القود ، أو العفو فقط إلا أن
يصلحها على شيء ^(٤) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من السلف ^(٥) إلا

= ومن الآثار التي يذهب أصحابها في هذه القضية مذهب من يشترط في القتل أن
يكون حراة وغيلة : ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٤٦٨ (ج ٥/
ص ٤٠٩) عن الحارث بن عبد الرحمن أن رجلاً من النبط عدا عليه رجل من أهل المدينة
فقتله قتل غيلة فأتى به أبان بن عثمان ، وهو إذ ذاك على المدينة ، فأمر بالمسلم الذي قتل
الذمي أن يقتل .

(١) في (ش) : « ليقتله » .

(٢) انظر : المختصر للطحاوي (ص ٢٥١) ، والهداية (ج ٤/ص ٥٤٦ - ٥٤٧) .

(٣) انظر : المحلى (ج ١٠/ص ٤٠٤ - ٤٠٥) .

(٤) انظر تفصيل مذهب الحنفية في هذه القضية في الهداية (ج ٤/ص ٥١١) واللباب في شرح
الكتاب (ج ٣/ص ١٤٩) وبدائع الصنائع (ج ٧/ص ٢٤٩) ، والبحر الزخار (ج ٦/ص ٢٤١)

(٥) سقط لفظ الترضي من (ت) .

عن إبراهيم النخعي وأبي الزناد فقط . (١٨٣/ت)
وأنكروا بدعواهم خلافا للجمهور في دية العقل ، والعين المبصرة
والجفن والحاجب والشعر والأنف ، والسمع والشفتين ، والسن
واللسان والصوت ، والذكر والأنثيين والمأومة ، والجائفة والمنقلة
والهاشمة والموضحة .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(١) : إنما جاءت فيما ذكرنا آثار (٩٥/ش)
مختلفة أكثرها لا يصح عن عمر ، وزيد بن ثابت ، وعلي وابن عمر وابن
عباس وعثمان وأبي بكر وابن مسعود ، ومعاوية غير مجتمعين ، لكن
متفرقين ^(٢) ، جاء في كل ما ذكرنا أثر عن ثلاثة ، أو عن اثنين ، أو عن
واحد ممن ذكرنا ، وقد خالفوهم أيضاً في ذلك ، فخالفوا عمر رضي الله عنه ^(٣) في
قوله في دية العين العوراء ^(٤) ، واليد الشلاء ^(٥) ، والضلع ^(٦) ،
والترقوة ^(٧) .

(١) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٢) في (ش) : متفرقين .

(٣) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٤٢٧ (ج ٩/ص ٣٣٠) عن ابن جريج قال :
« حدثت عن ابن المسيب أن عمر وعثمان قضيا في عين الأعور بالدية تامة » .

(٥) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٧١١ (ج ٩/ص ٣٨٦) عن ابن المسيب أن عمر
ابن الخطاب قضى في اليد الشلاء تقطع بثلاث ديتها ، وفي الرجل الشلاء بثلاث ديتها .

(٦) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٦١٠ (ج ٩/ص ٣٦٧) عن عمر بن الخطاب أنه قضى
في الضلع ببيعير . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧١٣٥ (ج ٥/ص ٣٨٠) .

(٧) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٦٩٥٥ (ج ٥/ص ٣٦٥) عن أسلم مولى عمر قال : =

وخالفوا زيد بن ثابت : في قوله في دية الضلع والترقوة والسحق ،
والتلاحة ، والباضعة ، والدامية^(١) ، وخالفوا علي بن أبي طالب في دية
السحق^(٢) .

وخالفوا عمر وعثمان ، وابن عمر في دية عين الأعور^(٣) . وخالفوا
ابن عباس في قوله : في دية العين العوراء^(٤) .
وخالفوا أبا بكر في قوله في أسلة اللسان^(٥) ، وفي المنقلة ، وليس

= « سمعت عمر يقول على المنبر : في الترقوة جل » .

(١) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٣٢١ (ج ٩/ص ٣٠٧) عن زيد بن ثابت قال :
« في الدامية بعير ، وفي الباضعة بعيران ، وفي التلاحة ثلاث من الإبل ، وفي
السحق أربع ، وفي الموضحة خمس ، وفي الهاشمة عشر ، وفي المنقلة خمس
عشرة ، وفي المأمومة ثلث الدية » . وأخرج نحوه البيهقي في الكبرى (ج ٨/
ص ٨٤ و ٨٦ و ٨٧) .

(٢) مضى تخريج أثر علي بن أبي طالب .

(٣) أما الرواية عن عمر وعثمان : فأخرجها عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٤٢٨
(ج ٩/ص ٣٣١) عن ابن جريج قال : « أخبرني محمد بن أبي عياض أن عمر وعثمان
اجتمعا على أن في عين الأعور الدية كاملة » . وأما الرواية عن ابن عمر : فأخرجها
ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٠٠٩ (٥/٣٦٩) عن أبي مجلز أن رجلاً سأل ابن عمر
عن الأعور ثَقَفًا عَيْتُهُ ، فقال عبدالله بن صفوان قضى عمر فيه بالدية » .

(٤) أثر ابن عباس أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٤٤٢ (ج ٩/ص ٣٣٤) .

(٥) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٥٥٩ (ج ٩/ص ٣٥٨) عن ابن جريج عن عمرو
ابن شعيب قال : قضى أبو بكر في اللسان إذا قطع بالدية إذا نزع من أصله ، وإذا
قطعت أسلته فتكلم صاحبه ، ففيه نصف الدية . وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في
المصنف برقم ٢٦٩٣٤ (ج ٥/ص ٣٦٣) والبيهقي في الكبرى (ج ٨/ص ٨٩) .

فيما ذكرنا قبل عن ابن مسعود شيء إلا رواية في دية الذكر لا تصح عنه^(١) ، ولا عن معاوية في ذلك شيء إلا رواية في الأضراس^(٢) ، وقد خالف فيها عمر بن الخطاب^(٣) وغيره .

وخالفوا أبا بكر وعمر وعلياً وعثمان وابن (/ ت) الزبير ، وخالد بن الوليد في القود من اللطمة والوكزة^(٤) .

وخالفوا ما روينا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى فقهاء الأمصار ، وعلماء الأجناد يسألهم ، فكتبوا إليه ممّا اجتمع عليه فقهاؤهم وعلماءهم : (في شفر العين ثلث الدية ، وفي الجفن الأعلى إذا نتف نصف دية العين ، وفي الأسفل إذا نتف ثلث دية العين ، وفي الشاربين مائة دينار وعشرون ديناراً ، وفي إحداهما ستون ديناراً ، وفي ركب المرأة إذا قطع الدية كاملة ، وفي العفلة الدية كاملة ، وفي المنكب ينجر بعد كسره أربعون ديناراً ، وفي الظفر إذا أسودَّ أو سقط

(١) لعل المؤلف يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٠٨٠ (ج ٥/ص ٣٧٦) عن عبد الله بن مسعود قال : « في الذكر الدية أخصّاساً » .

(٢) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٥٠٣ (ج ٩/ص ٣٤٦) عن ابن جريج قال : سمعت ابن أبي مليكة يقول : خالفني الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة عند علقمة في الاسنان فقال : « فضل معاوية الأضراس على غيرها ، فقلت كلا ، ولو كان مفضلاً لفضل الثنايا » .

(٣) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٤٩٣ (ج ٩/ص ٣٤٥) عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه أن الأسنان سواء » .

(٤) تقدم تخريج الآثار عن هؤلاء الصحابة .

عُشْرُ عُشْرِ الدية^(١) . (١٨٤/ت)

وخالفوا جمهور العلماء في عدد الدراهم في الدية إلى رواية عن عمر ، الأشهر عنه خلافها^(٢) ، ورواية عن النخعي وعمر بن عبد العزيز من التابعين فقط .

وأنكروا - بدعواهم - خلافتنا للجمهور في ألفاظ الطلاق مثل : الحقي بأهلك ، وأنت بائن وبئت البتة ، وأمرك بيدك (٩٦/ش) واعتدي ،

(١) لم أجد هذا الأثر بهذا السياق ، ووجدته مفرقا ، وظني أن المؤلف جمع المتفرق في نظام واحد : فقد أخرج عبد الرزاق برقم ١٧٣٨٤ (ج ٩/ص ٣٢٤) عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر قال : « اجتمع لعمر بن عبد العزيز في شفر العين الأعلى إذا تنف نصف دية العين ، وفي شفر العين الأسفل ثلث دية العين ، وقالوا : إذا ذهب جفن العين فاعورت فدية العين » . وأخرج عبد الرزاق أيضا برقم ١٧٤٨٧ (ج ٩/ص ٣٤٤) : عن ابن جريج قال : « اجتمع لعمر بن عبد العزيز أن من مرط شارب (كذا) فيه ستون دينارا ، فإن مرطا جميعا ففيهما مائة وعشرون دينارا » .

وأخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٦٧١ (ج ٩/ص ٣٧٨) عن ابن جريج قال : أخبرني عبد العزيز بن عمر أن عمر بن عبد العزيز اجتمع له العلماء في خلافته أن في العفلة تكون من الضربة : الدية كاملة من أجل أنها تمنع اللذة والجماع » . والعفلة : بالفتح شيء يخرج من قبل المرأة .

وأخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٦٧٣ (ج ٩/ص ٣٧٩) عن ابن جريج عن عبد العزيز ابن عمر أنه اجتمع لعمر بن عبد العزيز في المنكب إذا كسر ، ثم جبر في غير عثم أربعون دينارا » .

وأخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١٧٧٤٣ (ج ٩/ص ٣٩٣) عن ابن جريج عن عبد العزيز ابن عمر عن عمر بن عبد العزيز أنه اجتمع له في الظفر إذا نزع ، فَعَرَّ ، من العمر وهو العيب أي صار معيبا ، أو سقط أو اسودَّ العشر من دية الأصبع عشرة دانير .

(٢) تقدم تخريج رواية عمر .

وأنت خلية وأنت برية ، وحبلك على غاربك ، وأنت حرام ، وقد خيرتك ، وقد وهبتك لأهلك وأنت حرج ، وأنت علي كالميتة وكدم الخنزير ، ولا سبيل لي عليك ، وولست لي بامرأة ، وأنت حرة ، وقد أعتقتك ، والتوكيل في الطلاق ، واذهبي ، وأنكحي ، وتزوجي ، وأفلجي ، وكل لفظ عنى به قائله الطلاق .

فأما الحقي بأهلك فروي فيه ولم يصح عن الحسن البصري والشعبي : « هو ما نوى »^(١) ، وعن عكرمة والزهري أنها واحدة فقط^(٢) ، فخالقوهم كلهم فقالوا : إن نوى طلقتين ، لم تكن طلقتين ، ولم تكن إلا طلقة واحدة فقط^(٣) ، وهذا فيه خلاف الحسن والشعبي ، وقالوا (١٨٥/ت) : إن من نوى ثلاثا فهي ثلاث^(٤) ، وهذا خلاف عكرمة والزهري .

(١) أما الرواية عن الحسن : فأخرجها : ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٥٣ (ج ٤/ص ٨٤) عن أشعث عن الحسن في رجل قال لامرأته الحقي بأهلك قال : « نيته » . وأشار المؤلف إليها في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٨) ، وأما الرواية عن الشعبي : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٥٤ (ج ٤/ص ٨٤) عنه في رجل يقول لامرأته : الحقي بأهلك قال : « ليس بشيء إلا أن ينوي طلاقا في غضب » . وأشار إليها المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٨) .

(٢) أما أثر عكرمة فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٥٥ (ج ٤/ص ٨٤) عنه قال : إذا قال : الحقي بأهلك قال هذه واحدة . . . وأشار المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٨) إلى قول عكرمة والزهري .

(٣) انظر حكاية مذهب الحنفية في الحقي بأهلك في : الهداية (ج ٢/ص ٢٦٣) وتبيين الحقائق (ج ٤/ص ٢١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤٣) والمحلى (١٠/١٨٨) .

(٤) انظر مختصر الطحاوي (ص ١٩٧) والهداية (ج ٢/ص ٢٦٣) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٢١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤٣) .

وأما أنت بائن فصح عن علي وزيد بن ثابت ، والحسن ، والنخعي
والزهري : أنها ثلاث^(١) ، وهو قول ابن أبي ليلى ، وروي عن عمر ،
ولم يصح عنه أنها واحدة رجعية فقط^(٢) ، وهو قول عمرو بن دينار^(٣) ،
وعطاء^(٤) ، وبه يقول أبو ثور^(٥) وإسحاق هو ابن راهويه وصح عن

- (١) أما أثر علي فساقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٨) من طريق شعبة عن عطاء بن السائب حدثني أبو البخري عن علي بن أبي طالب أنه قال : في البائنة : « هي ثلاث » .
وأما أثر زيد بن ثابت فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٦٧ (ج ٤/ص ٩٨) عن قتادة أن زيد بن ثابت كان يقول في البائنة ثلاث . وأما أثر الحسن فساقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٨) من طريق عبد الرزاق ، ولم أجده في مصنف عبد الرزاق عن معمر عن الحسن والزهري أنهما كانا يجعلان البائنة بمنزلة الثلاث . وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٦٥ (ج ٤/ص ٩٨) عن معمر عن الزهري في البائنة : « ثلاث » .
(٢) ساق المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٨) : من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال : « في البائنة هي طلقة واحدة ، وهو أحق بها » .
(٣) ساق المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٩) من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو ابن دينار قال : « في البائنة : هي طلقة واحدة » .
(٤) ساق المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٩) من طريق حماد بن سلمة عن قيس هو ابن عباد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال : « في البائنة هي واحدة وهو أحق بها » .
(٥) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور الكلبي الفقيه البغدادي أبو عبد الله ، وأبو ثور لقب له عن ابن عينة ، وأبي معاوية ووكيع والشافعي ، وعنه أبو داود وابن ماجه ومسلم خارج الصحيح وطائفة ، وثقه النسائي توفي سنة ٢٤٠ هـ . انظر : طبقات الفقهاء (ص ١٠١ و ١٠٢) وتهذيب التهذيب (ج ١/ص ٧٨ - ٧٩) وطبقات الشافعية الكبرى (ج ٢/ص ٧٤) وطبقات الحفاظ (ص ٢٢٣) . وقال المصنف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٩) : « وهو قول أبي ثور إلا أنه قال لا ينوي ، وسواء نوى ثلاثا أو اثنتين ، أو واحدة » .

إبراهيم النخعي أنه قال : « هي واحدة بائنة »^(١) وصح عن عطاء أن هذا مما أحدثوا ، وله ما نوى ، وهو قول الشافعي ، ما يحفظ لصاحب ولا لتابع قوله^(٢) في الناس غير هذا^(٣) .

وقد خالف الحنفيون كل هذا ، فقالوا : ينوي في غضب قال ذلك ، أو في غير غضب في غير ذكر طلاق فإن قال : « نويت واحدة رجعية ، أو قال : « بائنة ، أو قال : « نويت اثنتين رجعتين أو بائنتين أو قال : لم أنو طلاقاً » ولا عدداً من طلاق لم يكن في ذلك إلا واحدة بائنة ، فإن قال : « نويت ثلاثاً » ، فهي ثلاث ، فإن قال : « لم أنو طلاقاً ، فلا شيء عليه إلا أن يكون ذلك في ذكر طلاق ، فلا يصدق البتة ، وتلزمه واحدة بائنة ، ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة إلا عن سفيان وحده ، إلا أنه لم يفرق بين طلاق وغيره^(٤) .

وأما البتة فصح أنها ثلاث عن علي وابن عمر^(٥) ، وروي ذلك عن

(١) ساق المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٨٩) من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال في البائنة : « هي واحدة بائنة » .

(٢) كذا ولعلها : « قَوْلُهُ » .

(٣) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١٨٩) .

(٤) ذكر المؤلف في المحلى (١٨٩/١٠) ما يقرب من هذا وانظر أيضاً مذهب الحنفية بتفصيل في الهداية (٢/٢٦٤) وتبيين الحقائق (٢/٢١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤٣) .

(٥) أما عن علي : فأخرج ذلك ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٣٣ (ج ٤/ص ٩١) ، وأما عن ابن عمر : فأخرج ذلك ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٣٤ (ج ٤/ص ٩١) ، وعبد الرزاق في المصنف أيضاً برقم ١٦٧٨ (ج ٣/ص ١٥٢) والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٤) والقولان جميعاً في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٠) .

عمر وابن عباس^(١) ، والزهري^(٢) ، وعروة بن الزبير والحسن البصري ، وقتادة ، وسعيد بن المسيب^(٣) ، وعمر بن عبد العزيز^(٤) ، وبه يقول ابن أبي ليلى والأوزاعي وأبو عبيدة^(٥) .

وصح أنها واحدة رجعية عن (٩٧/ش) عمر بن الخطاب والمطلب بن حنطب^(٦) ، وأبان بن عثمان ، وسعيد بن جبير ، وهو قول أبي ثور ،

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٤١ (ج ٤/ص ٩٢) في قصة الذي طلق امرأته البتة وسؤال ابن عباس عن ذلك فقال له ابن عباس : « بنت » .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٤٦ (ج ٤/ص ٩٣) وعبد الرزاق في المصنف (ج ٣/ص ١٥٢) عن مكحول والزهري قالا : « ثلاث إن كان يجعلها ثلاثا » .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٤٢ (ج ٤/ص ٩٢) وسعيد بن منصور في السنن برقم ١٦٧٤ (ج ١/ص ٣٨٥) واللفظ له عن سعيد بن المسيب قال : « البتة ثلاث » .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٤٨ (ج ٤/ص ٩٣) وسعيد بن منصور في السنن (ج ١/ص ٣٨٥) عنه قال : « من قال البتة فقد رمى بالغاية القصوى » .

(٥) كذا في النسختين معا وفيه شذوذب الناسخ في الحاشية كذا أبو عبيدة وفي المحلى : « أبو عبيد » ، وحكى المؤلف ذلك في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٠) .

(٦) المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المدني عن أبي هريرة وعائشة ، وأنس ، وعنه ابنه عبد العزيز والحكم ، والأوزاعي ، وثقه أبو زرعة والدارقطني ، وقال ابن سعد : « كان كثير الحديث ، ولا يحتج به » ، أخرج له الترمذي والأربعة . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٥/ص ٤٤٩ - ٤٥٠) ، والتقريب (ص ٥٣٤) والخلاصة (ص ٣٧٩) .

وقد أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ٣٥٦ (ج ٦/ص ٣٥٦) ومن طريقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٠) والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٣) : وسعيد بن منصور في السنن برقم ١٦٦٧ (ج ١/ص ٣٨٤) والسياق له عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنطب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له في طلاق البتة أمسك عليك امرأتك ، واحدة بُتُّ .

وروي ^(١) عن شريح ^(٢) ، أنها على ما نوى ، وبه يقول الشافعي ^(٣) ، وروينا عن إبراهيم (١٨٦/ت) أنه قال : « ينوي فإن نوى ثلاثاً ، فهي ثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة بائنة » ^(٤) . ولم يرو عن إبراهيم -زيادة على هذا- كلمة ، فخالقوهم كلهم ، فقالوا : إن كان ذلك في غير ذكر طلاق ، فإن نوى واحدة رجعية أو بائنة ، أو لم ينو شيئاً ، أو نوى طلقتين بائنتين أو رجعيتين ، فهي في كل ذلك واحدة بائنة فقط ، وإن نوى ثلاثاً ، فهي ثلاث ، فإن قال : لم أنو طلاقاً صدق إن لم يكن في ذكر طلاق ، وإن كان في ذكر طلاق لم يصدق ، ولزمته واحدة بائنة ، فانظروا من خالف الجمهور من السلف ^(٥) .
وأما « أمرك بيدك » فروينا عن عمر بن الخطاب لا يلزمه إلا ما نوى ، وهو قول عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر ^(٦) ومروان إلا أنهما أحلفاه في ذلك ^(٧) . وروينا أيضاً عن عمر بن

(١) في (ش) : « وصح » .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١٩١) .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في السنن برقم ١٦٧٦ (ج ١/ص ٣٨٥) في رجل قال لامرأته : « أنت طالق البتة قال نيته مرة أو مرتين أو ثلاث » . وأوماً إليه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٩١) .

(٥) انظر : مختصر الطحاوي (ص ١٩٥) والهداية (ج ٢/ص ٢٦٣) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٢١٦) والمحلى (ج ١٠/ص ١٩١) .

(٦) أخرج سعيد بن منصور في السنن برقم ١٦٦٣ (ج ١/ص ٣٨٢) عن يحيى بن أبي كثير قال : « سئل القاسم بن محمد عن رجل قال لامرأته : أمرك بيدك ، فقالت : قد حرمت عليك ثلاث مرات ، قال هي تطليقة واحدة » .

(٧) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١١٧) .

الخطاب وعبد الله بن مسعود^(١) ، وزيد بن ثابت أنها واحدة رجعية^(٢) ، ولا مزيد بكل حال وهو قول عمر بن عبد العزيز^(٣) ، وروينا عن علي أن القضاء ما قضت^(٤) ، وعن عثمان أيضاً^(٥) ، وعن عبد الله بن عمر ، وابن الزبير ، وفضالة بن عبيد^(٦) ، وبه يقول الزهري^(٧) ، وعطاء بن أبي

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٧٥ (ج ٤/ص ٨٦) عن مسروق قال : « جاء رجل إلى عمر ، فقال إني جعلت أمر امرأتي بيدها ، فطلقت نفسها ثلاثا ، فقال عمر لعبد الله : ما تقول ؟ فقال عبد الله : « أراها واحدة ، وهو أملك بها ، فقال عمر : وأنا أيضا أرى ذلك » . وأخرج نحوه سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦١٣ (ج ١/ص ٣٧٢) .

(٢) أخرج سعيد بن منصور في السنن (ج ١/ص ٣٧٤) برقم ١٦٢١ ، والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٨) ، واللفظ لسعيد بن منصور عن زيد بن ثابت قال : « إذا خير الرجل امرأته ، فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة » .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٨٧ (ج ٤/ص ٨٧) بسنده عن بشر قال : « حدثنا إذ ذاك أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من بني تميم جعل أمر امرأته بيدها قال : إن ردت الأمر عليه ، فلا شيء ، وإن طلقت نفسها ، فهي واحدة ، وهو أحق بها » .

(٤) أخرج سعيد بن منصور في السنن برقم ١٦٥٦ (ج ١/ص ٢٨٠) عن الحكم أن عليا رضي الله عنه كان يقول : « إذا جعل الأمر بيدها ، فهو بيدها ، فما قضت ، فهو جائز » .

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٧٨ (ج ٤/ص ٨٦) وسعيد بن منصور في سننه برقم ١٦١٦ (ج ١/ص ٣٧٣) واللفظ لابن أبي شيبة عن أبي الخلال العتكي قال : « سألت عثمان عن رجل جعل أمر امرأته بيدها ، فقال : القضاء ما قضت » .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٨٤ (ج ٤/ص ٨٧) عن مكحول والزهري قالا : « القضاء ما قضت » .

رباح ، والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة^(١) .
 وروينا عن أبي هريرة أنها ثلاث على كل حال ، وهو قول الحسن^(٢) ،
 وروينا أنه ليس شيئاً أصلاً ولا للطلاق فيه مدخل بوجه من الوجوه عن
 عائشة أم المؤمنين^(٣) ، وعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس^(٤) ، وهو
 قول طاووس ، وروي عن عطاء وبه يقول^(٥) .
 فخالفهم كلهم أبو حنيفة وأصحابه إلى قول سخي ، فقال إن قال
 ذلك في غضب ذكر فيه طلاقاً أو لم يذكر أو في رضى ، فيه ذكر طلاق ،
 لم يصدق في قوله : « لم أنو طلاقاً » ، وصدق في ذلك إن كان في رضى

(١) الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المعروف بالقباغ عن النبي ﷺ مرسلًا وعن
 عمر ومعاوية ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : « كان قليل الحديث » ،
 أخرج له النسائي ، توفي بعد الستين . انظر : تهذيب التهذيب (ج ١/ص ٤١٠)
 والتقريب (ص ١٤٦) والخلاصة (ص ٦٨) .

(٢) أشار المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١١٧) إلى هذا القول وقال : « وقول خامس وهو
 ثلاث بكل حال ، صح عن الحسن وعن رجال من الصحابة » .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٠٢ (ج ٤/ص ٨٨) عنها قالت : « خيرنا
 رسول الله ﷺ ، فاخترناه ، فلم يعدنا علينا شيئاً » . وأخرجه سعيد بن منصور في
 السنن برقم ١٦٤٤ (ج ١/ص ٣٧٨) بمعناه .

(٤) أما الرواية عن عمر وابن مسعود : فأخرجها سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٤٩
 (ج ١/ص ٣٧٩) عن إبراهيم أن عمر وابن مسعود قالوا في الرجل إذا خير امرأته ،
 فاخترت نفسها فهي واحدة ، وهو أحق بها ، وإن اختارت زوجها فلا شيء » .

(٥) أخرج عبد الرزاق في المصنف (ج ٤/ص ٢٥) وسعيد بن منصور في السنن برقم ١٦٢٧
 (ج ١/ص ٣٧٥) واللفظ له عنه أنه كان يقول : « إذا خير الرجل امرأته فاخترت زوجها
 فلا شيء ، وإن اختارت نفسها ، فواحدة ، وهو أحق بها » .

لم يُجر فيه ذكر طلاق ، وتُسأل هي ، فإن ردت أمرها إليه ، فلا يلزمه شيء ، وإن طلقت نفسها سئل هو : ماذا نويت ؟ فإن قال : « نويت الثلاث فهي ثلاث ، وإن قال : اثنتين رجعتين ، أو بائنتين (٩٨/ش) أو واحدة رجعية أو بائة أو قال : « لم أنو طلاقاً أو قال : « لم أنو عدداً ، أو قال : « لم أنو (١٨٧/ت) شيئاً لزمته في كل ذلك طلقة واحدة بائة^(١) . فانظروا - رحمكم الله تعالى - من خالف الجمهور والمعقول ، وكل من حُفظ عنه قول في هذه القضية !!؟ .

وأما : « اعتدي » فروي عن ابن مسعود أنها طلقة واحدة^(٢) ، وهو قول عطاء^(٣) وإبراهيم النخعي^(٤) ، والشعبي^(٥) ، وروينا عن الحسن :

(١) عبارة المؤلف في المحلى « . . . فإذا ملكها أمرها أو قال : اختاري أو قال : « أمرك بيدك ، ثم قال لم أنو طلاقاً ، فإن كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق لم يصدق ، وإن كان في رضا لم يلزمه شيء مما تقضي به . . . » . وانظر هذا المذهب عن الحنفية في : مختصر الطحاوي (ص ١٩٥) والهداية (ج ٢/ص ٢٦٣) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٢٢٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤١) والمحلى (ج ١٠/ص ١١٧) . وقال المؤلف فيه : « وهو قول ما سبق إليه ، أبو حنيفة ولم يعرف عن أحد قبله ، ولا دليل له على شيء منه ، لا من نص ، ولا من قياس ، ولا من قول يعقل » .

(٢) حكاه المصنف في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٢) عن ابن مسعود .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٨٩٩ (ج ٤/ص ٧١) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١١٢١٠ (ج ٦/ص ٣٦٣) ، عن عطاء قال : « اعتدي واحدة » .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٨٩٧ (ج ٤/ص ٧٠) وسعيد بن منصور في سننه برقم ١٢٣٤ (ج ١/ص ٢٩٤) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١١٢٠٥ (ج ٦/ص ٣٦٤) عن إبراهيم قال في الرجل يقول لامرأته اعتدي قال : « هي تطليقة إذا عنى الطلاق » .

(٥) حكاه المصنف عنه في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٢) .

« إن نوى طلقين فهي طلقتان ، وإلا فهي واحدة »^(١) ، وقال قتادة :
« هي طلقتان ، فإن كررها ثلاث مرات ، فهي ثلاث طلاقات ، إلا أن
يقول أردت إفهامها »^(٢) .

ما نعلم في هذا عن صاحب ، ولا عن تابع غير ما ذكرنا فخالفوه في
ذلك ، وقالوا في مثل ذلك مثل قولهم في « أمرك بيدك »^(٣) .
وأما « الخلية » : فصح أنها ثلاث عن علي بن أبي طالب^(٤) ، وابن
عمر^(٥) ، وهو قول ابن أبي ليلى ، وروينا أنها واحدة رجعية عن عمر
ابن الخطاب والحسن ، وقاتدة ، وعطاء ، والزهري^(٦) ، وروينا عن

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه برقم ١٢٣٦ (ج ١/ص ٢٩٥) .

(٢) قول قتادة في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٢) .

(٣) انظر حكاية مذهب أبي حنيفة في هذه القضية والرد عليه في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٢) .

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى من حديث الشعبي عن علي (ج ٧/ص ٣٤٤) ، وعبد الرزاق
في المصنف (ج ٣/ص ١٥٢) من طريق حماد عن إبراهيم عن علي ، وابن أبي شيبة في
المصنف برقم ١٨١٥٢ (ج ٤/ص ٩٣) عن الحسن عن علي قال : « هي ثلاث » .

(٥) أخرج سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٧٩ (ج ١/ص ٣٨٦) عن ابن عمر قال : « في
الخلية والبرية والبنة ثلاث ثلاث وأخرج نحوه عبد الرزاق (ج ٣/ص ١٥٢) والبيهقي في
الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٤) .

(٦) أما الرواية عن عمر : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٥ (ج ٤/ص ٩٣)
عن عمر وعبد الله قالوا في الخلية : « تطليقة ، وهو أملك برجعتهما » . وأما الرواية
عن الحسن : فأخرجها سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٨١ (ج ١/ص ٣٨٦) عنه
قال : « في الخلية واحدة وهو أحق بها » . وأثر الزهري أخرجه ابن أبي شيبة برقم
١٨١٧١ (ج ٤/ص ٩٥) عنه قال في البائنة : « ثلاث : وأما الرواية عن قتادة وعطاء
ففي المحلى (ج ١٠/ص ١٩٣) .

معاوية أنه فرق بها^(١) .

ورويانا عن الحسن أنها واحدة بائنة^(٢) ، ورويانا عن إبراهيم النخعي ، وشريح ، وعمرو بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، ومروان أنه لا يُنَوَّى^(٣) ، إلاَّ أنَّ إبراهيم جعل له ما نوى في الثلاث والاثنين ، والواحدة ، إلاَّ أنَّها عنده بائنة^(٤) ، وعمرو بن دينار جعلها واحدة فقط إن كان نوى الطلاق ، وعن عطاء أنها طلاق ، وعن ربيعة أنها ثلاث في المدخول بها ، وواحدة في غير المدخول بها ، فخالقوهم كلهم ، وقالوا في الخلية كقولهم^(٥) ، الذي ذكرنا في « أنت بائن » ، فانظروا من خالف الجمهور !!؟ .

وأما البرية فصح عن علي وابن عمر وزيد بن ثابت والحسن وقتادة والزهري أنها ثلاث ولا بد^(٦) ، ورويانا عن عمر وابن عباس أنها واحدة

(١) الرواية عن معاوية في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٣) من طريق حماد بن سلمة .

(٢) الرواية عن الحسن في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٣) من طريق حماد بن سلمة .

(٣) الرواية عن هؤلاء في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٣) .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٥٤ (ج ٤/ص ٩٣) عن إبراهيم في الخلية : « إن نوى طلاقاً فادنى ما يكون تطليقة بائنة إن شاء وشاءت تزوجها ، وإن نوى ثلاثاً فتلاث » .

(٥) في النسختين : « وقال في الخلية كقولهم فصححناها بما تراه والله أعلم » .

(٦) أما الرواية عن علي : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٥٦ (٤/٩٤) عنه قال : « هي ثلاث » . وأثر ابن عمر : أخرجه المؤلف في المحلى (١٠/١٩٤) من طريق حماد بن سلمة . وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ (ص ٢٠٣) . وأثر زيد بن ثابت في المحلى (١٠/١٩٤) من طريق قتادة . والحكاية بذلك عن الزهري وقتادة والحسن في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٤) .

رجعية^(١) ، وصح عن إبراهيم النخعي أنها واحدة رجعية ، وعن عطاء ، أنه ينوي ، وعن أصحاب ابن مسعود (١٨٨/ت) أيضاً كذلك ، وهو قول الشعبي^(٢) ، والشافعي ، وعن عمرو بن دينار أنها واحدة فقط إن نوى الطلاق ، فإن لم ينو طلاقاً ، فليست بشيء وعن ربيعة مثل قوله في الخلية ، [فخالفهم ، وقالوا فيها : كقولهم في الخلية] ^(٣) ، فانظروا من خالف الجمهور !!؟

وأما : « حبلك على غاربك فروينا أن عمر استجلب قائلها من الكوفة إلى مكة ، وأحلفه بين الركن والمقام (٩٩/ش) على نيته ، ثم ألزمه ما نوى ، وأن علياً وافقه على ذلك^(٤) ، ما يذكر فيها غير هذا ، إلا إن ابن مسعود توقف فيها فقط فخالف الحنفيون من ذكرنا ، فلم

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٥٥ (ج ٤/ص ٩٣) عن عمر وعبد الله في البرية : قالوا : « تطليقة وهو أملك بها » .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٥٨ (ج ٤/ص ٩٤) عن الشعبي قال : « هي واحدة » .

(٣) ما بين معقوفين ساقط من (ت) .

(٤) أخرج سعيد بن منصور في سننه برقم ١١٥٣ (ج ١/ص ٢٨٠) عن عطاء أن رجلاً قال : « لامرأته حبلك على غاربك ، فأتى عمر بن الخطاب ، فذكر ذلك له ، قال هشيم ، قال عبد الملك : من بين القوم ، فأرسل إلى علي بن أبي طالب عليه السلام ، وأفتى في الموسم : فوافاه به ، فأقامه بين الركن والمقام ، ثم استحلفه ما أراد بقوله ، فقال : « أما إنها ابنة عمي ، وأكرم الناس علي ، ولو أقمتني في غير هذا المقام لعلي : . . فأما إذ أقمتني في هذا المقام ، فإنما أردت فراقها ، ففرق بينهما » . وأخرجه مختصراً عبد الرزاق في المصنف (ج ٣/ص ١٥٤) ، والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٣) كما ساقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٥) .

يروا أن يستجلب فيها ، ولا أن يستحلف وقالوا : ينوى بكل حال ، فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن لم ينو طلاقاً فليست بشيء ، وإن نوى طلاقاً دون عدد أو اثنتين رجعتين ، أو بائنتين ، أو واحدة رجعية ، أو بائنة ، فهي واحدة بائنة فقط ولا بد^(١) .

وأما : « التحريم ، فروينا عن علي بن أبي طالب - ولا يصح عنه -^(٢) وعن زيد بن ثابت وابن عمر ، وصح عنهما^(٣) ، وعن الحكم بن عتيبة - ولم يصح عنه - وعن الحسن البصري - وصح عنه أنه ثلاث^(٤) ، وصح عن علي وعن طائفة من أصحاب النبي ﷺ^(٥) أنه تحريم فقط ، دون أن يجعلوا له حكم الطلاق^(٦) ، وصح هذا نصاً عن الحسن ، وخلاس بن عمرو ، وجابر بن زيد ، وقتادة^(٧) ، وروينا عن ابن مسعود : إن نوى

(١) تفاصيل ذلك في : الهداية (ج ٢/ص ٢٦٣) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٢١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤٣) والمحلى (ج ١٠/ص ١٩٥) .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٧٩ (ج ٤/ص ٩٥) عن علي قال : « إذا قال الرجل لامرأته : أنت علي حرام ، فهي ثلاث » .

(٣) أما الرواية عن زيد بن ثابت : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٨٧ (ج ٤/ص ٩٦) من طريق سعد بن هشام أن زيد بن ثابت قال : « هي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » .

(٤) انظر : المحلى (ج ١٠/ص ١٢٤) .

(٥) في (ت) : « عليه السلام » .

(٦) انظر : المحلى (ج ١٠/ص ١٢٤ - ١٢٥) .

(٧) الرواية عن هؤلاء في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٥) .

طلاقاً ، فهو طلاق ، وإلا فهي يمين^(١) ، وهو قول الحسن وطاووس ، وعن إبراهيم النخعي^(٢) ، وأصحاب ابن مسعود : هو ما نوى ، وهو قول الزهري^(٣) .

وروينا عن عمر بن الخطاب هو طلقة واحدة رجعية فقط^(٤) ، وصح عن ابن عباس أن فيه كفارة الظهار^(٥) ، وهو قول أبي قلابة^(٦) ، وسعيد بن جبير^(٧) ، ووهب بن منبه^(٨) وبه يقول

(١) أخرج سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٩٨ (ج ١/ص ٣٨٩) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٦٦ (ج ٦/ص ٤٠١) والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٥) والسياق لسعيد بن منصور ، عن الحكم أن ابن مسعود كان يقول : « في الحرام : إن نوى طلاقاً فهي طلاق ، وإن نوى يميناً ، فهي يمين » .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٨٥ (ج ٤/ص ٩٦) عن إبراهيم قال : « إن نوى طلاقاً ، فادنى ما يكون نيته في ذلك بائنة واحدة إن شاء وشاءت تزوجها ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث » .

(٣) انظر : المحلى (ج ١٠/ص ١٢٥) .

(٤) انظر الرواية عن عمر بذلك في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٥) .

(٥) أشار المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٥) إلى قول ابن عباس .

(٦) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٩٥ (ج ٤/ص ٩٦) عن أبي قلابة قال : « قال إياس : ثلاث ، وقال آخرون كفارة يمين ، وأنا أرى عليه كفارة الظهار » .

(٧) أخرج سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٩٢ (ج ١/ص ٣٨٨) عن سعيد بن جبير فيمن قال : « الحل عليه حرام يمين من الأيمان يكفرها » .

(٨) وهب بن منبه بن كامل أبو عبد الله الصنعاني عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وطائفة ، وعنه أبناءه وآخرون وثقه العجلي وأبو زرعة والنسائي وابن حبان ، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . توفي سنة ١١٣ هـ . انظر : الثقات لابن حبان (ج ٥/ص ٤٨٧) وتاريخ البخاري (ج ٤/ص ١٦٤) وتهذيب التهذيب (ج ٦/ص ١٠٧-١٠٨) .

عثمان البتي (١) وأحمد (٢) ، وصح عن مجاهد أنه قال : « فيه كفارة الظهار ، فإن لم يجد أجزأه أن يطعم عشرة مساكين » .
ورويناه عن عمر بن الخطاب وأبي بكر ، وعائشة أم المؤمنين ، وصح عن عبد الله بن عمر (١٨٩/ت) ، وعن زيد بن ثابت وابن عباس (٣) .
ورويناه عن ابن عباس أنه يمين فيه كفارة يمين فقط (٤) ، وهو قول مطرف بن عبد الله بن الشخير (٥) ، وعطاء ومكحول وقتادة والحسن

(١) عثمان بن مسلم البتي أبو عمرو البصري عن أنس والشعبي ، وعنه شعبة والثوري وحامد بن سلمة وغيرهم ، وثقه أحمد وابن معين ، وكان صاحب رأي وفقه . توفي سنة ١٤٣ هـ أخرج له الأربعة . انظر : الأنساب (ج ١/ص ٢٨١ - ٢٨٢) وتهذيب التهذيب (ج ٤/ص ٩٩ - ١٠٠) والتقريب (ص ٣٨٦) .

(٢) انظر : المغني لابن قدامة (ج ٧/ص ١٠٥) .

(٣) وأما الرواية عن عمر في ذلك : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٨٩ (ج ٤/ص ٩٦) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٦٠ (ج ٦/ص ٣٩٩) عنه قال : « الحرام يمين » . وقول أبي بكر الصديق في المغني لابن قدامة (ج ٧/ص ١٠٦) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٢٠٠ (ج ٤/ص ٩٧) . والرواية عن عائشة في ذلك : أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٩١ (ج ٤/ص ٩٦) عنها قالت : « في الحرام يمين » . والرواية عن ابن عباس : أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٩٢ (ج ٤/ص ٩٦) وعبد الرزاق برقم ١١٣٦٤ (ج ٦/ص ٤٠٠) عن عكرمة عن ابن عباس أنهما قالا : « الحرام يمين » .

(٤) سبق تخريج أثر ابن عباس .

(٥) مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري الحرشي - بفتح المهملتين - أبو عبد الله البصري عن أبيه وعثمان وعلي وأبي ذر ، وعنه أخوه وطائفة ، قال ابن سعد : « ثقة له فضل ، وورع وعقل وأدب » . ووثقه العجلي ، أخرج له الستة ، انظر : تذكرة الحفاظ (ج ١/ص ٦٤) وتهذيب التهذيب (ج ٥/ص ٤٥٦ - ٤٥٧) والخلاصة (ص ٣٧٨ - ٣٧٩) .

وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، وجابر بن زيد وسعيد [بن جبير] ^(١) ،
وسليمان بن يسار ، ونافع مولى ابن عمر ، وطاووس ، والأوزاعي
وأبي ثور ^(٢) .

وروينا عن علي أنه توقف فيها فلم يفت فيها بشيء ^(٣) ، وصح عن
ابن عباس ومسروق وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وحيد بن
عبد الرحمن الحميري ^(٤) ، أنه لا شيء ^(٥) ، ولا يجب بذلك شيء ،

(١) انمحت : « بن جبير » من النسختين واستدركتها من المحلى .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٩٤ (ج ٤/ص ٩٦) عن قتادة عن عطاء
وطاووس قالا : « يمين يعني في التحريم ، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف أيضا برقم
١٨١٩٨ (ج ٤/ص ٩٧) عن مكحول وسليمان بن يسار قالا : « الحرام يمين » . وأخرج
أيضا برقم ١٨٢٠١ (ج ٤/ص ٩٧) عن الشعبي قال : « إذا قال الرجل لامرأته : أنت
علي حرام ، فليس بشيء » وأخرج سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٨٥ (ج ١/ص ٣٨٧)
عن الحسن في رجل قال : « الحل علي حرام ، قال عليه كفارة يمين ، ما لم ينو امرأته .
وانظر الرواية عن بقية من ذكرهم المؤلف هنا في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٦) .

(٣) أخرجه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان حدثنا
إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : « يقول رجال في الحرام هي حرام ، حتى
تنكح زوجها غيره ، ولا والله ما قال ذلك علي ، إنما قال علي : ما أنا بمحلها ، ولا
بمحرمها عليك ، إن شئت فتقدم ، وإن شئت فتأخر » .

(٤) حيد بن عبد الرحمن الحميري البصري الفقيه عن أبي بكرة وابن عمر وأبي هريرة ، وعنه
ابنه عبيد الله ، ومحمد بن المنتشر ، ومحمد بن سيرين ، قال العجلي : « بصري ثقة » ،
وذكره ابن حبان في الثقات ، أخرج له الجماعة ، انظر تهذيب التهذيب (ج ٢/ص ٣٠)
والتقريب (ص ١٨٢) والخلاصة (ص ٩٤) .

(٥) أثر ابن عباس أخرجه البخاري في الطلاق باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟ برقم ٥٢٦٦
عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس يقول : « إذا حرم امرأته ليس بشيء وقال : لقد =

وهو قولنا (١٠٠/ش) فخالقوهم كلهم ، وقالوا إن نوى يميناً فهي يمين ، وإن لم ينو شيئاً فهو إيلاء ، وله حكم الإيلاء ، فإن نوى طلاقاً ، فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن نوى أقل ، أو لم ينو عدداً فهي طلقة واحدة بائنة فقط ولا بد ، فانظروا من خالف الجمهور بالدعاوى الكاذبة !!؟^(١) .

وأما « التخيير » ، فروينا إن اختارت زوجها ، فليس هاهنا طلاق عن جماعة ، وهو قول الحنفيين وقولنا ، وروينا إن اختارت زوجها فهي طلقة واحدة رجعية ، عن زيد بن ثابت^(٢) ، صح ذلك عنه ، وعن علي بن أبي طالب أيضاً^(٣) ، وعن جماعة من الصحابة لم يسموا ، وهو

= كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . والرواية عن مسروق أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٩٩ (ج٤/ص٩٧) وسعيد بن منصور في سننه برقم ١٧٠٢ (ج١/ص٣٩٠) عن مسروق قال : « ما أبالي حرمتها أو حرمت جفنة من ثريد » . والرواية عن أبي سلمة أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٩٣ (ج٤/ص٩٦) عنه قال : « ما أبالي إياها حرمت أو قربا » . والرواية عن حميد بن عبد الرحمن الحميري أخرجها المؤلف في المحلى (ج١٠/ص١٢٧) من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا همام بن يحيى أخبرنا قتادة أن رجلاً جعل امرأته عليه حراماً ، فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الحميري فقال له حميد : قال الله تعالى : (فإذا فرغت فانصب ، وإلى ربك فارغب) وأنت رجل تلعب ، فاذهب فالعب .

(١) انظر : المغني لابن قدامة (ج٧/ص١٠٥) والمحلى (ج١٠/ص١٢٧) وفيه تشنيع المؤلف على الأحناف .

(٢) انظر : المحلى (ج١٠/ص١١٧) .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٩٧ (ج٤/ص٨٨) عن الشعبي : قال علي : « إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أملك بها » .

قول الحسن^(١) وقتادة .

فإن اختارت نفسها ، فروينا عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت في أحد قوليهما أنها طلقة رجعية واحدة^(٢) ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد وقتادة ، وعن ابن مسعود وجابر بن عبد الله أنها طلقة واحدة ، ولا ندري أرَجَعِيَّة أم بائنة ؟^(٣) .

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام^(٤) أنها طلقة بائنة واحدة ، وهو الأشهر عنه^(٥) ، وعن زيد بن ثابت^(٦) ، وعن جماعة من الصحابة لم يسموا :

(١) أخرج سعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٣٥ (ج ١/ص ٣٧٦) أنه كان يقول : « إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد غيرها فالقضاء ما قضى ، فإن ردها فواحدة ، وهو أحق بها » .

(٢) الرواية عن علي وعمر في : مصنف ابن أبي شيبة برقم ١٨٠٩٧ (ج ٤/ص ٨٨) عن زاذان قال : « كنا جلوسا عند علي ، فسئل عن الخيار ، فقال : سألتني عنها أمير المؤمنين عمر فقُلت : « إن اختارت نَفْسَهَا فواحدة بائنة ، وإن اختارت زَوْجَهَا فلا شيء ، وهو أحق بها فلم أجد بُدًّا من متابعة أمير المؤمنين ، فلما وليت ، وأتيت في الفروج ، رجعت إلى ما كنت أعرف » . والرواية عن زيد بن ثابت : أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٠٠ (ج ٤/ص ٨٨) عنه قال : « إن اختارت نفسها فواحدة ، وهو أملك بها ، وإن اختارت زوجها فلا شيء : وانظر المحلى (ج ١٠/ص ١٢٠ - ١٢١) فقد ذكر المؤلف هناك طرفا من الرواية عن هؤلاء .

(٣) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١٢٠ - ١٢١) .

(٤) سقط الترضي من (ت) .

(٥) تقدم تخريج أثر علي .

(٦) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٩٩ (ج ٤/ص ٨٨) عن زيد بن ثابت قال : « إن اختارت نفسها ، فثلاث ، وإن اختارت زوجها فواحدة » .

« أنها ثلاث » وروينا عن ابن عمر أنه لا يلزمه (١٩٠/ت) في التخيير إلا ما نوى ، وهو مصدق في ذلك اليمين^(١) .

وصح عن ابن عباس وعائشة أم المؤمنين ، وعثمان بن عفان ، وابن مسعود أنه ليس كل ذلك بشيء ، ولا يقع به طلاق أصلاً^(٢) .

روينا من طريق أبي عبيد ، حدثنا أبو بكر ابن عياش^(٣) ، حدثنا حبيب بن أبي ثابت^(٤) ، أن رجلاً جعل أمر امرأة له بيد امرأة له

(١) كذا والأظهر : « في تلك اليمين » . والله أعلم .

(٢) أما الرواية عن ابن عباس : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٠٩٥ (ج ٤/ص ٨٨) عن يحيى بن بشر قال : « سمعت عكرمة يحدث أن أبا الدرداء أتى وهو بالشام في رجل خير امرأته ، فاختارت زوجها ، قال : ليس بشيء ، قال : وكان ابن عباس يفتي بذلك » . وأما عن عائشة : فأخرج سعيد بن منصور في سنته برقم ١٦٤٦ (ج ١/ص ٣٧٨) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٠١ (ج ٤/ص ٨٨) واللفظ له عن عائشة قالت : « خيرنا رسول الله ﷺ فاختارناه فلم يعدها علينا شيئاً » . وقد تقدم نحوه . وأما الرواية عن ابن مسعود : فأخرجها سعيد بن منصور برقم ١٦٤٩ (ج ١/ص ٣٧٩) ، والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٥) وعبد الرزاق في المصنف (ج ٤/ص ٢٥) .

(٣) أبو بكر ابن عياش بن سالم الأسدي مولا هم الحنائط المقرئ أحد الأعلام ، يختلف في اسمه جداً ، والصحيح أن اسمه كنيته ، روى عنه ابن المبارك وابن مهدي وابن المديني وأحمد وقال : « ثقة ربما غلط » ، أخرج له البخاري والترمذي والنسائي وأبو داود توفي سنة ١٧٣ هـ . انظر : طبقات القراء (ج ١/ص ٣٢٥) وتذكرة الحفاظ (ج ١/ص ٢٦٥) وتهذيب التهذيب (ج ٦/ص ٣٠٨ - ٣١٠) والخلاصة (ص ٤٤٥) .

(٤) حبيب بن أبي ثابت الأسدي أبو يحيى الجاهلي الكوفي عن زيد بن أرقم وابن عباس وخلق من الصحابة ، وعنه مسعر والثوري وشعبة ، أخرج له الجماعة توفي سنة ١١٩ هـ . انظر : تاريخ البخاري (ج ١/ص ٢١٣) وثقات ابن شاهين (ص ٩٨) وتهذيب التهذيب (ج ١/ص ٤٣٠ - ٤٣١) والخلاصة (ص ٧٠) .

أخرى ، فطلقتها ، قال أحسبه : ثلاثا ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأبأنها منه ، فمروا بعبد الله بن مسعود فسألوه فذهب بهم إلى عمر ، فقال : يا أمير المؤمنين إن الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء ، ولم يجعل النساء قوامات على الرجال ، فقال له عمر رضي الله عنه (١) : فما ترى ؟ قال أرى أنها امرأته ، فقال عمر : « وأنا أرى ذلك ، فجعلها واحدة » (٢) .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٣) : يمكن أن يكون عمر رضي الله عنه (٤) أمضى قضاءه في ذلك ، وردّها إليه ، وإلاّ فاتفقه مع (١٠١/ش) ابن مسعود على أنها امرأته ، وإبطال حكمها كاف في ذلك (٥) . ومن طريق أبي عبيد ، حدثنا عبد الغفار بن داود (٦) ، عن ابن لهيعة (٧) ،

(١) سقط الترضي من (ت) .

(٢) ساقه المؤلف سنداً ومتناً في المحلى (ج ١٠/ص ١١٩) .

(٣) سقط الترحم من (ت) .

(٤) سقط الترضي من (ت) .

(٥) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١١٩) .

(٦) عبد الغفار بن داود بن مهران البكري أبو صالح الحراني ، عن يعقوب بن عبد الرحمن القاري ، وابن لهيعة ، وحامد بن سلمة ، وعنه أبو زرعة الدمشقي وأبو حاتم والذهلي وآخرون ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم لا بأس به صدوق ، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه توفي سنة ٢٢٥هـ وقيل غير ذلك انظر : تهذيب التهذيب (ج ٣/ص ٤٧٨ - ٤٧٩) والتقريب (ص ٣٦٠) والخلاصة (ص ٢٤١) .

(٧) تقدمت ترجمته .

عن يزيد بن أبي حبيب^(١) أن « رمية^(٢) الفراسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فَمَلَكَهَا أمرها ، فقالت : أنت طالق ثلاث مرات ، فقال عثمان بن عفان : أخطأت لا طلاق لها ، إن المرأة لا تطلق^(٣) » ومن طريق البخاري ، حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي عن مسروق أنه قال : « سألت عائشة أم المؤمنين عن الخيرة ، فقلت : خيرنا رسول الله عليه السلام ، أفكان طلاقاً . . . ؟ »^(٤) .

ومن طريق عبد الرزاق ، حدثنا ابن جريج ، أخبرنا عطاء ، وأبو الزبير أن مجاهداً أخبره ، ثم اتَّفَقَ عطاء ومجاهد كلاهما عن ابن عباس أن رجلاً سأله فقال : إني ملكت (١٩١/ت) امرأتى أمرها فطلقتني ثلاثاً ، فقال : ابن عباس خَطَأَ اللَّهُ نَوَّءَهَا ، إنما الطلاق لك عليها ، وليس لها عليك^(٥) .

(١) يزيد بن أبي حبيب مولى شريك بن الطفيل الأزدي أبو رجاء المصري عالمها ، عن عبد الله بن الحارث بن جزء وأبي الخير ، وعطاء وطائفة ، وعنه يحيى بن أيوب وحيوة بن شريح ، قال ابن سعد : « ثقة كثير الحديث » . توفي سنة ١١٨ هـ . أخرج له الجماعة : انظر : تهذيب التهذيب (ج ٦/ص ٢١٠) والتقريب (ص ٦٠٠) والخلاصة (ص ٤٣٠) .

(٢) في (ش) : و(ت) : « رمية » والتصويب من مصدر تخريج الخبر .

(٣) أخرجه المصنف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٠) سنداً ومثناً .

(٤) كذا ولم يكمل المؤلف الأثر ، وأخرجه البخاري في الطلاق ، باب من خير أزواجه . . برقم ٥٢٦٣ ، وفيه : قال مسروق : « لا أبالي أخيرتها واحدة ، أو مائة بعد أن تختارني » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٩١٨ (ج ٦/ص ٥٢) ، ومن طريقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٠) وقال : « وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس » . وأخرجه =

ومن قال : إن التخيير والتملك سواء ، عمر بن الخطاب ، وعلي ابن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ^(١) .
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعبد الله بن طاووس :
« كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها ، أتملك أن تطلق نفسها ، فقال : لا ، كان يقول : ليس إلى النساء طلاق » ^(٢) .
فإن قيل : قد روي عن ابن عباس : « لو قالت أنا طالق للزمه ، قلنا : إنما روى ذلك عنه عمرو بن دينار ، والحكم بن عتيبة ، ومنصور بن المعتمر وهو الذي انفرد بهذه اللفظة . وأما الآخرون فإنما قالوا : ^(٣) إلا قالت أنا طالق فقط وكل من ذكرنا ، فلم يسمع من ابن عباس كلمة إلا عمرو بن دينار فسمع منه ، وليس هذا مما سمع منه ، والذي ذكرنا نحن

= أيضا البيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٥٩) وسعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٤٢ (ج ١/ص ٣٧٧) ، وقوله : « خطأ الله نوءها قال الحربي معناه : « لو طلقت نفسها لوقع الطلاق فحيث طلقت زوجها ، لم يقع فكانت كمن يخطئه النوء ، فلا يمطر » . وانظر : النهاية (ج ٤/ص ١٩٠) .

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٠٥ (ج ٤/ص ٨٩) عن إبراهيم عن عمر وعبد الله أنهما قالوا : « أمرك بيدك واختاري سواء » . وأخرج ابن أبي شيبة أيضا برقم ١٨١٠٧ (ج ٤/ص ٨٩) عن ابن أبي ليلى عن علي وعبد الله وزيد قالوا : « أمرك بيدك واختاري سواء » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٩١٣ (ج ٦/ص ٥٢٠) .

(٣) في النسختين : « وأما الآخر ، فإنما قالوا » . وصححتها بما تراه ، وقد يكون سقط راو ثالث وهو حبيب بن أبي ثابت كما ورد في المحلى ، ويكون الكلام حيثن هذا : « وأما الآخرون فإنما قالوا .. والله أعلم » .

عن ابن عباس مسموع منه يقينا^(١) ، وقد حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا إسماعيل بن إسحاق البصري^(٢) ، حدثنا عيسى بن حبيب حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا جدي محمد بن عبد الله^(٣) عن^(٤) سفيان بن عيينة حدثنا عمرو ابن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن جعل أمر امرأته بيدها ، فقالت : « أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق » . فقال ابن عباس : (١٠٢/ش) « خَطَأَ الله نَوَّءَهَا ، ولا أدري ما الخيار ؟ »^(٥) .

(١) وبنحو هذا ناقش المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٢) أثر ابن عباس فقال : « .. وأما الزيادة التي رواها قوم في هذا الخبر من أن ابن عباس قال : لو قالت أنا طالق ثلاثا ، لكان كما قالت ، أو إلا طلقت نفسها ثلاثا فلا تصح ، لأنه إنما رواها الحكم بن عتيبة ، وحبيب بن أبي ثابت ، ومنصور وكلهم لم يلق ابن عباس ، وروينا هذا أيضا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس : « إلا قالت : أنا طالق ، أنا طالق » ، وهذا خبر لم يسمعه عمرو من ابن عباس ، لأنه إنما رواه عن عكرمة بخلاف هذا عن ابن عباس .. » وانظر التعليق على هذا الذي تقدم فيما يأتي قريبا .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي عن سفيان بن عيينة ، ومروان بن معاوية ، وسعيد بن سالم القداح وأبيه ، وعنه أبو حاتم وابنه ، قال ابن أبي حاتم : « وهو صدوق ثقة ، توفي سنة ٢٥٠هـ أخرج له النسائي وابن ماجه ، انظر : الجرح والتعديل (ج ٧/ص ٣٠٧ - ٣٠٨) وتهذيب التهذيب (ج ٥/ص ١٨٣ - ١٨٤) والخلاصة (ص ٣٤٧) .

(٤) في النسختين : « بن » وهو تحريف .

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٥٠) من طريق جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس وفي آخره : « ألا طلقت نفسها » . وساقه المؤلف في المحلى =

فهذا هو المسموع من ابن عباس ، فخالفوا كل هذا إلى قول سخيـف طويل ، وقطعوا بأنها إن اختارت نفسها ، فقال هو لم أرد الطلاق صُدِّقَ ، إلا أن يكون في ذلك طلاق ، فلا يصدق ، وهي طالق طلقة واحدة بائنة ، لا أكثر ، سواء نوى بذلك ثلاثا ، أو اثنتين ، أو واحدة ، نوى بذلك أن تكون رجعية ، أو لم ينو ، وهذا خلاف قول كل صاحب وتابع روي عنه (١٩٢/ت) في هذا كلمة ، فانظروا من المخالف للجمهور !!؟^(١) .

= (ج ١٠/ص ١٢١) هكذا لكن قال العلامة المحدث حبيب الرحمن الأعظمي في تحقيقه لسنن سعيد بن منصور (ج ١/ص ٣٧٧) في حاشية رقم ٢ : « وقد غلط ابن حزم في المحلى فقال إنما رواها يعني الزيادة الحكم بن عتيبة وحبيب بن أبي ثابت ، ومنصور ، وكلهم لم يلق ابن عباس . . . وأنت ترى أنه رواها عن عكرمة ، وقد مر عن البيهقي أن الحكم وحبيبا روياه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، فليس قول ابن حزم أن الحكم وحبيبا لم يلقيا ابن عباس إلا مغالطة ، بقي أن الراوي عنهما متروك عند البيهقي ، فلا يضر ، لأن قول ابن عباس : « ألا طلقت نفسها قد ثبت بإسناد صحيح عن عكرمة عنه وعليه يحمل قول ابن عباس في رواية مجاهد عنه : « إنما الطلاق لك عليها ، وليس لها عليك » رفعا للتضاد بين اللفظين ، وهو الذي يقتضيه السياق أعني قوله : خَطَأَ الله نَوَّهًا ، وأما ما زاده ابن حزم من طريق ابن عينة عن عمرو عن عكرمة ، عن ابن عباس في قوله : لا أدري ما الخيار ؟ ، فهذه الزيادة غير مقبولة ، لأنه ثبت عن ابن عباس ، برواية ابن عينة عن ليث عن طاووس عنه أنه كان يقول في التخيير مثل قول عمر وابن مسعود ، كما في البيهقي (ج ٧/ص ٣٤٥) ، ولم يسم ابن حزم من روى ذلك عن ابن عينة حتى نرى أنه يقاوم الأثبات من تلاميذ ابن عينة أم لا . »

(١) انظر : المختصر للطحاوي (ص ١٩٧) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٢٢٠ - ٢٢١) والمغني (ج ٧/ص ٩٧) والمحلى (ج ١٠/ص ١١٧ و ١٢٢) .

وأما : « قد وهبتك لأهلك » ، فصح عن علي بن أبي طالب ، وعن طائفة من أصحاب رسول الله ﷺ^(١) لم يسموا إن قبلوها ، فطلقة واحدة بائنة وإن ردوها فطلقة واحدة رجعية^(٢) ، وهو قول إبراهيم^(٣) ، وصح أيضاً عن علي : « إن قبلوها فواحدة ، وإن لم يقبلوها ، فليس بشيء » ، وروي أيضاً عن إبراهيم هذا القول^(٤) .

ومن طريق ابن مسعود : « إن قبلوها فواحدة ، وإن لم يقبلوها ، فليس بشيء »^(٥) وهو قول عطاء ، وعن الزهري ، ومسروق ومكحول : « إن قبلوها فواحدة رجعية ، وإن لم يقبلوها ، فليس بشيء »^(٦) . ومن طريق إبراهيم : كانوا يقولون في الموهوبة هي طلقة^(٧) .

(١) سقط لفظ الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ من (ت) .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٢١٧ (ج ٤/ص ٩٨) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١١٢٣٥ (ج ٦/ص ٣٧٠) ، والبيهقي في الكبرى برقم ١٥٩٧ (ج ٧/ص ٣٦٨) ، والمؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٨) عن علي في الموهوبة لأهلها : « إن قبلوها ، فتطليقة بائنة ، وإن ردوها فهي واحدة ، وهو أحق بها » .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٢١١ (ج ٤/ص ٩٨) ، وعبد الرزاق في المصنف برقم ١١٢٣٨ (ج ٦/ص ٣٧١) عن إبراهيم قال : « إن قبلوها ، فتطليقة ، يملك رجعتها » .

(٤) ساق المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٨) أثر علي بن أبي طالب وإبراهيم .

(٥) أخرجه سعيد بن منصور برقم ١٥٩٨ (ج ١/ص ٣٦٨) والبيهقي في الكبرى (ج ٧/ص ٣٤٨) .

(٦) أما أثر مسروق فأخرجه سعيد بن منصور برقم ١٦٠١ (ج ١/ص ٣٦٩) ، وأثر مكحول أخرجه سعيد بن منصور أيضاً في سننه برقم ١٦٠٠ (ج ٤/ص ٣٦٩) .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور في السنن برقم ١٥٩٩ (ج ١/ص ٣٦٨) ، والمؤلف من طريقه في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٩) ، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في المصنف (ج ٤/ص ٤٥٤) .

وعن زيد بن ثابت ، والحسن البصري : « إن قبلوها ، فهي طالق ثلاثاً ، وإن ردوها ، فهي طالق واحدة رجعية »^(١) .

وعن ربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبي الزناد : « قبلوها أو ردوها ، هي طالق ثلاثاً »^(٢) .

وقال فيها أبو حنيفة قولاً مخالفاً لهؤلاء كلهم ، إلا أنه في نهاية السخف والطول ، سنذكره إن شاء الله تعالى في ذكرنا لطوام أقواله باباً باباً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(٣) .

(١) أثر زيد بن ثابت والحسن : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨٢١٤ (ج ٤/ص ٩٨) عن زيد بن ثابت قال : « إذا وهبها لأهلها ، فقبلوها ، فثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وإن ردوها فواحدة ، وهو أحق بها ، وبه كان يأخذ الحسن » .

(٢) حكى المصنف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٩) أقوال هؤلاء .

(٣) لم أقف على هذه الإحالة فيما يأتي للمؤلف ، ولعل ذلك في غير هذا الجزء ، وحكى رحمه الله قول أبي حنيفة في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٩) فقال : « قال أبو حنيفة إن قال لامرأته قد وهبتك لأهلك .. فإن كان هذا في غضب ، أو جواباً لها إذ سألته الطلاق ، ثم قال : لم أنو الطلاق صدق ، ولم يلزمه طلاق في الفتيا وفي القضاء ، وإن قال نويت بذلك الطلاق ، فإن نوى ثلاثاً ، فهي ثلاث ، وإن نوى اثنتين بائنتين أو رجعتين ، أو واحدة بائنة أو رجعية لم يكن في كل ذلك إلا واحدة بائنة فقط ، لا أكثر : قال : فلو قال لها وهبتك لخالتك ، أو قال لزيد أو فلان ، وذكر أجنبياً ، فليس ذلك بشيء ، ولا يلزمه بذلك طلاق سواء نوى بذلك طلاقاً ثلاثاً أو أقل .. ثم قال المؤلف بعد حين : .. أما قول أبي حنيفة فأبده من أوابد الدهر ، وتفريق ما سمع بأسخف منه ، كل ذلك بلا دليل يعقل ولا قياس يضبط ، ولا رأي له وجه ، ولا نعلمه عن أحد قبله .. » وانظر في تفاصيل مذهب الحنفية في هذه القضية في : الهداية (ج ٢/ص ٢٦٣) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤٣) والمغني (ج ٧/ص ٩٠) .

وأما الحرج : إذا قال لها : « أنت طالق طلاق الحرام ، فصح عن علي أنها طالق ثلاثاً^(١) ، وصح عن ابن عمر أنها طالق فقط^(٢) ، واختلف قول الزهري في ذلك ، فمرة كان يقول هي ثلاث ، ومرة كان يقول هي واحدة ، فخالفوا كل هذا بلا شك .

ويرى أن قولهم في ذلك أنها طالق واحدة بائنة سواء نوى في ذلك الرجعة أم لم ينوها ، سواء نوى اثنتين ، أو واحدة ، وأنه إن نوى (١٠٣/ش) ثلاثاً فهي ثلاث ، فانظروا من المخالف للجمهور !!؟^(٣) .

ثم اعلّموا أننا لا نعلم كلمة في سائر الألفاظ عن أحد من الصحابة عليه السلام^(٤) أصلاً ، إنما فيها روايات (١٩٣/ت) عن التابعين ومن بعدهم .

فأما قوله : « أنت عليّ كالميتة ، ودم الخنزير » فروينا عن عطاء أنه قال : « هي يمين »^(٥) ، وهو قول قتادة^(٦) ، وقال الزهري : « له ما

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٨٠ (ج ٦/ص ٤٠٣) وسعيد بن منصور في سننه برقم ١٦٩٤ (ج ١/ص ٣٨٨) ، وابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٨١٧٩ (ج ٤/ص ٩٥) وساقه المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٢٤) .

(٢) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١٢٤) .

(٣) انظر : تبين الحقائق (ج ٢/ص ٢١٦) والمحلى (ج ١٠/ص ١٢٤) .

(٤) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٥) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٥٧ (ج ٦/ص ٣٩٩) عن ابن جريج قال : « قلت لعطاء : الرجل يقول لامرأته أنت علي حرام قال : يمين .. قلت : وإن قال أنت علي كالدّم أو كلحم الخنزير ، فهو كقوله : هي علي حرام . وانظر : المحلى (ج ١٠/ص ١٢٦) .

(٦) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٥٨ (ج ٦/ص ٣٩٩) عن قتادة قال : « إن قال =

نوى مع يمينه في ذلك» (١) .
 وأما قوله : « أنت حرة » فروينا عن قتادة أنه قال : « إن نوى طلاقها فهو طلاق » (٢) .
 وأما قوله : « أنت عتيقة » فروينا عن الحسن البصري أنه قال : « هي طلقة واحدة » (٣) .
 وأما قوله لأهلها : « شأنكم بها » فروينا عن القاسم بن محمد أنه قال : « رأى الناس أنها تطليقة » (٤) .
 وأما قوله : « اذهبي فأنكحي ، لا تحلين لي حتى تنكحي زوجاً غيري » ، فروينا عن عطاء أنه قال : « لا يلزمه الطلاق » .
 وأما قوله : « اذهبي فتزوجي » ، فروينا عن قتادة والحسن أنهما قالا : « هي واحدة رجعية » (٥) .

= هي علي كالدلم أو كَلَّخِم الخنزير فهي كقوله : هي علي حرام » . وانظر : المحلى (ج ١٠/ص ١٢٦) .

- (١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٣٧١ (ج ٦/ص ٤٠١) .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١١٩٩ (ج ٦/ص ٣٦٣) عن معمر عن قتادة في رجل قال : « لامراته أنت حرة قال : إن نَوَى طلاقاً فهو طلاق » .
- (٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٢٠٠ (ج ٦/ص ٣٦٣) عن هشيم عن منصور عن الحسن .
- (٤) ذكره المؤلف في المحلى (ج ١٠/ص ١٩٥) .
- (٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ١١٢١٣ (ج ٦/ص ٣٦٦) عن قتادة قال : « إذا قال الرجل لامراته : اذهبي فتزوجي ، فهي واحدة ، قال معمر : وبلغني عنه ، وعن الحسن أنهما قالا : واحدة ، وهو أحق بها » .

وقال إبراهيم : (ليس هذا بشيء) ^(١) .
 وأما قوله : (قومي اذهبي) أو قال لها : (أفلجي) ^(٢) : فروينا عن
 طاووس أنه قال : (إن أراد بذلك الطلاق فهو طلاق) ^(٣) .
 وأما قوله : (لست لي بامرأة) ، فروينا عن قتادة ^(٤) ، ويوسف بن
 الحكم أنها طلقة واحدة ^(٥) ، وذكر ذلك لسعيد بن المسيب فقال : (ما
 أبعد) ^(٦) . كأنه لم ينكر ذلك ، وقال الشعبي والحسن البصري : (هي

-
- (١) أخرج عبد الرازق في المصنّف (ج ٣/ص ١٥٣) وسعيد بن منصور في السنن
 برقم ١١٥٥ (ج ١/ص ٢٨٠) عن إبراهيم أنه سئل عن رجل قال لامرأته : اذهبي
 فتزوجي ، قال : ليس بشيء ، إن لم يثنِ طلاقا .
- (٢) أفلجي من الفلج وهو الظفر والفوز .
- (٣) أخرج عبد الرازق في المصنّف برقم ١١٢١٥ (ج ٦/ص ٣٤٦) عن معمر عن طاووس
 عن أبيه قال : (لو قال الرجل لامرأته : قومي اذهبي ، ونحو هذا ، وهو يريد الطلاق ،
 كان طلاقا . وانظر المحلى (ج ١٠/ص ١٩٥) .
- (٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنّف برقم ١٨٣٥٩ (ج ٤/ص ١١٠) عن سعيد عن قتادة قال :
 (إذا واجهها بطلاق ، وأراد الطلاق فهي واحدة) .
- (٥) أخرجه عبد الرازق في المصنّف برقم ١١٢٢٣ (ج ٦/ص ٣٦٨) ويوسف بن الحكم بن
 أبي عقيل أبو الحجاج عن محمد بن سعد بن أبي وقاص وعنه كعب بن علقمة ، قال
 العجلي : (ثقة) أخرج له الترمذي .
- انظر : تهذيب التهذيب (ج ٦/ص ٢٥٨ - ٢٥٩) والتقريب (ص ٦١٠) والخلاصة
 (ص ٤٣٨) .
- (٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف برقم ١٨٣٥٥ (ج ٤/ص ١١٠) والمؤلف في المحلى
 (ج ١٠/ص ١٩٥) .

كذبة لا يلزم بها طلاق^(١) ، وقال إبراهيم : (إن نوى بها^(٢) الطلاق ، فهو طلاق ، وإلا فهي كذبة) ، وقال الحكم بن عتيبة : (إن نوى طلاقا ، فهي طلقة بائنة) ، وقال حماد بن أبي سليمان^(٣) : (إن نوى طلاقا ، فهي طلقة رجعية) .

وأما قوله : (ليس إلي من أمرك شيء) ، أو قال : (قد أرسلتك لست لي بامرأة) : فروينا عن عطاء : (أنه يُدَيَّنُ في ذلك)^(٤) .
وأما قوله : (أذهبي حيث شئت لاحاجة لي بك) فصح عن الحكم بن عتيبة ، وحماد بن أبي سليمان أنه يُتَوَى ، فإن نوى طلاقا ، فهي واحدة رجعية^(٥) .

(١) الرواية عن الحسن بذلك في مُصنّف ابن أبي شيبة برقم ١٨٣٥٨ (ج ٤/ص ١١٠) .
(٢) وكأنها كذلك في (ت) ، وفي (ش) : « بهذا » .

(٣) حماد بن أبي سليمان الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه عن أنس وابن المسيب وعكرمة وإبراهيم النخعي ، وعنه عاصم الأحول وشعبة والثوري وجماعة قال أبو حاتم : (حماد هو صدوق لا يحتج بحديثه وهو مستقيم في الفقه) وقال النسائي : (ثقة إلا أنه مرجئ) توفي سنة ١٢٠ هـ وقيل غير ذلك أخرج له مسلم والأربعة انظر : تاريخ ابن معين (ج ٢/ص ١٣٢) وثقات ابن حبان (ج ٤/ص ١٥٩) والضعفاء للعقيلي (ج ١/ص ٣٠١ - ٣٠٩) وتهذيب التهذيب (ج ٢/ص ١٣ - ١٤) .

(٤) أخرج عبد الرازق في المصنّف برقم ١١٢٢٥ (ج ٦/ص ٣٦٨) عن ابن جريح قال : (قلت لعطاء : رجل قال لامرأته : ليس إلي من أمرك شيء قال : أدبته قال : قلت : قد أرسلتك لست لي بامرأة ، وهذا النحو ، قال : دينه ، قال : أما ما بين لك ، فاحمله عليه) قال المحقق عند قوله (أدبته) والصواب عندي دينه ويحتمل أن يكون على صيغة المضارع المتكلم) .

(٥) انظر المحلى (ج ١٠/ص ١٩٥) وقد أخرج الرواية بذلك عن الحكم وحماد ابن أبي شيبة في المصنّف برقم ١٧٩٩١ (ج ٤/ص ٧٨) .

وأما من قال لامرأته : (إن فعلت كذا ، فلست لي بامرأة) ، فصح عن سعيد بن جبير أنها إن فعلته (١٩٤/ت) ، فلا شيء في ذلك لا طلاق ولا غيره ^(١) . وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى : ^(٢) يُنَوَّى ، وصح عن إبراهيم النخعي (١٠٤/ش) : (كل حديث يشبه الطلاق إذا نوى صاحبه طلاقاً فهو طلاق ، فإن نوى واحدة ، فهي واحدة ، وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث ، وإن لم ينو شيئاً فليس بشيء) ^(٣) . وصح عن ابن مسعود أنه قال : (قد بين الله الطلاق ، فمن طلق كما أمره الله عز وجل ، فقد بين ، ومن لبس جعل الله ما به لبسه ، والله لا تلبسون غلى أنفسكم ، وتحمله عنكم ، هو كما تقولون) ^(٤) . قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٥) : والحنيفيون مخالفون لكل ما ذكرنا ،

(١) أخرجه عبد الرازق في المصنّف برقم ١١٢٧٦ (ج ٦/ص ٣٧٨) وسعيد بن منصور في سننه برقم ١٨٠٥ .

(٢) عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه عن أبيه وعمر وعثمان وعلي وطائفة وعنه ابنه عيسى وابن ابنه ، والشعبي وثابت وأمم ، استعمل على القضاء ثم عزل ، أخرج له الستة توفي سنة ٨٢ هـ أو في التي تليها أنظر الكاشف (ج ٢/ص ١٨٣) والتذكرة (ج ١/ص ٥٨) وتهذيب التهذيب (ج ٣/ص ٤١٣ - ٤١٤)

(٣) أخرجه عبد الرازق في المصنّف برقم ١١١٩٤ (ج ٦/ص ٣٦٢)

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف برقم ١٧٨٠٥ (ج ٤/ص ٦٤) من طريق محمد بن فضيل عن عاصم عن ابن سيرين عن علقمة عن عبد الله قال : أتاه رجل فقال : إنه كان بيني وبين امرأتي كلام فطلقتها عدد النجوم قال : تكلمت بالطلاق؟ قال : نعم قال عبد الله : قد بين الله الطلاق فعمن أخذته؟ فمن طلق كما أمره الله فقد تبين له ، ومن لبس على نفسه جعلنا به لبسه ، لا تلبسوا على أنفسكم وتحمله عنكم هو كما تقولون

(٥) سقط لفظ الترحم من (ت) .

وقال أبو حنيفة : (من قال لامرأته : أنت حرة فهي طليقة بائنة فقط ، وسواء نوى بذلك اثنين ، أو واحدة رجعية ، فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث) ^(١) . فانظروا من المخالف للجمهور ؟ !! مع تعظيم خلافهم ، ونسأل الله العافية ، وكل ما ذكرنا ، فإنما فيها الاختلاف كما أوردنا ^(٢) ، وقول اثنين ، أو ثلاثة ، أو نحو ذلك فقط .

واحتجوا لقولهم في التماذي في عمل الحج الفاسد الذي لا يجوز عندهم أن يعتد به عن حجة الإسلام ، ولا عن تطوع ، بأنه قول الجمهور ، بل قد ادعى بعضهم أنه لا يوجد في ذلك ^(٣) خلاف ، وجسر بعض من هان عليه الكذب في الدين منهم من فقال : هو إجماع الأمة ^(٤) .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٥) : وإنما في ذلك رواية عن ابن

(١) انظر الهداية (ج ٢/ ص ٢٦٣) وتبيين الحقائق (ج ٢/ ص ٢١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ ص ٤٢)

(٢) في النسختين : « أردنا » وصححتها بما تراه .

(٣) سقطت « ذلك » من (ش) .

(٤) انظر : المبسوط (ج ٤/ ص ١٧٥) والمحلى (ج ٧/ ص ١٩٠ - ١٩١) وقال المؤلف بعد حكاية مذهب الحنفية : (والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم ، وهم لا يختلفون في أن من أبطل صلاته أنه لا يمتاذى عليها ، فلم ألزموه التماذي على الحج) .

(٥) سقط لفظ الترحم من (ت) .

عباس^(١) ، وابن عمر ، وابن عمرو^(٢) ، وعطاء^(٣) ، وسعيد بن المسيب فقط^(٤) .

(١) أخرج البيهقي في الكبرى (ج ٥/ص ١٦٧) وعَلَّقَهُ في المعرفة (ج ٤/ص ١٥٦) عن ابن عباس في رجل وقع على امرأته وهو محرم قال : اقضيا نسككما وارجعا إلى بلدكما ، فإذا كان عام قابل فاخرجا حاجين فإذا أحرمتما فترقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما واهديا هديا) .

(٢) أخرج البيهقي في الكبرى (ج ٥/ص ١٦٧ - ١٦٨) والمعرفة (ج ٤/ص ١٥٤ - ١٥٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه : (أن رجلا أتى عبد الله بن عمر يسأله عن محرم وقع بامرأة ، فأشار إلى عبد الله ابن عمر ، فقال أذهب إلى ذلك فسله قال شعيب ، فلم يعرفه الرجل فذهبت معه ، فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك ، فقال الرجل فما أصنع ، قال أخرج مع الناس ، واصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابلا فحج واهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو ، وأنا معه فأخبركم ، فقال اذهب إلى ابن عباس فسله قال شعيب فذهبت معه إلى ابن عباس فسله ، فقال له كما قال ابن عمر فرجع إلى عبد الله بن عمرو ، وأنا معه فأخبره كما قال ابن عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ، فقال قولي مثل ما قالوا قال البيهقي هذا إسناد صحيح) .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٩٣٤ (ج ٤/ص ٣٦٠) عن مجاهد وعطاء في الرجل يقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ثم وقع على أهله ، قال : عليه بدنة ، وتم حجه) .

(٤) أخرج البيهقي في الكبرى (ج ٥/ص ١٦٨) وعَلَّقَهُ في معرفة السنن (ج ٤/ص ١٥٦) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٠٨٥ (ج ٣/ص ١٦٥) عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد ابن المسيب : لينفذان لوجوههما فليتما حجهما الذي أفسدا فإذا فرغا رجعا ، وإذا أدركهما الحج فعليهما الحج والهدي ويهلا من حيث كانا أهلا بحجهما الذي كانا أفسدا ويترقا حتى يقضيا حجهما) .

وقد خالفوا سعيد بن المسيب وابن عباس ^(١) ، ومرسلا عن علي ^(٢) في أمره أن يفارق امرأته ، إذا بلغ الموضع الذي واقعها في قضائه ذلك الحج .

وقد روينا عن جبير بن مطعم ^(٣) ، وعن علي أنهما لم يأمرهما بالتمادي فيه .

وقد روي عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر (١٩٥/ت) ، في عين الأعور الدية كاملة ^(٤) ، ولم يأت خلاف ذلك إلا رواية ضعيفة عن لم

(١) أخرج البيهقي في الكبرى (ج ٥/ص ١٦٨) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٠٨٢ (ج ٣/ص ١٦٤) عن أبي الزبير أن عكرمة مولى ابن عباس أخبره أن رجلا وامرأته من قریش لقيا ابن عباس بطريق المدينة فقال : أصبت أهلي فقال ابن عباس : أما حجكما هذا فقد بطل فحجا عاما قابلا ثم أهلا من حيث أهلتما حتى إذا بلغتما حيث وقعت عليها ففارقها فلا تَرَكَ ولا تراها حتى ترميا الجمرة وأهد ناقة ولتهد ناقة)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٠٨١ (ج ٣/ص ١٦٠) من طريق حفص عن أشعث عن الحكم عن علي قال المصنف في المحلى (ج ٧/ص ١٩٠) وهذا مرسل عن علي لأنه عن الحكم عن علي ، والحكم لم يدرك عليا

(٣) ذكر المؤلف الرواية عن جبير بن مطعم في المحلى (ج ٧/ص ١٩٠) فقال عن جبير بن مطعم أنه قال للمجامع : أف لا أفتيك بشئ)

(٤) أثر عمر تقدم وأما الرواية عن عثمان : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٠١٠ (ج ٥/ص ٣٦٩) عن أبي عياض أن عثمان قضى في أعور أصيبت عينه الصحيحة بالدية كاملة ، وأثر علي أخرجه عبد الرازق في المصنف برقم ١٧٤٣٢ (ج ٩/ص ٣٣١) وابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٠١١ (ج ٥/ص ٣٦٩) عنه في الرجل الأعور إذا أصيبت عينه الصحيحة قال : إن شاء تفقأعين مكان عين ويأخذ النصف وإن شاء أخذ الدية كاملة وأثر ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٧٠١٣ (ج ٥/ص ٣٧٠) وعبد الرازق في المصنف برقم ١٧٤٢٧ (ج ٩/ص ٣٣٠) .

يُسَمُّ من الصحابة^(١) . ﷺ (٢) ، فخالقوهم ، وهم جمهور من روي عنهم في هذا شيء .

واحتجوا لقولهم في إباحة أكل الجيف وتحليل الميتة مما ذبحه السارق والغاصب ، والمعتدي بغير الحق ، فإن قالوا هو قول الجمهور حتى ادعى بعض مقدميهم على الكذب أنه إجماع ، ولا يحفظ مثل قولهم عن خمسة من التابعين ، وقد جاء قولنا عن عكرمة ، وطاووس ، وروي عن علي وابن عمر وابن عباس ، وجابر وابن مسعود ، وأصحاب (١٠٥/ش) رسول الله ﷺ (٣) جملة ، وعن خمسة عشر من التابعين : (ذكاة الجنين ذكاة أمه) ، فخالقوهم كلهم إلى رواية عن حماد وحده . واحتجوا لقولهم برجوع المحال على المحيل إذا أفلس المحال عليه بأنه قول الجمهور ، وكذبوا في ذلك : إنما جاء هذا القول عن عثمان وعلي ، وشريح والحسن ، والنخعي والشعبي^(٤) ، وقد صح عن

(١) أخرج عبد الرازق في المصنف برقم ١٧٤٣٦ (ج ٩/ص ٣٣٤) عن ابن جريج قال :

(أخبرني عبد الكريم عن الحكم بن عتيبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ : في عين

الأعور خمسون من الإبل)

(٢) سقط الترضي من (ت) .

(٣) سقطت من (ت) .

(٤) قول عثمان في المحلى (ج ٨/ص ١١٠) وأما قول علي : فأخرج عبد الرازق في المصنف

برقم ١٥١٨٣ (ج ٨/ص ٢٧١) قال : سمعت معمرا ، أو أخبرني من سمعه يحدث عن

قتادة أن عليا قال : (لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت) وقول شريح :

أخرجه عبد الرازق في المصنف برقم ١٥١٨٠ (ج ٨/ص ٢٧٠) عنه قال في رجل أحال على

آخر فلم يقضه شيئا فقال شريح للذي أحال : بيتك أنك أدبت وأدّى عنك قال : فإنه =

صاحبين خلاف ذلك وهما : علي والمسيب بن حزن ^(١) :
 وصح عن عائشة وعمر ، وعلي بن أبي طالب وجابر ، وابن عباس
 وأنس بن مالك ، والشعبي ومسروق وعطاء ، ومجاهد والحسن
 وقتادة ، أخذ الرجل مال ولده متى شاء على رغم ولده البالغ ^(٢)

= قد أبرأني قال : يبتك أنه لعمر - كذا - إفلسا وظلما قد علمته . وقول الحسن أخرجه
 عبد الرازق أيضا برقم ١٥١٧٨ (ج ٨/ ص ٢٦٩) قال : أخبرنا معمر عن قتادة أو غيره عن
 الحسن قال : ليس على حق رجل مسلم نوى إن لم يقبضه رجع على صاحبه الذي أحال
 عليه . وقول إبراهيم : أخرجه عبد الرازق في المصنف برقم ١٥١٧٩ (ج ٨/ ص ٢٧٠)
 عن إبراهيم قال : كان يقال : لا توى (كذا) على مال مسلم يرجع على غريمه الأول هذا
 في الإحالة ، قال : قلنا وإن أخذ بعض حقه ، قال : وإن كان يقال : لا نوى على حق
 مسلم .

(١) المسيب بن حزن - بإسكان الزاي - بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ ابن عمران المخزومي ،
 روى عن النبي ﷺ وأبي سفيان بن حرب وعنه ابن سعيد أخرج له الشيخان وأبو داود
 والنسائي انظر : تجريد أسماء الصحابة (ج ٢/ ص ٧٧) وتهذيب التهذيب (ج ٥/ ص ٤٤٣)
 والخلاصة (ص ٣٧٧) .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٢٦٩٨ (ج ٤/ ص ٥١٦) عن عائشة قلت : يأكل
 الرجل من مال ولده ما شاء ، ولا يأكل الولد من مال والده إلا بإذنه) وأخرج ابن أبي
 شيبة أيضا في المصنف برقم ٢٢٧٠٢ (ج ٣/ ص ٥١٧) عن الشعبي قال : (يأكل الوالد من
 مال ولده ما شاء ولا يأكل الولد من مال والده إلا بطيب نفسه)

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٢٧٠٣ (ج ٣/ ص ٥١٧) عن جابر مثله .
 وأخرج أيضا في المصنف برقم ٢٢٧٠٧ (ج ٣/ ص ٥١٧) عن مسروق قال : (أنت من
 هبة الله لأبيك أنت ومالك لأبيك قال : يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور)
 وأخرج أيضا برقم ٢٢٧٠٦ (ج ٣/ ص ٥١٧) عن ابن جريج قال : (كان عطاء لا يرى
 بأسا بأن يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء من غير ضرورة) .

[فخالقوهم] ^(١) ، لرواية عن ابن عمر ، وأخرى عن علي ، والنخعي وابن سيرين والزهري ^(٢) .

واحتجوا لقولهم : إن فعل المريض في مَرَضٍ موته لا يجوز إلا في الثلث بأنّه قول الجمهور ، وإنما ذلك جاء ^(٣) عن أربعة عشر من التابعين ، وقد روينا عن أبي موسى الأشعري ومسروق وغيرهما خلاف ذلك ، وجاء عن مجاهد وعروة بن الزبير والنخعي والشعبي النهي عن الحقنة ^(٤) وما نعلم إباحتها إلا عن أبي جعفر (١٩٦/ت) محمد بن علي وحده ، فخالقوا الجمهور في ذلك .

= وأخرج أيضا برقم ٢٢٧١١ (ج٣/ص٥١٧) عن مجاهد قال : (خذ من مال ولدك ما أعطيته ولا تأخذ منه ما لم تعطه) .

(١) زيادة لا بد منها والله أعلم .

(٢) وأما رواية ابن عمر : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٢٧١٢ (ج٣/ص٥١٨) عن سالم أن حمزة - بن عبد الله بن عمر نحر جزورا فجاء سائل فسأل ابن عمر فقال عبد الله ما هي لي ؟ فقال له حمزة : يا أبتاه فأنت في حل فأطعم منها ما شئت) وأما رواية علي : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٢٧١٤ (ج٣/ص٥١٨) عن علي قال : (الرجل أحق بماله ولده إذا كان صغيرا فإذا كبر واختار ماله كان أحق به) وأما أثر ابن سيرين : فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا برقم ٢٢٧٠٩ (ج٣/ص٥١٧) عنه أنه قال : (على الولد أن يبر والده وكل إنسان أحق بالذي له) وأثر الزهري : فأخرجه ابن أبي شيبة برقم ٢٢٧١٣ (ج٣/ص٥١٨) عنه قال : ينفق الرجل من مال ولده إذا كان محتاجا بعدما أنفق عليه .

(٣) في (ش) : « وإنما جاء ذلك » وهي أخف .

(٤) بالضم : كل دواء يحقن به المريض وانظر القاموس مادة حَقَنَ (ص١٥٣٧) .

وجاء صحيحا عن عمر وعثمان والحسن وقتادة وإبراهيم والشعبي ،
في فداء ولد الفارة مكان كل رأس رأسين ، وعن علي : (يؤخذ البائع
بفداء ولد المستحقة) ، فخالقوهم كلهم .

واحتجوا لقولهم في منع وطء المكاتبه بأنه قول الجمهور : وقد أباحه
سعيد بن المسيب ^(١) ، ولم يكرهه إبراهيم ^(٢) .
وأجازوا نكاح المكره ورجعته ، وعتقه ونذره ^(٣) ، وجمهور العلماء
يمنع من كل ذلك ولا يميزه .

وقد قالوا ^(٤) : في زكاة البقر قولين : أحدهما لا يعرف عن أحد من
خلق الله تعالى قبل أبي حنيفة ^(٥) ، والثاني مخالف لكل من روي عنه
في ذلك كلمة إلا إبراهيم النخعي وحده ^(٦) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٦٥٤٥ (ج ٣/ص ٥٠٧)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٦٥٤٣ (ج ٣/ص ٥٠٧) وانظر : المغني لابن
قدامة (ج ٦/ص ٤١٨) .

(٣) انظر : تبين الحقائق (ج ٥/ص ١٨١) .

(٤) في التسخين (قال) وصححتها بما تراه والله أعلم .

(٥) قال الأحناف : ليس فيما دون ثلاثين بقرة سائمة صدقة ، وفي ثلاثين منها تباع أو تبيعه
وفي الأربعين منها مسنة واختلفت الروايات فيما زاد على الأربعين فقليل : ما زاد على
الأربعين ففي الزيادة بحساب ذلك وقيل : في إحدى وأربعين بقرة مسنة وربيع عشر
مسنة ، أو ثلث عشر تباع ، وقبل غير ذلك وانظر : المبسوط (ج ٢/ص ١٨٧ - ١٨٨)
وتبين الحقائق (ج ١/ص ٢٦١) .

(٦) أخرج أبو يوسف في الآثار (ص ٨٦) عن إبراهيم النخعي قال : ليس في أقل من ثلاثين
من البقر صدقة فإن كانت ثلاثين ففيها تباع أو تبيعه جذع أو جذعة فما زاد فلا شيء
حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة فما زاد فيحسب ذلك

واحتجوا لقولهم في كتابة الجماعة معا في عقدة واحدة ، كتابة واحدة بأنه قول الجمهور ^(١) .

وصح عن جمهور العلماء إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة ، أو للجمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وصلاتي المغرب [والعشاء] ^(٢) أو من صلاة ظهر إلى صلاة ظهر ، فخالفهم .

وصح عن عائشة أم المؤمنين ، وسلمان الفارسي ، ومسلمة بن مخلد ^(٣) ، (١٠٦/ش) وأبي الدرداء وغيرهم : إباحة كفارة اليمين قبل الحنث فيها ^(٤) ، فخالفهم لرواية ضعيفة لاحجة لهم فيها أن ابن عباس كان يكفر قبل الحنث ^(٥) .

واحتجوا لقولهم أن صلاة العتمة يتمادى وقتها إلى طلوع الفجر بأنه

(١) انظر مذهب الحنفية والجمهور في : المختصر (ص ٣٩٠) والهداية (ج ٣/ص ٢٨٩) وبدائع الصنائع (ج ٤/ص ١٤٤) والمغني لابن قدامة (ج ٩/ص ٣٥٩)
(٢) زيادة لا توجد في النسختين .

(٣) مسلمة بن مخلد - بضم أوله وكسر اللام - بن الصامت الخزرجي الأنصاري أبو سعيد الصحابي ولي إمرة مصر في خلافة معاوية روي عنه علي بن رباح ومجاهد توفي سنة ٦٢ هـ أخرج له ابوداود انظر : طبقات ابن سعد (ج ٧/ص ٥٠٤) وتاريخ البخاري (ج ٧/ص ٣٨٧) والإصابة (ج ٦/ص ٩١ - ٩٢) والخلاصة (ص ٣٧٧)

(٤) أما الرواية عن سلمان ومسلمة بن مخلد : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٢٣١٢ (ج ٣/ص ٨٢) عن محمد بن مسلمة ان مخلدا وسلمان كانا يريان ان يكفر قبل ان يحنث . وأثر أبي الدرداء أخرجه ابن أبي شيبة برقم ١٢٣١٣ (ج ٣/ص ٨٢) عن ابن سيرين أن أبا الدرداء رضي الله عنه دعا غلاما له ، فأعتقه ثم حنث وصنع الذي حلف عليه .

(٥) كذا والسياق يقتضي أن يقال : (أن ابن عباس كان لا يكفر قبل الحنث) .

قول الجمهور .

وكل من روي عنه إثبات وقص^(١) في الذهب فإنما جاء عنه يزكيه بالدرهم إلا عمرو بن دينار وعطاء ، ثم رجع عطاء عن ذلك ، فَخَالَفُوا هم الجمهور .

وجاء عن جمهور العلماء من وطئ في يومين من رمضان ، فلكل يوم كفارة فخالفهم ، وقالوا إن لم يكفر حتى يطأ ثانية فكفارة واحدة في كل ذلك فقط .

واحتجوا (١٩٧/ت) لقولهم لا يقرأ الجنب القرآن بأنه قول جمهور العلماء : وهم قد خالفوا جمهور الصحابة والتابعين في القول بالمسح على العمامة في الوضوء ، وفي القول بالمسح على الجوربين في الوضوء . واحتجوا لقولهم في توريث الأخت مع الإبنة ، بأنه قول الجمهور . وخالفو في قولهم بتوريث المولى المعتق ، دون ذوي الأرحام قَوْلَ جمهور العلماء القائلين بتوريث ذوي الأرحام .

وخالَفُوا جمهور العلماء في قولهم لا يتم البيع إلا بِتَفَرُّقِ الأبدان ، فما نعلمه صح خلاف هذا إلا عن إبراهيم وحده .

واحتجوا لقولهم في العول بأنه قول جمهور العلماء ، وخالفوا جمهور العلماء في النهي عن بيع المصاحف^(٢) .

(١) الرقص : العيب والنقص ، انظر القاموس (٨١٨) مادة وقص .

(٢) بل مذهب الحنفية في بيع المصاحف كمذهب الجمهور في تجويز ذلك ولقد قال المؤلف نفسه في المحلى (ج/٩ ص ٤٤ - ٤٥) : (وبيع المصاحف جائز وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي سليمان) .

وخالفوا جمهور العلماء في قولهم في قبول الماء النجاسة ^(١) ، وفيما يطهر به البئر من الميتة تقع فيه .

واحتجوا لقولهم في توريث الأم السدس مع الأخوين ، بأنه قول الجمهور ^(٢) .

وخالفوا جمهور الصحابة والتابعين في رفع اليدين في الركوع ، والرفع في الصلاة ، وحرفوا معنى الحديث إلى ما لم يأت فيه ، وأوهموا بحديث آخر ليس في رفع اليدين ، وإنما كان على الإشارة باليد بالسلام في الصلاة .

واحتجوا لقولهم : لا يفسخ الحج في عمرة بأنه قول عمر وعثمان وأبي ذر ^(٣) ، قالوا : ولم يخالفهم إلا ابن عباس ^(٤) ، وقد جاء القول بالاشتراط في الحج عن علي بن أبي طالب ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان وابن مسعود وعمار ابن ياسر ، وعائشة أم المؤمنين وابن

(١) كذا .

(٢) انظر المختصر للطحاوي (ص ١٤٣) والمغني لابن قدامة (ج ٦/ص ١٢١) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٩٠) والبحر الزخار (ج ٦/ص ٣٤٤)

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٥٧٨٥ (ج ٣/ص ٤٤٠) عن أبي ذر قال : كانت المتعة في الحج لأصحاب النبي ﷺ خاصة

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٥٧٨٦ (ج ٣/ص ٤٤٠) عن مجاهد قال : (قال ابن الزبير : افردوا الحج ودعوا قول أعمامكم هذا فبلغ ذلك ابن عباس فقال : إن الذي أعمى الله قلبه وعينه لأنت ألا تسأل أمك فسألها فقالت : قدمنا مع النبي ﷺ حجاجا فأمرنا فأحللنا الحلال كله حتى سطعت المعامير بين الرجال والنساء) .

عباس^(١) ، ولم يأت خلاف لهم إلا رواية عن ابن عمر أنه قال :
(١٠٧/ش) (لا أعرفه)^(٢) ، فخالقوا الجمهور حقا^(٣) . (١٩٨/ت) .
واحتجوا لقولهم في منع القاتل الميراث ، بأنه قول الجمهور حتى أن
بعض مقدميهم على الكذب ، ادعى أنه إجماع في القاتل عمدا ، وكذب
في ذلك ، صح عن الزهري وغيره أن القاتل عمدا يرث المال^(٤) ،
وخالقوا أبا بكر وعمر وعلي ابن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ،
وزيد بن ثابت وابن مسعود ، وأبا هريرة ، وابن عباس وابن عمر في

(١) وأما قول علي فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٧٢٨ (ج ٣/ص ٣٤٠) عنه أنه
كان يقول : (اللهم حجة إن تسرت أو عمرة إن أراد العمرة وإلا فلا حرج)
وقول عثمان : أخرجه ابن أبي شيبة أيضا برقم ١٤٧٣٥ (ج ٣/ص ٣٤٠) عن ابن سيرين
قال : (رأى عثمان رجلا واقفا بعرفة فقال له : اشترطت قال : نعم)
وقول عبد الله بن مسعود : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٧٤٥ (ج ٣/
ص ٣٤١) عنه قال : إذا حججت فاشترطه
وقول عائشة : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٧٣٠ (ج ٣/ص ٣٤٠) عنها أنها
قالت : إذا حججت فاشترطه

(٢) أخرج البيهقي في الكبرى (ج ٥/ص ٣٦٥) عن سالم قال : (كان عبد الله بن عمر
رضي الله عنه ينكر الاشتراط في الحج ويقول : أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ إن
حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى حج
عاما قابلا ويهدي أو يصوم إن لم يجد) .

(٣) انظر مذهب الحنفية في : الهداية (ج ١/ص ١٩٥)

(٤) كذا قال المؤلف وقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٣١٣٩٩ (ج ٦/٢٨٣) عن معمر
عن الزهري قال : إذا قتل وليه خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه وإن قتله عمدا لم
يرث من ماله ولا من دينه) .

جواز الأكل والشرب ، وإن طلع الفجر ، ما لم يوقن بطلوعه ^(١) ، وهو قول الجمهور إلا رواية جاهلة عن أبي سعيد الخدري ^(٢) ، ولا متعلق لهم بما روي في ذلك عن عمر ومعاوية ، لأنهما إنما أمرا بالقضاء فيمن أفطر ، وهو يظن أن الشمس قد غربت ، ثم ^(٣) طلعت له ^(٤) .

(١) قول أبي بكر : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٧٣٦٥ (ج ٤/ص ١٧٢) عن أنس عن أبي بكر الصديق قال : إذ انظر رجلا إلى الفجر فشك أحدهما فليأكلا حتى يتين لهما

وأما أثر عمر : فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٩٠٦٦ (ج ٢/ص ٢٨٩) عن الحسن قال : قال عمر : إذا شك الرجلان في الفجر فليأكلا حتى يستيقنا

وقول علي بن أبي طالب ذكره المؤلف في المحلى (ج ٦/ص ٢٣٣)

وقول سعد بن أبي وقاص ذكره المؤلف في المحلى (ج ٦/ص ٢٣٣)

وأثر ابن مسعود ذكره المؤلف في المحلى (ج ٦/ص ٢٣٣)

وقول أبي هريرة أخرجه المؤلف في المحلى (ج ٦/ص ٢٣٣) من طريق حماد بن سلمة حدثنا حميد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة أنه سمع النداء والإناء على يده فقال : أحرزتها ورب الكعبة

وأثر ابن عباس : أخرجه عبد الرازق برقم ٧٣٦٨ (ج ٤/ص ١٧٢) وابن أبي شيبة

برقم ٩٠٥٧ (ج ٢/ص ٢٨٨) وسياق عبد الرازق : عن مسلم بن صبيح قال : قال رجل لابن

عباس : أرايت إذا شككت في الفجر وأنا أريد الصيام ؟ قال كل ما شككت حتى لا تشك

وأثر ابن عمر : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٩٠٦٠ (ج ٢/ص ٢٨٨) ومن طريقه

المؤلف في المحلى (ج ٦/ص ٢٣٣) عن مكحول قال : رأيت ابن عمر أخذ دلوا من زمزم

فقال للرجلين : أطلع الفجر فقال أحدهما : لا وقال الآخر : نعم قال فشرب

(٢) أشار المؤلف إلى هذه الرواية بقوله : (. . . .) رواية ضعيفة من طريق مكحول عن

أبي سعيد الخدري ولم يدركه (. .) وانظر المحلى (ج ٦/ص ٢٣٤) .

(٣) في (ت) : « في » والصواب ما في (ش) .

(٤) أما أثر عمر فأخرجه ابن أبي شيبة برقم ٩٠٤٥ (ج ٢/ص ٢٨٧) عن علي بن حنظلة عن

أبيه قال شهدت عمر بن الخطاب في رمضان وقرب إليه شراب فشرب بعض القوم وهم =

وصح عن الصحابة عليهم السلام ^(١) وجمهور التابعين إبطال الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ^(٢) ، فخالقوهم ، وما نعلم قولهم إلا عن إبراهيم النخعي وحده ^(٣) .

واحتجوا بقولهم أن لا غسل من غسل الميت بأنه قول جمهور السلف ، وقد خالفوه أعني قول جمهور السلف حقا في المال المستعمل ، فقد خالفوا فيه جمهور العلماء .

وخالقوا جمهور السلف في قولهم : يُكَبِّرُ الإمام إذا قال المؤذن : (قد قامت الصلاة) .

= يرون أن الشمس قد غربت ثم ارتقى المؤذن فقال : يا أمير المؤمنين والله للشمس طالعة لم تغرب فقال عمر : منعنا الله من شرك مرتين أو ثلاثة ياهؤلاء من أفطر منكم فليصم يوما مكان يوم ومن لم يكن أفطر فليتم حتى تغيب الشمس) .

وأثر ابن معاوية : أخرجه ابن أبي شيبة أيضا برقم ٩٠٥٣ (ج ٢/ص ٢٨٨) عن سعيد بن قطن عن أبيه قال : كان عند معاوية في رمضان فأفطروا ثم طلعت الشمس فأمرهم أن يقضوا) .

(١) سقطت من (ت) .

(٢) من هؤلاء الصحابة والتابعين : ابن عباس أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبة برقم ١٤٦١٧ (ج ٣/ص ٣٢٣) وجابر : أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبة برقم ١٤٦١٨ (ج ٣/ص ٣٢٣) وعطاء وطاووس ومجاهد : أخرج ذلك عنهم ابن أبي شيبة برقم ١٤٦١٩ (ج ٣/ص ٣٢٣) .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٦١٩ (ج ٣/ص ٣٠٩) عن شريك وهشيم عن مغيرة عن إبراهيم في رجل أهل بالحج في غير أشهر الحج قال شريك : يمضي وقال هشيم : يلزمه) .

وما ذكره المؤلف من أن إبراهيم انفرد بهذا القول مردود فقد روي مثل قوله عن الحكم البجلي أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٦٢٥ (ج ٣/ص ٣٢١) .

واحتجوا لقولهم في تقديم العتق على سائر الوصايا ، بأنه قول جمهور العلماء ، وهم قد خالفوا ذلك في الوصية بعتق رقبة .
وخالفوا جمهور العلماء فيمن مسح على خفيه ، ثم خلعهما .
وقد خالفوا جمهور العلماء في إسقاطهم تحليل اللحية في الوضوء .
واحتجوا لقولهم في إلزام الطلاق إلى أجل بأنه قول جمهور العلماء ،
وإنما جاء عن بضعة عشر من التابعين وابن عباس وحده من الصحابة ^(١) ، وقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ،
وشريح وطاووس إبطاله جملة .

وخالفوا جمهور السلف في المروي عنهم في ^(٢) إيجاب الوضوء على الجنب يريد النوم ، وفي غسل الإناء من ولوغ الكلب ، فما نعلمه روي قولهم عن أحد غير إبراهيم النخعي وحده ^(٣) .
واحتجوا لقولهم في توريث ذوي الأرحام بأنه قول الجمهور :
أبي ^(٤) بكر وعمر وعلي وعثمان وابن عباس (١٩٩/ت) وإنما خالفهم زيد بن ثابت فقط .

وقد جاء عن ابن مسعود وأبي بن كعب ، وأنس بن مالك ، وابن

(١) أثر ابن عباس في تجويز الطلاق إلى أجل تقدم . وقد روي تجويزه عن الزهري والحسن وأخرج ذلك عنهما ابن أبي شيبة برقم ١٧٨٩٠ و١٧٨٨٨ (ج٤/ص٧٠) .

(٢) في (ش) : « من » .

(٣) انظر : المجموع للنووي (ج٢/ص١٥٨) .

(٤) في (ش) و(ت) : « أبو » وهو خطأ .

عباس^(١) ، وابن الزبير أن الطواف بالصفاء والمروة في الحج والعمرة ليس فرضا (١٠٨/ش) فخالقوهم ، وهم الجمهور إلى رواية عن عائشة أم المؤمنين^(٢) ، قد صح عنها في العمرة مثل قول من ذكرنا ، فاعجبوا !!

واحتجوا لقولهم في إسقاط التذلل [في الغسل]^(٣) بأنه قول الجمهور^(٤) ، وقالوا في زكاة الخضر ، وما قل منها أو أكثر بخلاف قول^(٥) الجمهور^(٦) .

وخالفوا جمهور العلماء في قبول الكفار في الوصية في السفر ، وفي قبول شهادة القاذف إذا تاب بعد جلده ، فما نعلمهم تعلقوا في ذلك إلا برواية عن شريح فقط^(٧) ، وأما سائر من روي عنه المنع من

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٠٦ (ج ٣/ص ٢٨٠) عن ابن عباس قال : « إن شاء سعى بين الصفا والمروة وإن شاء لم يسع » .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٠٥ (ج ٣/ص ٢٧٠) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : ما أتم حج من لم يسع بين الصفا والمروة ثم قرأت : إن الصفا والمروة من شعائر الله . . .

(٣) سقطت من (ت) .

(٤) ولذلك جعلوا ذلك من آداب الوضوء وانظر : بدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٣) .

(٥) سقطت من (ت) .

(٦) قال الحنفية : ليس في الخضروات العشر وانظر تفصيل ذلك في : المختصر للطحاوي (ص ٤٦) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٢٩٢) والهداية (ج ١/ص ١٢٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٥١) والمغني (ج ٢/ص ٤٣٤)

(٧) أخرج عبد الرازق في المصنف (ج ٨/ص ٣٥٩ - ٣٦٠) عن شريح قال : لا تجوز شهادة =

شهادته ، وإن تاب ، فلم يشترطوا بَعْدَ جَلْدِهِ ، وخالفوا جمهور العلماء في إبطالهم التحييس في العقار وما تعلقوا في ذلك إلا بشريح وحده .
وخالفوا جمهور العلماء في جواز الصداق بما قل أو أكثر ، فما تعلقوا في ذلك إلا برواية مكذوبة موضوعة عن علي ^(١) ، ورواية عن إبراهيم قد صح عنه رواية خلافها ^(٢) .

وخالفوا جمهور العلماء في إسقاطهم الكفارة عمن ظاهر من أمته ، فما علمناه صح قولهم عَنْ ^(٣) أحد من السلف إلا [عن] ^(٤) ابن أبي مليكة وحده ، واختلف فيه عن الشعبي وعكرمة فقط .

وخالفوا جمهور العلماء من أصحاب ابن مسعود وفتيا الصحابة والتابعين بالمدينة ، في إسقاط الكفارة عن المرأة تظاهر من زوجها ، وما نعلم خلاف ذلك صح ^(٥) عن أحد إلا عن قتادة وحده .

وخالفوا جمهور السلف في قولهم بإباحة نكاح الملاعن ، التي لا عن إذا أَكْذَبَ نفسه ^(٦) .

= اليهودي والنصراني إلا في السفر ولا تجوز في السفر إلا في الوصية

- (١) هي قوله رضي الله عنه : (لا مهر أقل من عشر دراهم) ولقد سبق تخريجه .
(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٦٣٧٦ (ج ٣/ ص ٤٩٣) عن إبراهيم أنه كره أن يتزوج على أقل من أربعين .

(٣) سقطت من (ت) .

(٤) زيادة مئى .

(٥) سقطت من (ت) .

- (٦) من هؤلاء السلف : سعيد بن المسيب : أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٣٧٩ (ج ٤/ ص ٢٠) عنه في الملاعن يكذب نفسه قال : يضرب وهو يخاطب ومنهم : الشعبي : أخرج =

وخالفوا الجمهور منهم : عمر وأبو عبيدة ، وعلي وزيد بن ثابت ،
والحسن ، والزهري وعطاء ومجاهد وغيرهم فيما غنمه المشركون من
أموال المسلمين ، ثم ظفر به المسلمون ، وقالوا بقولة لانعلمها صَحَّت
إلا عن مجاهد بخلاف عنه ، وعن عمر (٢٠٠/ت) والنخعي بخلاف
عنهما .

وخالفوا الجمهور وهم : عمر وعلي وجابر وابن عباس وإبراهيم
وحمد بن أبي سليمان ، وحمد بن زيد وسعيد بن جبير ، والحكم بن
عتيبة وعطاء ومجاهد وطاووس وعمر بن عبد العزيز (١٠٩/ش) ،
وعدي بن عدي^(١) ، وقتادة وغيرهم في الزوجين الكافرين تُسَلِّمُ هي ،
أو يسلم هو ، وهي غير كتابية .

فخالفوا كل ما روي عنهم ، إلى قول لا يعرف عن أحد منهم^(٢) .
وخالفوا الجمهور في قولهم في السلب يكون للقاتل أم لا ؟ .
وخالفوا ما روي عن الجمهور أبي بكر وعمر وعلي والحسن ، وسالم

= ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٧٣٨٠ (ج ٤/ص ٢٠) عن الشعبي قال : إن أكذب نفسه
جاز وألزم به الولد وردت إليه امرأته ومنهم : حماد : فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم
١٧٣٨١ (ج ٤/ص ٢٠) عنه أنه سُئِلَ عن المتلاعنين فقال يتزوجها إن أكذب نفسه) .

(١) عدي بن عدي بن عميرة - بفتح العين - بن فروة الكندي أبو فروة الجزري سيد أهلها
وفقيهم وأميرهم عن أبيه وعمه ورجاء بن حيوة وعنه أبو الزبير المكي وميمون بن
مهران وطائفة وثَّقَهُ ابن سعد وابن معين أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه توفي
سنة ١٢٠هـ انظر : تهذيب التهذيب (ج ٤/ص ١٠٩) والتقريب (ص ٣٨٨) والخلاصة
(ص ٢٦٤)

(٢) انظر مذهب الحنفية في المختصر (ص ١٧٩ و ١٨١) والهداية (ج ١/ص ٢٣٢ و ٢٣٧) .

ابن عبدالله ، وعمر بن عبد العزيز ، ويونس بن عبيد ^(١) ، ورجاء بن حيوة ومكحول ، والأوزاعي ، وغيرهم في إحراق رحل الغال .
وخالفوا الجمهور منهم : عمر بن الخطاب وعطاء ومجاهد وعمر بن دينار وسفيان الثوري ، ويحيى بن آدم ^(٢) . فيما روي عنهم : أن الجزية على قدر الاحتمال ، وحملوا ما روي في ذلك عن عمر على أنه حد لا يتعدى وليس كذلك .

وخالفوا الجمهور في قولهم : لا يؤكل خنزير البحر .
وخالفوا الجمهور منهم : أبوبكر وعمر وبلال ، وأبو مسعود البصري ^(٣) وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وعلقمة ، ومحمد بن علي ، وسعيد بن جبير ، والشعبي وعطاء وطاووس والحسن ، وجابر بن زيد في قولهم الأضحية تطوع ، إلى رواية عن مجاهد وإبراهيم ومكحول .

(١) يونس بن عبيد العدوي مولاهم أبو عبدالله البصري عن الحسن وابن سيرين وعطاء وطائفة وعنه شعبة وخلق وثقة أحمد وأبو حاتم والجماعة ، توفي سنة ١٤٠هـ أخرج له الستة . انظر : تذكرة الحفاظ (ج ١/ص ١٤٥) وتهذيب التهذيب (ج ٦/ص ٢٧٩) - ٢٨٠ وطبقات الحفاظ (ص ٦٢) والخلاصة (ص ٤٤١) .

(٢) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولاهم أبو زكريا الكوفي عن فطر بن خليفة ومالك بن مغول وطائفة وعنه أحمد وإسحاق وابن المديني وخلق وثقة النسائي وابن معين وأبو حاتم توفي سنة ٢٠٣هـ أخرج له الستة . انظر : تاريخ ابن معين (ج ٢/ص ٦٣٩) وثقات ابن شاهين (ص ٣٥٧) والخلاصة (٢٤٠) وتذكرة الحفاظ (ج ١/ص ٣٥٩) .

(٣) أبو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري ممن شهد العقبة نزل بدرًا ولم يشهدها مات بالكوفة في خلافة علي بن أبي طالب وكان عليها واليا له . انظر : مشاهير علماء =

وخالفوا الجمهور منهم : علي وعثمان وعمر وعبد الرحمن بن عوف ، وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وابن عباس وجابر ومعاوية ، وعروة بن الزبير ، وعطاء وطاووس ، ومجاهد ، والنخعي في إجماعهم في فداء الصيد بمثله في الخلقة ، وفي النعامة بدنة ، إلى رواية عن عطاء ومجاهد ، وإبراهيم قد اختلف عنهم فيها أن في الصيد قيمته يبتاع بها هديا ، وقد خالفوا هذه الرواية أيضا . (٢٠١/ت)

وخالفوا عثمان وعبد الرحمن بن عوف ، وجابر بن عبد الله ، وزيد بن ثابت وابن عباس ، وابن الزبير وعطاء ، وعلقمة وطاووسا ومجاهدا وإبراهيم النخعي ، والقاسم بن محمد في جواز تغطية المحرم وجهه ، وهم الجمهور ^(١) ، لرواية عن ابن عمر في المنع من ذلك ^(٢) ، ولم

= الأنصار (ص ٥٥) والإصابة في تمييز الصحابة (ج ٢/ص ٤٩٠) وتهذيب التهذيب (ج ٧/ص ٢٤٧) .

(١) تقدم تخريج بعض الآثار عن هؤلاء الصحابة وأما آثار التابعين : فقول عطاء أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٤٣ (ج ٣/ص ٢٨٤) قال : (يرفع المحرم ثوبه إذا كان مضطجعا إلى عينه وتشد المحرمة ثوبها على وجهها) وقول علقمة : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٣٨ (ج ٣/ص ٢٨٤) عن إبراهيم قال : (كان علقمة يحبس وجهه في ثوبه وهو محرم) وقول طاووس أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٤٢ (ج ٣/ص ٢٨٤) عنه قال : (لابأس أن تغطي وجهك وأنت محرم وأنفك وأنت محرم إلى جينك) وقول مجاهد : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٣٩ (ج ٣/ص ٢٨٤) عنه قال : (لابأس إذا أتتك الريح وأنت محرم أن ترفع ثوبك إلى وجهك ولا بأس للمرأة : إذا أتتها الريح أن تشد ثوبه) وقول إبراهيم : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٢٤١ (ج ٣/ص ٢٨٤) عنه قال : (إذا أدت المخرم الريح فلا بأس أن يرفع ثوبه من بين يديه فيغطي إلى جبهته) .

(٢) مضى تخريج رواية ابن عمر .

يوجب في ذلك شيئا ، فخالفوه أيضا ، وأوجبوا في ذلك فدية ^(١) سخيفة بتقسيم أحق .

وخالفوا عمر وجميع الصحابة معه ، وابن عباس بعده ، وأبا عثمان النهدي ، وحبيب بن أبي ثابت ، وسعيد (١١٠/ش) وأبان بن عثمان ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، وعروة بن الزبير ، وسالم بن عبد الله ، والحسن ، وطاووسا في جواز صلاة المغرب دون مزدلفة ، ليلة جمع ، وهم الجمهور ، وما نعلم خلاف ذلك إلا عن جابر ومجاهد ومحمد بن سيرين .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : ومثل هذا لهم كثير جدا لو تتبع إلا أن جمهور ما خالفوا فيه الجمهور ، فبآرائهم الفاسدة ، وينكرون على من خالفهم لكتاب الله تعالى ، أو سنة رسول الله ﷺ ^(٣) ممن لا يرى قول أحيد دون ذلك حجة ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

(١) كتب فوقها في ش : كذا .

(٢) سقط لفظ الترحم من ت .

(٣) في ت : (عليه السلام) .



فيه (١) ذكر طرف يسير مما قاله الحنيفيون لايعرف أحد
من أهل الإسلام قاله قبلهم

فمنه - وهو النزر التافه - قالوه لنص ثابت وجملة سائر ذلك فإنما قالوه
لروايات مكذوبة ، أو لمقاييس متناقضة أو لآراء فاسدة ثم ينكرون ذلك
على من قاله اتباعا للقرآن ، وللسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ (٢) ،
ويسمونهم خلافا للإجماع .

قالوا : يجزئ في الوضوء مسح ربع الرأس من أي جهة من جهات
رأسه شاء ولا يجزئ مسح أقل من ذلك أصلا ، وهذا تحديد لا يحفظ
عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (٣) . (٤) . وقالوا لا يجزئ مسح ما
مسح من الرأس في الوضوء بأقل من ثلاثة أصابع من اليد ، ويجزئ
بثلاثة أصابع ، وهم يميزون الوقوف تحت ميزاب بها عين بنية التبرد ،
فيجزئ من الوضوء (٢٠٢/ت) دون أن يمس بأصبع أصلا (٥) وهذا
شرع في الدين لم يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبل أبي حنيفة .

(١) في (ت) : « على » .

(٢) سقط لفظ التصلية من (ت) .

(٣) في النسختين : « قبله » . وصححتها بما تراه .

(٤) تقدم فقه المسألة عند الحنفية .

(٥) انظر المختصر (ص ١٩) والهداية (ج ١/ص ١٣) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٠) والبحر
الزخار (ج ١/ص ٥٦) والمجموع النووي (ج ١/ص ٣١٢ - ٣١٣)

فإن قالوا : فأنتم تقولون يجوز للرجال لباس أربعة أصابع من الحرير في الثوب ، لأكثر من ذلك قلنا - نعم ، لأن رسول الله ﷺ قال ذلك نصا ^(١) ، وهي عندنا لكل أصبع من أصابع الناس ، ولم يقل ذلك في مسح الرأس وحده ، وحدوا الناصية بذلك ، وكذبوا جهارا ، لأن الناصية أكثر من ثلاثة أصابع ومن أربع ، ومن خمس ، وأقل من ربع الرأس بالمشاهدة كل ذلك .

وقالوا : يجوز الاستنجاء بالروث ، ولا يحفظ هذا عن أحد (١١١/ش) من أهل الإسلام قبل أبي حنيفة ، وقد صح عن رسول الله ﷺ ^(٢) النهي عن ذلك ^(٣) .

وقالوا : المرة والماء والطعام الخارج كل ذلك من الجوف ، إذا كان [كل منها] ^(٤) ملء الفم نقض الوضوء ! وإن كان أقل من ذلك لم ينقض الوضوء ^(٥) ، والبلغم الخارج من الجوف ، وإن ملأ الفم لا ينقض الوضوء ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) وذلك في الحديث الذي أخرجه البخاري في اللباس باب لبس الحرير للرجال وقدرما يجوز منه برقم ٥٨٢٨ عن أبي عثمان النهدي قال : أتانا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد باذريجان أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا وأشار بإصبعيه اللتين تليان الإبهام) .

(٢) سقط لفظ التصلية من (ت) .

(٣) مضى فقه المسألة .

(٤) ما بين معقوفين ساقط من (ت) .

(٥) مضى فقه المسألة .

وقالوا في صدقة الخيل بالتخير بين تقويمها ، وأداء زكاتها بربع العشر إذا بلغت مائتي درهم فصاعدا ، وبين أن يعطي عن كل فرس دينارا ، أو عشرة دراهم ، فإن كانت كلها ذكورا لا أنثى فيها فلا زكاة فيها وإن كثرت ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبل أبي حنيفة ^(١) .

وقالوا تؤخذ الزكاة من كل ما أخرجت الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٢) .
(٢٠٣/ت)

وقالوا : إن نبت ما ذكرنا في أرض ، أو بستان ، ففي قليله وكثيره الزكاة فإن نبت في داره فلا زكاة فيه قل أو كثر ^(٣) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا في (١١٢/ش) تحديد ما يؤخذ من الزكاة من العسل بأقوال لا يحفظ شيء منها عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، قال أبو حنيفة وزفر : (فيما قل منه أو كثر العشر) : وقال أبو يوسف : (إن بلغ عشرة أرطال بالبغداد فصاعدا ، ففيه الزكاة وإلا فلا) . وقال محمد بن الحسن : (إن

(١) انظر تفاصيل ذلك في : المختصر للطحاوي (ص ٤٦) والهداية (ج ١/ص ١٠٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٤٣) .

(٢) المستثنى من الزكاة عند أبي حنيفة : السعف فإنه من أغصان الأشجار وليس في الشجر شيء والتبن فإنه ساق الحب كالشجر للثمار والحشيش فإنه ينقى من الأرض وانظر : المختصر (ص ٤٦) والمبسوط (ج ٣/ص ٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٥٠)

(٣) انظر الهداية (ج ١/ص ١٢٠)

بلغ مائة رطل وثمانين رطلا فأكثر ، ففيه الزكاة وإلا فلا^(١) .
وقالوا : موت المرء يسقط عنه زكاة الذهب والفضة والمواشي كلها ،
ولا تسقط زكاة الزرع ولا زكاة الثمار ، ولا يحفظ هذا عن أحد من
أهل الإسلام قبلهم^(٢) .

وقالوا : فيما يخرج في زكاة الفطر من الشعير والبر والتمر ، أو دقيق البر
وسويقه ، ودقيق الشعير وسويقه ، والزبيب فقط ما لا يعرف عن أحد من أهل
الإسلام قبلهم^(٣) ، على أننا قد حدثنا يوسف بن عبد البر قال : حدثنا خلف
ابن قاسم أخبرنا الحسن بن رشيق^(٤) حدثنا علي بن سعيد الرازي^(٥) عن

(١) انظر هذه الأقوال في : المبسوط (ج ٣/ص ١٥) والمغني (ج ٢/ص ٤٤٧) واللباب في
شرح الكتاب (ج ١/ص ١٥٢)

(٢) انظر : المغني (ج ٢/ص ٤٢٩) .

(٣) انظر المختصر (ص ٥١) والهداية (ج ١/ص ١٢٥) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٣٠٨)
واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٦٠)

(٤) الحسن بن رشيق أبو محمد العسكري المصري عن النسائي وأحمد بن زغبة وأبي دجانة
وخلق كثير وعنه الدارقطني وعبد الغني بن سعيد وأبو محمد ابن النحاس وخلق من
المصريين والمغاربة توفي سنة ٣٧٠هـ انظر تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ٩٥٩) وسير أعلام
النبلاء (ج ١٦/ص ٢٨٠) وطبقات الحفاظ (ص ٣٨٤)

(٥) علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرازي عليك عن الأعلى بن حماد وحياره بن
المفلس وبشر بن معاذ وطائفة حدث عنه الحسن بن رشيق والأبيوردي قال الدارقطني :
(لم يكن بذاك في حديثه) وقال ابن يونس : (كان يفهم ويحفظ) توفي سنة ٣١٣هـ انظر
تذكرة الحفاظ (ج ٢/ص ٧٥٠) والميزان (ج ٣/ص ١٣١) وسير أعلام النبلاء (ج ١٤/
ص ١٥٤) وطبقات الحفاظ (ص ٣١٥ - ٣١٦) .

أبي سعيد الأشج (١) عن يونس بن بكير (٢) عن أبي حنيفة قال : (لو أعطيت هليلجا في صدقة الفطر لأجزأ عنك) .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٣) : فلا ندري أبالقيمة أراد ؟ فهو قوله المشهور عنه ، أم بعين الهليلج (١١٣/ش) فهو عجب زائد ؟ .

وقالوا : من لاط في نهار رمضان عامدا إلا أنه لم ينزل ، أو ليط به باختياره ، فصيامه تام ، لاداخله فيه ، فإن قبل امرأته فأمنى بطل صومه ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام (٤) .

وقالوا : جائز أن يصبح المرء في كل يوم من أيام رمضان ينوي أنه مفطر غير صائم ، ويزمعه الأكل والشرب ، والجماع بحرام ، أو بحلال ، إلا أنه لم يتفق له ذلك إلى قبل زوال الشمس ويجزئه صومه ، ولا يحفظ هذا

(١) هو عبد الله بن سعيد الكندي الكوفي أبو سعيد الأشج الحافظ أحد الأئمة عن عبد اسلام بن حرب وأبي خالد الأحمر وطبقتهما قال أبو حاتم : (ثقة إمام أهل زمانه) وقال ابن معين : (ليس به بأس ولكنه يروي عن قوم ضعفاء) توفي سنة ٢٥٧هـ أخرج له الستة انظر تذكرة الحفاظ (ج١/ص٥٠١) وتهذيب التهذيب (ج٣/ص١٥٥) والخلاصة (ص١٩٩)

(٢) يونس بن بكير أبو بكر الجمال الكوفي أبو بكر عن ابن إسحاق وهشام بن عروة وخلق وعنه ابن معين وأبو خيثمة وخلق وثقة ابن معين وقال النسائي : (ليس بالقوي) وقال مرة : (ضعيف) توفي سنة ١٩٩هـ أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه انظر تذكرة الحفاظ (ج١/ص٣٢٦) والميزان (ج٤/ص٤٧٧) وطبقات الحفاظ (ص١٣٧) وتهذيب التهذيب (ج٦/ص٢٧٤ - ٢٧٥) .

(٣) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٤) انظر الهداية (ج١/ص١٣٤) وتبيين الحقائق (ج١/ص٣٢٤) والمغني (ج٣/ص٨٠) .

عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (١) .

وقالوا : من أخرج من بين أضراسه (٢٠٤/ت) طعاما في نهار رمضان فبلعه عامدا ، ذاكرا لصومه ، فصومه تام ، ولا يضره ذلك فنسألهم : ولو أن امرأ أخرج من بين كل ضرسين من أضراسه ، السمسم ، وأفلاس (٢) القنب (٣) ، وبقايا اللحم فأكله متعمدا يصح مع هذا صومه إنَّ هذا لعجب ! وما نعلم هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (٤) ، ثم حسدهم المالكيون فيه فسلكوه معهم ، فقالوا : من تعمد أن يتقيا وهو صائم ذاكرا لصومه - فإن تقيا ملء فيه بطل صومه فإن كان أقل من ذلك فصومه تام ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد قبلهم ، وقد يكون الفم صغيرا ويكون كبيرا مع أنه حد أحق لا يفهم معناه . وقالوا : إن كانت المرأة ساكنة من مكة على أقل من ثلاثة أيام ، فلها أن تحج مع غير زوج ، ولا مع ذي محرم ، فإن كانت ساكنة على ثلاثة أيام من مكة فأكثر فلا يحل لها الحج إلا مع زوج ، أو ذي محرم ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، إنما قال قوم : لا تحج إلا مع زوج ، أو ذي محرم (٥) ، وقال آخرون :

(١) تقدم فقه المسألة عند الأحناف .

(٢) كذا

(٣) في (ش) : « الفشب » ، وفي (ت) ما أثبتته ، ولم يظهر لي المعنى من ذلك كله .

(٤) انظر تبين الحقائق (ج ١/ص ٣٢٤) والهداية (ج ١/ص ١٣٣)

(٥) من هؤلاء : طاووس فقد أخرج ابن أبي شيبة برقم ١٥١٧٢ (ج ٣/ص ٣٨٦) عنه أنه قال : (لا تحج المرأة إلا مع زوجها أو ذي محرم) والحسن البصري فقد أخرج ابن أبي =

(بل تحج) ^(١) ، مع أنه تقسيم سخي (٢) ، لأن مسيرة الثلاثة الأيام : فبينها في شهر تموز ، وفي شهر كانون الأول بون بعيد ، وبينها على البغل الهملاج ^(٣) ، وعلى الحمار البطي ، والناقة الشارف ^(٤) بون بعيد ، وبينها في الوعر الشديد ، وفي السهل الدمث ^(٥) بون بعيد ، وبينها من الرجل القوي والرجل الضعيف ، أو المرأة بون بعيد ، ثم قولهم : أقل من ثلاثة أيام ، كلام (١١٤/ش) لا يعقل لأنهم ^(٦) إذا عجزوا عن تحديد الثلاثة الأيام ، كانوا عن تحديد ما نقص منها أعجز ، لأن (٢٠٥/ت) الناقص من الثلاثة الأيام يكون دقيقة ، ويكون ساعة أو ساعات ، فإن قالوا : هذا اعتراض على رسول الله ﷺ ^(٧) قلنا : كذبتم لأن رسول الله ﷺ ^(٨) صح عنه أنه ساوى في ذلك ، بين أكثر من

-
- = شية برقم ١٥١٦٦ (ج ٣/ص ٣٨٥) عنه أنه قال : (لا تحج المرأة إلا مع ذي محرم)
- (١) يعني تحج مع رفقة صالحة ومن قال بذلك : ابن سيرين فقد أخرج ابن أبي شية برقم ١٥١٦٧ (ج ٣/ص ٣٨٥) عنه أنه قال : (تخرج في رفقة فيها رجال ونساء وتتخذ سلما تصعد عليه ولا يقرَّبها الكاري) وانظر فقه المسألة في التحقيق في أحاديث الخلاف (ج ٢/١٥٦) .
- (٢) في (ت) : « تقسيم سخي تقسيم » وكأنَّ الناسخ ضرب على تقسيم الثانية .
- (٣) الهملاج : بلكر : من البراذين المهلج : والسريع الخفيف وانظر القاموس مادة همج (ص ٢٦٥)
- (٤) الشارف من النوق : المسنة الهرمة انظر القاموس مادة شرف (ص ١٠٦٤) .
- (٥) دمث المكان كفرح : (سهل ولان) وانظر غتار الصحاح مادة دمث (ص ١٦٦) .
- (٦) في النسختين : « لأنه » ، وصححتها بما تراه .
- (٧) سقطت التصلية من (ت) .
- (٨) سقطت التصلية من (ت) .

مسيرة ثلاثة أيام ، وبين مسيرة ثلاثة أيام ، وبين مسيرة يومين ، وبين مسيرة يوم ، وبين مسيرة بريد وبين ما دون ذلك ، فظهر الحق في كلامه عليه السلام ، والباطل في كلامهم الأرعن .

وقالوا إن انكشف من فخذ الحرة في الصلاة ، أو من بطنها ، أو من ظهرها ، أو من مقاعدها ، أو من ساقها ، أو من ثدييها ، أو من عنقها ، أو من شعر رأسها الربع ، فأكثر ناسية ، أو عامدة بطلت صلاتها ، وإن تعمدت كشف أقل من الربع من كل ذلك في صلاتها كلها ، فصلاتها تامة ، فإن انكشف من فرجها أكثر من قدر الدرهم بطلت صلاتها ، فإن تعمدت كشف قدر الدرهم منه في جميع صلاتها ، فصلاتها تامة ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم مع عظيم الرعونة في هذا التحديد الذي إن قام به إقليدس لكانت من غوامض العجبية ، ومنها ما لا يقوم به أحد من بني آدم قطعاً ، وهو تحديد ربع الشعر ومقدار الدرهم من الفرج !!

وقالوا : من قرأ القرآن بالعجمية في صلاته الفرض ، وهو يحفظ القرآن ، ويحسن العربية ، فصلاته تامة ^(١) ، ولا يعرف هذا عن أحد

(١) القراءة بالأعجمية كالفارسية مثلاً جائزة في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : (لا تجوز إذا كان يحسن العربية لأن القرآن أسم لمنظوم عربي واستشهد أبو حنيفة بقوله تعالى : (وإنه لفى زبر الأولين) قال : (ولم يكن فيها بهذا التَّظْم) وفي المسألة تفصيل وكلام طويل الذيل تقدم بعضه وانظر مع ذلك : المبسوط (ج ١/ ص ٣٧) والهداية (ج ١/ ص ٥٠) وتبيين الحقائق (ج ١/ ص ١١٠) وبدائع الصنائع (ج ١/ ص ١١٢ - ١١٣) وورد المختار (ج ١/ ص ٣٢٦) .

من أهل الإسلام قبلهم ، ونسألهم عن بدل ألفاظ القرآن ألفاظ عربية غير ألفاظ القرآن ، إلا أن المعنى واحد ، أتميزه صلاته !! فإن أجازوها فارقوا الإسلام وإن منعوا من ذلك تناقضوا أقيح تناقض ، وأجازوا الأفحش ومنعوا الأهون ، مثل أن يقول : (الشكر للعزير إله الخلائق ، القدوس العليم ، سلطان النهار^(١) ، الجزاء لك ، أنت تطيع ، وأنت نستمد ، دلنا على الطريق القويمة ، طريق من أحست (٢٠٦/٣) ت) إليهم ، لا المسخوط عليهم ، وغير أهل الضلال) .

ونحن نبأ إلى الله تعالى من كل من قال (١١٥/ش) إن هذا قرآن ، أو أن الله تعالى أنزل هذا ، أو أن هذا كلام الله ، يل يحكم عليه بالقتل إن لم يثبت لأنه بدل القرآن ، وكذب على الله تعالى ، والقرآن هو ديتنا ، وقد قال رسول الله ﷺ : (من بدل ديتة فاقطلوه)^(٢) .

وقالوا : من لم يجد إزارا وهو محرم ، فليس سراويل ، فإن ليسها بيوما إلى الليل ، فعليه دم ، وإن خلعها قبل الليل ، فليس عليه إلا صدقة ما تيسر له ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم وقالوا : (إن لم يجد نعلين وهو محرم - فليس خفين بيوما إلى الليل ،

(١) في النسخين : « نهار » ، وصحتها بما تراه .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعتدين وقتلهم بلب حكم المرتد واستتابتهم برقم ٦٩٢٢ وأبو داود في الحدود باب الحكم فيمن ارتد برقم ٤٣٥١ والنسائي في الكبرى في المحاربة باب الحكم في المرتد برقم ٣٥٣٣ والترمذي في الحدود باب ما جاء في المرتد برقم ١٤٨٣ وابن ماجه في الحدود باب المرتد عن ديتة برقم ٣٥٣٥ كلهم من حديث ابن عباس .

فعليه دم ، فإن لبسها أقل فليس عليه إلا صدقة ما تيسر ، ولا يعلم هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) البتة ^(٢) .

وقالوا : لا يجوز إشعار البدن في الحج - وهو مُثَلَّةٌ ، فلا يعلم أحد من أهل الإسلام ، قال بهذا قبل أبي حنيفة ^(٣) ولولا المشهور من جهله بالسنن لأُخْرِجَ بهذا [من جَهْلِهِ بها فقط] عن الإسلام ، إذ نسب إلى رسول الله ﷺ ^(٤) التمثيل بالحيوان ، ولكن جَهْلٌ يُعْذَرُ به صاحبه خير من علم يوبقه ، ونعوذ بالله من كليهما ^(٥) .

وقالوا : من حلق ربع رأسه فأكثر ، فعليه دم ، فإن حلق أقل فعليه صدقة ما تيسر ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٦) ، قالوا : وأما سائر الأعضاء ، فإنه إن حلق عضوا كاملا ، فعليه دم ولا بد ، فإن حلق أقل من عضو ، فعليه صدقة ما تيسر ، ولا يحفظ شيء من هذا الهوس عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٧) . ^(٨) . (٢٠٧/ت)

(١) في النسختين : « قبله » ، وصححتها بما تراه .

(٢) انظر في هذه المسألة والتي قبلها : المبسوط (ج ٤/ص ٧٧ - ٧٨) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٥٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٤ - ٢٠٥)

(٣) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٤) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٥) لقد استرسل المؤلف ساعده الله على عادته الجارية في القَذَح في أبي حنيفة ، والإنصاف يقتضي الإعراض عن ذلك .

(٦) سقطت من (ت) .

(٧) في النسختين معاً : « قبله » . وصححتها بما تراه .

(٨) انظر : المختصر (ص ٦٩) والمبسوط (ج ٤/ص ٧٣) وتبيين الحقائق (ج ٢/٥٤) والهداية =

وقالوا : في محرم قص أظفاره بأقوال لا تعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، أما أبو حنيفة وأبو يوسف فقَالَا : (إن قص ستة عشر ظفرا من كل يد أربع أربع ، ومن كل رجل كذلك ، فليس عليه إلا صدقة ما تيسر ، وإن قص خُمُسَ أظفار من يد واحدة ، أو من رجل واحدة ، فعليه دم ولا بد) .

وقال محمد بن الحسن : إن قص من يد واحدة خُمُسَ أظفار ، أو من يدين ، أو من رجل واحدة كذلك ، أو من رجلين أو من يد ، ورجل فعليه دم ، (١١٦/ش) فإن قص أربعة أظفار من يد ، أو من يدين أو من رجل ، أو من رجلين ، أو من يَدِ ورجل ، فعليه صدقة ما تيسر ، وقال زفر : (إن قص ثلاثة أظفار من يد ، أو من يدين ، أو من رجلين ، أو من يد ورجل ، فعليه دم ، فإن قص ظفرين من يد أو يدين أو من رجل ، أو من رجلين ، أو من يد ورجل ، فليس عليه إلا صدقة ما تيسر) ^(١) .

قال [أبو محمد] ^(٢) رحمه الله تعالى ^(٣) : (فنسأل أبا حنيفة وأبا يوسف عن قص ستة عشر ظفرا من كل يد ورجل أربعة وتسعة أعشار

= (ج ١/ص ١٧٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٤) .

(١) انظر هذه الأقوال في : مختصر الطحاوي (ص ٦٩) والمبسوط (ج ٤/ص ٧٧ - ٧٨) والهداية (ج ١/ص ١٧٦) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ٥٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٤ - ٢٠٥)

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) سقطت من (ت) .

الظفر السليح عشر ، وتسأل محمد بن الحسن ، عن قص أربعة أظفار
وتسعة أعشار الظفر الخامس .

وتسأل زفر :: عن قص ظفرين ، وتسعة أعشار الظفر الثالث ، ماذا
عليه ؟ (١١) ..

وقالوا :: يقتل اللحم الحذأة والغراب ، ولا يقتل العقاب ، ويقتل
الكلب والذئب ، ولا يقتل السبع والأسد ولا النمر ، ولا الخنزير ،
ويقتل التمل واليراغيث ، ولا يقتل القمل ، قالوا : فإن قتل شيئاً مما
فكرت ، فعليه جزاؤه إلا أن يلدأه بالأتى ، فلا يُخزى .
وقال زفر :: وإن يلدأه بالأتى ، فعليه جزاؤها .

وقال عميد متأخريهم - وهو الطحاوي - : (لا يقتل أيضاً الذئب ، ولا
الوزغ ولا الحيات ، فإن فعل فعليه جزاؤها) . وكل هذه الأقوال لا
تحتفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (١٢) .

وقالوا :: من قتل الصيد وهو محرم في الحرم ، أو الحل ، فهو غير
بين أن يلدأه بقيمة ما قتل ، أو أن يطعم بقيمته أو أن يصوم لكل
نصف صاع يوماً ، فإن قتل الحلال صيداً في الحرم ، فهو غير كما
فكرت إلا في الصوم ، فلا يُخزى في ذلك صوم أصلاً ولا يعرف

(١١) لا يخفى على كل لبيب ما في كلام الأصم من تكلم واستهزاء وليه - ساعه الله - أعرض
عن كل ذلك

(١٢) انظر بسط هذه الأقوال في : المختصر للطحاوي (ص ٧٠) والمبسوط (ج ٤/ص ٩٠ -
٩٢) وتبيين الخلفاء (ج ٢/ص ٦٦ - ٦٧) والكتاب (ج ١/ص ٢١٤ -

(٢٠٨/ت) هذا القولُ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم^(١) ..

وقالوا : إن لبس المحرم ثوباً نهي عن لباسه يوماً إلى الليل ، فعليه دم لا يجزئه غيره ، فإن خلعه قبل الليل بما قل ، أو أكثر فصداً ما تيسر ، ولا يعرف هذا التقسيم ، ولا هذا التحليل عن أحد من أهل الإسلام (١١٧/ش) قبلهم^(٢) ..

وقالوا : وإن تطيب يوماً إلى الليل ، قدم لا يجزئه غيره ، فإن نزعته قبل الليل ، فصداً ما تيسر ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم^(٣) ..

وقالوا : إن ترك من الجمار حصاة واحدة ، فعليه إطعام تصدق صاع لمسكين ، وفي حصاتين صاع لمسكينين ، وهكذا ما زاد على حصاة واحدة نصف صاع لمسكين فإن بلغ ذلك ثمن هدي لزمه هدي ولا يعرف هذا القول لأحد من أهل الإسلام قبلهم^(٤) ..

وقالوا : من طاف من عمرته أربعة أشواط قبل ظهور هلال شوال ، ثم طاف الثلاثة الأشواط الباقية ، بعد ظهور هلال شوال ، وسعى بين

(١) انظر للبوط (ج ٤/ص ٨٢) وتبين الحقائق (٢/ص ٦٣) والليالي في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢١٢)

(٢) انظر : للنصر (٦٨) والهداية (ج ١/ص ١٧٤) وتبين الحقائق (ج ٢/ص ٥٣) والليالي في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٤)

(٣) انظر منيع الحنفية في هذه المسألة في الهداية (ج ١/ص ١٧٣) وتبين الحقائق (ج ٢/ص ٥٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٣)

(٤) انظر المبسوط (ج ٤/ص ٦٥)

الصفة والمروة ثم حج من عامه وفليس متمتعا ، فإن طاف ثلاثة أشواط قبل ظهور هلال شوال ، وأتم العمرة بعد ظهوره ، وحج من عامه فهو متمتع ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) ، وقالوا : إنما قلنا هذا لأن عطاء قال : إن طافت المرأة أربعة أشواط ثم حاضت فإنها تتم طوافها ^(٢) ، فقلنا : من جعل قولاً قاله عطاء : وأخطأ فيه شريعة تقاس عليها شريعة لا تشبهها ؟!! إن هذا لعجب مع أن أول من خالف هذا القياس ، فهو عطاء ، لأن المتمتع عنده لا يراعي قيمة ما راعيتموه .

وقالوا : إذا تمتع من أحد المواقيت بينه وبين مكة ، أو قرن فهما سواء ، وعلى كل واحد منهما هدي مباح له الأكل منه ، أو صوم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع ، فإن تمتع من يسكن في أحد هذه المواقيت فيما بينها (٢٠٩/ت) وبين مكة ، فقد أساء ولا شيء عليه ، لا هدي ولا صوم ولا صدقة ، فإن قرن فقد أساء وعليه هدي فقط ، لا يجزئ بدله صوم ولا إطعام ^(٣) ، ولا يحل له أن يأكل منه ، ولا يعرف هذا الهوس عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : إن حلق المحرم رُبْعَ رأسه فصاعداً قبل أن يذبح أو ينحر ،

(١) انظر المبسوط (ج ٤/ص ٤٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٢)

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٣٤٢٦ (ج ٣/ص ٢٠٠) عن عطاء قال : (إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها) .

(٣) في ت وقع تكرار قوله : (فإن قرن ، فقد أساء ، وعليه هدي فقط) ونبه الناسخ على ذلك .

فإن كان قارنا فعليه هديان وإن كان مفردا فلا شيء عليه ، وقال زفر :
(بل على ^(١) القارن ثلاثة أهداء) ، ولا يحفظ شيء من هذا كله عن أحد
من أهل الإسلام قبلهم ^(٢) .

وقالوا : فيمن أعتق شقصا من مملوك له مشاع بينه وبين آخر بقول
لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٣) .

وقالوا من حلق رُبْع رأسه فصاعدا لضرورة ، فعليه الفدية المذكورة في
حديث كعب بن عجرة ^(٤) ، فإن حلق ذلك لغير ضرورة ، فعليه دم لا
يجزئه عنه صوم ولا إطعام ؛ ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام
قبلهم ^(٥) .

وقالوا : بإباحة بيض الصيد للمُحْرَم ، وهذا لا يعرف عن أحد من
أهل الإسلام قبلهم ^(٦) ، وإن كانوا وُفِّقوا فيه للحق ، لأنه لم يأت
بتحريمه عليه ^(٧) قرآن ، ولا سنة عن رسول الله ﷺ ، وأما سائر ما

(١) سقطت (على) من شد وألحقها ناسخ (ت) في الهامش .

(٢) في النسختين معاً : « قبلهما » ، وصححتها بما تراه .

(٣) قال الحنفية : من أعتق عبداً بينه وبين آخر وهو معسر فشريكه بالخيار إن شاء أعتق فإن
أعتق كان الولاء بينهما نصفين وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته فمتى أدى ذلك
إليه عتق وكان الولاء بينهما نصفين وانظر : المختصر (ص ٣٦٩) وتحفة الفقهاء (ج ١/
ص ٢٦١) والمغني (ج ٩/ص ٢٤٥)

(٤) تقدم تخريج حديث كعب بن عجرة .

(٥) تقدمت هذه المسألة .

(٦) انظر تبين الحقائق (ج ١/ص ٦٦) .

(٧) سقطت (عليه) من ت

فكرتنا قليل فخطاف للقرآن والسنة .

وقالوا : إن أصاب القارن صيدا في الحرم ، أو الحل فعليه جزاءان :
ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .

وقالوا : إن اشترك اللطون في قتل صيد الحرم ، فجزاء واحد بينهم
كلهم ، وإن اشترك الحرمون في قتل صيد في الحرم والحل ، فعلى كل
واحد منهم جزاء ^(٢) ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل
الإسلام قبلهم .

وقالوا : إذا قتل الحرم صيدا فعليه قيمته ، فإن بلغ هدين ، أو ثلاثة ،
أو أكثر أهداها كلها فإن قتل فيلا عظيما ، أو فهدا أو قشة ، وهو ولد
القرود ^(٣) - أو أسدا أو خنزيرا فعليه قيمته . (٢١٠/ت)

فإن بلغت أكثر من قيمة شاة بكثير ، أو قليل ، فليس عليه إلا شاة
واحقة ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .
وقالوا : من أصاب حدا في الحرم ، أو خارج الحرم ، مما فيه القطع ،
أو الجلد أقيم عليه في الحرم فإن كان حدا فيه قتل ، أو قود في النفس
فإن أصاب قتل ذلك خارج الحرم ، ثم دخل الحرم لم يقتل حتى يخرج
بإختياره من الحرم ، ولا يعرف هذا التفريق بين القطع ، والقتل عن أحد
من أهل الإسلام قبلهم .

(١) انظر تبين الحقائق (١/ص ٧٠) .

(٢) انظر تبين الحقائق (ج ٢/ص ٧١) .

(٣) في (ش) : « القرود » .

وقالوا : من كان بينه ، وبين مكة ميقات ، لم يحز له أن يدخلها إلا محرما ، فإن كان ساكنا في ميقات ، أو بين ميقات وبين مكة ، فله أن (١١٨/ش) يدخلها غير محرم ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من أصاب صيدا في الحرم ، فإنه يقوم الصيد دراھم ، ثم تقوم الدراهم طعاما ، ولا يحفظ هذا عن أحد قبل أبي حنيفة ، ثم أتبعه عليه مالك ، وإنما جاء عن ابن عباس ومجاهد وعطاء ، وعن الحسن وإبراهيم أنه غير بين الهدي ، وبين أن يقوم الهدي طعاما (١١) ، ولا يعرف خلاف هذا عن صاحب ولا تابع .

وقالوا : إن غنم المشركون مال مسلم ، فأدركوا قبل أن يدخلوها به دار الحرب ، فغلبوا عليه ، رد إلى صاحبه قبل القسمة ، يلا تكليف غرامة ثمن ، فإن لم يلدركوا إلا بعد دخولهم به دار الحرب فغلبوا عليه رد إلى صاحبه قبل القسمة يلا ثمن ، ولم يرد إليه بعد القسمة إلا يلدفع قيمته فيه إن شاء ذلك ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من الإسلام قبلهم .

وقالوا من أسلم في دار الحرب ، وأقام هناك حتى غلب عليه المسلمون على تلك البلاد فهو حر ، وأمواله كلها من الأثاث والحيوان والناض له سواء ، ما كان منها عنده في منزله ، أو مودعا عند حربي ،

(١) أما الرواية عن ابن عباس : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١١٤٤٨٩ (ج ٣/ ص ٢٠٩) عن عكرمة قال : (سأل مروان بن الحكم ابن عباس ونحن بوالدي الأثرق فقال الصيد يصيده للحرم لا يجد له نداء من التعم فقال ابن عباس : ثمته يهلك إلى مكة .. =

أو ذمي ، أو مسلم لا يغنم المسلمون شيئا (٢١١/ت) منها حاشا الأرضين والدور ، فهي كلها في المسلمين ، وأما أولاده الذين لم يَبْلُغُوا الحُلُم : فأحرار مسلمون ، حاشا ما كان في بطن امرأته الحامل منه فهو فِيءٌ مملوكٌ للمسلمين ، وهو مع ذلك مسلم ، قالوا فإن أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى أرض الإسلام مسلما ، ثم غنم المسلمون بلاده ، فكل ماترك فيها في منزله أو عند حربي من عين أو أثاث أو حيوان فهو كله غنيمة للمسلمين ، وكذلك أرضه وداره وما في بطن امرأته التي بقيت في دار الحرب وهو مع ذلك مسلم ، وأما أولاده الصغار الذين لم يبلغوا الحلم ، فهم أحرار مسلمون : وأما ماكان من وديعة له عند مسلم ، أو ذمي فهو له لا يغنم منها شيء ، قالوا : فإن خرج كافرا إلى أرض (١١٩/ش) الإسلام (١١٩/ش) فَأَسْلَمَ فيها ثم غَلَبَ المسلمون على أرضه ، فكل ماترك فيها من أثاث وعين وحيوان وأرض ودار في منزله ، أو وديعة عند مسلم أو ذمي وأولاده الصغار كل ذلك فِيءٌ مغنوم للمسلمين ولا يكون أولاده الصغار مسلمين ^(١) بإسلامه وهذه طامة لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام بل هو شك خلاف للإجماع ، لأن مكة وبني قريظة فتحتا عنوة وكل من أسلم فيها وهي دار حرب ثم خرج مسلما إلى دار الهجرة أو جاء كافرا إلى دار الهجرة

= وأما الرواية عن إبراهيم : فأخرجها ابن أبي شيبة أيضا برقم ١٤٤٩٠ (ج ٣/ص ٣٠٩)

عنه قال : (إذا أصاب المحرم من الصيد ما لم يكن فيه هدي تصدق بشمنه) .

(١) في النسختين معا : « مسلمون » ، وكتب فوقها في (ت) : « كذا » .

ثم أسلم فيها أو من أسلم فأقام هنالك ، حتى فتحها الله تعالى لرسوله ﷺ (١) ، فإن كُلَّ ما كان لهم من مال ، أثاث وحيوان وناض ، وعقار ، وأرض فإنه صار لهم كما كان ذلك إلا ما عدا عليه غازي من الكفار فتملكه فإنه كره رسول الله ﷺ (٢) أن يرجعوا فيه اختيارا لا إيجابا ، ولا يخالف في ذلك من أحد من أهل الإسلام (٢١٢/ت) ولا يعرف عن أحد قبل أبي حنيفة (٣) .

وقالوا : إن أسلمت المرأة في دار الحرب ولها زوج كافر فهي زوجته كما كانت ، حتى تحيض ثلاث حيض فإذا أتمتها فحيثئذ يفسخ النكاح ثم تستأنف عدتها ثلاث حيض آخر ، فإذا أتمتها حلت للأزواج ، فإن خرجت إلى دار الإسلام إثر إسلامها أو بعده بمدة ، فحين تصير في أرض الإسلام فحيثئذ يفسخ النكاح ، ولا عدة عليها ، ولها أن تنكح ساعتئذ ، ولو كانت حاملا ، هذا أصل الروايات عنه (٤) ، وقد روي عنه : إلا أن تكون حاملا ، وأنكر أبو يوسف هذه الرواية إذ سمعها وذكر أنه سمع من أبي حنيفة خلاف ذلك ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (٥) .

(١) سقطت من (ت) .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) انظر في حكاية مذهب أبي حنيفة : الهداية (ج ٢/ص ٤٣٦ و ٤٣٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٢٢)

(٤) يعني عن أبي حنيفة .

(٥) انظر تفصيل ذلك في : الهداية (ج ١/ص ٢٣٩ - ٢٤٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٧) .

وقالوا :: يقسم الخمس على ثلاثة أسهم فقط ، ويسقط سهم الله تعالى ورسوله ﷺ (١) ، وسهم ذي القربى ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قيل أبي حنيفة ، ثم سقط فيه سفيان ومالك (٢) ، وإنما جاء عن عمر تخميسه فقط لا إدخاله في الغنيمة (١٢٠/ش) ، ولا متعلق لهم بخير عوف بين مالك ، لأنه منسوخ كان في زمن مؤتة ، وإنما حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ (٣) بالسلب للقاتل قطعا في حيتين يعدل مؤتة يتحو ستة (٤) ..

وقالوا :: للقلارس سهلمان فقط ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ..

وقالوا :: إن نقص من أذن الأضحية أو ذنبها ، أو ناظر عينها الثلث فأكثر لم تنجز ، فإن نقص من كل ذلك أقل من الثلث جازت ، ولا يعرف هذا التحليل عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (٥) ..

وقالوا :: ما مات حتف أنفه في الماء من السمك ، فطعا حرم أكله ، فإن قتله (١١٣/ت) طائر ، أو سيع ، أو حوت أو إنسان ، فمات قطعا حل أكله ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ..

(١) سقطت من (ت) ..

(٢) انظر الهداية (ج ١/ص ٤٣٨) والليالي في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٣١) ..

(٣) سقطت من (ت) ..

(٤) تقدم منه اللألة ..

(٥) انظر تبين الحقائق (ج ٦/ص ٦) والليالي في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٣٥) ..

وقالوا : أعضاء التذكية أربع : الخلقوم ، واللريء ، والوديجان ، فإن قُطع في التذكية جميعها أو ثلاث منها : أيهما كانت ، فهي ذكالة صحيحة ، فإن قطع اثنان منها أيما كان فهي ميتة لا تؤكل ، ولا يحتفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : إن قطع من كل واحد من الأربعة المذكورة ، أكثر من النصف فهي ذكالة صحيحة ، فإن قطع من كل واحد منها النصف ، فأقل فهي ميتة ، ولا يعرف هذا أيضا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .

وقالوا لا يحرم من الأشربة إلا عصير العنب إذا غُلّي ولم يطبخ وتقيع الزبيب ، وتقيع التمر ، وتقيع الرطب ، وتقيع اليسر ، وتقيع الزهو إذا غُلّي كل ذلك ، ولم يطبخ قليله وكثيره حرام ، وفيه الحد فإن طبخ عصير العنب حتى يذهب ثلثه ، ويبقى ثلثه وطبخ تقيع الزبيب والتمر والرطب والبسر والزهو ، فهو حلال وإن أسكر ، مالم يسكر شاربه فإن سكر فعله الحد ، وأما تقيع العسل وتقيع الإجامس ، وعصير التفاح ، وعصير الكمثرى ، وعصير القرايسيا ^(٢) ، وتقيع التين وشراب القمح والشعير والذرة وغير ذلك (٢١٤/ت) حلال كله وإن أسكر ، وإن سكر شاربه لاحد في شيء من ذلك ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٣) (١٢١/ش) .

(١) انظر تبين الحقائق (ج ٥/ص ٢٩٠ - ٢٩١) والليالي في شرح الكلب (ج ٣/ص ٣٣٦) ..

(٢) يقال : سمك قريس : وهو أن يطبخ ثم يتخذ له صباغ ويترك فيه حتى يجمد ، فالحل هذا العصير من هذا وانظر القلموس ملحة ترس (ص ٧٢٩) ..

(٣) انظر الهداية (ج ٤/ص ٤٥٠ - ٤٥٢) والليالي في شرح الكلب (ج ٣/ص ٣١٤ - ٣١٥) ..

وقالوا : صفة السكران هي أن لا يعرف الأرض من السماء ، وأما دون ذلك فليس هو سكران ^(١) ، ولا يعرف هذا التحديد عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : بإباحة تملك المسلم الخمر التي هي عنده خمر ، وهي عصير العنب المسكر الذي لم يطبخ ونقيع التمر والرطب والزهو والبسر الذي يسكر ولم يطبخ ، وأباحوا له إمساكها وتخليها ، وحرّموا عليه بيعها وابتاعها ، وأباحوا أن يبتاعها له نصراني ، وهذا لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من نذر أن يتصدق بجميع ماله ، لم يلزمه أن يتصدق بشيء منه ^(٢) ، إلا بالذهب والفضة والإبل والبقر والغنم ، ولا ندري أوجب ^(٣) عليه الصدقة بالثمار والخضر والحبوب وسائر النبات ، وبالخيل أم لا ؟ وأما بسائر ما ذكرنا من الدقيق ^(٤) ، أو ثياب أو عروض ، وغير ذلك فلا ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من نذر مشيا إلى مكة لزمه قصدها ولا بد لعمره أو لحجة لا

(١) بل السكران عند أبي حنيفة هو الذي لا يعقل منطقاً لا قليلاً ولا كثيراً ولا يعقل الرجل من المرأة ، وقال صاحبان هو الذي يهذي ويختلط كلامه وانظر الهداية (ج ٢/ ص ٣٩٨ - ٤٠٠) .

(٢) في النسختين : « منها » ، وصححتها بما تراه .

(٣) في النسختين : « أوجب » وأحسن منها ما اخترته .

(٤) هذا موضع كلمة مطموسة في (ت) ، ويظهر منها في (ش) : « خمي » ولعلها خمير .

لغير ذلك ، قالوا : فإن نذر صلاة بمكة لزمه أن يصلي حيث هو من البلاد فقط ، ولا يلزمه مسير إلى مكة أصلا ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من لزمته كفارة يمين ، فكسا خمسة مساكين ، وأطعم خمسة أجزأه ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .

وقالوا : من حلف أن لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ، فعليه الكفارة ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا في الفرق بين الذي تحبل أمته المرهونة ، وبين الذي يعتقها ، بقول لا يعرف عن أحد من الفقهاء قبلهم .

وقالوا : لا يجوز الضمان عن ميت لم يترك وفاء ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، وقد صح ضمان أبي قتادة الأنصاري ^(٢) دين ميت لم يترك وفاء بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ^(٣) . ^(٤) . ليس فيهم له

(١) انظر الهداية (ج ٢/ص ٣٥٨) .

(٢) تقدمت ترجمته (ص ٣٣٧) .

(٣) سقطت لفظ الترضي من (ت) .

(٤) أخرج البخاري في الكفالة باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع برقم ٢٢٩٥ ، وابن حبان برقم ١١٥٩ (ص ٢٨٢ موارد الظمان) والنسائي في البيوع باب الكفالة بالدين (ج ٧/ص ٣١٧) وابن ماجه في الصدقات باب الكفالة برقم ٢٤٠٧ والبيهقي في الكبرى (ج ٦/ص ٧٢) وَعَلَّقَهُ فِي الْمَرْقَةِ (ج ٤/ص ٤٧٢ - ٤٧٣) عن سلمة بن الأكوع : أن النبي ﷺ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قَالُوا : لَا ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دِينَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَصَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : عَلِي دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ) .

مخالف قطعاً (١٣٣/ش) يلا شك ، وقالوا لا يجوز الضمان إلا بمحضر
الذي له الحق إلا في مسألة واحدة وهي : المريض يقول لورثته :
«(ليكم يضمن عتي دين فلان علي) فيضمه أحطهم فيجوز ، ولا يُعَرَفُ
هنا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ولا هذا التقسيم أيضاً ^(١) .
وقالوا : إن وجد الآبق على مسيرة ثلاث فَلَائِي به أربعون درهما ،
فلان أتني به على أقل من ثلاث فعلى قدر اجتهاد الحاكم (٢١٥/ت) ،
ولا يعرف هذا التحليل ، ولا هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام
قبلهم .

وقالوا : لا يجوز قسمة الرقيق بين الورثة ، ولا بين الشركاء منهم إلا
أن يكون معهم شيء آخر فيقسم ذلك الشيء ويقسم الرقيق حيث وأما
سائر الحيوان فقسمة جائزة وإن لم يكن معه شيء غيره ، ولا يحفظ هذا
الحد ولا هذا التقسيم عن أحد قبلهم .

وقالوا في عين القرس واليعير والبغل والحمار والبقرة ، ربع ثمن
ذلك الرأس ، وليس في عين الشاة والعتر وسائر الحيوان إلا ما تقصه
فقط ، ولا يعرف هذا التقسيم ولا هذا التحليل في البقرة والحمار
والبغل عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، إنما جاء هذا الحكم وخلافه
أيضاً في عين يعير ، وفي عين الدابة هكذا عموماً ولا مزيد .

وقالوا : من قتل عين عيد أو قطع يده فإن كان العبد يساوي صحيحاً
عشرة آلاف درهم فصاعداً إلى ألف ألف فأكثر ، فليس على الجاني

(١) النظر الهندية (ج ٣/ص ١٠٣) واللباب في شرح الكلب (ج ٢/ص ١٥٨) .

إلا خمسة آلاف ، غير خمسة دراهم فإن جنى ذلك على أمة تساوي خمسة آلاف درهم فصاعداً إلى ألف ألف فأكثر ، فليس عليه إلا ألف درهم وخمسمائة درهم ، غير درهين ونصف ، فإن كسر سنهما ، فعليه في العبد خمسمائة درهم غير نصف درهم ، وعليه في الأمة مائتا درهم وخمسون درهماً غير ربع درهم ، فإن كان العبد المذكور يساوي عشرة آلاف درهم ، غير عشرة دراهم فنصف قيمته كاملة ، أو نصف عشر قيمته كذلك ، وعلى حسب ذلك من دية الحر ، فإن جدد أذنهما فبرئ فليس على الجاني إلا ما نقصهما فقط (١٢٣/ش) ولا يحفظ هذا التحديد عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ورأى الطحاوي عميد متأخريهم قبح هذا القول فقال : (لا تحديد في ذلك إلا أن الإمام ينقص من دية الحر (٢١٦/ت) من ذلك ما رآه) فكان هذا أعجب وأعجب ، لأننا نقول له : إن رأى الإمام أن ينقص تسعة أعشار ، ما يجب في ذلك كيف العمل ^(١) !!؟

وقالوا في جنایات العبيد وجنایات المدبرين وجنایات المكاتبين وجنایات أمهات الأولاد ، بفروق وأحكام لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ويقوم من ذلك إذا تتبع مسائل كثيرة كلها من بدائعهم وشرائعهم التي انفردوا بها ^(٢) .

(١) انظر فيما حكاه المؤلف عن الحنفية : مختصر الطحاوي (ص ٢٣٠) والهداية (ج ٤/ ٥٥٧) والبحر الزَّخَّار (ج ٦/ ص ٢٦١)

(٢) انظر طرفاً من أقوال الحنفية في جنایات هؤلاء في : المختصر (ص ٢٥٤ - ٢٥٧) والهداية (ج ٤/ ص ٥٥٠ - ٥٦٠) والبحر الزَّخَّار (ج ٦/ ص ٢٦٧)

وقالوا فيمن آجر دَارَهُ ثم باعها : فمرة قال أبو حنيفة للمستأجر : فسخ البيع أو إمضاؤه ومرة قال : هو خير بين أن يرضى بالبيع ، أو أن لا يرضى به ، فإن رضي به بطلت إجارته وإن لم يرض به فإن المشتري خير بين فسخ ابتياعه وبين إمضائه وتبقى الإجارة بِحَسَبِهَا ، وهذا تقسيم لا يعرف عن أحد من أهل الإسلام قبله .

وقالوا : لا يجوز رهن المشاع سواء كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم ، لا عند الشريك فيه ولا عند غيره ، وأجازوا أن يرهن المشتركون في الشيء ذلك الشيء عند واحد .

وقالوا : لا تجوز إجارة المُشَاع ، سواء كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم إلا عند الشريك فيه وحده ^(١) .

وقالوا : لا تجوز هبة المشاع الذي ينقسم ، وتجوز هبة المشاع الذي لا ينقسم ^(٢) .

وقالوا : يجوز بيع المشاع الذي ينقسم ، والذي لا ينقسم من الشريك فيه ، ومن غيره وهذه تفاريق لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : حريم بئر الناضح ستون ذراعا ، ولا يحفظ هذا عن أحد قبلهم .

وقالوا : لا يقبل الحاكم توكيل حاضر صحيح ، ولا توكيل من كان

(١) انظر تفصيل ذلك في : تحفة الفقهاء (ج ١/ص ٣٥٧) والهداية (ج ٣/ص ٢٧٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ١٠٠)

(٢) انظر المختصر (١٣٩) والهداية (ج ٣/ص ٢٥٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ١٧٢)

على أقل من ثلاثة أيام إلا بإذن خصمه (٢١٧/ت) ويقبل توكيل من كان على ثلاثة أيام فصاعدا وإن كره خصمه ، ولا يعرف هذا عن أحد من فقهاء الإسلام ، ولاحكامهم قبلهم ^(١) .

وقالوا : من بلغ مبذرا لماله (١٢٤/ش) ، لم يدفع إليه ماله إلا أن بيعه وشراءه وهبته وصدقته وعتقه ومكاتبته ، ونكاحه ، وإقراره جائز نافذ كل ذلك ، حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة ، فإذا بلغها دفع إليه ماله على كل حال ^(٢) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، بل لو قطع قاطع على أنه إجماع متيقن لما بعد عن الصدق . وقالوا في تحديد الأرض ، التي لا يجوز فيها فعل المريض في مرض موته إلا في ثلاثة ، وتقسيمها من الأمراض التي يجوز فيها فعله في جميع ماله بأقوال ، لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٣) . وقالوا : في بيع الأشياء الغالية في خيار الرؤية وتقسيمها ، وحكم الأعمى فيها بأقوال ، لا تعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، وهي إذا تبعت كانت مسائل كثيرة جدا .

وقالوا : يجوز النقد في بيع الخيار بتطوع ، ولا يجوز بشرط فإن تَشَارَطَاهُ ، فسد البيع فإن مات الذي له الخيار في مدة الخيار ، فقد لزمه البيع ، وإن تلف الشيء في مدة الخيار ، فقد لزمه البيع أيضا إن كان

(١) انظر : الباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ١٣٩) والهداية (ج ٣/ص ١٥٣ - ١٥٥)

(٢) انظر الباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ٦٨) والهداية (ج ٣/ص ٣١٦)

(٣) انظر هذه الأقوال : في المختصر (ص ٨٣ - ٨٤) ونحفة الفقهاء (ج ١/ص ٨٢ - ٩١) والهداية (ج ٣/ص ٣٦ - ٣٩) والباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٤٠ - ٢٤٣) .

المشتري له بالخيار ، فإن كان الخيار للبائع فعلى المشتري قيمته لا ثمنه الذي ابتاعه به ، وللذي له الخيار منهما إنفاذا لرضى بغير محضر الآخر ، ولا يكون له الرد إلا بمحضر الآخر ، ولا نعلم هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .

وقالوا : لا يجوز أن يكون الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، وإنما جاءت الآثار عن روي عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم ^(٢) ، والتابعين مطلقا دون تحديد .

وقالوا : بتجوز بيع ما لم يره أحد قط من الجزر والفُجَلِ المغيب كل ذلك تحت الأرض (٢١٨/ت) وقالوا على البائع أن يقلع من ذلك أنموذجا ، فإن رضىه المشتري فعليه قلع الباقي وله أن يرد إن شاء ، وكذلك إن قلعه المشتري ، فإن قلع المشتري أكثر من أنموذج ، فقد لزمه البيع ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : في تفسير العرايا بِقَوْلِ (١٢٥/ش) ، لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ولا عن أحد من أهل اللغة ^(٣) .

وقالوا بتجوز بيع آنية نحاس بآنية نحاس ، أَوْزَنَ منها ، ولم يميزوا

(١) انظر تحفة الفقهاء (ج١/ص٧٣) والهداية (ج٣/ص٣٢ - ٣٣) واللباب في شرح الكتاب (ج١/ص٢٣٨ - ٢٣٩) .

(٢) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٣) العرايا جمع عرية وهي : النخلة المعراة والتي أكل ما عليها ، وما عزل من المساومة عند بيع النخل انظر : القاموس ص(١٦٩٠) مادة عرى .

ذلك في آتية الفضة ، ولا في إناء بإناء ذهب ، ولا يختلفون في أن الربا يدخل في النحاس كدخوله في الذهب والفضة ، ولا يعرف عن أحد من خلق الله تعالى هذا التقسيم قبلهم ولقد جاء عن علي عليه السلام ^(١) إباحة بيع الذهب المنسوج بذهب إما أقل منه وإما إلى أجل ضد قولهم .

وقالوا : جائز بيع قمح بعينه ، أو شعير بعينه ، أو تمر بعينه بمثله من نوعه بغير عينه ، تقيض الذي بعينه ، ويتأخر قبضُ الذي ليس بعينه بعد افتراقهما بأبدانهما ، ولم يميزوا ذلك في ذهب بعينه بذهب بغير عينه ، ولا في فضة بعينها بفضة بغير عينها ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : الدراهم والدنانير لا تتعين ، وأما نقار ^(٢) الفضة بالذهب فيتعين ، وكذلك سائر الأشياء كلها ، فمن باع بدنانير بأعيانها أو بدراهم بأعيانها ، أو أَصْرَفَهَا بأعيانها ، كان للآخر أن يعطيه غير تلك الدنانير ، وغير تلك الدراهم ، أحب البائع بها أم كره ، فإن باع بنقار ذهب بعينها ، أو بنقار فضة كذلك ، لم يكن للآخر أن يعطيه غيرها أصلا ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ثم تلاهم فيه مالك ومن قلده .

وقالوا : في بيع الدراهم المغشوشة بالدراهم المغشوشة ، وبغير المغشوشة بأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . (٢١٩/ت)

(١) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٢) النقرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة والجمع نقار انظر القاموس مادة نقر (ص ٦٢٦) .

وقالوا : في الدقيق بالقمح ، وفي اللحم بعضه ببعض أقوالا لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، سَنُورِدُهَا في شنع أقوالهم إن شاء الله تعالى .

وقالوا : لا يجوز بيع النحل ولا بيع دود القز ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) ، ولقد منع بعض التابعين من بيع الحرير ، وهو خلاف قولهم نبَّهنا عليه لئلا يتعلقوا به في المنع من بيع دود القز .

وقالوا : من باع (١٢٦/ش) عبده فرد عليه لعيب قبل أن يقبضه المشتري منه ، فله أن يردّه هو بذلك العيب على الذي باعه منه ، سواء كان هذا الرد عليه بقضاء قاض ، أو بغير قضاء قاض ، فإن رد عليه بعد قبض المشتري لَهُ بقضاء قاض ، كان له هُوَ أن يردّه على الذي باعه منه ، فإن كان هذا الرد بغير قضاء قاض ، لم يكن له أن يردّه على الذي باعه منه ، وهذا تقسيم لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من اشترى عبدا فباعه ، أو باع بعضه ، أو أعتقه على مال يأخذه منه ، ثم اطلّ على عيب كان في العبد إذ اشتراه ، فليس له أن يرجع بشيء عن ذلك العيب ، فلو دبره أو أعتقه على غير مال يأخذه منه ، أو كانت أمة فَأَوْلَدَهَا ، ثم اطلّ على عيب كان له

(١) وأما بيع النحل ، فمنع من يبيعه أبو حنيفة وأبو يوسف ، وقال محمد : يجوز إذا كان محرزا ، وأما بيع دود القز فمنعه أبو حنيفة لأنّه من الهوام ، وقال أبو يوسف : يجوز بيعه إذا ظهر فيه القز تبعا له ، وقال محمد : يجوز بيعه كيفما كان لكونه متفعلا به . وانظر الهداية (ج ٣/ص ٤٩ - ٥٠) والمغني (ج ٤/١٨٥) .

الرجوع أرش ^(١) العيب ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٢) . (٢٢٠/ت)

وقالوا : لا يجوز أن يكون الأجل في السلم أقل من ثلاثة أيام ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٣) .

وقالوا : لا يجوز السلم إلا فيما يوجد حين المسلم فيه ، ثم لا ينقطع إلى أجل ذلك السلم ، ولا تعرف (/ت) هذه الزيادة من تمادي وجوده عن أحد من أهل الإسلام ^(٤) .

وقالوا : من قبض ما وهب له ، أو تصدق به عليه ، بغير إذن الواهب أو المتصدق فليس قبضا والصدقة باطلة ^(٥) ، والهبة باطلة ^(٥) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من أعتق يد عبده ، أو رجله ، أو بطنه ، أو ظهره لم يعتق بذلك لا كله ولا بعضه ، فلو أعتق وجهه كان بذلك حرا كله ،

(١) الأرض : ما نقص العيب من الثوب انظر القاموس (ص ٧٥٣) مادة أرش .

(٢) انظر في هذه المسألة والتي قبلها : الهداية (ج ٣/ص ٤٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٤٨ - ٢٤٩)

(٣) وقيل في الأجل : أدناه شهر ، وقيل : أكثر من نصف يوم ، ولكن ما ذكره المؤلف هو الأرجح والأصح ، وانظر ، المختصر للطحاوي (ص ٨٦) وتحفة الفقهاء (ج ١/ص ١١) والهداية (ج ٣/ص ٨١) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٧١) .

(٤) انظر في حكاية هذا القول : المختصر (ص ٨٦) وتحفة الفقهاء (ج ١/ص ١٢) والهداية (ج ٣/ص ٨٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٧١) .

(٥) في النسختين : « باطل » ، وصححتها بما تراه .

واختلف عنه في عتق الرأس والفرج ، فمرة قال : يكون بذلك حرا كله ، ومرة قال : لا يعتق بذلك لا كله ولا بعضه ^(١) ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من دبر له شقصا له من عبد بينه وبين آخر بأقوال لا تحفظ عن أهل الإسلام قبلهم ^(٢) .

قالوا : إن عجز المكاتب استؤني به ثلاثة أيام فقط ، فإن أدى فهو على عقده في كتابته ، وإن لم يؤدِّ رُدَّ في الرق ^(٣) ، ولا يعرف هذا التحديد عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا يجوز الوضوء والغسل (١٢٧/ش) بلا نية للصلاة ، ولا يجزئ التيمم إلا بنية الصلاة ، ولا يعرف هذا التفريق عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٤) .

وقالوا : فيما ينجس من الماء وما لا ينجس بأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم سنذكرها إن شاء الله تعالى ^(٥) ، عند ذكرنا

(١) انظر مذهب الحنفية في هذه المسألة في : تحفة الفقهاء (ج١/ص٢٥٧) والمختصر (ص٣٦٧) وقد انتقل المؤلف من ضمير الجمع الغائب إلى ضمير الغائب الواحد ويريد أبا حنيفة .

(٢) انظر المختصر (ص٣٧٠ - ٣٧١) ويدائع الصنائع (ج٤/ص٨٦) .

(٣) هذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف لا يرد في الرق حتى يتولى عليه نجمان) وانظر بيان ذلك بتفصيل في المختصر (ص٣٨٦) والهداية (ج٣/ص٢٩٩) والمغني (ج٩/ص٣٣٥)

(٤) انظر : الهداية (ج١/ص١٣) والبحر الزخار (ج١/ص٥٥) .

(٥) في (ش) : عز وجل .

شنع أقوالهم بقول ، لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام .
 وقالوا : من صلى الصبح ، وجلس أكثر من مقدار التشهد ، ثم
 قذف محصنة ، أو تعمد إرسال ريح بصوت أو غير صوت أو جن ، أو
 أغْمِيَ عليه فصلاته تامة ، فلو لم يفعل (٢٢١/ت) شيئاً من ذلك ،
 لكن طلعت له الشمس ، بطلت صلاته^(١) ، ولا يُحْفَظُ هذا عن أحد
 من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : ثلاثة أوقات لا يصلى فيهن فرض ولا نافلة ، وهي : أول
 ظهور قرص الشمس إلى بروز جميعها ، وحين استوائها إلى أول ميلها ،
 وحين غروب أول قرصها إلى تمام غروبها ، حاشا عصر يومه فقط ،
 قِصَلَى حيثُ ، وأربعة أوقات ، لا يُصَلَّى فيها التطوع خاصة حاشا
 ركعتي الفجر فقط ، وتُصَلَّى فيها الفرائض ، وهي من حين طلوع
 الفجر إلى صلاة الصبح ، وبعد صلاة الصبح حتى تأخذ الشمس في
 الطلوع ، وبعد تمام طلوعها حتى تبيض ، وبعد صلاة العصر حتى
 تُصَلَّى المغرب ، ومُذْ يُتَادَى لصلاة الجمعة إلى أن تتم صلاتها ، ولا
 يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم^(٢) .

وقالوا : من نابه شيء في صلاته ، فقال مُحَرَّكًا للإنسان لينبهه :
 (سبحان الله) أو قال محياً^(٣) لإنسان كلمة : (لا إله إلا الله) ، أو

(١) انظر زيادة بيان في : الهداية (ج ١/ص ٦٤) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٢١)

(٢) انظر فقه هذه المسألة عند الحنفية في : المختصر (ص ٢٤) والهداية (ج ١/ص ٤٣ - ٤٤)

وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٢٧) والبحر الزخار (ج ١/ص ١٦٥ - ١٦٦)

(٣) هكذا قرأتها ، وتحتل أيضاً : « محياً » .

عطس فقال : (الحمد لله رب العالمين) أو سمع المؤذن فقال هو : (لا إله إلا الله) قائلاً مثل قول المؤذن بطلت صلاته ^(١) ، قالوا فلو بال مغلوباً في صلاته ، أو أحدث كذلك أو أخرج بلسانه من بين أسنانه لحماً ، أو سمسماً متعمداً أكله ، ذاكراً لصلاته ، لم تبطل صلاته ، بشيء من ذلك ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام ^(٢) . وقالوا : يصلي الإمام في مكان أرفع من المؤمنين به بقامة فأقل ، فإن كان أكثر من قامة ، بطلت صلاتهم .

وقالوا : يكره أن يقرأ الإمام بسورة فيها سجدة فيما (٢٢٢/ت) ليس فيه ، وأن يعتمد قراءة سورة السجدة (وهل أتى على الإنسان) في سورة الفجر ^(٣) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ثم تلاهم فيه مالك .

وقالوا : إن سجد على أنفه ولم يضع جبهته بالأرض ، أجزأته صلاته ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : إن وضع في صلاة الفرض أنفه فقط ، ولم يجعل ركبته ولا

(١) ما حكاه المؤلف عن الأحناف في : الهداية (ج ١/ص ٦٧) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢١٧) .

(٢) فقه هذه المسألة عند الحنفية في المختصر (ص ٣٢) والهداية (ج ١/ص ٦٣) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٢١) والبحر الزخار (ج ١/ص ٢٨٦) .

(٣) كذا والعبارة فيها شيء وقد قال الحنفية يكره أن يقرأ المصلي السورة في الصلاة أو غيرها ، ويدع آية السجدة ، ولا بأس بأن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها وانظر : الهداية (ج ١/ص ٨٦) والبحر الزخار (ج ١/ص ٣٤٥) .

يديه على ما يصلي عليه عامدا لذلك وجلس القرفصاء ، ولم يجلس على مقاعده أجزأته صلاته ^(١) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من كانت أيام حيضها عشرة أيام ، فانقطع عنها الدم في رمضان قبل الفجر ، ولم يمكنها أن تغتسل حتى طلع الفجر ، فإنها تغتسل وتصوم ويُجزئها صومها ، وتصلي العشاء الآخرة ، ولا يملك زوجها رجعتها ، وإن لم تغتسل ، فَلَوْ كانت أيامها أقل من عشرة أيام ، والمسألة بحسبها فتغتسل وتصوم ، ولا يجزئها ، وعليها قضاء ذلك اليوم ، ولا تصلي العشاء الآخرة ، ويملك زوجها رجعتها حتى تغتسل ، أو حتى تطلع الشمس إن لم تغتسل ، ولا يعرف هذا التخليط عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من نسي صلاة يوم وليلة فأقل ، فذكرها وهو في صلاة فرض ، بطلت تلك الصلاة التي هو فيها ، إلا أن يكون في آخر وقتها ، فإنها لا تبطل حيثئذ فإن نسي ست صلوات فأكثر فذكرها وهو في صلاة فرض ، لم تبطل تلك (١٢٨/ش) الصلاة التي هو فيها ، وإن كان في أول وقتها أو أوسطه أو آخرها ^(٢) ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) ما حكاه المؤلف عن الحنفية في الهداية (ج ١/ص ٥٤) والتحقيق في أحاديث الخلاف (ج ١/ص ٣٩١) .

(٢) هذا المذهب : في المختصر (ص ٢٩) والهداية (ج ١/ص ٧٩) والبحر الزخار (ج ١/ص ١٧٣ - ١٧٤) .

وقالوا من قرأ القرآن في صلاة فرض ثم خر ساجدا ولم يرفع رأسه للركوع ، فصلاته تامة ^(١) ، ولا يحفظ هذا الضلال عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من عجز عن الركوع والسجود لداء بصلبه وهو قادر على القيام والقعود بلامشقة ، فإنه يسقط عنه فرض القيام ، وله أن يصلي قاعدا ، وهو الأفضل له ، فإن صلاها واقفا وهو في موضع الجلوس أجزأه ^(٢) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : في أشهر أقوالهم (٢٢٣/ت) وقت الظهر يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه بعد طرح الزوال ^(٣) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : قراءة شيء من القرآن فرض في ركعتين من كل صلاة ، فرض إما الأوليين ، وإما الآخرين أيتهما شاء ^(٤) وواحدة من الأخرتين أيتهما شاء ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .
وقالوا : من شك في صلاته ، فإن كان أول ما عرض له ، فليعد

(١) ذلك لأن الحنفية يقولون الواجب في الصلاة الانحناء لا الركوع وانظر : البحر الزخار (ج١/ص٢٥٣)

(٢) هذا القول في : الهداية (ج١ - ص٨٣) بدائع الصنائع (ج١/ص١٠٦ - ١٠٧) .

(٣) هذا المذهب في : المختصر (ص٢٣) والهداية (ج١/ص٤١) والبحر الزخار (ج١/ص١٥٤) والمحل (ج٣/ص١٧٥ - ١٧٦) حيث رد المؤلف على الحنفية هناك .

(٤) ماحكاه المؤلف عن الحنفية في : المختصر (ص٢٨) والهداية (ج١/ص٧٣) وبدائع الصنائع (ج١/ص١١١) والبحر الزخار (ج١/ص٢٤٤) .

الصلاة كلها ، فإن كثر ذلك عليه فليتحجر أغلب ظنه ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من سها عن سجدة واحدة أو سجدتين ، أو سجدات من ثلاث ركعات ، أو عن أربع سجدات من أربع ركعات ، فذكر ذلك في آخر صلاته سجدتها فقط ، متتابعات أربعاً ولأء أو ثلاثاً ولأء أو اثنين ولأء وسلم ، ولا شيء عليه غير ذلك فإن نسي سجدتين (١٢٩/ش) من ركعة واحدة ، فذكرها في آخر صلاته قام وأتى بركعة بسجدتيها ، ولا يعرف هذا الحكم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من ابتدأ صلاة الصبح فطلع عليه أول قرص الشمس ، قبل أن يسلم منها بطلت صلاته ، فإن ابتدأ صلاة العصر ، فغابت الشمس وهو فيها لم تبطل صلاته ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : لا تجزئ الجمعة إلا بأربعة : الإمام وثلاثة معه ^(١) ، ولا يعرف (٢٢٤/ت) هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم فإن قالوا : قد جاء ذلك عن الحسن البصري ، قلنا : قلتم الباطل إنما جاء عنه : (الثلاثة جماعة) ولم يقل ثلاثة سوى الإمام ، وكذلك جاء عن الليث بن سعد : (إذا كان مع الإمام ثلاثة ، رجوت أن تجزئ ، لأن الثلاثة جماعة) فمعناه مع الإمام ثلاثة أي بالإمام ثلاثة .

(١) هذا القول في مختصر الطحاوي (ص ٣٥) والهداية (ج ١/ص ٩٠) ويدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٦٨) .

وقالوا : من كان ساكنا خارج المصر ، ولو على رمية بحجر ، وليس بينه وبين المسجد الجامع إلا رمية بحجر ، وسمع نداء الجمعة لم يلزمه النزول إلى الجمعة ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ولا (١٣٠/ ش) متعلق لهم بقول علي بن أبي طالب عليه السلام : (١) . (لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع) . لأنه إنما عنى موضع التجميع لا سقوط النزول إليها وليس في العجب أكثر من أن يخالف القرآن ، فلا يجعل من كان على رمية بحجر من المصر ، من أهل المصر في التجميع ، وفي الوضوء بالنبيذ ، وقد جعله منهم (٢) في حكم التيمم والعصر ، ثم أطم من هذا كله أن لا يجعل من أهل المصر من كان على رمية بحجر من المصر ، ويجعل من (٢٢٥/ ت) كان ساكنا بذى الحليفة على مائتي ميل من مكة ، من أهل مكة ، ومن حاضري المسجد الحرام في حكم التمتع !!!

وقالوا : في ميراث الجد بقول لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام ، وسنذكره إن شاء الله تعالى في ذكرنا شنع أقوالهم (٣) . وقالوا : في تقسيمهم لتوريث ذوي الأرحام بقول لا يعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، لا من يقول بتوريث ذوي الأرحام ولا غيرهم (٤) .

(١) سقطت الترضية من (ت) .

(٢) كذا .

(٣) انظر مذهب الحنفية في توريث الجد في : الباب في شرح الكتاب (ج٤/ ص١٩٩)

(٤) مذهب الحنفية في تقسيم توريث ذوي الأرحام في الباب في شرح الكتاب (ج٤/ ص٢٠٠)

وقالوا : في توريث الخنثى . قولين ، كلاهما لا يعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .

وقالوا : من أعتق رقبة عن ظهارين عليه ، أو صام يوما عن ظهارين عليه أجزأه عن أحدهما ، وكان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء .

وقالوا : يطهر بالدباغ جلد كل ميتة ، وجلد السبع والكلب والحمار حاشا جلد الخنزير ، فلا يطهر بالدباغ أصلا ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من صلى وفي ثوبه أكثر من مقدار الدرهم البغلي من خزق ^(٢) الدجاج بطلت صلاته ، فإن صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم البغلي من خزق الطير كله ما يؤكل ، وما لا يؤكل ، ما كان يأكل الجيف ، وما لا يأكلها ، فصلاته تامة إلا أن يكون كثيرا فاحشا ، وهذا تقسيم لا يحفظ عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم .

وقالوا : من أصاب خفه أو نعله دم ، أو عذرة ، أو مني فييس أجزأه حكه أو مسحه ، فإن كان رطبا لم يجزئه إلا غسله ، فإن أصاب خفه أو نعله بول لم يجزئه إلا غسله ييس أو لم ييبس ، ولا يعرف ^(٣) (١٣١/ش) هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، وأما التحديد بأكثر من قدر الدرهم ، فما نعلمه عن أحد قبلهم إلا سعيد بن جبير

(١) انظر قول الحنفية في توريث الخنثى في : الهداية (ج ٤/ص ٦٢٠)

(٢) خزق الطير : درقه أنظر أساس البلاغة (ص ١٦١)

(٣) تحقيق القول في هذه المسألة في : الهداية (ج ١/ص ٣٨) والمبسوط (ج ١/ص ٦٠) والخلافات للبيهقي (ج ٢/ص ٧٥) .

وحده ، رويناه عنه من طريق سعيد بن منصور . (٢٢٦/ت)
 وقالوا : بول ما يؤكل لحمه نجس كبول ما لا يؤكل لحمه ، إلا أن
 بول ما يؤكل لحمه لا يفسد الصلاة إذا كان في الثوب ، أو الجسد ، إلا
 أن يكون كثيراً فاحشاً ، وأما بول ما لا يؤكل لحمه ، فيفسد الصلاة إن
 كان في الثوب أو في الجسد منه أكثر من قدر الدرهم البغلي ، لا أقل
 من ذلك ، وهذا تقسيم لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .
 وقالوا : إن بالثوب شاة في ثوب ، فإن كان قدر الدرهم فأقل لم ينجس
 الثوب وجازت به الصلاة ، فلو وقع ذلك المقدار ، أو أقل من بولها
 في بئر تنجست البئر كلها ، ولم يجز الوضوء منها ، ولا الغسل ولا
 الشرب ، ووجب نزحها ، ولا يحفظ هذا التقسيم السخيف عن أحد
 من أهل الإسلام قبلهم ^(٢) [وبالله تعالى التوفيق] ^(٣) .
 وقالوا : بإباحة الوضوء بنبذ التمر دون سائر الأنبذة خارج القرى ،
 وخارج الأمصار لا في القرى ولا في الأمصار ، ولا يحفظ هذا
 التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) .
 وقالوا : بنجاسة الماء يتوضأ به المسلم الطاهر للصلاة ، ولا يحفظ هذا
 عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) هذا القول في بدائع الصنائع (ج ١/ص ٦١) (ج ١/ص ٨٠) .

(٢) انظر البحر الزخار (ج ٢/ص ١٤) .

(٣) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٤) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

وقالوا : إن وضأ الرجل المسلم يده في البئر ، وهي طاهرة ، فقد تنجست البئر ، فإن وضأ بعض يده في البئر لم تنجس البئر ، ولا تحفظ هذه الرعونة (٢٢٧/ت) عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) [وبالله تعالى التوفيق] ^(٢) .

وقالوا : لا يُوجبُ الوضوء من النوم إلا ما كان منه في حال الاضطجاع ، لا في حال الاستناد ، أو في حال التورك على الرجل فقط ، ولا يوجب الوضوء منه ما كان منه في حال السجود ، ولا في حال الركوع ، ولا في حال القيام ، ولا في حال القعود ، طال أو قصر ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن احد من أهل الإسلام قبلهم ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٣) .

وقالوا : لمس الرجل فرج المرأة وجسدها بيده ، وتقبيله إياها ومباشرته ^(٤) جسده لها للذة ، أو لغير لذة لا ينقض الوضوء ، والإنعاط لا ينقض (١٣٢/ش) الوضوء ، فإن اجتمع الأمران : المباشرة والإنعاط انتقض الوضوء ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٥) ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٦) .

(١) هذا القول في بدائع الصنائع (ج ١/ص ٦٩) .

(٢) سقط ما بين المعكوفين من (ت) .

(٣) سقط ما بين المعكوفين من (ت) .

(٤) كذا وأخف منها : (ومباشرة) .

(٥) انظر تفاصيل ما ذكره المؤلف هنا عن الحنفية في المختصر للطحاوي (ص ١٩) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٩ - ٣٠) والبحر الزخار (ج ٢/ص ٩٤) .

(٦) سقط ما بين المعكوفين من (ت) .

وقالوا : لا يجب الوضوء على المستحاضة إلا لدخول وقت الصلاة فقط ، ثم تصلى بذلك الوضوء إلى دخول وقت الصلاة فقط ، ثم تصلى بذلك الوضوء إلى دخول وقت الصلاة الأخرى ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) ، إنما الناس على قولين : أحدهما : تتوضأ لكل صلاة وبهذا صح الحكم عن رسول الله ﷺ ، وعن جمهور الصحابة ^(٢) ، وقالت طائفة : (لا وضوء عليها إلا أن تحدث حدثا غير الاستحاضة) [وبالله تعالى التوفيق] ^(٣) .

وقالوا : إن خَرَجَ من الفرج أو الجرح أو النفاطة ^(٤) ماء سائل ، نقض الوضوء ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٥) .

وقالوا : من ضرب على إلبتته فخرج من ذكره المنى الصحيح فلا غسل عليه ^(٦) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : من جامع ثم اغتسل ، ثم خرج من ذكره المنى ، فإن كان

(١) هذا القول في المختصر (ص ٢٢) والهداية (ج ١/ص ٣٤) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٤٤) والبحر الزخار (ج ٢/ص ١٤٣ - ١٤٤) .

(٢) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٣) سقط ما بين معكوفين من (ت) .

(٤) النفاطة : موضع يستخرج منه القاموس (ص ٨٩١) .

(٥) انظر طرقا عما ذكره المؤلف في المختصر (ص ١٩) والهداية (ج ١/ص ١٧) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٥) والبحر الزخار (ج ٢/ص ٩٨) .

(٦) ذلك لأن المعتبر عندهم خروج المنى عن شهوة وانظر بدائع الصنائع (ج ١/ص ٣٧) .

(٢٢٨/ت) بال من غسله وجماعه ، فعليه أن يعيد الغسل وإن كان لم يبل بينهما فلا يلزمه إعادة الغسل ، ويصلي كما هو ^(١) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قَبْلَهُمْ ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٢) . وقالوا : لا يدخل الجنب المسجد إلا أن يكون في المسجدين ، أو بئر فيتيمم ثم يدخل المسجد ^(٣) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام . [وبالله تعالى نتأيد] ^(٤)

وقالوا : فيما يحرم بوجود المسح على الخفين من الخرق فيهما ، إذا كان ما يظهر مما تحتهم ثلاثة أصابع لم يجز المسح عليهما ^(٥) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : في بيع زيت بالزيتون يدا بيد ، إن كان ذلك الزيت أكثر مما في ذلك الزيتون من الزيت ، فهو جائز ، وإن كان مثله فأقل لم يجز ^(٦) ، وهكذا قالوا في التمر بالنوى ، والشاة بالصوف ، والحيوان اللبون باللبن ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) حكى المصنف هذا القول في المحلى (ج ٢/ص ٧) .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٣) منع الحنفية دخول الجنب للمسجد وإن احتاج إلى ذلك تيمم وانظر بدائع الصنائع (ج ١/ص ٣٨) .

(٤) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٥) شروط المسح على الخفين عند الحنفية في : المختصر (ص ٢٢) والهداية (ج ١/ص ٣٠) والمجموع (ج ١/ص ٤٩٧) والبحر الزخار (ج ٢/ص ٦٨) .

(٦) هذا القول في الهداية (ج ٢/ص ٤٠) (ج ٤/ص ٧٢)

وقالوا : من كان بحضرته إنآن بماء ، أحدهما نجس لا يعرف بعينه ، لزمه هرقهما جميعا ، ولم يُجْزِئُهُ (١٣٣/ش) الوضوء بشيء منهما ، فلو كان بحضرته ثلاثة من الآنية بالماء أحدهما نجس ، لا يعرف بعينه ، فواجب عليه أن يتحرى في أحدهما ، فيتوضأ للصلاة ويجزئه (١) ، ولا يعرف هذا الإختلاط عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] (٢) .

وقالوا : من اشترى أحد ثلاثة أثواب بغير عينه ، لكن أيها شاء ، أو أحد ثوبين كذلك ، فذلك جائز ، ولو اشترى أحد أربعة أثواب بغير غينه ، لكن أيها شاء بغير عينه لم يجز (٣) ، ولا يعرف هذا الإختلاط (٤) عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا (٢٢٩/ت) : من جلس في مكان نجس ، أو في مكان طاهر ، إلا أنه لا يجد ماء ولا ترابا فلا صلاة عليه حتى يخرج فيعيد تلك الصلوات كلها ، فإن حبس في مكان طاهر ، ولم يجد ماء فعليه أن يصلي بالتيمم ، ثم يعيد جميع تلك الصلوات كلها إذا وجد الماء (٥) ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] (٦) .

(١) انظر المختصر (ص ١٧)

(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٣) هذا القول في الهداية (ج ٣/ص ٤٩) واللباب (ج ١/ص ٢٥٢) والمحلى (ج ٣/٢٠٨) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) انظر بدائع الصنائع (ج ١/ص ٥٠) .

(٦) سقط ما بين معكوفين من (ت) .

وقالوا : في أقل الطهر بقول لا يعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) ، ثم تابعهم ^(٢) عليه الحسن بن صالح بن حي ^(٣) .
وقالوا : من أوصى لآخر بخدمة عبده مدة مسمأة ليهودي أو نصراني ، أو أوصى له كذلك بسكنى داره مدة مسمأة ، فذلك جائز فلو أوصى بذلك لفقراء المسلمين لم يجز ذلك ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : فيما يُبدأ به من الوصايا بترتيب لا يُحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٤) .

وقالوا : لا يُقضى على غائب إلا أن يوجد له طعام ، أو زيت فينفق من غير ذلك الطعام ، والزيت على زوجته ، وصغار ولده ، والزَّمنِي من كبارهم ، وعلى والديه ، ولا يجوز أن يباع في شيء من ذلك عرض ، وإن وجد له ، وإن عظم العرض ، ومات بنوه وامرأته جوعاً ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] ^(٥) .

(١) أقل الطهر عند الحنفية كما مر المؤلف خمسة عشر يوماً وانظر المختصر (ص ٢٣) والهداية (ج ١/ص ٣٣ - ٣٢) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٤٥) والبحر الزخار (ج ٢/ص ١٣٢ - ١٣٣) والمحلى (ج ٢/ص ٢٠٠) .

(٢) في النسختين معاً : « تابعه » ، والصواب ما تراه .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) انظر تفصيل ذلك في الهداية (ج ٤/ص ٥٩٨ - ٥٩٩) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٧٧) .

(٥) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

وقالوا : من نكل عن اليمين ، قلنا له : احلف ، احلف احلف ^(١)
ثلاث مرات ، فإن أبى ألزمناه دعوى خصمه ، ولا يعرف هذا الترداد عن
أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى (١٣٤/ش) التوفيق] ^(٢) .
وقالوا : يقضى بالنكول في الأموال والنكاح والطلاق إلا في الدم ،
فإنه إن نكل لم يقض عليه بالنكول ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد
من أهل الإسلام قبلهم (٢٣٠/ت) .

وقالوا في زكاة البقر المشهور من أقوالهم ، وهو أن البقر كلما زادت
واحدة بعد أن تجاوز الأربعين ، ففيها جزء من أربعين ، وفيما بلغه العدد
بها زيادة على الأربعين هكذا إلى أن تبلغ ستين ، وهذا قول لا يحفظ عن
أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٣) [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) .

وقالوا فيمن شهد عند الحاكم شهادة ، فقال : (أنا أخبرك أني أدري
لهذا علي هذا ، كذا وكذا) فلا يجوز القضاء بذلك حتى يقول : (أنا
أشهد بكذا وكذا) وهذا لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ،
ومن العجب أنهم يُحيزُونَ النكاح بلفظ الهبة ، وقد منع الله تعالى من
ذلك لغير نبيه ﷺ ^(٥) ، ويُحيزُونَ قراءة القرآن بالأعجمية في الصلاة ،

(١) كذا .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٣) انظر المختصر (ص ٤٣ - ٤٤) والهداية (ج ١/ص ١٠٦) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٢٦١)
والمغني (ج ٢/ص ٣٩٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٤١) .

(٤) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٥) في (ت) : « عليه السلام » .

ثم لا يميزون الشهادة إلا بلفظ أشهد مع قول الله تعالى : ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ﴾ ^(١) فصيح أن كل ما أخبر به الشاهد عن علمه ، كيفما أخبر به فهي شهادة تامة والحكم بها واجب .

وقالوا : يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس إلا في الحدود ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، وما زالت كتب الخلفاء تنفذ إلى الأمصار في الحدود وغيرها ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٢) .

وقالوا : يحلف المدعى عليه في كل دعوى من الدم ، فما دونه والطلاق وغير ذلك إلا في النكاح ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : من تزوج فسمّى لها المهر في نفس عقد النكاح ، ثم طلقها قبل الدخول ، فلها نصف ما سمى لها ، فإن فرض لها الصداق بعد العقد ، ثم طلقها قبل الدخول فلا شيء لها منه إلا المتعة ^(٣) . ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : إن خلا بامرأته في مسجد ، أو في سطح لا حُجْزَةٌ عليه ، ثم طلقها ، فليس لها (٢٣١/ت) إلا نصف الصداق ، فإن خلا بها في بيت وهو عنين أو خصي أو مجبوب الذكر ، فلها الصداق (١٣٥/ش)

(١) سورة يوسف الآية رقم ٨١ .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٣) هذا القول في الهداية (ج١/ص٢٢٢) واللباب في شرح الكتاب (ج٣/ص١٥) .

كله ^(١) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] ^(٢) .

وقالوا : إن خلا بها في نهار رمضان - وهو صائم - ثم طلقها فليس لها إلا نصف الصداق ، فلو خلا بها في نهار رمضان وهو صائم فيه صيام نذر عليه ، أو ظهار عليه أو قضاء رمضان ، ثم طلقها فلها الصداق كله ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : بإجازة نكاح الشغار : البضع بالبضع ، مشروطاً فيه أن لا صداق لها غيره ^(٣) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) .

وقالوا : يحرم ما كان من الرضاع في حولين وستة أشهر زائدة على الحولين ، ولا يحرم فيما زاد على ذلك ^(٥) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) ما ذكر المؤلف عن الحنفية في : المختصر (ص ١٨٣) والهداية (ج ١/ص ٢٢٣ - ٢٢٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٧٦) .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) لا يصح الشغار عند الحنفية فإن وقع النكاح كذلك جاز العقد ولم يميز الشاغر المعقود عليه ، وكان لكل واحدة من المرأتين صداق مثلها على الرجل الذي تزوجها وانظر التفصيل في ذلك في : المختصر (ص ١٨١) والمبسوط (ج ٥/ص ١٠٥) والهداية (ج ١/ص ٢٢) وبدائع الصنائع (ج ٢/ص ٢٧٨) .

(٤) سقطت من (ت) .

(٥) هذا القول في المختصر (ص ٢٢٠) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ١٨٢) والمغني (ج ٧/ص ٣٦٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٣١) .

وقالوا : من كان من الموالى له أبوان في الإسلام فصاعدا ، فبعضهم لبعض أكفاء في المناكحة ، وليس كفؤا لهم من ليس له في الإسلام إلا أب واحد^(١) ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .
وقالوا : نكاح غير الكفاء لا يجوز ويفسخ إلا أن يجيزه الوالى ، فيجوز ، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم^(٢) .
وقالوا : في أحد قوليهما في الظهار : أن الظهار يوجب تحريما لا ترفعه إلا الكفارة ، فإن ماتت سقطت عنه الكفارة ، وهذا قول لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم^(٣) .
وقالوا : فيما يجزئ في صفة المعتق في الظهار ، وما لا يجزئ في ذلك منه ، ما لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم^(٤) .
وقالوا : يحل لبغل الحائض منها ما فوق السرة ، وما دون الركبة ، ولا يجوز له ما بينهما ، ولا يحفظ هذا القول عن أحد من أهل الإسلام

(١) هذا القول في المختصر (ص ١٧٠) والهداية (ج ١/ص ٢١٨) وتبين الحقائق (ج ٢/ص ١٢٩)

(٢) هو إحدى الروايتين عن أحد ، وقال أبو حنيفة : إذا رضيت المرأة وبعض الأولياء لم يكن لباقي الأولياء فسخ وانظر : المختصر (ص ١٧١) والهداية (ج ١/ص ٢١٨) وتبين الحقائق (ج ٢/ص ١٢٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٢)

(٣) هذا القول في المختصر (ص ٢١٢) والهداية (ج ٢/ص ٢٩٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٦٧)

(٤) قال الحنفية : تجزئ في العتق الرقة الكافرة والمسلمة والذكر والأنثى والصغير والكبير ولا تجزئ العمياء ولا المقطوعة اليدين ولا الرجلين . وانظر المختصر (ص ٢١٣) والهداية (ج ٢/ص ٢٩٩) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٧٠) .

قبلهم ، ثم اتَّبَعَ أبا حنيفة عليه مالك^(١) ، [وبالله تعالى التوفيق]^(٢) (٢٣٢/ت) .

وقالوا : إن رأت الحائض الطهر ، فإن كان حيضها عشرة أيام حل وطؤها لبعْلِها ، وإن لم تطهر بغسل^(٣) ولا غسلت فرجها ، ولا توضأت فإن كان حيضها أقل من عشرة أيام لم تحل له إلا بأن تغتسل ، فإن مضى لها وقت صلاة ولم تغتسل ولا تطهرت بوضوء ، ولا بغسل فرج ، فَقَدْ حَلَّ وطؤها له ، ولا يحفظ (١٣٦/ش) هذا الجنون والإقدام عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، [وبالله تعالى التوفيق]^(٤) .

وقالوا : في التخيير من الرجل لامرأته بقول لا يُحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : في تمليك الرجل امرأته أمرها بقول لا يُحفظ عن أحد من أهل الإسلام .

وقالوا : في تحريم الرجل امرأته بقول مُرَّتَبٍ عَلَى رُتْبَةٍ ، لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) انظر المجموع (ج ١/ص ٣٦٢ - ٣٦٤) والمغني لابن قدامة (ج ١/ص ٢٢٧) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٥٧) .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) سقطت من (ت) ، ولم يظهر منها إلا حرف اللام الأخير ، وفي (ش) : « تغتسل » ، وأثبت الناسخ في الحاشية ما اخترته هنا ، وقال : « لعله بغسل » .

(٤) سقطت من (ت) .

وقالوا : في هبة الرجل امرأته بقول لا يُحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : إن زنى اللّاعِنُ فُحْدٌ ، أو زنت هي فُحْدَتٌ ، أو قذف هو غيرها فُحْدٌ ، أو قذفت هي فُحْدَتٌ أو ارتدت ولحقت بأرض الحرب ، فسبيت فاستُرِّقَتْ ، فله أن يراجعها وتحل له ، فإن لم يكن شيء من هذه الوجوه لم تحل له أبداً ^(١) ، ولا يعرف هذا الاختلاط عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٢) .

وقالوا : للرجل أن ينفي ما ولدت امرأته على فراشه بعد ولادتها ، له بيومين فقط ، وأما ما ولدت أم ولده ، أو سريته التي يطأها على فراشه ، فله أن ينفيه أبداً ما لم يقربه ، فإن أقربه لم يجوز له نفيه بعد ذلك أبداً ^(٣) ، ولا يُحفظُ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : بإبطال الحكم بالقافة ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم (٢٣٣/ت) .

وقالوا : في أَلْفَاظٍ هي عندهم يسمونها ألفاظ الطلاق : منها (اعتدي) بقول لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، وهو أنهم قالوا : إن عنى واحدة فهي واحدة بائنة ، وإن عنى ثلاثا فهي ثلاث ،

(١) هذا القول في اللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٧٩) .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) هذا القول في المختصر (ص ٢١٦) والهداية (ج ٢/ص ٢٠٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٧٩) .

وإن عني اثنتين فهي واحدة ، ولا تكون اثنتين قالوا : لأن الطلاق البائن لا يرتدف على الطلاق البائن ، ونسوا أنفسهم في المسألة نفسها ، فجعلوا الثلاث يرتدف بعضها على بعض وهي بائنة ، وأردفوا الطلاق في عدة الخلع على طلاق الخلع ، وكلاهما عندهم بائن ، وإنما الناس قبلهم على قولين : إما لا يرتدف البائن على البائن ، وإما يرتدف ^(١) . وقالوا : في قول الرجل لامرأته : (أنت بائن) بقول (١٣٧/ش) لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : في قولهم : (أنت البتة) أو (أنت طالق البتة) بقول لا يعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . وقالوا : فيمن قال : (أنت خلية) بقول لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم . [وبالله تعالى التوفيق] ^(٢) . وقالوا : فيمن قال : (أنت برية) بقول لا يحفظ عن أحد قبلهم ^(٣) . وقالوا : فيمن قال : (حبلك على غاربك) بتقسيم لا يحفظ عن قبلهم ^(٤) ، وقالوا في كثير مما يوقعون به الطلاق من الألفاظ بأقوال ، لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

(١) علّق قارئ نسخة (ش) على هذه المسألة بقوله : « والمصرّح في كتب الحنفية : أنه لا يصح بنية الثلاث ، في « اعتدي » ، فما ذكره فرية بلا مرية » .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) في (ش) : « عن أهل الإسلام قبلهم » .

(٤) في (ش) : « عن أحد من أهل الإسلام قبلهم » .

وقالوا : في الخلع إن كان هو المضار لها ، أو بها ، فلا يحل أن يأخذ منها شيئاً ، فإن أخذ منها شيئاً مع إضراره بها ، فهو له ، ولا يحفظ هذا الضلال عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) ، وكيف يكون له ما لا يحل له ؟ !!

وقالوا : جميع المصبغات حلال لباسها للمعتدة المتوفى عنها ، حاشا المصبوغ بالزعفران أو بالورس أو بالعصفر ^(٢) ، ولا يحفظ هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ، ولو قيل ههنا : إنهم خالفوا الإجماع المتيقن لما بعد قائله عن الصدق . [وبالله تعالى التوفيق] ^(٣) وقالوا : في عدد أيام العدة بقول لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : في ترتيب من تجب له الحضانة بقول (٢٣٤/ت) لا يعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٤) . وقالوا : في عمد الخطأ ، وفي العمد الذي يجب فيه القود ، وما لا يجب فيه القود بأقوال ، لا تعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٥) .

(١) هذا القول في تبين الحقائق (ج ٢/ص ٢٦٩) والمغني (ج ٧/ص ٣٨ - ٣٩) .

(٢) هذا القول في المختصر (ص ٢١٩) والهداية (٢/٣١٢) واللباب (ج ٣/ص ٨٥) .

(٣) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٤) قول الحنفية في ترتيب من تجب له الحضانة في المختصر (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) والمغني

(ج ٧ - ص ٤١٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٠١ - ١٠٢) .

(٥) هذه الأقوال في المختصر (ص ٢٣٢ - ٢٣٤) والهداية (ج ٤/ص ٥٠١ - ٥٠٢) وبدائع

وقالوا : في القصاص بين العبد والحر ، وبين العبد والعبد ، وبين العبد وسيده بأقوال لا تعرف عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(١) .
وقالوا : في لسان الأخرس حكومة ، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل الإسلام قبلهم .

وقالوا : في تضمين الراكب والقائد والسائق ، بأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٢) .

وقالوا : في جنين الأمة بقول غاية في السخف ، لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٣) .

وقالوا : في تقسيم ما تحمله العاقلة ، بقول لا يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم ^(٤) .

-
- الصنائع (ج ٧/ص ٢٧١) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٤١ - ١٤٣) .
- (١) هذه الأقوال في : المختصر (ص ٢٣٠) والهداية (ج ٤/ص ٥٥٧) وبدائع الصنائع (ج ٤/ص ٢٥٩) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٤٧) .
- (٢) انظر مختصر الطحاوي (ص ٢٥٠) .
- (٣) قال الحنفية : في جنين الأمة إذا كان ذكرًا نصف عشر قيمته ، ولو كان حيا وعشر قيمته إن كان أنثى ، ولا كفارة في الجنين وانظر تفصيل القول في ذلك في : المختصر (ص ٢٤٣) والهداية (ج ٤/ص ٥٣٦) ورد المحتار (ج ٥/ص ٤١٨) والبحر الزخار (ج ٦/ص ٢٥٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٧١) .
- (٤) قال الحنفية لا تتحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية ، وتتحمل نصف العشر فصاعدا ، وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني ، وانظر بسط ذلك في : المختصر (ص ٢٤٣) والهداية (ج ٤/ص ٥٧٩ - ٥٨٠) وبدائع الصنائع (ج ٦/ص ٣٢٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٨٠) .

وقالوا (١٣٨/ش) : في القسامة ، بأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبلهم إن وجد على دابة وإن وجد في نهر ، إن وجد في دار امرأة بتخاليط ، ناهيك بها ، إن وجد نصفه طولاً إن وجد نصفه عرضاً ، وما أشبه هذا (١) .

وقالوا : فيمن غصب شاة أو بقرة ، أو ناقة ، فولدت عنده لم يضمن ما مات من أولادها بغير فعله ، فإن صاد ظبية من الحرم ، فولدت عنده ضمن ما مات من أولادها بغير فعله ، ثم قالوا ، من عدا عليه سبع في الحرم فقتله ، فلا جزاء عليه فيه ، فإن عدا عليه بغير لإنسان فقتله ضمن ، فغلبوا مرة حقوق الناس على حقوق الله تعالى ، وغلبوا أخرى حقوق الله تعالى (٢) على حقوق الناس ، ولا تحفظ هذه التقاسيم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٣) : لو تقصينا مسائلهم التي لا تحفظ عن أحد من أهل العلم قبل أبي حنيفة (٤) لبلغت الألوف ، وفيما ذكرنا كفاية لمن كان له عقل ، مع أن ما ذكرنا إنما قاله برأي [وحسبنا الله ونعم الوكيل] (٥) ، هذا على أنهم يروون عن أبي حنيفة ما قدمناه قبل

(١) هذه الأقوال في : المختصر (ص ٢٤٧ - ٢٥٠) والهداية (٤/٥٦٤) وبدائع الصنائع (ج ٧/ص ٢٨٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٧١ - ١٧٦)

(٢) سقطت : « تعالى » من ت .

(٣) سقط لفظ الترحم من ت

(٤) في ش : (رضي الله عنه) وأظنها من البدر البشتكي ، وليست من قلم ابن حزم .

(٥) ما بين معكوفين ساقط من ت .

من أنه قال : (ما جاء في القرآن ، فعلى الرأس والعين ، وما جاء عن رسول الله ﷺ ^(١) فسمعا وطاعة ، وما جاء عن الصحابة تخيرنا من أقوالهم ، ولم يكن لنا أن نخرج عنهم ، وما جاء عن التابعين فنحن رجال ، وهم رجال ^(٢)) (٢٣٥/ت) .

فقد صرح بأن لا نكرة في خلافة التابعين فيما لم يأت عن الصحابة ^(٣) قول ، وقد أبنا قبل ما قاله ، واتبعوه عليه مما خالفوا فيه صاحب والأكثر ، من الواحد منهم ، مما لا يعرف فيه خلاف عن أحد من الصحابة ، فبطل إنكارهم على خصومهم ما قالوه ، مما لا يعرف أنه قاله أحد قبلهم ، والذي يدين به خصماؤهم إنما هو العمل بالكتاب والسنة ، وصحيح الإجماع ، فلهم المَعذرة فيما أتوا ، وإنما النكرة على هؤلاء فيما أباحوا لأنفسهم ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في (ت) : عليه السلام .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) سقط لفظ الترضي من ت .

تنبيه

فيه ذكر مسائل لهم خالفوا فيها الإجماع المتيقن المقطوع به حقا لا المدعى بالكذب المفترى على جميع أهل الإسلام ، أو بالظن الذي أخبر (١٣٩) / ش) رسول الله أنه أكذب الحديث وحذر منه ونهى عنه (١) .

قال أبو محمد : [علي بن أحمد رحمه الله تعالى] (٢) قالوا : يؤذن المؤذن إذا جلس الإمام على المنبر بعرفة ، وصح ييقن لاشك فيه أن رسول الله ﷺ (٣) إنما أمر المؤذن بالأذان بعرفة بعد إتمامه عليه السلام الخطبة ، وأنه عليه السلام إنما خطب راكبا على ناقته ، لا على منبر (٤) ، وهذا بحضور جميع من أمكنه الحضور من الصحابة رضي الله عنهم (٥) وهم عشرات الألوف ، وبعلم (٦) كل من غاب عنهم من أهل الإسلام ، وهذا هو الإجماع حقا ، لأنه أمر ظاهر معلن مهتوف به بحضرتهم لم يرو عن صاحب ولا عن تابع خلاف هذا .

(١) تقدم تخريج الحديث الذي يفيد هذا المعنى .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٣) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٤) أخرجه مسلم في الحج باب حجة النبي ﷺ (ج ٨/ ص ١٧٠) والنسائي في الكبرى برقم ٤٠٠١ (ج ٢/ ص ٤٢١) وأبو داود في المناسك باب صفة حجة النبي ﷺ برقم ١٩٠٥ .

لكن ورد النص في خطبته ﷺ على المنبر يوم عرفة في الحديث الذي أخرجه أبو داود في المناسك باب الخطبة على المنبر بعرفة برقم ١٩١٥ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه أو عمه قال : « رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر بعرفة » .

(٥) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٦) في النسختين : « ويعلم » ، ورجحت أن تكون كما أثبتنا .

ثم تناقضوا في ذلك فأسقط أبو يوسف عن المؤذن الإنصات للخطبة مع خلافهم السنة ، برأيهم في أمر من دخل يوم الجمعة والإمام يخطب (٢٣٦/ت) بأن يركع ركعتين ، فقالوا : وأين الإنصات ، فراعوا الإنصات حيث لا تجب مراعاته ، ولم يُراعوه حيث تجب مراعاته ^(١) . وقالوا : بإجازة تنكيس الطواف بالبيت ، وهو خلاف جميع أهل الإسلام قطعاً ، لأنه لم يزل أهل الإسلام يطوفون بالبيت في الحج والعمرة ، وتطوعاً في كل عام جيلاً بعد جيل من أول الإسلام إلى يومنا هذا ، فما منهم من أحد نكس طوافه قطعاً ^(٢) .

وقالوا : بجواز تنكيس الأذان والإقامة ، وهذا خلاف إجماع أهل الإسلام ^(٣) قطعاً بيقين ، لأنه لم يزل المسلمون في كل مسجد في كل قرية ، وكل مدينة وكل حَلَّة ^(٤) من شرق الأرض إلى غربها ، إلى جنوبها إلى شمالها مذ نزل الأذان إلى يومنا هذا ، ما كان مؤذن قط في العالم

(١) انظر : الهداية (ج ١/ص ٩١) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٦٣ - ٢٦٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١١٣) .

(٢) حكى المؤلف في المحلى (ج ٢/ص ٦٧) نحو هذا عن الحنفية ثم قال : « . . . وأما أبو حنيفة ، فإنه أطرّد قولاً ، وأكثر خطأً ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة ؟ ، على أنه قد صح الإجماع في بعض الأوقات على تنكيس الصلاة وهي حال من وجد الإمام جالساً أو ساجداً ، فإنه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة ، وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم » .

(٣) في (ت) : « وهذا خلاف الإجماع » .

(٤) الحَلَّة : الجهة والقصد : انظر القاموس (ص ١٢٧٤) .

يعكس أذانه ، أو إقامته^(١) .

وقالوا في جواز تنكيس الوضوء كذلك^(٢) ، وقد شرع الله تعالى الوضوء قبل هجرته ﷺ^(٣) قبل نزول الأذان ورؤياه ، وقد علم كل من له أدنى إلمام بالسنة ، أن الأذان كان في أثناء الهجرة ، والوضوء كان في أول النبوة ، وقد نقل الصحابة رضي الله عنهم^(٤) وضوءه ، ولم ينقلوه منكسا ، وروى الصحابة وضوء بعضهم بعضا ، ورواه عنهم التابعون ، ومن بعدهم إلى يومنا هذا ، فلم يذكر أحد منهم تنكيس الوضوء .

وقالوا : (١٤٠/ش) على القارن طوفان وسعيان ، وهو خلاف إجماع

(١) قال الحنفية : إذا قَدَّمَ المؤذن في أذانه ، أو إقامته بعض الكلمات على بعض جاز ، وقالوا الأصل فيه أن ما سبق أداؤه يعتد به حتى لا يعيده في أذانه ، وانظر : المبسوط (ج ١/ص ١٣٩) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٤٩) .

وقال المؤلف بعد حكاية خلاف أبي حنيفة : « . . . قال علي : لا يشك أحد في أن رسول الله ﷺ عَلَّمَ النَّاسَ الأَذَانَ ، ولولا ذلك ما تكهنوا ولا ابتدعوها فإذا لا شك في ذلك ، فإنما علمهما عليه السلام مُرَتَيْنِ كَمَا هُمَا ، فَأَوَّلَا يَأْمُرُ الَّذِي يَعْلَمُهُ بِأَنْ يَقُولَ ما يلقنه ، ثم الذي بعده من القول إلى انقضائهما ، فإذا هذا كذلك ، فلا يحل لأحد مخالفة أمره ﷺ في تقديم ما آخر ، أو تأخير ما قدم » .
وانظر المحلى (ج ٢/ص ٦٧) .

(٢) هذا القول في : المختصر (ص ١٨) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢١) والهداية (ج ١/ص ١٤) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٦) والمجموع (١/٤٤٣) والبحر الزخار (٢/٥٩٥٨) والتحقيق في أحاديث الخلاف (١/١٦١ - ١٦٣) .

(٣) في (ت) : « عليه السلام » .

(٤) سقطت من (ت) .

الصحابة رضي الله عنهم (١) فقد جاء عنهم أن كل من حج مع النبي ﷺ (٢) ففرن فإنما طافوا طوافا واحدا ، وسعوا سعيا واحدا (٣) ، وتعلقوا برواية كاذبة عن علي لم تصح قط (٤) ، ولسنا ندعي في هذا إجماع المسلمين في الأعصار ، لأنه قد صح عن نفر من التابعين طوافان وسعيان (٥) .

وقالوا : لا يقتل في دار الحرب شيخ كبير ولا عسيف ، وقد صح بالإجماع المتيقن أن رسول الله ﷺ (٦) قتل كل من أنبت من بني (٢٣٧/ت) قريظة (٧) ، وهم جماعات ومثون كثيرة ، وكان منهم بلا شك العسيف ، والشيخ الكبير ، وهذا يحضرة جميع الصحابة ، وعلم من تخلف بالمدينة لقربها وأنها في طرف المدينة على نحو ميلين من المسجد ، ولم يصح خلاف هذا قط ، لا عن النبي ﷺ (٨) ولا عن أحد من الصحابة ، إنما آتت

(١) سقطت من (ت) .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) انظر : المبسوط (ج ٤/ص ١٧٤) .

(٤) تقدم تخريج رواية علي .

(٥) من هؤلاء التابعين : الشعبي كما أخرج ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ١٤٣١٥ (ج ٣/ص ٢٩١) .

(٦) سقطت من (ت) .

(٧) أخرجه البخاري في المغازي ، باب حديث بني النضير برقم ٤٠٢٨ من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال : « حاربت قريظة والنضير ، فأجلى بني النضير ، وأقر قريظة ، ومن عليهم حتى حاربت قريظة ، فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين . . . » .

(٨) في (ت) : « عليه السلام » .

روايات فاسدة تعلقوا بها .

وقالوا : فيمن أسلم في دار الحرب ، ثم خرج إلى دار الإسلام ، ومن أسلم في دار الحرب ، وأقام بها حتى فتحت ، ومن خرج من دار الحرب كافراً إلى دار الإسلام ، فأسلم فيها ، كيف حكم ماله وعقاره وولده الصغار - بأقوال قد ذكرناها فيما لا يعرف أحد قالها قبلهم ، وهي خلاف جميع إجماع الصحابة عليهم السلام ^(١) لأنه لا يختلف مؤمن ولا كافر ممن له علم بالأخبار أن طائفة من الصحابة أسلموا بمكة ، ثم هاجروا كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ، وأن طائفة منهم أتوا إلى المدينة كفاراً ، فأسلموا فيها كخالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص وغيرهم ، وطائفة أسلموا بمكة وبقوا بها مستضعفين لا يطيقون الهجرة إلى أن فتحت ، وكلهم يبقين رجع إلى ماله وداره ، وولده صغارهم وكبارهم ، إلا أن رسول الله ﷺ ^(٢) . داره لعقيل ، وكره لبني جحش طلب دارهم التي باعها لهم أبو سفيان ^(٤) ، لا حكماً عليهم ، بل اختياراً لهم ، وهذا أمر مشهور لا خفاء به ، وكذلك من أسلم من بني قريظة ، فإنهم أحرزوا مالهم وعقارهم وأولادهم ^(٥) ، وقالوا : إن فتحت أرض من

(١) سقطت من (ت) .

(٢) في (ت) : « عليه السلام » .

(٣) هنا في (ت) بياض بقدر كلمة ، والكلام في (ش) مُسْتَرْسَلٌ .

(٤) تقدمت ترجمته .

(٥) تقدم ذلك في حديث ابن عمر .

أرض الحرب ، وفيها أرض لمسلم ساكن في دار (١٤١/ش) الإسلام (٢٣٨/ت) ، فهي غنيمة كسائر أموال الكفار ، وهذا خلاف إجماع جميع [أهل] ^(١) الإسلام في تجويزهم أموال المسلمين ، وخلاف ما ذكرنا من عمل الصحابة في أموالهم وعقارهم بالطائف ومكة .

وقالوا : قد صح إجماع الصحابة على تضمين الرهن إن هلك ، وكذبوا في ذلك على جاري عاداتهم في استسهال هذه الدعاوى الكاذبة ، وكان كذبهم هذا عائدا على أنفسهم ، لأنهم قالوا : إن ولد الرهن وغلة الرهن ، وثمره الرهن رهن الأمهات والمُغَلّ والشجر ، ثم قالوا : إن تلف شيء من ذلك لم يضمن ^(٢) ، فلم يحصلوا إلا على إقرارهم على أنفسهم ، بأنهم خالفوا الإجماع إجماع الصحابة في تضمين الرهن ، وشهدوا على أنفسهم ، وعلى أهلها تجني بَرَأَقَشُ ^(٣) .

وقالوا : من أكره على قتل ألف مسلم ظلما وعدوانا ، بسجن شهر يهدد به ، فضرب أعناقهم كلهم بالسيف ، فلا شيء عليه لا قود ولا دية . وهذا خلاف مقطوع به ، لإجماع أهل الإسلام على تحريم دم المسلم إلا بكفر بعد إيمان ، أو زنى بعد إحصان ، أو نفس بنفس أو حراة مع قولهم من أكره على الطلاق ، أو النكاح أو العتق لزمه ،

(١) زيادة مئى .

(٢) هذا القول في : المختصر (ص ٩٤ - ٩٥) والهداية (ج ٤/ص ٤٩٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ٦٢) .

(٣) هذا المثل يضرب لمن يعمل عملا يرجع ضرره عليه وانظر القاموس مادة براقش (ص ٧٥٤)

وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِهِ .

وقالوا : إن زنى الإمام بألف مسلمة محصنة وهو محصن ، أو غير محصن ، أو شرب الخمر علانية فلا شيء عليه في ذلك لأحد ولا تعزير ، فإن كَسَرَ ضَرْسَ يهودي ، أو ضرس نصراني ، لزمه أن يُقْلَعَ ضرسه ، أو قَتَلَ نصرانيا ، أو يهوديا قُتِلَ به ، وهذا خلاف إجماع جميع أهل الإسلام ، في إيجاب الحد على الزاني ، وشارب الخمر ^(١) .

وقالوا : لا يجوز بيع المكاتب الذي لم يؤد من كتابته شيئا ، وهو خلاف اليقين من إجماع جميع الصحابة إذ بيعت بريرة . وهي مكاتبه . لم تؤد من كتابتها شيئا بمحضر جميع الصحابة ، وخطب رسول الله ﷺ ^(٢) في شأنها الخطبة ^(٣) .

وقالوا بإباحة المسكر ، وإسقاط الحد عمن تعمد السكر من شراب العسل ، ومن شراب الذرة ، ومن شراب التين ، وهذا خلاف إجماع المسلمين يعني إباحة السكر ، وأما إسقاط الحد فقد روي عن الحسن وروى عنه خلافة .

وقالوا : يكره أن يتخذ الإنسان سورة يختصها بقراءتها في صلاته ، وَعَمُّوا بذلك الجمعة وغيرها وهذا خلاف إجماع (١٤٢/ش) أهل

(١) سقطت « الخمر » من (ش) .

(٢) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٣) كذا وقد تقدم تخريج حديث بريرة وهذا القول في : الهداية (ج ٣/ص ٢٨٩) . ولم ينفرد الحنفية بالقول في المنع من بيع المكاتب ، بل شاركهم فيه أحمد في رواية عنه ، ومالك والشافعي في أحد قوليه وانظر المغني (ج ٩/ص ٣٤٨ - ٣٤٩) .

الإسلام ، في شرق الأرض وغربها ، في كل مضر وقرية جامعة ، من عهد رسول الله ﷺ (١) إلى يومنا هذا جيلا جيلا ، في اختصاصهم الركعة الأولى من الجمعة بسورة الجمعة (٢) ، يشهد ذلك الرجل والمرأة ، والعالم ، والجاهل والصغير والكبير . (٢٣٩/ت)

وقالوا : إنما اعتقنا أمهات الأولاد بفعل عمر (٣) ، فانظروا يا معشر السامعين ، من شدة ظلام وجهل هؤلاء المساكين ، إذ في قولهم هذا أن جميع المسلمين كانوا مجمعين على استحلال بيع أمهات الأولاد حتى قضى عمر بخلاف ذلك ، وهذا اعتراف منهم على أنفسهم بخلاف الإجماع المتقدم ، وليتهم لم يقحموا عمر مع أنفسهم في خلاف الإجماع المتيقن ، وقد أعاذ الله تعالى عمر من ذلك ، ثم اعجبوا لحماقة أخرى لهم في هذا القول إذ جعلوا إجماعا شيناً أقروا أنه رأي من عمر ، قد صح خلافه عن ابن مسعود ، وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت (٤) ، ولم

(١) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٢) أخرجه مسلم في الجمعة باب ما يقرأ في صلاة الجمعة (ج٦/ص١٦٦) والنسائي في الجمعة باب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين (ج٣/ص١١١) والترمذي في الجمعة باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة برقم ٥١٨ ، وابن ماجه في الصلاة باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة برقم ١١١٨ ، والدارمي في الصلاة باب القراءة في صلاة الجمعة برقم ١٥٢٩ ، والبيهقي في الكبرى (ج٣/ص٢٠٠) ، والمعركة (ج٢/ص٤٨٥) ، والطيايسي في مسنده برقم ٧٩٥ .

(٣) تقدم تخريج فعل عمر في أمهات الأولاد .

(٤) أما الرواية عن ابن مسعود في ذلك : فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٥٩٢ ٢١ (ج٤/ص٤١٠) عن زيد بن وهب قال : « مات رجل من الحي ، وترك أم ولد فقام =

يجعلوا إجماعاً شيئاً يقرون أن جميع أهل الإسلام كانوا عليه قبل عمر ، وأقروا أنه لم يقله أحد قبل عمر ، فوا خلافاً ويا للعصية والإفكية ، ونسأل الله تعالى العافية آمين .

وقالوا : بِمِثْلِ هذا سواءٌ بسواءٍ في حد الخمر ، والقولُ عليهم في ذلك كالقول في مسألة أمهات الأولاد ، إذ نسبوا إلى عمر خلاف إجماع كل من قبله بإقرارهم ، ولم يروا من الإجماع شيئاً أقروا بالسنتهم أنه لم يكن فيه مخالف ورأوا إجماعاً شيئاً أقروا بالسنتهم أنه لم يكن فيه مخالف^(١) ، ورأوا إجماعاً شيئاً أقروا أنه رأي مُحدث من عمر ، قد صح خلافه عن عمر نفسه^(٢) ، وعن عثمان بعده وعن علي والحسن وعبد الله بن جعفر^(٣) بمحضر الصحابة ، فاعجبوا لهذا التخليط ، نسأل^(٤) الله العافية .

= الوليد بن عقبة يبيعها ، فأتينا عبد الله بن مسعود فسألناه ، فقال إن كتم لا بد فاعلين فاجعلوها من نصيب ابنها » .

(١) في العبارة تكرار .

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٨٤٠٨ (ج ٥/ص ٥٠٣) عن هشام عن الحسن أن عمر ضرب في الخمر ثمانين .

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٢٤٠٧ (ج ٥/ص ٥٠٣) عن حصين أبي ساسان أنه ركب الناس من أهل الكوفة إلى عثمان فأخبروه بما كان من أمر الوليد بن عقبة من شرب الخمر ، فكلّم في ذلك علياً فقال عثمان : دونك ابن عمك فأقم عليه الحد ، فقال : قم يا حسن فاجلده فقال فيم أنت من هذا ؟ أول هذا غيرك قال : بل ضعفت ووهنت وعجزت ، قم يا عبد الله بن جعفر ، فجعل يجلده ، ويعد علي حتى بلغ أربعين ، فقال : كف وأمسك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين ، وأبو بكر أربعين وكملها عمر ثمانين ، وكل سنة » .

(٤) في (ش) : « واسألوا » .

وزيادة أخرى إقرارهم أن عمر فعل ذلك قياساً على حد القذف وهم يقولون : إن الحدود لا يحل أن تضرب بالقياس ، وأن حكمها أن تُدْرَأَ بالشبهات .

وقالوا (٢٤٠/ت) : لا يجوز أن تصلى فريضة خلف متنقل (١) ، وهذا خلاف الإجماع المتيقن من جميع الصحابة عليهم السلام (٢) وقد ثبت يقيناً أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ (٣) ، ثم يرجع إلى قومه ، فيؤمهم في تلك الصلاة نفسها (٤) . (١٤٣/ش)

وقالوا : لا يجوز أن يبتدئ الإمام الصلاة بقوم ثم يأتي الإمام الراتب ، فيصير إماماً لهم ، ويصير الإمام الأول مأموماً (٥) ، وهذا خلاف إجماع جميع الصحابة بيقين ، لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بالصحابة ، ثم جاء رسول الله ﷺ (٦) فصَاراً في تلك الصلاة ، وصار أبو بكر رضي الله عنه (٧)

(١) هذا القول في : الهداية (ج ١/ص ٦٢) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ١٤١) والبحر الزخار (ج ٢/ص ٣١٧) ، والتحقيق في أحاديث الخلاف (ج ١/ص ٤٨١) والمحلّى (ج ٤/ص ٢٢٥) .

(٢) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٣) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٤) سبق تخريج حديث معاذ .

(٥) هذا القول في : تبيين الحقائق (ج ١/ص ١٥٤) والبحر الزخار (ج ٢/ص ٣٢٠) والتحقيق في أحاديث الخلاف (ج ١/ص ٤٨٩) .

(٦) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٧) سقط لفظ الترضي من (ت) .

مأموماً بحضرة جميع الصحابة ، وعلم من غاب منهم بذلك^(١) .
 وقالوا من سجد في الصلاة على أنفه دون جبهته ، ولم يضع يديه ولا
 ركبتيه على ما هو عليه ، ولا مقاعده ، فصلاته تامة ، وهذا خلاف
 جميع أهل الإسلام عالمهم وجاهلهم ونسائهم ورجالهم وأحرارهم ،
 وعبيدهم وكبارهم وصغارهم وبررتهم وفساقهم ، من كل نحلة وفرقة
 مذ نزلت الصلاة إلى يومنا هذا في جميع الأرض ، فما روي مسلم قط
 يصلي هذه الصلاة ولا جاءت إباحتها عن أحد من المسلمين قبل من قال
 بها [ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم]^(٢) وإن العجب ليكثر جداً
 ممن علم شهرة قوله ﷺ^(٣) : (إذا أتيتم الصلاة فأتوها وعليكم السكينة
 والوقار ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا)^(٤) . وعلم قوله
 ﷺ^(٥) للمبادر بالركوع الداخل في الصف فيه : (زادك الله حرصاً ولا
 تعد)^(٦) ، ثم يرى مثل هذه الصلاة التي قد قال إنها تسقط عنه فرض

(١) تقدم تخريج هذا الحديث .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٣) في (ت) : « عليه السلام » .

(٤) أخرجه البخاري في الأذان باب قول الرجل فاتتنا الصلاة برقم ٦٣٥ ، ومسلم في
 المساجد ومواضع الصلاة (ج ٥/ص ٩٨) وأبو داود في الصلاة باب السعي إلى الصلاة
 برقم ٥٧٢ والنسائي في الإمامة باب السعي إلى الصلاة (ج ٢/ص ١١٤) والترمذي في
 المواقيت ، باب ما جاء في المشي إلى المسجد برقم ٣٢٦ .

(٥) في (ت) : « عليه السلام » .

(٦) أخرجه البخاري (ج ١/ص ١٠٨) وأبو داود في الصلاة باب الرجل يركع دون الصف
 برقم ٦٨٣ و ٦٨٤ وسياقه عنده عن زياد الأعلم حدثنا الحسن أن أبا بكره حدث أنه =

الله تعالى المخاطب به ، وهو يعلم قوله ﷺ^(١) : (من عمل عملاً ، ليس عليه أمرنا ، فهو رد)^(٢) .

أفلا يرتدع بِصَحِيح هذه الآثار وبما في مدلولها من مخالفة ما نص عليه ﷺ^(٣) ، وما كان عليه عمله ، وما كان عليه عمل الصحابة والتابعين ، وكافة أهل العلم إلا صاحب هذا القول ولو روي مصل يُصلي هكذا لم شك أحد يراه من مؤمن وكافر ، في أنه عابث متلاعب متماजन ، مستخف بالدين .

وقالوا بجواز قراءة القرآن في الصلاة بالأعجمية ، وهذه كالتى قبلها سواء بسواء ، وقد قال تعالى منكراً على من قال (٢٤١/ت) بقولهم من الكفار : ﴿ أَتَجْعَلُ وَعْرِيَّ ﴾^(٤) ، وبالله لو أن امرئاً صلى كما ذكرنا (١٤٤/ش) قبل عنهم ، وقرأ بالأعجمية لكان بلا شك لا عباً كلعب أهل الزمر في الأعراس ، وأما مصلياً فلا ،

= دخل المسجد ونبي الله ﷺ راكم قال : فركت دون الصف فقال النبي ﷺ : « زادك الله حرصاً ولا تعد » .

(١) في (ت) : « عليه السلام » .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند برقم ٢٥٠٠٨ (ج ١٧/ص ٥٢١) ، وأخرجه : بلفظ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » . البخاري في الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور ، فالصلح مردود برقم ٢٦٩٧ ومسلم في الأقضية (ج ٣/ص ١٣٤٣) وأبو داود في السنة باب لزوم السنة برقم ٤٦٠٦ ، وأحمد في المسند برقم ٢٤٣٣١ (ج ١٧/ص ٣٣٤) .

(٣) في (ت) : « عليه السلام » .

(٤) سورة فصلت الآية رقم ٤٤ .

أفترأهم لم يسمعوا قوله ﷺ^(١) : (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٢)
[وبالله تعالى التوفيق]^(٣) !! ؟

ثم عَقَّبُوا بقولهم : من عطس في صلاته ، فقال : (الحمد لله رب العالمين) بطلت صلاته ، فإن لله وإنا إليه راجعون على ظهور هذه الحوادث في الإسلام^(٤) .

وقالوا : لا يُصَلَّى على الميت الغائب^(٥) ، وهذا خلاف متيقن بإجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم^(٦) إذ صلى بهم رسول الله ﷺ^(٧) على النجاشي رضي الله عنه^(٨) وصفهم خلفه صفوفاً^(٩) ، وما يمترى مسلم في أن كل من بلغه ذلك فإنه علم ، ودان بأنه سنة وحق وفضيلة وليت شعري بماذا يدفعون صحة هذا

(١) في (ت) : « عليه السلام » .

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث .

(٣) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٤) انظر المحلى (ج ٣/ص ١٤٣) .

(٥) هذا القول في : بدائع الصنائع (ج ١/ص ٣١٢) والتحقيق في أحاديث الخلاف (ج ٢/ص ١٤) .

(٦) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٧) في (ت) : « عليه السلام » .

(٨) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٩) أخرجه البخاري في الجنائز باب الصفوف على الجنازة برقم ١٣١٨ و ١٣٢٠ ، والترمذي في الجنائز باب ما جاء في صلاة النبي ﷺ على النجاشي برقم ١٠٤٤ وابن ماجه في الجنائز باب ما جاء في الصلاة على النجاشي برقم ١٥٣٤ و ١٥٣٥ و ١٥٣٦ و ١٥٣٧ و ١٥٣٨ .

الحديث ؟ ! ولا مساغ للتأويل فيه إلا بالتعلق بالأمانى الباطلة ، وكيف يسوغ لمسلم أن يرغب بنفسه عما رضىه الله ، شرعا لنبيه فعمل به ، وعمل به معه أصحابه ، ولا نكير منهم لذلك ولا متعقب ، وهل يترفع عن العمل بمثل هذه السنة من ينقاد إلى مثل ما ذكرنا قبل ؟ ! اللهم بك الملاذ ، وبك العوذ ^(١) للعباد ومنك التوفيق .

وقالوا فيما رواه بعض متقدميهم . بجواز تنكيس الأذان ، وأن يقولوا فيه (الرحمن أعظم) مكان (الله أكبر) ^(٢) . وهذا خلاف الإجماع المتيقن المقطوع به من أذان جميع أهل الإسلام ، مُدْ نزل الأذان عصرا عصرا ، إلى يومنا هذا في كل مدينة وقرية وحلة للإسلام في شرق الأرض ، وغربها ، في كل نحلة تنتمي إلى الإسلام يسمعون ذلك علانية خمس مرات ، في كل يوم ، لا يجهل هذا حر ولا عبد ، وَلَا عالم ولا جاهل ، ولا امرأة ولا رجل ، ولا صبي ولا بار ولا فاسق ، نعم ولا نصراني ولا يهودي ولا مجوسي ولا صابئ ، ولا زنديق فو الله ما سمع قَطُّ مؤذن يُنكِّس أذانه ، ولا نقول غير : (الله أكبر) حاشا في آخر الأذان ، فقد روي : « لا إله إلا الله ، الله أكبر ، الله أكبر » ^(٣) فقط فاعجبوا واحمدوا

(١) كُتِبَ في هامش النسختين معا : « العياذ » ، قلت : وما وقع هنا صحيح إذ العوذ كالعياذ وانظر : القاموس (ص ٤٢٨) مادة عوذ .

(٢) لم أقف على ذلك في كتب الحنفية التي بين يدي .

(٣) هذه الجملة من حديث أبي مخذورة في صفة الأذان : أخرجه مسلم في الصلاة باب صفة الأذان (ج ٣/ص ٨٠) وأبو داود في الصلاة باب كيف الأذان برقم ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ والنسائي في الصغرى في الأذان باب كيف الأذان (ج ٢/ص ٤) وابن ماجه في =

الله على السلامة .

وقالوا من كانت أيام حيضتها عشرة أيام فرأت (١٤٥/ش) الدم الأسود يوماً قبل أيامها المعهودة بيوم ، ويوماً في أول أيامها متصلاً باليوم الأول ، ثم رأت الطهر في اليوم الثاني ، فإن اليوم الذي رأت فيه الدم الأسود هو يوم الطهر تصلي فيه وتصوم ويطؤها زوجها بعلمها (٢٤٢/ت) ، وتطوف بالبيت فيه ، واليوم الثالث الذي رأت فيه الطهر هو يوم حيض لا تصلي فيه لله تعالى صلاة ، ولا تصومه إن كان في رمضان ، ويحرم على زوجها وطؤها ^(١) وهذا خلاف للمتيقن من الإجماع من أهل الإسلام في حكم الحيض بظهور الدم الأسود ، وفي حكم الطهر برؤية النقاء من الدم والكدر والصفرة .

وقالوا لو أن أبا بكر الصديق ، وعمر الفاروق وعثمان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم توضأوا للصلاة ، ثم أتى أحدهم إلى بئر مُعَيَّنَةٌ فوضأ يده فيها ، ينوي بها تجديد وضوء لله تعالى ، متقرباً به إليه ، فإن ماء البئر قد تنجس كله ، ولا يحل الوضوء منه ، ولا بد من نزح البئر ، فلو أن نصرانياً اغتسل فيها تبرداً ، وتنظفاً للزنا ، أو وضأ فيها يده ليأكل لحم الخنزير ، لم يضر ذلك ماء البئر شيئاً بل هو طاهر بحسبه يتوضأ منه للصلاة ، فوا عجباً لهذه الضلالات ، وهذا خلاف جميع أهل الإسلام بلا شك ونعوذ بالله من الضلال ^(٢) .

= الأذان باب الترجيع في الأذان برقم ٧٠٨ .

(١) انظر المبسوط (ج ٣/ص ٢٠٩) .

(٢) تقدمت هذه المسألة من وجه آخر .

وقالوا : من استأجر شهود زور ، فشهدوا له في امرأة مسلمة لها زوج مسلم قد عشقها هذا الفاسق ، أن زوجها طلقها ثلاثا ، وأنها قد اعتدت ، وشهدوا أنها قد تزوجت هذا برضاها ، ورضا وليها ، والزوج وهي والولي منكرون ، يكون ويضجون ، أو شهدوا بأنه أعتق مملوكته هذه وأنها تزوجت هذا برضاها ورضا وليها ، فقبلهم الحاكم القاضي لجهله بسر القضية ، وحكم بما شهد به الفساق عنده فإنها حلال لذلك الفاسق ، ووطؤها له مباح عند الله تعالى ، وهذا خلاف جميع إجماع أهل الإسلام في أن (٢٤٣/ت) الفروج لا تحل عند الله تعالى ، إلا بما أحلها به من الزواج الصحيح بتراضيهما ^(١) إذا لم يكن لها زوج ، ولا كانت في عدة منه ، وزادوا خلافا ، فقالوا : إن صح بعد ذلك أنهم كاذبون مستأجرون (١٤٦/ش) لم يفسخ الحكم ، فلو أن حاكما حكم عندهم بشهود ، بمثل شهادة بلال وسالم مولى أبي حذيفة ^(٢) قبل أن يعتقا ، وبشهادة جابر بن عبد الله ، وعبد الله بن العباس ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب في درهم علموا وجوبه لصاحبه عند يهودي قبل أن يعموا ، وجب فسخه .

قالوا : فلو شهد به يهوديان وجب الحكم به ولا بد .

(١) في (ش) : « بتراضيهما » .

(٢) سالم مولى أبي حذيفة قيل هو أبو عبد الله سالم بن عبيد بن ربيعة وقيل سالم بن معقل القرشي أحد السابقين الأولين شهد بدرا وأحدا وسائر المشاهد ، وقتل يوم اليمامة شهيدا . انظر : الإصابة (١١/٣) وأسد الغابة (١٤/٢) وتهذيب الأسماء واللغات (٢٠٦/١) .

فقولوا : يا عباد الله ، كيف لا تسوء الظنون بقوم هذه مقالاتهم في دينهم ؟ أم كيف لا يعذر سلفنا الطيب من أئمة أصحاب الحديث فيما قد قالوه في أبي حنيفة وأصحابه ، إذ سمعوا هذه الأقوال الملعونة ؟ ونسأل الله العافية مما ابتلاهم به آمين .

وقالوا : جائز أن يكون إنسان واحد ابن أمتين ، كل واحدة منهما قد ولدته ، وهذا لانقول فيه أنه خلاف إجماع الصحابة رضي الله عنهم ^(١) فقط ، ولا أنه خلاف أهل الإسلام فقط ، بل هو بلا شك خلاف كل من على وجه الأرض من مؤمن وكافر ، وخلاف الملائكة والجن ، فإن قالوا : لسنا نقول أن كل واحدة منهما ولدته ، لكن نحكم لكل واحدة منهما في الميراث والنفقة والبر بحكم أمه - قلنا لهم : أخبرونا عن حكمكم هذا أهو حق ، لأن كل ^(٢) واحدة منهما أمه ، أم لأن فيهما من ليست أمه بلا شك ؟ ولا بد من أحد الوجهين ضرورة ، فإن قالوا : هو حق لأن كل واحدة منهما أمه التي ولدته ، قلنا : هذا الذي أنكرناه عليكم ، والذي دفعتم عن أنفسكم قد صرتم إليه ، وإن قالوا : بل لأن منهما ^(٣) من لم تلده ، ولا هي أمه ، قلنا : فقد أقررتم أنكم حكمتهم بالباطل ، وحكمتهم لغير الأم بأنها أم ، . وفي هذا كفاية . (٢٤٤/ت)

وقالوا : من تزوج أمه وابنته وأخته ، وهو عالم بنسبهن وعالم

(١) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٢) في (ت) : « لأنَّ ثم » .

(٣) في (ش) : « فيهما » .

بالتحريم ، ووطنهن ، فالولد لآحق به ^(١) ، والمهر لآزَم ، ولا حد في ذلك عليه ولا عليهن ، وهذا خلاف إجماع أهل الإسلام في تحريم القرائب ^(٢) ، وهذه المجوسية المحضة جهاراً في دين الإسلام ؟ وقالوا : بأن سهم ذي القربى قد انقطع بعد رسول الله ﷺ وهذا خلاف إجماع أهل الإسلام يقيناً .

وقالوا : في جماعة قطعوا الطريق وقتلوا المسلمين (١٤٧/ش) وأخذوا أموالهم ، وسعوا في الأرض فساداً أن عليهم حد المحاربة إلا أن يكون معهم زانية أو صبي بغاء ، يفسقون به فيسقط عنهم حيثنذ خد الحاربة ، ويرجعون إلى ضمان المال ، وتخيير الولي في القود أو العفو ^(٣) ، وهذا خلاف جميع أهل الإسلام بلا شك . وقالوا : يثبت النكاح بشهادة الحجاج بن يوسف ، ومسلم بن عقبة ^(٤) ،

(١) سقطت : « به » من (ت) .

(٢) لم أجد هذا الجمع فيما بين يدي من كتب اللغة ويقال هو قريبي وذو قرابتي ، وأقرباؤك وأقاربك وأقربوك ، عشيرتك الأدنون وانظر : القاموس مادة قرب (ص ١٥٧ - ١٥٨) ومختار الصحاح مادة قرب (ص ٤١٥) .

(٣) هذا القول في : مختصر الطحاوي (ص ٢٧١) والهداية (ج ٢/ص ٤٢٥) وبدائع الصنائع (ج ٧/ص ٩٧) ، واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢١٢) والبحر الزخار (ج ٦/ص ١٩٨) .

(٤) مسلم بن عقبة من القادة ، وجهه يزيد في جيش عظيم لقتال ابن الزبير ، فنزل قرب المدينة وقاتل أهلها وهزمهم في وقعة الحرة ، وسار إلى مكة فتوفي بالطريق أنظر : المعارف (ص ٣٥١) .

أو بشهادة أبي مسلم ^(١) وقحطبة ^(٢) ، أو فاسقين من سائر الفاسقين ولا يثبت بشهادة بلالٍ وسالم مولى أبي حذيفة قبل أن يعتقا ، ولا بشهادة أبي أحمد بن جحش ^(٣) ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس وابن عمر فيا للمسلمين ، هل يشك مسلم في أن هذا قول لا تُقبلُ عليه نفسُ مسلم وأنه قول إبليس ، وخلاف إجماع أهل الإسلام قبلهم !! ^(٤) .
وقالوا : يبطل المساقاة والمزارعة ^(٥) ، وقولهم هذا ^(٦) هو خلاف

(١) لعله أبو مسلم الخراساني حامل الدعوة العباسية وانظر طرفا من أخباره في المعارف (ص ٤٢٠) .

(٢) قحطبة بن شبيب الطائي من أصحاب أبي مسلم الخراساني وانظر المعارف (ص ٣٧٠) .

(٣) أبو أحمد بن جحش الأسدي أخو أم المؤمنين زينب اسمها عبد بغير إضافة ، وقيل : عبد الله ، وهو من السابقين الأولين ، وقيل إنه هاجر إلى الحبشة ، ثم قدم مهاجرا إلى المدينة ، وشهد بدرا والمشاهد بعدها ، وقيل مات بعد أخته زينب بنت جحش ، وقيل غير ذلك ، انظر : طبقات ابن سعد (ج ٨/ص ٤٦) ، والإصابة (ج ٧/ص ٥ - ٦) .

(٤) يعرض المؤلف بما في مذهب الحنفية من أنه ينعقد نكاح المسلمين بحضور شاهدين حرين عاقلين بالغين مسلمين رجلين ، أو رجل وامرأتين ، عدولا كانوا ، أو غير عدول ، أو محدودين في القذف . وانظر الهداية (ج ١/ص ٢٠٦) .

(٥) المزارعة باطلة عند أبي حنيفة ، وقال الصحابان : هي جائزة واستدلا بحديث معاملة أهل خيبر بنصف ما يخرج منها ، واستدل أبو حنيفة ، بما روي أنه ﷺ نهى عن المخابرة وهي المزارعة ، قال : ولأنه استعجار ببعض ما يخرج من عمله ، فيكون في معنى قفيز الطحان ، ولأن الأجر مجهول أو معدوم ، وكل ذلك مفسد ، ومعاملة النبي ﷺ أهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق المن والصلح ، وهو جائز ، وجوز الصحابان المساقاة ومنعها أبو حنيفة وانظر تفاصيل ذلك في : الهداية (ج ٤/ص ٣٨٣ و ٣٨٩) وتحفة الفقهاء (ج ٣/ص ٢٦٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ٢٢٨ - ٢٣٣) .

(٦) سقطت من (ش) .

إجماع جميع أهل الإسلام ، وجميع الصحابة عليهم السلام ^(١) فإن النبي ﷺ ^(٢) أعطى اليهود خيبر على أن يعملوها بنصف ما يخرج منها من زرع أو تمر ، بحضرة جميع الصحابة أولهم عن آخرهم ، وما منهم أحد إلا وصل إليه نفع ذلك إما من نصيب في خيبر وإما إذ بلغه الأمر ، فسُرَّ بذلك لأنه أمر مشهور في بلد جليل ، لم يكن بالحجاز ، أخصب منه ، ولا أجمع ، وحسبك قول العرب (ريف الحجاز خيبر) . (٢٤٥/ت)

وقالوا : بإبطال التحيس ^(٣) ، وهو إجماع متيقن ظاهر عند جميع الصحابة مشهور عندهم ، من عملهم كلهم إلا قولاً قاله عبد الملك بن خبيب ^(٤) - وهو مشهور بالكذب - أن جميع الصحابة حبسوا أموالاً ، إلا عبد الرحمن بن عوف فإنه لم يكن يرى التحيس .

(١) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٢) سقط لفظ الصلاة والسلام من (ت) .

(٣) الأصح عند أبي حنيفة جواز الوقف إلا أنه غير لازم بمنزلة العارية ، وقال الصحابان : حبس العين على حكم الله تعالى ، فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعة إلى العباد فيلزم وانظر : الهداية (ج ٣/ص ١٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٤) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي أبو مروان ، تفقه بالأندلس ، ثم رحل فلقي أصحاب مالك وغيرهم روى عن عبد الملك الماجشون ، ومطرف وغيرهما . وقيل لم يكن له علم بالحديث ، ولا كان يعرف صحيحه من سقيم ، وذكر عنه أنه كان يتساهل ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته ، وكان مع ذلك نحويًا شاعرًا ، حافظًا للأخبار والأنساب والأشعار ، طويل اللسان ، متصرفًا في فنون العلوم ، له « الواضحة » و« تفسير الموطأ » . وغير ذلك توفي سنة ٢٣٨ هـ انظر تاريخ ابن الفرضي (ص ٢٢١ - ٢٢٣) وجذوة المقتبس (ص ٤٤٨) وبغية الملتبس (ص ٣٧٧) .

قال أبو محمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١) : وهذا باطل ، لكن روينا عن رجلين من التابعين إبطال التحيس عن أحدهما - وهو شريح - (٢) وعن الثاني : كراهته - وهو المنذر بن ساوى (٣) .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى (٤) : يكفي من عظيم خلافهم للإجماع ، أَنَّهُ لا يختلف أحد ممن له أقل علم بالأخبار من مسلم وكافر ، أَنَّهُ لم يكن قط في عصر الصحابة واحد فما فوقه (١٤٨/ش) يأتي إلى قول صاحب أكبر منه ، فيأخذه كما هو ، ويترك قول غيره فلا يلتفت إليه ، ثم لا يختلف اثنان في أنه لم يكن قط في عصر التابعين واحد فما فوقه عمد إلى أقوال تابع أكبر منه أو صاحب ، فأخذها كما هي ، ودان الله تعالى بها وترك قول من سواه ، ثم لا يختلف اثنان في أنه لم يكن قط في عصر تابعي التابعين واحد ، فما فوقه عمد إلى أقوال تابع ، أو صاحب ، فأخذها كما هي وحارب دونها كل ما سواها ، هذا إجماع عن جميع الصحابة كلهم ، وجميع التابعين أولهم عن آخرهم ، وجميع تابعي التابعين ، لا خلاف فيه عن أحد منهم ، فهذا هو الإجماع التام المقطوع به ، المتيقن في (٥) جميع الأعصار الثلاثة المحموده ، وهم يعرفون هذا

(١) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٢) تقدمت ترجمته .

(٣) كذا ولم اقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر .

(٤) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٥) في (ش) : « من » .

ويقرون به ، ولا يقدرّون على إنكاره .

ثم خالف جميع متأخريهم هذا الإجماع وخرقوه وابتدعوا ضلالة لم يسبقهم إليها أحد قبلهم فصاروا فرقتين : إحداهما قلّدت أبا حنيفة بلا طلب دليل ، ولا تكلف برهان والأخرى جعلت شغلها في دينها البحث عما ينصرون به أقوال أبي حنيفة على تضاربها ^(١) واختلافها ، وأن له قولتين : إحداهما تحرم والأخرى تحلل ما حرم في الأخرى ، فينصرونها جميعاً مجاهرةً لله تعالى بهذا الباطل ، بكلّ خبر مكذوب يدرون أنّه غير صحيح ، وبكل قياس فاسد ، وتعليل بارد ، لم يعرفه قط صاحب ، ولا تابع ، وفيهم طائفة لا ترى الخروج عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد ، وزفر ، وكل هذا بدعةً هتكوا بها إجماع أهل الإسلام قاطبة ، ثم تلاهم فيها المالكيون والشافعيون ، فهذا خلاف الإجماع حقاً لا أكاذيبهم المفضوحة ودعاويهم المفتراة في دعواهم الإجماع ، حيث لا إجماع إلى خلافهم الإجماع حقاً وكذبهم على جميع الصحابة عليهم السلام ^(٢) أو على جميع أهل الإسلام أولهم عن آخرهم ، فأخذوا طرفي جبل الضلالة ، وانتظموا التلبيس معاً ، ونعوذ بالله من الضلالة والهلكة . (٢٤٦/ت)

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٣) : فهذه أقوالهم في خلاف الإجماع المتيقن ، وخلاف الجمهور (١٤٩/ش) ، وما قالوه بما لا يعرف له

(١) في (ش) : تضادها .

(٢) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٣) سقط لفظ الترحم من (ت) .

قائل قبلهم ، وإن لم يقطع على إنه إجماع بأرائهم لا بنص ، ونحن إن شاء الله ، ذاكرون أقوالهم المتناقضة في القياس ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

* * * *

تنبيه

في ذكر طرف من تناقضهم في القياس الذي به يَفْخَرُونَ وإليه ينتسبون وله يتركون القرآن ، وسنن رسول الله ﷺ ^(١) ، وإجماع المسلمين ، إما بتركهم في المسألة التي قاسوا فيها قياسا مثل الذي قاسوه ، وإما بتركهم فيها قياسا أقوى وأظهر من القياس الذي قاسوه ، وإما بتركهم القياس في مسألة أخرى مثل المسألة التي قاسوا فيها سواء ، وطرف مما خالفوا فيه الأصول التي يرون خلافها بزعمهم حراما في الدين .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : أجازوا الوضوء بنبذ التمر ، وقالوا : هو ماء استضاف إليه تمر طاهر ^(٣) ، قياسا على كل ما اختلط به شيء طاهر ، وقاسوا في أحد قوليهما عليه أيضا سائر (٢٤٧/ت) الأنبذة ، ولم يقيسوا عليه في قولهم الثاني سائر الأنبذة ، ثم لم يقيسوا عليه الخل ، فإن كان القياس حقا فقد تركوه ، وإن كان باطلا فقد استعملوه ، فإن ادعوا الإجماع على المنع من الخل ، قلنا : كذبتم ، لأن الحسن بن حي يميز الوضوء به ، وبماء العصف ^(٤) ، وكذلك حميد ابن

(١) في (ت) : « عليه السلام » .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) انظر : المختصر (ص ١٥) وتبيين الحقائق (ج ١ / ص ١٩) وبدائع الصنائع (ج ١ / ص ١٥) .

(٤) العصف : بضم العين والفاء : صبغ ، ويقال عصف الثوب فتعصف انظر : مختار الصحاح مادة عصف (ص ٣٤٤) .

عبد الرحمن ^(١) ، صاحبه ^(٢) ، وبعض السلف الطيب يجيز الغسل من الجنابة بحنا رقيق ^(٣) ، فهبكم أنكم صدقتم في أنه إجماع ، فهلا قسم ما اختلف فيه من النيذ ، على ما صدقتم أنه إجماع من المنع من الوضوء من الخل ، وهذا مما خالفوا فيه الأصول التي يعظمون خلافها ، وذلك أنه يقال لهم : في أي الأصول وجدتم ماء يجوز التطهر به في خارج المصر والقرية ، ولا يجوز التطهر به في المصر والقرية ، وهذا هو خلاف الأصول حقا .

فإن قالوا : إنما اتبعنا في ذلك فعل النبي ﷺ ^(٤) فلم يفعله إلا خارج القرية ، قلنا لهم : ولم يفعله عليه السلام إلا خارج مكة ، فلا تتعدوا به خارج (١٥٠/ش) مكة ، وإلا فلم قسم على ذلك الموضع سائر

(١) حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي أبو عوف الكوفي عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش ، وهشام بن عروة والحسن بن صالح وغيرهم ، وعنه أحمد وأبو خيثمة وابنا أبي شيبة وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة ١٩٢ هـ وقيل غير ذلك . أخرج له الجماعة . انظر : تهذيب التهذيب (ج ٢/ص ٢٩) والتقريب (ص ١٨٢) ، والخلاصة (ص ٩٤) .

(٢) انظر : المختصر (ص ١٥) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ١٩) ويدائع الصنائع (ج ١/ص ١٥) وحكى المؤلف في المحلى (ج ١/ص ٢٠٢) هذا المذهب عن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ، لكن حكى ابن المنذر في الإشراف وكتاب الإجماع ، كما نقله عنه النووي في المجموع (ج ١/ص ٩٣) اتفاق أهل العلم على أنه لا يجوز الوضوء بماء الورد والشجر والعصفور وغيره مما لا يقع عليه اسم الماء .

(٣) الرواية عنهم بذلك في المحلى (ج ١/ص ٢٠٠) .

(٤) في (ت) : « عليه السلام » .

المواضع ، ولم تقيسوا عليه ما بين منازل القرية ، فتأملوا جهلهم بالقياس ، وتلوّثهم فيه وأين وجدوا في الأصول : ما لا يجزئ الوضوء به إذا وجد ماء آخر ، ويجزئ الوضوء به إذا لم يوجد ماء غيره ، وكيف قاسوا الغسل في ذلك على الوضوء الذي جاء به الخبر ، ولم يقيسوا داخل القرية على خارجها ، وكيف قاسوا جميع الموزونات في الربا على الذهب والفضة ، ولم يقيسوا سائر الأنبذة على ما صححوه عن النبي ﷺ ^(١) ، ونسبوه إليه أنه قال : (تمر طيبة وماء طهور) ^(٢) ، فهلاً قالوا في الخل : (عنب طيبة وماء طهور) ؟! وفي المرق : (لحم طيب وماء طهور) ^(٣) ؟! وهلاً اقتصروا على الأصناف الستة ، كما اقتصروا على التمر ههنا ؟!

وقاسوا على الفأر يقع في السمن ، وعلى البائل في (٢٤٨/ت) الماء الراكد ، كل مائع يقع فيه نجس ، ولم يقيسوا على نبيذ التمر كل ماء ممزوج بسائر الطاهرات .

وقاسوا - بزعمهم - على خبر مكذوب : (يا بني عبد المطلب ، إن الله كره لكم غسالة أيدي الناس) ^(٤) فحرموا بذلك الوضوء بالماء الذي توضع به مسلم طاهر الأعضاء ، وهم يبيحون لبني عبد المطلب غسالة

(١) في (ت) : « عليه السلام » .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) لا يخفى ما في كلام المؤلف من سخرية واستهزاء بالحنفية .

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث .

أيدي الناس ، فهل سمع بأحق من هذا القياس ؟ وهل يأتي الممرور^(١) ،
إلا بمثل هذا ؟ !!

وتركوا قياس الماء المستعمل في الوضوء ، على الماء الذي يأخذه كل
مسلم يتوضأ - لا نحاشي^(٢) .^(٣) أحداً من المسلمين - بيده فيوضئ به يده
فيصير مستعملاً في الوضوء عياناً ، ثم يُمرّهُ على ذراعه فيوضئها به ،
فهذا الوضوء بالماء المستعمل جهاراً مجتمعاً على جوازه ، وهذا أصح قياس
في العالم لو كان شيء من القياس صحيحاً !!

وقالوا : قسنا الماء المستعمل في إزالة الحدث على الماء المستعمل في
إزالة النجاسة ، قلنا : كان الماء المستعمل في إزالة النجاسة ينتقل إليه
بحكم النجاسة ، صار الماء المستعمل في إزالة الحدث ينتقل إليه حكم
الحدث^(٤) . قلنا : إليه ياللمسلمين هل سمعتم بأحق من هذا الكلام ؟
فأول ذلك : من أين وجب أن ينتقل حكم الحدث (١٥١/ش) إلى الماء
الذي يزال به حكم الحدث ، من أجل انتقال حكم النجاسة إلى الماء الذي
يزال به حكم النجاسة ، فهذه قضية سخيفة لا دليل على صحتها ، ثم
وجه آخر ، وهو : أننا لا نصحح لهم أن الماء الذي تزال به النجاسة

(١) يقال : مُرَّ الرَّجُلُ فهو ممرور : هاجت به المرأة : وانظر أساس البلاغة (ص ٥٨٩) مادة
مرر .

(٢) في النسختين : « لا يُحاشى » وصحتها بما تراه .

(٣) لا نحاشي : لا نستثني .

(٤) كذا .

ينتقل إليه حكم النجاسة ، بل هي قضية فاسدة باطلة ^(١) ، إذ لو كان ذلك لما زالت النجاسة أبداً ، لأنَّه كان الماء الذي يلاقيها يتنجس بملاقاتها ، فكيف تزال النجاسة بالماء النجس ؟ بل الماء الذي تزال به النجاسات طاهر مطهر ، ولولا ذلك ما طهر النجاسات ، إلا أن تظهر فيه عين النجاسة ، فيكون حيثئذ حراماً غير مطهر للنجاسة ، ولا بد من ماء آخر مطهر للنجاسة ، مزيل لها جملة ، ولا يظهر فيه عينها . ثم وجه ثالث (٢٤٩/ت) وهو أن قولهم : وجب أن ينتقل حكم الحدث إلى الماء الذي يرفع به الحدث أحق كلام على وجه الأرض ، ولا يعقله أحد ، ولا يفهم له معنى ، لأن الحدث هو الذي تنتقض به الطهارة بعد صحتها ، فكيف ينتقل هذا الحكم إلى الماء ؟ هذا جنون ! والحدث إنما هو خروج أشخاص ، من الجسد ، أو عمل موصوف ، أو حال محدودة ، ومن المَحَالِ الذي لا يفهم أن يكون ماءً لم يخرج من الجسد حدثاً !!! وقائلُ هذا الكلام نشهد بشهادة الله الذي لا إله إلا هو أنَّه فاسد الدماغ ، أو ممخرق ^(٢) بما يدري أنَّه باطل لركة دينه . ثم وجه رابع : وهو : أنَّ الماء الذي توضأ به يد المسلم المتوضئ التام الطهارة ، يصير حراماً استعماله عندهم في التطهر ، ولم يرفع به حدث قط .

ثم إذا قاسوا هذا القياس السخيف البارد ، وتركوا أصح قياس على ظهر الأرض لو كان القياس حقاً ، وهو أن يقاس الماء الذي يؤدي به

(١) في النسختين : « باطل » .

(٢) من التخرق وهو لغة في التخلق : وهو الكذب انظر غتار الصحاح مادة خرق (ص ١٣٤) .

فرض رفع الحدث على الثوب الذي يؤدي به فرض ستر العورة في الصلاة ، فلا يصنع ذلك من أن يؤدي به فرض سترها في صلاة أخرى ، وهل الأحجار التي يؤدي ^(١) بها فرض رمي الجمار ، فلا يمنع ذلك من أن يؤدي بها ^(٢) ، فرض رميها مرة أخرى ؟! وعلى التراب ^(٣) الذي يرفع (١٥٢/ش) به الحدث بالتيتم للصلاة ، فلا يمنع ذلك من رفع الحدث به مرة أخرى لصلاة أخرى ، وعلى الماء يستنجى ^(٤) به مرة ، فلا يمنعون من الاستنجاء به مرة ثانية إذا لم يكن فيه نجاسة ، فهذه المقاييس التي تعقل لو كان القياس حقا ، فاعجبوا لجهلهم بالقياس ، ولسخف كلامهم فيه !! وقالوا : قسنا على قول ابن عباس ماء الحوض يقع فيه الجنب ، فيغتسل فيه ^(٥) ، فقسنا على الجنب غير الجنب ، فقلنا : هذا قياس في غاية السخف ، لأنكم قسمتم شيئا على ما لا يشبهه ، إذ قسمتم طاهرا متوضئا على جنب ، ثم قسمتم على باطل لم يصح قط عن ابن عباس ، لأنه من طريق عمر بن عامر

(١) في (ش) فوقها : « الذي » .

(٢) في النسختين : « به » وصحتها بما تراه .

(٣) قوله : « وعلى التراب معطوف على قوله : « وهو أن يقاس ... » .

(٤) قوله : « وعلى الماء يستنجى ... معطوف على قوله : « وهو أن يقاس ... » .

(٥) لعل المؤلف يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٣٠٤ (ج ١/ص ٩٠) عن معمر عن رجل من أهل الكوفة أن ابن عباس قال : « إن أصابتك جنابة ومررت بغدير ، فاغترف منه اغترافا فأصبيه عليك ، وإن سال فيه فلا تبال ولا تدخل فيه إن استطعت » . لكن ليس فيه عمر بن عامر كما ذكره المؤلف بعد ذلك .

(٢٥٠/ت) ، وهو ضعيف ^(١) ولم يقيسوا ^(٢) الماء الوارد على النجاسة لإزالتها ، على الماء الذي لم ترد عليه النجاسة ، وكلاهما مُماسٌ للنجاسة ^(٣) بلا شك ، فجعلوا أحدهما يزيل حكم النجاسة ، والآخر قابِلٌ لحال النجاسة ، وحالهما واحدة .

ولم يقيسوا الماء المتجدد الذي بيل فيه ، فأجازوا شربه ، والتطهر به للوضوء وإن ^(٤) كان أسفل من البائل ، على الماء الراكد يبال فيه ، وكلاهما ماء قد بيل فيه بضرورة الحس ، ولم يقيسوا الجانب الشرقي من غدير كبير في غَرْبِهِ نجاسة ، على الجانب الجنوبي والشمالي منه ، فكل ذلك مُماسٌ لما نجس عندهم ، فهل في الأرض أحق من هذه المقاييس ، ومن يقيس في دينه بها ، ويترك المقاييس المخوفة ^(٥) التي ربما أشكلت على ذي الفهم إذا لم ينعم النظر في بطلان القياس إذ ابتلاهم الله تعالى ببلية الضلال بالقياس ، ثم نسألهم في أي الأصول وجدتم عملا إذا عمل به على وجه الطاعة لله تعالى ^(٦) ، والتقرب إليه ، وأداء ما افترض ، أفسد ما

(١) عمر بن عامر السلمي أبو حفص البصري القاضي عن قتادة وعنه عباد بن العوام ، ويزيد بن زريع ، قال ابن المديني : « صالح » وضعفه أبو داود والنسائي ، أخرج له مسلم والنسائي انظر : الميزان (ج ٣/ص ٢٠٩) وتهذيب التهذيب (ج ٤/ص ٢٩٣ - ٢٩٤) والخلاصة (ص ٢٨٤) .

(٢) في (ش) : « تقيسوا » .

(٣) في النسختين : « لنجاسة » وأحسنُ منها ما أثبتُّه .

(٤) سقطت « إن » من (ت) .

(٥) كذا قرأتها ؛ ولعلها في (ت) : « المحرقة » ، وفي (ش) : « المحرقة » .

(٦) في (ش) : « عز وجل » .

به كان تمامه وقدره ، فإن عمل ذلك العمل نفسه على وجه المعصية لله تعالى ، والطاعة لإبليس لم يفسد ما به كان تمامه ولا قدره !؟ هذه أصول الهوس والضلالة ، لا أصول الإسلام ونسأل الله تعالى ^(١) العافية .

وقاسوا في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة ، باطن الأنف وداخل الفم ، على غسل الأعضاء (١٥٣/ش) الظاهرة فأوجبوا لكل ذلك فرضاً ^(٢) ، لأن ما أدخل في الفم ، وفي الأنف في حال الصوم لم ينقص الصوم ، كما لو جعل في الأعضاء الظاهرة ، ولم يروا هذا الحكم نفسه موجبا للقياس في باطن الفم ، وباطن الأنف ؛ على أعضاء الوجه الظاهرة من الوجنتين والحددين والجهة والشارب والذقن في إيجاب المضمضة والاستنشاق في الوضوء ، لأن ما أدخل في باطن الفم ، وباطن الأنف لا يبطل الصوم ، كما لو جعل في ظاهر الوجه ، وقد أمرنا بغسل الوجه في الوضوء ، كما أمرنا بغسل الجسد للجنابة ولا فرق .

وقاسوا النسيان (٢٥١/ت) على العمد فيما تبطل به الصلاة من الكلام ، كالعمل الممنوع منه في الصلاة ^(٣) .

وقاسوا - مَهَارَةً - النسيان على العمد ، فيما يوجب الجزاء من قَتْل الصيد للمحرم ، وفي الحرم ، وفيما أوجبوا فيه الصدقة أو الدم ، أو

(١) سقطت من (ت) .

(٢) انظر : المختصر (ص ١٩) والهداية (ج ١/ص ١٦) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢١) .

(٣) انظر : الهداية (١/٦٦) وبدائع الصنائع (١/٢٢١) والتحقيق في أحاديث الخلاف (٤١٦/١) والمحلى (٤/١٦٤) .

من اللباس ، والطيب للمحرم ، ولم يقيسوا النسيان في السلام قبل تمام الصلاة ؛ فلم يبطلوا به الصلاة ؛ على تعمد السلام قبل تمامها فأبطلوا به الصلاة ؛ ولم يقيسوا النسيان على العمد فيما يبطل به الصوم من الأكل والشرب والجماع ، ولم يقيسوا النسيان في الجلوس في موضع القيام في الصلاة على تعمده .

وقاسوا القيام لركعة زائدة في الصلاة في موضع الجلوس ناسيا ؛ على تعمده ؛ فأبطلوا الصلاة بكليهما ^(١) .

ولم يبطلوها بالنسيان في الجلوس مكان القيام فيها ، وأبطلوها بتعمده ؛ ولا قاسوا النسيان لذكر الله تعالى على التذكية ، على تعمد ترك ذكره عز وجل عليها ، فاعجبوا أيها الناس من هؤلاء واختلاطهم ؛ ولتسكعهم في ضلالات القياس جهلاً به ، وإقداماً على القول بالجهل المظلم في الدين .

وقاسوا فعل الإنسان ناسيا ما حلف أن لا يفعله ، على فعله إياه عمدا ، فأوجبوا الكفارة والحنث في كل ذلك .

وقاسوا على كون النجاسة المتيقنة في الثوب والبدن والمكان ؛ وإن لم يظهر عينها فيه متصلا للصلاة كذلك كون النجاسة في الماء ، وإن لم يظهر عينها ، فأوجبوا بذلك أن يكون متصلا ؛ بذلك الماء ، فجعلوا الثوب (١٥٤/ش) والبدن أصلا ، وجعلوا الماء فرعاً مقيساً عليهما في كون النجاسة في كل ذلك ، ثم لم يقيسوا الثوب والبدن على الماء ؛ ولا

(١) انظر : المحلى (٤/١٦٠ - ١٦١) والبحر الزخار (٢/٣٣٦) .

الماء عليهما في قليل النجاسة وكثيرها ، بل قالوا لا يمتنع من الصلاة في الثوب أن يكون فيه قدر الدرهم البغلي من النجاسة ، ويُفسد الماء قليلها وكثيرها ^(١) ، ألا فاعجبوا لهذه التلوث ^(٢) !!

فقال قائلهم : قد صح الإجماع على أن الثوب لا ينجس (٢٥٢/ت) بظهور أثر النجاسة فيه بعد غسلها ، وصح الإجماع في الماء بخلاف ذلك - قلنا : كذبتكم ، قد سئلت عائشة أم المؤمنين عن الثوب يكون فيه الدم فيغسل فلا يزول أثره ، فأمرت أن يُعَيَّرَ بزعفران ^(٣) فَبَطَلَتْ دعواكم في الإجماع ، ثم لو صدقتم في ذلك لكان ذلك حجة عليكم ، إذ قد أقررتم بالإجماع على التفريق بين حكم الماء ، وحكم الثوب ؛ وعلى إبطال قياس أحدهما على الآخر ، فقيسوا ما اختلف فيه من قياس حُكْم أحدهما على الآخر ، على ما اتفق عليه من منع قياس أحدهما على الآخر ؛ فهذا أصح قياس يوجد لو كان القياس [الشرعي] ^(٤) حقا !! وقاسوا البئر تقع فيها الفأرة والسنور والعصفور ، على السمن الجامد تموت فيه الفأرة ، فتؤخذ وما حولها ؛ ويؤكل سائر السمن ^(٥) ؛ ولم

(١) انظر : المختصر (ص ١٦) والهداية (١٩/١) وبدائع الصنائع (٧٣/١) .

(٢) التلوث من اللوثة بالضم وهو الحرق ومس الجنون ، وانظر القاموس مادة لوث (ص ٢٢٥) .

(٣) أخرجه الدارمي في الطهارة ، باب المرأة الحائض تصلي في ثوبها إذا طهرت برقم (١٠٠١) عن معاذة العدوية عن عائشة قالت : « إذا غسلت المرأة الدم ، فلم يذهب فلتغيره بصفرة ورس أو زعفران » .

(٤) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

(٥) انظر : الهداية (٢٢/١ - ٢٣) ، وبدائع الصنائع (٦٦/١) .

يقيسوا ماء البثر المذكور على السمن المائع يموت فيه الفأر فيحرم أكله كله ، فهذا القياس أصح من قياسهم المذكور ، لأن ماء البثر مائع ؛ وليس جامدا ، فهو يشبه السمن المائع لا الجامد بلا شك ؛ ولم يقيسوا ماء البثر تقع فيه الميتة ؛ على السمن الجامد تقع فيه الميتة .

بل قالوا : تخرج الميتة أي ميتة كانت وما حولها ؛ ويؤكل الباقي ؛ وأوجبوا نزع البثر من الشاة تموت فيها ؛ ومن الفأر يتفخ فيها ^(١) ؛ ولم يقيسوا الماء في الإناء ، أو في الجُب ^(٢) يقع فيه الفأر ، فيموت فيه على السمن الجامد في الإناء يقع فيه الفأر ، فيموت فيه ، بل أوجبوا هرق كل نقطة في الجب ، أو الإناء بخلاف السمن الجامد ، فاعجبوا لشدة استخفاف هؤلاء القوم بالديانة ؛ أو لشدة سخفهم ، لا مخلص لهم - والله - من إحدى الحالتين ؛ ومن التورط في هاتين الخطئتين ، نعوذ بالله من كليتهما . (٢٥٣/ت) .

وقاسوا الذي لاقى النجاسة (١٥٥/ش) ، أو ما لاقاه من الماء على النجاسة فحرموه كله ؛ ولم يقيسوا على النجاسة ، ولا على الماء الذي لاقاها الماء الذي في طرف الغدير ، الذي إن حُرِّك طرفه ، لم يتحرك الطرف الآخر ^(٣) .

وقاسوا ما شرب فيه الخنزيرُ والحمارُ والبغلُ والسَّبعُ ، على ما ولغ فيه

(١) انظر : المختصر (ص ١٦) والهداية (٢٣/١) .

(٢) الجب : بضم أوله : البثر التي لم تطر . وانظر مختار الصحاح مادة جب (ص ٦٧) .

(٣) انظر : المختصر (ص ١٦) والهداية (١٩/١ - ٢١) وبدائع الصنائع (٧٢/١) .

الكلب ، ولم يقيسوا ذلك على ماء ولغ فيه السنور ، أو شرب فيه الفأر ، وهو حرام كالخزير والسبع ، فإن قالوا : خَصَّصْنَا السنور بالآثر أنها لا تنجس إنما هي من الطوافين علينا ^(١) ، فقلنا : والبغل والحمار كذلك ، وقد صح الأثرُ بغسل الإناء من ولوغ الهر فيه ^(٢) ، فَلِمَ خالفتموه وهو أصح من الذي تعلقتُم به ^(٣) . ؟

وقاسوا كل ما ليس له - بزعمهم - دمٌ سائلٌ كالعقرب والخنافس والصرار ^(٤) إذا مات في الماء ، فلا يُنَجِّسه عندهم ، على الذباب الذي ورد فيه الخبث بمقله في الطعام ^(٥) ؛ وعلى صحة الإجماع على أكل الباقل المطبوخ وفيه الدود الميت ، على أكل الخل وفيه البعوض الميت ، ودود الخل الميت ؛ وعلى أكل العسل وفيه النحل الميت ^(٦) .

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة ، باب سؤر الهرة برقم (٧٥) ، والترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في سؤر الهرة برقم (٩٢) ، والنسائي في الطهارة ، باب سؤر الهرة (٥٥ / ١) ؛ وابن ماجه في الطهارة ، باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك برقم (٣٦٧) والدارمي في الطهارة ، باب الهرة إذا ولغت في الإناء برقم (٧٣٦) والدارقطني في الطهارة ، باب سؤر الهرة (٧٠ / ١) ، والحاكم في المستدرک برقم ٥٦٧ (٢٦٣ / ١) ؛ والبيهقي في الكبرى (٢٤٥ / ١) ، والشافعي في مسنده (ص ٩) ، قال الحافظ في التلخيص الحبير (٤١ / ١) : « وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني » .

(٢) تقدم تخريج هذا الأثر .

(٣) انظر : المختصر (ص ١٦) والهداية (٣١ / ١ - ٣٢) وبدائع الصنائع (٦٤ / ١) .

(٤) صرار الليل : بالفتح والتشديد : الجدد وهو أكبر من الجندب وبعض العرب يسميه الصدى انظر مختار الصحاح مادة صرى (ص ٢٨٥) .

(٥) تقدمت تخريج هذا الخبر .

(٦) انظر تفاصيل مذهب الحنفية فيما له دم سائل في : المختصر (ص ١٦) والهداية =

وقاسوا الحلم^(١) ، وكل ماله دمّ سائل^(٢) إذا مات في الماء ينجسه ،
على الفأر يموت في السمن ، فهلا قاسوا على الذباب والبعوض
والنحل ودود الباقلا ؛ كل ماله جناحان ؛ وقاسوا على الفأر كل ذي
أربع ؛ وإلا فمن أين قصدوا إلى مراعاة الدم السائل ، والدم كله حرام
سائله ، وغير سائله ، وللذباب دم مُشَاهِدٌ ، وللبراغيث كذلك ، وكل
ذلك ميتة حرام أكله ، فَلِمَ لم يقيسوا بعض الميتات على بعض !!؟
فقالوا : إنما عولنا على الخبر الذي فيه عن النبي ﷺ^(٣) : « كل
طعام أو شراب وقعت فيه دابة ليس لها دم ، فهو الحلال أكله وشرابه
ووضوؤه »^(٤) .

قلنا أول كلامنا معكم : أن هذا خبرٌ مكذوبٌ مفترى على رسول
الله ﷺ^(٥) ، لأنه إنما رُوي من طريق بقية^(٦) - وهو ضعيف - عن
مجهول^(٧) لا يدرى من هو ، ومن قبله جاءت الداهية ، عن علي بن

= (٢٠/١) وتبيين الحقائق (٢٣/١) وبدائع الصنائع (٦٢/١) والمجموع (١٣١/١)
والمحل (١٤٨/١) .

(١) الحَلَم : محرّكة جُمع حلمة وتحلمة : دودة تقع في الجلد فتأكله ، انظر القاموس
(ص ١٤١٧) مادة حلم .

(٢) في (ش) : « نفس سائلة » .

(٣) في (ت) : « عليه السلام » .

(٤) تقدم تخريج هذا الخبر .

(٥) سقطت من (ت) .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧) في (ت) : عن مَنْ لا يُدرى ...

زيد ^(١) - وهو ضعيف - عن سعيد بن المسيب عن سلمان ، ولم يلق سعيد سلمان قط .

ثم هبكم أنه صحيح - ومعاذ الله تعالى من ذلك - فمن أين وقع لكم أن تقيسوا على ما فيه من (٢٥٤/ت) الاقتصار على الطعام والشراب ما ليس طعاما ؛ ولا شرابا كالطيب والبان ^(٢) والصابون ، وقدور (١٥٦/ش) الصَّبَاغِين وغير ذلك ولم تقيسوا ^(٣) على ما فيه من ذكر ما لا دم له ، ما له دم ، كما قسمتم المتغوط الذي لم يُذكر في الخبر على الثابت البائل الذي اقتصر على ذكره فيه ؛ وكما قسمتم الكلب يموت في ماء الورد ، على الفأر يموت في السمن ، ولم يُذكر الكلب ، ولا ماء الورد في الخبر ؛ ومن أين وقع لكم هذا التحكم البارد ؟ وهلا اقتصرتم على ما فيه من ذكر الطعام والشراب ، كما زعمتم ، أنكم اقتصرتم على ما فيه من ذكر ما ليس له دم لَوْ عَقَلْتُمْ !! .

وثالثة وهي : أَنَّ الدُّبَابَ والبُرْغُوثَ لهما دَمٌ ؛ وليس في هذا الخبر ذكر دم سائل كما زعمتم في تفسير أقوالكم الفاسدة ؛ وقد علمنا

(١) هو علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري الضريير الحافظ عن أبيه وابن المسيب ، وعنه قتادة والسفيان والحماذان وخلق قال أحمد وأبو زرعة : « ليس بالقوي » وقال ابن خزيمة : « سيئ الحفظ » . ورماه شعبة بالاختلاط ، توفي سنة ١٢٩ هـ . أخرج له مسلم والأربعة . انظر تهذيب التهذيب (٢٠٢/٤ - ٢٠٣) والتقريب (ص ٤٠١) والخلاصة (ص ٢٧٤) .

(٢) البان : نوع من الشجر ، ثمره طيب ذو دهن . انظر القاموس مادة بان (٢٠٣/٤) .

(٣) في النسختين : « ولم يقيسوا » .

وعلمتم ضرورةً ، أنَّ كُلَّ دابة ماتت ، فلا دم لها بعد موتها ، وإنما لها دم في حياتها فقط ، فقد صار الدم الذي جعلتم علامة للنجاسة ، وموجبا للتنجيس إنما لم ينجس إذا عُدِمَ وبطل ، لا إذا وجد وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ونسأل الله تعالى سلامة الأديان والعقول .

فإن ادَّعوا إجماعاً في الفرق ، كذبوا ، لأن الشافعي في أشهر قوليهِ يرى كُلَّ ما مات في المائعات ممَّا لَهُ دَمٌ سائل ، أو غير سائل ، أو لادم له ، فإنه ينجسها حاشا ، ما كان حلالا بغير تذكية كالسمك والجراد ^(١) ، فإن قالوا : لم يقل هذا أحد قبله ، قلنا : ولا قَسَمَ أحدٌ قطُّ هذه التقاسيم قبلكم ؛ فما الفرق ؟!

ولم يقيسوا ^(٢) ما شرب فيه الحَنَشُ ^(٣) ، وكُلُّ طائر لا يؤكل لحمه من البُزاة والصُّقور والعُقبان والأحذية ، على ما يشرب فيه سِبَاعُ ذوي الأربع ، وقد روى الطحاوي عن أحمد بن عبد الله الكندي ^(٤) عن علي بن معبد ^(٥) ، عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف أنه سأل أبا حنيفة

(١) انظر : المجموع للنووي (١٢٧/١) والمحلى (١٣٤/١) .

(٢) في النسختين : « ولم تقيسوا » .

(٣) الحنش - بفتح الحين : كل ما يصاد من الطير والهوام والجمع : الأحناش . والحنش أيضا : الحية وقيل الأفعى . وانظر : مختار الصحاح مادة حنش (ص ١٢٢) .

(٤) أحمد بن عبد الله بن محمد أبو علي اللجلج الكندي الخراساني ، حدث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة ، وهي بواطيل عن أبي حنيفة ، ولا يعرف أحمد بن عبد الله هذا إلا بهذه الأحاديث . انظر : تاريخ بغداد (٢٢٦/٤) ولسان الميزان (١٩٩/١) .

(٥) علي بن معبد بن شداد العبدي أبو الحسن بن عبيد الله بن عمرو الرقي وعتاب بن بشر ومالك والليث وابن عيينة ومحمد بن الحسن الفقيه وطائفة وعنه يحيى بن معين ويونس =

عن الفرق في هذا بين سباع الطير ، وسباع ذوات الأربع ، فقال له أبو حنيفة : « أما في القياس (٢٥٥/ت) فهما سواء ، ولكنني أستحسن في هذا » .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(١) : أف لهذا الورع ؛ وَتَبَّ لهذا العمل في الدين ، والله قسماً براً ، لئن كان القياس حقاً ، فما يحل استحسانُ تركه ، ونعوذ بالله تعالى من ترك الحق ؛ ولئن كان باطلاً ، كما أنه عند الله تعالى باطلٌ - فما يحلُّ القول به ، ونعوذ بالله تعالى من القول بالباطل .

ثم إن بعض من ابتلي بتقليده من متأخريهم قال : « إنما كان ذلك ، لأنه لا يُستطاع أن يُتَحَفَّظَ من (١٥٧/ش) سباع الطير فكانت كالسَّنُور » . قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : فكان هذا التخريج برهانا قاطعا على عدم الحياء من وجه قائله ، لمُجَاهَرَتِهِ بالكذب الفاضح ، تالله ما علمنا قط في العالم من ولغ في إنائه عُقاب ؛ أو حَدَاةٌ ، أو بازي ، أو صقْرٌ ، وأما مَنْ ولغ في إنائه حَشَشٌ ، فيكاد أن يكون وجوده كوجود بيض الأنوق ^(٣) ، وإن ولوغ الفأر لقريب منه .

= ابن عبد الأعلى ودُحَيْمٌ ، وأبو عبيد القاسم بن سلام وخلق . وثقه أبو حاتم وابن حبان أخرج له أبو داود والنسائي ، توفي سنة ٢١٨ هـ انظر : تهذيب التهذيب (٤/٢٤١ - ٢٤٢) والتقريب (ص ٤٠٥) والخلاصة (ص ٢٧٧ - ٢٧٨) .

(١) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٢) سقط لفظ الترحم من (ت) .

(٣) يقال هو أعز من بيض الأنوق ؛ والأنوق : العقاب ومعنى ذلك أن العقاب تحرز بيضها =

ولو قال قائل : إن أهل البادية وأصحاب الصيد ؛ لا يُمكنهم التحفظ من ولوغ الكلب في في آيتهم لصدقوا أو لصدق ، فاعجبوا واحمدوا الله تعالى على السلامة ، واسألوه العافية عما ابتلاهم به .
وهم يقولون : إن بول الإبل يُنَجِّسُ ما وقع فيه ^(١) ، ولقد أخبرني من لا أمتری في صحة حديثه ، وثقوب معرفته من أهل الإبل ، أنه لا سبيل ألبته إلى التحفظ من أن يقع في ألبان الإبل عند حلبها بولها ، فلو قَلَبَ هؤلاء القوم مذاهبهم لأصابوا !!

وقاسوا لحم البغل في التحريم على لحم الحمار ، والبغل ليس حماراً ؛ وقد صَحَّ عن الزُّهري إباحة لحم البغل ، وتحريم لحم الحمار ؛ وإنما أوردناه لثلا يبادروا إلى دعوى الإجماع في التسوية بينهما ، ولم يقيسوا ما أسكر من نبيذ التين ، ونقيع العسل على ما أسكر من نبيذ الزبيب ، ونبيذ التمر ؛ ولا قاسوا ما طبخ من نبيذ الزبيب ، ونبيذ التمر على ما طبخ من عصير العنب ، إذ حدوا في طبخ عصير العنب ذهاب الثلثين ، ولم يحدوا ذلك في طبخ نبيذ الزبيب ونبيذ التمر .

وقالوا : من كان عنده في السفر إناءً من ماء ، أحدهما نجس لا يدریه بعينه ، ففَرَضَ عليه هرقهما والتيمم ؛ ولا يحل له التحري في أحدهما فيتوضأ به ، ومن كان معه في السفر والحضر ثوبان أحدهما

= ، فلا يكاد يظفر به ، لأن أوكارها في القلل الصعبة ، انظر : القاموس مادة الأُنق (ص ١١١٧) . وهذا المثل يضرب في الشيء التآدر الذي لا يُظْفَرُ به .

(١) هذا القول في : تبين الحقائق (٧٣/١) وبدائع الصنائع (٦١/١) والمحل (١٨٠/١) .

نجس لا يدرية بعينه ، ففرضه أن يتحرى في أحدهما فيصلي فيه ^(١) ؛ وكذلك لو وجد شاتين : إحداها ذبيحة وثني أو ذبيحة عيار ^(٢) بعد أن ماتت لا يشك في ذلك ، والأخرى ذَكِيَّةٌ ؛ فإن له أن يتحرى في إحداها فيأكلها ؛ ولم يقس ^(٣) الثوبين والشاتين على الإنائين ، فاحتج بعضهم في ذلك بأن قال : الفرق بين الإنائين (١٥٨/ش) وبين الثوبين ، وبين الشاتين هو أن الثوب الذي فيه النجاسة كقدر الدرهم البغلي فأقل تجوز الصلاة فيه ، وإن وجد غيره ، ولا يجوز الوضوء بماء فيه نَجَاسَةٌ قلت أو كثرت ؛ فقلنا : كَذَبَ قَائِلُ هَذَا ، وَعَكَّسَ الصواب ، بل الماء الذي لا تظهر فيه النجاسة حلال شربه والوضوء به ؛ وأما الثوب الذي تُوقَنُ فيه النجاسة فالصلاة فيه حرام قلت أو كثرت ، ثم هبكم كما ذكرتم ؛ فكان ماذا ؟! ومن أين وجب من ذلك أن يتحرى في الثوبين والشاتين ، ولا يتحرى في الإناءين ؛ وهو موقن أن في أحد الثوبين ، قدر نصفه نجاسة غير ظاهرة العين ؟!! وكيف تقولون في الشاة الميتة أحل أيضا منها القليل ، أو كيف الأمر ؟! ألا حَيَاءٌ من الله تعالى في مثل هذا التمويه البارد ؟!!

ولم يقيسوا حكم مَنْ ذكرنا ممن بين يديه في السفر إنا آن : أحدهما نجس لا يعرفه بعينه ، على من بين يديه ثلاثة آنية فيها ماء أحدهما :

(١) انظر : المجموع (١/١٨٠) والبحر الزخار (٢/٣٩) .

(٢) العيار : الكثير المجيء والذهب ، والذكي الكثير التطواف ، وانظر القاموس مادة عير (٢/٩٨) .

(٣) قوله : « ولم يَقْس » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « ... من كان عنده ... » .

نجس لا يعلمه بعينه ، ولا قاسوا صاحب الثلاثة الآنية على صاحب الإناءين ، بل أوجبوا على مَنْ بين يديه الثلاثة أن يتحرى في أحدهما ، فيتوضأ به للصلاة ويشرب منه .

فاحتج لهذا بعض متأخريهم بأن قال إن الثلاثة قد حصل لها حكم الغلبة ، فوجب التحري كمسلم (٢٥٦/ت) دخل أرض الحرب ؛ فله أن يقتل من لقي ولعله ^(١) مسلماً ، ولا يحل له ذلك في أرض الإسلام ، وقد يكون فيهم المرتد .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : هذا من أطرف ما سُمع : قياس الآنية بالماء على القتل ، ولا يقاس عليه آنية بماء بها مثلها ، ثم نقول لهم وبالله تعالى التوفيق ^(٣) أرايتم تشبيهكم الثلاثة من الآنية بالداخل في أرض الحرب ، أو ترون أهل دار الحرب ثلاثة نفر فقط ؛ فتقيسون عليهم الثلاثة الآنية ، دون أن تقيسوا عليهم الإثنين ، أم ترون المرتدين في أرض الإسلام اثنين هم فقط ؛ فشبهتم به الإثنين ، إن هذا لهوَسٌّ ما له من نظير !! ونسأل الله تعالى العافية ؛ فهذه صفة مقاييسهم ، ومقدار منازلهم في العلم بالقياس !!

وقاسوا على الخبر في جلد الشاة الميتة ^(٤) ، جلد كل ميتة من كَلْبٍ

(١) كذا .

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) سقطت من (ت) .

(٤) يشير المؤلف إلى حديث ابن عباس قال تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله ﷺ فقال : « هلا أخذتم إهابها فبعتموه فانتفعتم به ؟ قالوا : إنها ميتة قال : =

(١٥٩/ش) وسَبُعٌ وحمار وغير ذلك حاشا جلد الخنزير فقط ، فلم يقيسوه على ذلك ^(١) ، وما فَرَّقَ الله تعالى قط بين الميتة ولحم الخنزير ، بل حرم تعالى كل ذلك تحريما واحدا في نص القرآن ، ولا فَرَّقَ تعالى قط على لسان رسوله ﷺ ^(٢) ، وفي بيان لكتاب ربه جل وعلا ^(٣) ، أن كل إهاب دبغ فقد طهر ^(٤) ؛ فاحتج لهذا بعض متأخريهم بأن قال : الخنزير لا تعمل فيه الزكاة أصلا ، فقلنا لهم : والكلب والحمار والسبع عندكم ، تعمل فيها الزكاة شيئا ؟ ! ، فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ؛ وإن قالوا : لا سَوَّأَ بين الخنزير وبين الكلب والسبع ، والبغل والحمار ، فقال بعضهم : تعمل فيها الزكاة لدباغ جلودها ، فقلنا : كذبتم إنه لا فرق بين جلودها مذكاة وبين جلودها وقد ماتت حتف أنفها ، فقال آخر منهم : للإنسان أن يذكيها ليطعمها بُزَّاتَهُ وفُهُودَهُ ، فقلنا : وله أن يطعمها إياها غير مذكاة ، لأن الشرائع لا تلزم البزاة والفهود ؛ وللإنسان أن يُطْلَقَ دجاجة للرَّغِي ؛ وليس عليه أن يجرسه عن أكل العذرات والميتات ؛ مع أن تذكية ما لا يحل (٢٥٧/ت) أكله باطلٌ وكذبٌ ؛ لأن التذكية إنما هي

= « إنما حرم أكلها » أخرجه البخاري في الذبائح والصيد ، باب جلود الميتة برقم (٥٥٣١) ومسلم في الطهارة ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ (٥١/٤) .

(١) انظر : تبين الحقائق (٢٦/١ - ٢٧) والمختصر (ص ١٧) والتحقيق في أحاديث الخلاف (٨٢/١) وبدائع الصنائع (٨٥/١ - ٨٦) والهداية (٢٢/١) .

(٢) سقط لفظ الصلاة والسلام على رسول الله من (ت) .

(٣) كذا .

(٤) تقدم تخريجه .

للأكل بنص القرآن فقط؛ لا لمعنى آخر أصلاً .
 وقاسوا عصب ^(١) ، الميتة على جلدها في أنها لا يجوز أن تستعمل إلا
 حتى تُدبغ ؛ ولم يقيسوا صُوفها ولا عَظْمَها ولا شعرها على جلدها ،
 بل قالوا : كل ذلك طاهر بلا دباغ ^(٢) ، وفرّق بعضهم بين ذلك بأن
 قال : الصوف والشعر والعظام لا يلحقها حكم الموت ، لأنه لا حياة
 فيها ، وأما الجلد والعصب فيلحقها حكم الموت ؛ فقلنا : ومن أين
 لكم هذا ؟ ! فلو قال لكم قائل : الجلد والعصب لا يلحقها حكم
 الموت ، ويلحق الصوف والشعر والعظام ، واحتج بقول الله تعالى :
 ﴿ يُنْعِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ ^(٣) ، فصح أنها تموت إذ لا يحيا إلا ما
 مات ، واحتج في ذلك بأن الصوف والشعر ينمو كما ينمو اللحم -
 أفكان يكون أقوى كلاماً منكم ؟ !!

وقال بعضهم : الصوف والشعر والعظم ليس من الحيوان ، وليس
 ميتة ، فقلنا : والذنب والألية قد يُقطعان من البهيمة الحية ؛ فليست
 ميتة على أصلكم البديع في السُخف ، والبولُ والروث والدم يبيّن عن
 البهيمة وهي حية ، فليست منه أيضاً على أصلهم البديع ؛ (١٦٠/ش)
 فإن قالوا : قسنا سائر العظام على القرن ؛ قلنا : فقيسوا البول على لبن
 ما هو منه ، كما فعل المالكيون ولا فرق ، فتأملوا قياسهم واعجبوا !!

(١) العصب : محرّكة أطناب المفاصل وانظر القاموس (ص ١٤٨) مادة عصب .

(٢) انظر : الهداية (٢٢/١) وتبيين الحقائق (٢٦/١) .

(٣) سورة يس ، الآية رقم ٧٨ .

وقاسوا ماخرج من الجسد من دم أو ماء ، أو قَتِجَ على البول في أنه ينقض الوضوء ^(١) ؛ ولم يقيسوا الجشوة ^(٢) ؛ المتنتة على الفسوة ، وكلاهما ريح متنتة ؛ وقد وضح أن ماخرج من الريح من أعلى الجسد ، وهو الفم كان جُشاءً ، وما كان من أسفله من الدُّبُرِ كان فُسْوًا ، والكل ريحٌ واحدة ، وإنما اختلفت أسماؤها باختلاف المخرج فقط من الجوف ، ولا قاسوا البلغم يخرج من الحلق على القيء والقَلَس . وقاسوا قولهم : أن الوضوء والغسل يُجْزئَانِ بلا نية لهما للصلاة ؛ لكن بنية التبرد ، أو العَومُ في الماء على غسل النجاسة يُجْزئُ بلانية (٢٥٨/ت) ؛ ولم يقيسوا التيمم على ذلك ، بل قالوا لا يجزئ إلا بنية القصد به للصلاة .

وقاسوا التيمم على الوضوء في أنهما إلى المرفقين ^(٣) ؛ وكان أولى في القياس أن يقيسوا المسح في التيمم على مسح الرأس في الوضوء ؛ ومسح الخفين في أن يجزئ كل ذلك بلا نية .

فقالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن الله تعالى قال : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ^(٤) . قلنا : وكذلك قال تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ

(١) هذا القول في : الهداية (١٤/١) وبدائع الصنائع (٦٠/١) والتحقيق في أحاديث الخلاف (١٨٦/١) وتبيين الحقائق (٨/١) والبحر الزخار (٨٦/٢) .

(٢) الجشوة واحدة تجشأ تجشوا : تنفس المعدة انظر القاموس مادة جشأ (ص ٤٥) .

(٣) هذا القول في المبسوط (١٠٧/١) والمختصر (ص ٢٠) وتبيين الحقائق (٣٨/١) وبدائع الصنائع (٤٥/١) والتحقيق في أحاديث الخلاف (٢٣٥/١) .

(٤) سورة المائدة ، الآية ٦ .

وَأَيِّدِيكُمْ ﴿١﴾ ؛ ولم يقل إلى المرافق .
وكذلك قال تعالى : ﴿ ... إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ ﴾ (٢) ، ولا فرق .

وقالوا : الحج يجزئ عن الفرض إذا عُمِلَ بنية التطوع .
وقالوا : يجزئ صومُ نصف النهار في كل يوم من رمضان بنية
التطوع عن الفرض (٣) ، ولم يروا أن تجزئ الصلاة عن الفرض
بنية التطوع ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، ثم تناقضوا وهنا
أقبح تناقض ، فقال أبو يوسف : « إن انغمس الجنب في بئر ،
لإخراج دلو ؛ ولم ينو الغسل للجنابة ، لم يُجزَّه ذلك من غسل
الجنابة » . فنقض أصله في أن مسَّ الماء للجسد يجزئ من غسل
الجنابة بلا نية ، وقال محمد بن الحسن : « بل يُجزَّه ، ولا يفسد
الماء » . فنقض أصله في أن الماء الذي يتطهر به يفسد .

وقاسوا إزالة النجاسات في الثياب بجميع المائعات على إزالتها
بالماء (٤) ؛ ولم يقيسوا إزالتها بالمائعات (١٦١/ش) في الجسد على
إزالتها في الجسد بالماء ؛ ولم يقيسوا إزالة الغائط والبول من الجسد

(١) سورة المائدة ، الآية ٦ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٦ .

(٣) هذا القول في : الهداية (١٢٧/١) وتبيين الحقائق (٣١٤ - ٣١٥) واللباب في شرح
الكتاب (١٦٣/١) .

(٤) هذا القول في : الهداية (٤٠/١) وبدائع الصنائع (٦٢/١ - ٨٥) وتبيين الحقائق
(٧٠/١) .

على إزالتها من المخرجين ، إذ قالوا يُزالان من مخرجهما بكل شيء ، ولا يُزالان من سائر الجسد إلا بالماء ، ولم يقيسوا إزالة النجاسة من المخرج بالرجيع اليابس على جواز إزالتها منه بالروث اليابس ، وكل ذلك عندهم نجس ، فاحتج بعضهم لذلك بأن الروث يجوز استعماله في الطبخ به ، وتزبيل^(١) الأرض به ، فقلنا ومن منع قط من الطبخ بالرجيع اليابس ، ومن تسميد الأرض بالرجيع اليابس ، إلا من منع في ذلك من الروث ولا فرق ؟ ! . (٢٥٩/ت)

ولم يقيسوا إزالة النجاسة من الثياب على إزالتها من الخفين والنعلين ، فاحتج في ذلك بعضُ زعمائهم بأن قال : إنما ذلك لأن الثوب يُنَشَّفُ^(٢) النجاسة إلى نفسه ؛ ولا ينشف الخُفُّ النجاسة إلى نفسه ؛ فكان هذا الاحتجاج في غاية السخف ، لأنه لو عكس ؛ فقليل بأنَّ الثوب لا ينشف النجاسة إلى نفسه ؛ والخف ينشفها إلى نفسه ، لما كان بينهما فرق . فإن قالوا : فعلنا ذلك ، لأن رسول الله ﷺ^(٣) أمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب ؛ ولم يقل بالماء ويُغسل الثوب من المحيض ، ولم يقل بالماء !! ، قلنا : وقد أمر بغسل آنية أهل الكتاب بالماء^(٤) ؛ وقد أمر

(١) يقال زَبَّلَ زرعهُ يزيله : سمدّه وانظر القاموس مادة زبل (٣/٣٨٧) .

(٢) نشف الثوب العرق كسمع ونصر : شربه وانظر القاموس مادة نشف (ص ١١٠٦) .

(٣) سقطت الصلاة والسلام من (ت) .

(٤) يشير المؤلف إلى حديث أبي ثعلبة الخشني أنه سأل رسول الله ﷺ . قال : « إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير . . » فقال رسول الله ﷺ : « إن وجدتم =

فيما مسح الثوب من المذي بأن يُنضح بكفٍّ من ماء ^(١) ؛ وأمر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء ^(٢) ، ولم يقل بالماء !! وأمر بذنوب من ماء فُصِبَ على بول الأعرابي في الأرض ^(٣) .

وقاسوا مقدار ما تبطل به الصلاة عندهم من النجاسات ؛ بكونه أكبر من مقدار الدرهم البغلي ، على قدر دور ^(٤) الدبر مع خرت ^(٥) الإحليل معا ، فلم يبطلوا الصلاة بأقل من ذلك ، ولا أوجبوا إزالته ، وهم يوجبون إزالة البول من خرت الإحليل ، فلم يقيسوا عليه مقداره من النجاسة .
وقاسوا القيء والقلس على الحدث يخرج من المخرجين ^(٦) ، ولم يقيسوا قليلهما على قليل الحدث ؛ فصار بعض ذلك حدثا ؛ وبعضه غير حدث .

= غيرها فكلوا فيها واشربوا ؛ وإن لم يحدوا غيرها فارحضوها بالماء ، وكلوا واشربوا .
أخرجه أبو داود في الأطعمة ، باب الأكل في آنية أهل الكتاب برقم ٣٨٣٨ .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء ، باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد برقم ٢١٩ و ٢٢٠ وأبو داود في الطهارة ، باب الأرض يصيبها البول برقم ٣٨٠ ، والنسائي في الطهارة باب ترك التوقيت في الماء (٤٧/١) وابن ماجه في الطهارة ، باب الأرض يُصيبها البول كيف يغسل برقم ٥٢٨ و ٥٢٩ والدارمي في الطهارة ، باب البول في المسجد برقم (٧٤٠) .

(٤) يقال دار دورا إذ صار كهية الدائرة انظر مادة دور في مختار الصحاح (ص ١٦٩) .

(٥) يقال خرت الإبرة : ثقبها انظر مجمل اللغة مادة خرت (٢٨٦/١) .

(٦) انظر : المختصر (ص ٣٢) والهداية (١٥/١) وبدائع الصنائع (٢٢٠/١) وتبيين الحقائق (٩١/١) .

وقاسوا قليل ذلك على كثيره في أنه كله نجس ، ولم يقيسوه عليه في أنه ينقض الوضوء ، كما ينقض كثيره ^(١) . (٢٦٠/ت)

وقاسوا (١٦٢/ش) نَوْمُ التورك على نوم المضطجع في انتقاض الوضوء به ، ولم يقيسوا عليه نوم الساجد والراقع .

وقاسوا مسح الذراعين في التيمم على غسلهما في الوضوء ، وهما عضوان يسقطان في التيمم ؛ ولا قاسوا الأذنين في الاكتفاء بمسحهما في الوضوء على مسح سائر الرأس ، وهما عندهم من الرأس ، وهما أكثر من ثلاثة أصابع ، على الاكتفاء بمسح مقدار أقل من مقدارهما من الرأس .

وقاسوا ما لا يجوز القصر والفطر في أقل منه من الأسفار ، على ما ادعوا أنه أكثر ؛ ما ورد فيما نُهيت عنه المرأة من السفر إلا مع زوج ؛ أو ذي محرم ؛ ولم يقيسوا على ذلك ما لا يجوز التيمم في أقل منه من الأسفار ^(٢) .

وقاسوا مسح الوجه واليدين في التيمم ؛ على غسل كل ذلك في الوضوء في إيجاب استيعاب جميع ذلك ^(٣) ، ولم يقيسوا المسح في ذلك على مسح الخفين ، ومسح الرأس في إسقاط وجوب استيعاب كل ذلك ولا شك في أن قياس المسح على المسح أولى ؛ من قياسه على الغسل .

(١) انظر بدائع الصنائع (٢٤/١) .

(٢) انظر : المبسوط (٢٣٥/١) والمختصر (ص ٣٣) والهداية (٨٦/١) وتبيين الحقائق (١/٢٠٩) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٤٦/١) وتبيين الحقائق (٣٨/١) .

وقاسوا وجود الميمم الماء في الصلاة ؛ على وجوده إياه في غير الصلاة ؛ أنَّ وضوءه ينتقض بكل ذلك ^(١) ، ولم يقيسوا القهقهة في الصلاة ، على القهقهة في غير الصلاة ؛ في انتقاض الوضوء بكل ذلك أو في أن لا ينتقض بكل ذلك . ولم يقيسوا قولهم أنَّ الصلاة تنتقض بما ينتقض به الوضوء ، من الحدث ناسياً على قولهم أنَّ الصلاة لا تنتقض بما ينتقض به الوضوء ، من غلبة الحدث في الصلاة ، ولم يقيسوا قَوْلُهُمْ أنَّ الصَّلَاةَ تنتقض بما تنتقض به الطهارة ؛ من غلبة البول والغائط والفُسُو ؛ والريح المصوِّتة (٢٦١/ت) .

وقاسوا إيجابهم الوضوء لدخول وقت كل صلاة على مَنْ به سلس البول ، وذو الجرح السائل على إيجابهم الوضوء لدخول وقت كل صلاة على المستحاضة ^(٢) ؛ وهذا قولهم في انتقاض طهارة المسح على الخفين بانقضاء اليوم واللييلة للمقيم ، وانقضاء الثلاث للمسافر مما خالفوا فيه الأصول ؛ فما وجدوا في الأصول قط طهارةً تنتقض (١٦٣/ش) بانقضاء وقت ؛ ولم يقيسوا المسح على الجوربين على المسح على الخفين ؛ وقاسوا على ذلك المسح على الجرموقين ^(٣) ، ولم يقيسوا مَنْ أتم صلاته ، وقعد أكثر من مقدار التشهد ؛ إلا أنه لم يسلم بعدُ في قولهم بانتقاض صلاته تلك كلها ، ووجوب ابتدائها من أولها ، بأن

(١) انظر : بدائع الصنائع (٥٧/١) وتبيين الحقائق (٤١/١) والبحر الزخار (١٢٨/٢) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢٧/١) وتبيين الحقائق (٥٠/١) .

(٣) انظر : المختصر (ص ٢٢) والهداية (٣١/١) وبدائع الصنائع (١٢/١) .

طلع أول قُـرْصِ الشمس ؛ أو بأن يكون متيمما فيرى الماء ، أو كان عريانا فوجد ثوبا ، أو كان لا يحسن القرآن فتعلم سورة ؛ أو برئ من جرح مسح عليه أو ذكر خمس صلوات فائتة فأقل ؛ أو تم له وقت المسح على خفيه أو كانت مستحاضة فانقضى وقت وُضُوءِهَا ؛ أو كانت صلاة جمعة فدخل وقت العصر ؛ على أن من صلى جميع صلاته ، وقعد في آخرها مقدار التشهد ثم بال عامداً أو ناسيا ، أو مغلوباً ، أو تَغَوَّطَ كذلك ، أو خرجت منه ريحٌ كذلك ، أو تَكَلَّمَ كذلك ، أو جامع ، أو كانت أمة فاعتقت حينئذ ورأسها مكشوف ، فهؤلاء كلهم صلاتهم تامة ولم يقيسوا تنكيس بعض الصلاة في تقديم السجود قبل الركوع ، والركوع قبل القيام ، والقعود قبل السجود ؛ إذ أبطلوا الصلاة بكل ذلك على ما أجازوه ؛ ولم ييطلوا به الصلاة من تنكيس سجدة من كل ركعة لمن نسيها ؛ فليس عليه إلا أن يسجدها متتابعة في آخر صلاته فقط ، ولا قاسوا ذلك على ما أجازوه من تنكيس الوضوء وتنكيس الطواف ، وتنكيس الأذان ؛ وتنكيس الإقامة ؛ وهذه أقوال مَنْ نَكَّسَ الله تعالى قلبه ؛ فاعجبوا لجهل هؤلاء القوم بالقرآن والسنن والآثار وبالقياس ، أو مِنْ تعمدهم خلاف ما يعلمونه من ذلك .

وقالوا من عَمِلَ في صلاته ، أو حجه عملاً مُحَرَّمًا فيهما ناسيا ، فهو كالعامد تبطل بذلك صلاته وحجُّه ؛ ومن عمل ذلك في صلاته مغلوباً لم تبطل صلاته ، وإن أكل في صيامه ^(١) ، فإن كان ناسيا لم تبطل وإن

(١) في (شر) : « صلاته » ثم كأنَّ النَّاسِخَ لَمَّا قَابِلَ كُتِبَ عَلَيْهَا ، في حروفها : « صيامه » .

أطعم مغلوبا ، أو جُمِعت مغلوبة ، بطل صيامها ^(١) ؛ وكذلك يبطل حجه بالغلبة .

وقاسوا على الخبر الذي فيه النهي عن سفر المرأة إلا مع زوجها ^(٢) ؛ أو ذي محرم ، السَّفَرُ الذي (١٦٤/ش) يكون فيه القصر والفطر للرجل والمرأة الحرة والأمة ؛ ولم يقيسوا عليه السفر الذي يتم فيه ؛ لا في أقل منه ؛ والذي يتوضأ منه بالنيذ لا في أقل منه ؛ ولم يقيسوا الأمة في ذلك على الحرة في السفر دون ذي محرم .

ولم يقيسوا على اللفظ الأعم في ذلك الحديث وهو : « لا تسافر أكثر من ثلاث » ^(٣) ؛ ولا قاسوا على اللفظ الأخص فيه ، وهو : « لا تسافر بريدا » ^(٤) ، واعتلوا في تركهم السنة في المصراة بأنه لم يُقس عليه ، نظراؤه ، وقالوا بزكاة الخيل ، ولم يقيسوا على صفتها عندهم نظراءها من البقر والحُمير الذي لا نص فيها .

وقالوا بخبر الوضوء من النيذ ، والوضوء من القهقهة في الصلاة ؛ ولم يقيسوا عليهما نظراءهما من الخل ؛ وسائر الأنبذة واللبن الممزوج

(١) انظر : المبسوط (١٧٠/١) والهداية (١٣٢/١) وتبيين الحقائق (٣٢٢/١) وبدائع الصنائع (٢٢٢/١) .

(٢) في (ش) : « زَوْج » .

(٣) أخرج قريبا من هذا اللفظ مسلمٌ في المناسك ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج أو غيره (١٠٢/٩) عن أبي سعيد الخدري « لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال . . . » .

(٤) أخرج هذا اللفظ أبو داود في المناسك ، باب في المرأة تحج بغير محرم برقم (١٧٢٥) عن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة .

بالماء ، والكلام في الصلاة والعمل فيها .

وقاسوا الذهب والفضة في أن جعلوا فيهما أوقاصاً ، على الماشية ، قالوا لأن الزكاة تتكرر في الذهب والفضة والمواشي بخلاف الزرع والثمرة ^(١) ، ولم يقيسوهما في ذلك على ما يخرج من الأرض من الزرع والثمار ، والذهب والفضة أشبه بما يخرج من الأرض منهما بالماشية ، لأن الذهب والفضة ليسا حيوانا كالمواشي ، بل موات كالزرع والثمرة وهما خارجان من الأرض كالزرع والثمرة ، وتركوا القياس القوي وقالوا بقياس في غاية الفساد ثم تناقضوا في ذلك تناقضاً آخر ، فلم يقيسوا ماشية اليتيم ولا ذهبه ولا فضته على زرعه في وجوب الزكاة فيهما ، ثم لم يقيسوا ما يؤخذ من معادن الذهب والفضة على ما يؤخذ منهما في الزكاة وقاسوه على الغنيمة من الرّكاز وغيره ، وهذا خطأ لا حيلة فيه ، لأنه لا نسبة بينهما (٢٦٣/ت) .

(/ت) وقاسوا على الذهب المعدني فيما يؤخذ منه معادن الذهب والقزدير والنحاس والرّصاص والحديد ، واختلف قولهم في الزئبق ، فمرة قاسوه على ذلك ؛ ومرة لم يقيسوا ^(٢) ، ولم يقيسوا على ذلك معادن

(١) انظر : المختصر (ص ٤٧) .

(٢) قال أبو حنيفة : في الزئبق الخمس ، وقال أبو يوسف : « لا خُمُسَ فيه » . وكان يقول : « كان أبو حنيفة يقول : « لا خمس فيه ؛ وكنت أقول فيه الخمس ، فلم أزل أناظره حتى قال فيه الخمس ، ثم رأيت أنه لا خمس فيه » . وأما محمد فمع أبي حنيفة وانظر : المختصر (ص ٤٩) والمبسوط (٢١١/٢) والهداية (١١٦/١ - ١١٧) والمغني (١٨/٣) .

الزرنخ (١) ، والكبريت والإثم (٢) ، والشب (٣) ، واللازورد (٤) ، والكهرب (٥) وسائر المعادن . (١٦٥/ش)

وقاسوا الوقص في الخمسين من البقر على ما قبلها ، وما بعدها في أحد قوليهما ؛ ولم يقيسوا ما زاد على الثلاثمائة من الغنم في وقصه على ما قبله وما بعده ؛ وكلا القولين في البقر والغنم مذكور عن إبراهيم النخعي ، فإنه روي عنه : « يحاسب صاحب البقر فيما زاد على الفريضة » ، هكذا مجملا ، وفيما زاد على الثلاثمائة من الغنم ثلاث من الغنم ، ثم في كل مائة تزيد شاة .

وسووا بين البقر والإبل في أن كل واحد يجزئ عن سبعة ، ولم يقيسوا زكاة البقر على زكاة الإبل .

وقد قال بذلك جابر بن عبد الله صاحب رسول الله ﷺ (٦) . (٧) ،

(١) الزرنخ : بالكسر : حجر منه أبيض وأحمر وأصفر ، انظر : القاموس مادة زرنخ (ص ٣٣٢) .

(٢) الإثم : حجر للكحل وانظر القاموس مادة ثم (ص ٣٤٥) .

(٣) الشب : حجارة الزجاج وانظر القاموس مادة شب (ص ١٢٧) .

(٤) اللازورد : بسكون الزاي : كلمة فارسية أطلقها العرب على حجر عندهم سماوي اللون يؤتى به من جبال خراسان من ختل ، ويعمل كما يعمل العقيق انظر : الجواهر وصفاتها ليحيى بن ماسويه (ص ٦٠) .

(٥) كذا ولم أقف عليه في المعاجم القديمة وفي المعجم الوسيط (٨٠٢/٢) : « كهرب الشيء : شحنه أو أمده بالقوة والفعل بمختلف معانيه محدث » .

(٦) سقطت من (ت) .

(٧) الرواية عنه بذلك في مصنف عبد الرزاق برقم ٦٨٥٢ (٢٤/٤) .

وسعيد بن المسيب ، والزهري ^(١) وقتادة ، وجاء في ذلك مرسل روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل ^(٢) أن رسول الله ﷺ ^(٣) كتب إلى المصعبين باليمن كتابا فيه : « وفي البقر ما في الإبل » ^(٤) .

وكلا القولين عن إبراهيم خلاف السنة ، فلا بالسنة تعلقوا ، ولا القياس طردوا .

وقاسوا النساء التغليات على رجالهم ؛ في إضعاف الصدقة عليهن - قالوا - قياسا على الزكاة ، ولم يقيسوهن عليهن ^(٥) في إيجاب الجزية عليهن ^(٥) ، وإنما إضعاف الصدقة على بني تغلب عوض من الجزية ، لا عوض من الصدقة .

وقاسوا إسقاطهم الزكاة عن ماشية الصغار المجانين على سقوط الصلاة عنهم ^(٦) ؛ ولم يقيسوا قولهم في جواز تقديم الزكاة قبل وجوبها ؛ على المنع من تقديم الصلاة قبل وجوبها ؛ ولا على المنع في

(١) الرواية عنه بذلك في مصنف عبد الرزاق برقم ٦٨٥٤ (٤/٢٥) .

(٢) سماك بن الفضل الخولاني اليماني صاحب الفتوى عن مجاهد وعنه شعبة ومعمر ، وثقه النسائي ، وابن حبان أخرجه له أبو داود والترمذي والنسائي . لم أقف على وفاته . انظر : تهذيب التهذيب (٢/٤٣١ - ٤٣٢) والتقريب (ص ٢٥٥) والخلاصة (ص ١٥٦) .

(٣) سقطت من (ت) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم ٦٨٥٥ (٤/٢٦) .

(٥) كذا ولعل الصواب : « عليهم » ذهابا إلى الرجال .

(٦) انظر : المختصر (ص ٤٥) والهداية (١/١٠٣) واللباب في شرح الكتاب (١/١٣٧) .

قولهم من تقديم كفارة اليمين قبل وجوبها ، ولا على المنع من تسليم الشفعة قبل وجوبها ، ولا على المنع من تقديم الصوم الواجب قبل وقته ولم يقيسوا قولهم في إسقاط زكاة الفطر عن الشريكين في الرقيق جملة على قولهم (٢٦٤/ت) في إيجاب زكاة التجارة على الشريكين في الرقيق للتجارة ، وفي إيجاب الزكاة في المواشي من الشركاء ، وأعجب شيء جوازهم ^(١) إسقاط الزكاة في الفطر عن الرقيق بين الشركاء على من لم يجد إلا (١٦٦/ش) بعض الصاع . فاعجبوا لهذا الهوس ؛ ولفساد هذا القياس !!

وقاسوا الآكل عمدا ، على الم جامع عمدا في نهار رمضان في وجوب الكفارة عليهما ؛ ولم يقيسوا من بلع حصاة أو عجينا على آكل الخبز في ذلك ؛ وقاسوه عليه في أنه مفطر ؛ ولم يقيسوا اللائط على الم جامع في الفرج في إيجاب الكفارة عليهما ؛ وقاسوه عليه في أنه مفطر إذا أمنى . وقاسوا المحتفن والمُقَطَّر في أذنه ، على الآكل في إيجاب القضاء خاصة ^(٢) ؛ ولم يقيسوه عليه في إيجاب الكفارة .

ولم يقيسوا إيجاب الهدي عن المرأة ؛ على الزوج ؛ على قولهم في إيجاب الأضحية عنها عليه ؛ ولا قاسوا إيجابهم الأضحية عنها عليه ؛ على إسقاطهم عنه زكاة الفطر عنها . ولا قاسوا إيجابهم زكاة الفطر على الأب عن صغار ولده على إسقاطهم ذلك عنه ، عن زوجته ؛ ولم

(١) كذا وأحسن منها : « تجوزهم » .

(٢) انظر : المختصر (ص ٥٦) والهداية (١/١٣٥) وتبيين الحقائق (١/٣٢٩) واللباب في شرح الكتاب (١/١٦٧) .

يقيسوا الواطئ ناسيا - وهو صائم - على الواطئ ناسيا - وهو محرم بحج أو عمرة إذ أبطلوا الحج بذلك ؛ ولم ييطلوا الصوم بذلك .

وقاسوا الْمُحْتَقِنَ بِالْخَمْرِ ؛ على شاربها في الإفطار بذلك في الصوم ؛ ولم يقيسوه عليه في إيجاب الحد ؛ ولم يقيسوا مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ الشَّهْرُ كُلَّهُ على مَنْ جُنَّ الشَّهْرُ كُلَّهُ ، فرأوا على المغمى عليه القضاء ، ولم يروه على المجنون ، ولا قاسوا الموصي بالصوم عنه على الموصي بالحج عنه ، وكلاهما من عمل الأبدان ، وكلاهما للمال في إصلاحه مدخل ^(١) .

ولا قاسوا أمرهم بالصلاة ركعتين عند المقام ؛ على الموصي بأن يحج عنه على نهيهم عن الصلاة عن الموصي بها عنه ، ولا قاسوا العبد يحضر الجمعة ، فيصير من أهلها ؛ وتجزئ عنه ، وهو إن لم يحضرها ليس من أهلها ؛ عندهم ؛ على حج العبد (٢٦٥/ت) فلا يجزئ عنه ؛ ولا يصير بذلك من أهله ؛ وقالوا : نقيس حج العبد على صوم الحائض وصلاتها ، فقلنا : فقد تناقضتم إذ جعلتم حج العبد قربةً وأجرًا ؛ وفعلاً حَسَنًا ولم تَرَوْا ذلك في صلاة الحائض وصومها ؛ وكلاهما عندكم غير مخاطب بما فعل مِنْ ذلك ؛ (١٦٧/ش) ولم يقيسوا الوقوف بعرفة قبل وقته وفي غير عرفة ، على إجازتهم تقديم الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ؛ وقبل الميقات المحدود لذلك .

وقاسوا الخنازير المحرمة والأسد والسباع ، وكل ذي مخلب من الطير على الصيد الحلال ، في إيجاب الجزاء في كل ذلك على المحرم ، وفي

(١) في (ت) : « في إصلاحه مدة تنقضي » .

الحرام ، وإنما جاء النص في المحلل وحده ، بعد الإحلال ، وقبل الإحرام بنص القرآن .

وقاسوا المخطئ في قتل الصيد على النص في العائد ، وهذا كله من باب قياس الشيء على ضده ، وما لا يُشَبِّهُهُ ، ولم يجمعه والمقيس عليه علة .

وقاسوا الرصاص والحديد والجير ^(١) والقطن ، على القمح والتمر والشعير والملح والذهب والفضة ، ولا نص في سوى هذه الست ، ثم لم يقيسوا جميع المحرمات في إباحة قتلها في الإحرام ، على الحية والعقرب ، والفأر والحدأة ، والغراب والكلب العقور .

وقاسوا المحرم في منعهم له من تغطية وجهه بزعمهم على حكم المرأة بمنعها من ذلك . (٢٦٦/ت)

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : وكذبوا ، ما هي ممنوعة من ذلك أعني من تَغْطِيَةِ وجهها ، إنما هي ممنوعة من النقاب فقط .

وقاسوا الذئب على الكلب العقور في إباحة قتلته للمحرم ، وفي الحرم ، ولم يقيسوا سائر السباع على الكلب في ذلك ، ولا شكَّ أنَّ ضُرَّ الأسد والنمر أكثر من ضُرِّ الذئب ، ولا قَاسُوا سباع الطير على الحدأة في إباحة قتلها في الحرم والإحرام ، وهذا طريف جدا ، ولا قاسوا من فسد حجه ، على من فَسَدَتْ صَلَاتُهُ في أمرهم من فسد حجه

(١) كذا وفي القاموس مادة جير (ص ٤٧٢) : وحوض مجير : مُصَنَّرٌ أو مقعر أو مجصص .

(٢) سقط لفظ الترحم من (ت) .

بالتماذي على ما لا يجزئه من ذلك ، ولم يأمرُوا بذلك من فسدت صلته وجاءت النصوص بإيجاب الهدي في الفدية أو الجزاء على المتمتع ممن كان ساكناً بأهله في الحرم ، وحالقت رأسه لأذى مرض أو قمل ، وقاتل الصيد عمداً والمحصّر فقط ^(١) ، ثم عوض الله تعالى الصيام من الهدي للمتمتع ممن لم يجد هدياً ، وبتخيير لحالقت رأسه لمرض أو قمل ، ولقاتل الصيد عمداً ، وعوض الله تعالى الإطعام من الهدي في حالقت رأسه لأذى قمل ، أو مرض (١٦٨/ش) ، وفي قاتل الصيد عمداً ، والواحد من هؤلاء الأربعة محسنٌ عمله ، أفضل من عمل غيره ، وهو المتمتع ، واثنان من الأربعة معذوران ، وهما حالقت رأسه لأذى : مرضٍ أو قملٍ ، والمحصّر بعدوٍّ ؛ أو مرضٍ ؛ أو عجز ، والرابع : عاصي وهو قاتل الصيد عمداً ، فقاوسوا في إيجابهم الهدي ، أو الصدقة ، أو الصوم في ذلك من يطول ذكره ممن لا شبه بينه وبين هؤلاء الأربعة أصلاً ، فمن ذلك إيجابهم الهدي على القارن ، ولا شبه بينه وبين المتمتع ؛ ثم قاسوا القارن ممن بينه وبين مكة ميقات على المتمتع ، ممن بينه وبين مكة ميقات ولم يقيسوا القارن ممن هو بين الميقات ، وبين مكة على المتمتع الذي بينه وبين مكة ميقات .

(١) وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَأَنِتُوا إِلَى الْحَجِّ وَالْمَعْرَةِ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْمَعْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ) تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ سورة البقرة ، آية ١٩٦ .

وقاسوا قاتل الصيد ناسيا في الحرم ؛ أو في الحل وهو محرم على قاتله كذلك عمدا ؛ ولم يقيسوا قاتله في الحرم وهو محل عمدا ، أو ناسيا على قاتله وهو محرم في الحرم ، أو الحل عمدا ؛ أو ناسيا ، ولم يقيسوا بعض الصيد على بعضه ، ففرقوا بين النعامة والحمار الوحشي ، والأَيْل والظَّبْي ، وبين الفيل والقرد والخنزير والأسد بعد أن قاسوا بعض ذلك على بعضه في إيجاب الجزاء في جميع ذلك ؛ ولم يقيسوا المحصر بمرض ، أو بعجز لحقه على المحصر بعدو ، وقاسوا المحصر بعدو مَنْ لا شبه بينه وبينه ، كمن تطيب يوما إلى الليل لغير عذر ، أو لبس قميصا لغير عذر يوما إلى الليل أو لبس سراويل لغير عذر يوما إلى الليل ، أو لبس عمامة لغير عذر يوما إلى الليل ، أو لبس بُرْنَسًا يوما إلى الليل أو وطئ قبل عرفة ، أو قرن ، وهو بين الميقات ، وبين مكة ، أو لبس جبّة يوما إلى الليل ، أو حلق رأسه لغير عذر أو قصّ أظفار يد ، أو رجل لغير عذر ، في غير هذا ، فأوجبوا في كل ذلك هديا لا يجزئه له صوم ، ولا إطعام كالمحصر ، فقاسوا عصاة على معذور ، ولم يقيسوهم على العاصي ، هذا مع قولهم وإصفاقهم أن الكفارات لا يحل وضعها بالقياس (٢٦٧/ت) .

وقاسوا على حالق رأسه لمرض ، أو أذى مَنْ تَطَيَّبَ يوما إلى الليل لعذر ، أو لبس كذلك قميصا أو جبة أو بُرنسا ، أو سراويل لعذر ، أو قَلَّمَ أظفار (١٦٩/ش) يد ، أو رجل لعذر ؛ ولم يقيسوا عليه مَنْ تَطَيَّبَ لعذر ، أو لغير عذر أقل من يوم ، أو لبس أقل من يوم لعذر ، أو لغير عذر ، وفضائحهم ههنا تكثر جدّا ، ولعلنا نذكر منها طَرَفًا في ذكرنا

لِشَبَّهَهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَعَلَّهَا لَوْ تَقَصَّيْتُ لَبَلَّغْتَ أَزِيدَ مِنْ مِائَةِ مَسْأَلَةٍ .

فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَرَ مَا حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَنَسٍ الْعَدْرِيُّ ^(١) ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِرَاسٍ ^(٢) ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقَدَّسِيُّ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَهْلٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرُوزِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ^(٣) ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ أَوْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ نَسْكَهَ ، فَلْيَهْرَقْ دَمًا » ^(٤) .

قُلْنَا : عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقَدَّسِيُّ مَجْهُولٌ ، وَالْمُرُوزِيُّ مِثْلُهُ ؛ وَالْخَبْرُ لَا يَصِحُّ . وَأَنْتُمْ أَوَّلُ مُخَالَفٍ لِهَذَا الْخَبْرِ . فَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ مَنْ

(١) أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَنَسٍ الْعَدْرِيُّ يَعْرِفُ بِابْنِ الدَّلَائِيِّ مِنْ أَهْلِ الْمَرِيَةِ أَبُو الْعَبَّاسِ رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ فَسَمِعَ بِالْحِجَازِ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّازِيِّ وَعَلِيٍّ بْنِ بَنْدَارٍ ، وَسَمِعَ بِالْعِرَاقِ وَخِرَاسَانَ وَكَانَ مُتَعَيِّنًا بِالْحَدِيثِ وَنَقَلَهُ وَرَوَيْتَهُ وَضَبَطَهُ مَعَ ثِقَتِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ ، وَعَلَوْا إِسْنَادَهُ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ حَزْمٍ وَأَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّاسِيُّ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٨ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : جَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ (ص ١٣٦ - ١٣٩) وَبَغِيَةِ الْمُلْتَمَسِ (ص ٣٦) وَالصَّلَةِ (١/ ٦٩ - ٧٠) .

(٢) لَمْ أَجِدْهُ .

(٣) عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ بْنُ عُبَيْدِ الْجَوْهَرِيِّ أَبُو الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، وَعَنْ الْبَخَّارِيِّ وَأَحْمَدَ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ : « كَانَ صَدُوقًا فِي الْحَدِيثِ » وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : « كَانَ مُتَقَنًا صَدُوقًا وَلَمْ أَرِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ يَحْفَظُ ، وَيَأْتِي بِالْحَدِيثِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ غَيْرِهِ » . مَاتَ سَنَةَ ٢٣٠ هـ . أَخْرَجَ لَهُ الْبَخَّارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ . وَانْظُرْ : تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ (٤/ ١٨٣ - ١٨٥) . وَالتَّقْرِيبَ (ص ٣٩٨) وَالْخُلَاصَةَ (ص ٢٧٢) .

(٤) تَقْدِمْ تَخْرِيجِهِ .

نسي من نسكه أو تركه . وقاسوا وقت الأذان يوم عرفة على وقت الأذان يوم الجمعة ^(١) . وخالفوا الإجماع في ذلك ؛ والسنن الثابتة ولم يقيسوا من وطئ بعد عرفة ؛ على مَنْ وطئ قبل عرفة ؛ والعجبُ كُلُّهُ أنهم قالوا : إنَّ وطئ قبل عرفة ، فحجه باطل ، وعليه هدي يجزئه فيه شاة ، فإنَّ وطئ بعد عرفة فحجه تام ؛ ولا تُجزئه إلا بدنة فحين بطل حجُّه وعظمُ جُرمه أجزأته شاة ، وإذا تمَّ حجُّه ولم يَكُدِّح ^(٢) (٢٦٨/ت) فيه ما يبطله لم يتجزئه إلا بدنة .

فإنَّ قالوا : إنَّ وطأه قَبْلَ عرفة ليس كوطئه بعدها ، كما لم تخالفونا فيه قلنا لهم : فإذا وقد فسد حجه ، والدم إنما يكون جبِرا ، فماذا تصنع الشاة لَوْلَا التحكم في الدين ؟! والله الموفق .

وأطرف شيء إقدامهم على الكذب ، وادعاءهم الإجماع على ذلك ، وما نعلم قولهم هذا في تقسيمهم ذلك عن أحد ، فكيف يكون إجماعا ؟
صح عن ابن عباس في ذلك هدي فقط بتخيير أيضا بين صومه ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين ، روينا ذلك من طريق حجاج بن المنهال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وروينا عن علي بن أبي طالب رضوان الله تعالى عليه ^(٣) قضاء الحج دون ذكر هدي ^(٤) .

(١) انظر : المغني (٢٨٩/٣) وتبيين الحقائق (٢٣/٢) .

(٢) يقال كَدَّحَ وجهه : خَدَّشَ ، أو عَمِلَ به ما يشينه ، كَكَدَّحَهُ ، أو أفسده ، وانظر القاموس (ص ٣٠٤) مادة كدح .

(٣) سقط لفظ الترضي من (ت) .

(٤) أخرجه عنه مالك في الموطأ بلاغا برقم ٣٨ (ص ٩٤) .

وقاسوا صدق الأمة على صدق الحرة ، ولم يقيسوا الأمة على الحرة (١٧٠/ش) ، في منعها من السفر ثلاثا فصاعداً ، إلا مع زوج ، أو ذي محرم ، ولم يقيسوا صيام التسعة الأيام للمتمتع على صيامه الثلاثة الأيام ، فأباحوا له أن يصوم الثلاثة الأيام بعد إحرامه بالعمرة ، وقبل دخوله في الحج خلافاً للقرآن ، ولم يبيحوا له صوم السبعة الأيام إلا إذا رجع من عمل الحج كما في القرآن .

وقاسوا فساد حجه بالوطء في الفرج بفساد صومه بالوطء في الفرج ، ولم يقيسوا وطء المحرم ناسيا ، على وطء الصائم ناسياً ، فأبطلوا الحج به ، ولم يبطلوا الصوم به ، ولا قاسوا اللائط في الصيام ينزل على اللائط في الحج ينزل ، فأبطلوا الصوم بذلك ، ولم يبطلوا الحج ، فاعجبوا لهذا التلوث في الضلال ، ولأقاسوا واطئ امرأته نهاراً وهو صائم ذاكراً عامداً دون الفرج ، فيتنزل على واطئها ، وهو محرم دون الفرج فيتنزل ، فأبطلوا الصوم بذلك ، ولم يجعلوا فيه كفارة ، ولم يبطلوا الحج بذلك ، وأوجبوا فيه الهدْي .

وقاسوا إيجاب الكفارة على قاتل الصيد محرماً ناسياً على وجوب الكفارة ، على قاتل المؤمن خطأ ، ثم لم يقيسوا ذلك إذ جعلوا كفارة قتل المؤمن على الترتيب ، وكفارة قتل الصيد على التخيير ، ولم يقيسوا وجوب الكفارة على قاتل المؤمن عمداً ، على وجوبها على قاتله خطأ . (٢٦٩/ت)

وقاسوا العبد على الحر فيما يلزمه ستره في الصلاة ، وفيما تبطل به

صلاته بانكشافه منه ^(١) ، ولم يقيسوا الأمة في ذلك على الحرة ، ولا على العبد ، وهم يقولون إنهم قاسوا العبد على الأمة في الحدود ، وقاسوا الأمة على العبد في عتق بعضها .

وقاسوا قاطع شجر الحرم على قاتل صيده في إيجاب الجزاء في ذلك ، ولم يقيسوه عليه في تخييره بين الهدى ، والإطعام ، والصيام ، بل خيروه في الهدى والإطعام ، ولم يبيحوا له في ذلك صوما أصلا ، ولا قاسوا قاتل صيد الحرم بالمدينة على قاتله بمكة ، ولم يقيسوا حكم الحربي يشتري العبد المسلم ، أو الأمة المسلمة ، ويحملها إلى بلد الحرب على حكمها إذا غصبها من مسلم ، وَحَمَلَهُمَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، فَقَالُوا : إِنْ غَصَبَهُمَا (١٧١/ش) وأدخلهما أرض الحرب ، فقد ملكهما ، وملكهما من وهبهما له ، أو اشتراهما منه من المسلمين ، ولا سبيل لسيدهما عليهما إلا بالثمن ، وأما إذا اشتراهما من مسلم فساعة يدخلهما أرض الحرب سقط ملكهما عنه ، وصارا حرين .

ولا قاسوا اختلاف دين الزوجين يسلم أحدهما ، والآخر وثني على اختلاف دينهما بارتداد أحدهما ، فقالوا إن ارتد أحدهما وقعت الفرقة للوقت أسلم بعد ذلك ، أو لم يسلم ، فإن أسلم أحدهما والآخر وثني أو أسلمت المرأة وزوجها كتابي ، فهما في ذلك على الزوجية ، حتى يعرض الإسلام على الذي لم يسلم منهما ، فإن أسلم فهما على

(١) انظر : بدائع الصنائع (١١٦/١ - ١١٧) والهداية (٤٧/١) وتبيين الحقائق (٩٤/١) والبحر الزخار (٢٢٨/٢) .

زَوَّجِيَّتَهُمَا كَمَا كَانَا ، وَإِنْ أَبِي وَقَعْتَ الْفِرْقَةَ لِلْوَقْتِ ^(١) ؛ وَلَمْ يَقِيسُوا
إِسْلَامَ عَبْدِ الذَّمِيِّ عَلَى إِسْلَامِ عَبْدِ الْحَرَبِيِّ يُخْرَجُ إِلَيْنَا ، وَكِلَاهُمَا مُهَاجِرٌ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْ مَلِكٍ كَافِرٍ .

وَقَاسُوا (٢٧٠/ت) إِبَاحَتَهُمْ حُلُقَ الشَّعْرِ وَالظَّفَرِ ، بَعْدَ اسْتِهْلَالِ ذِي
الْحِجَّةِ ، عَلَى مَرِيدِ التَّضْحِيَةِ عَلَى إِبَاحَةِ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ وَخَالَفُوا السَّنَةَ فِي
ذَلِكَ وَهِيَ ثَابِتَةٌ ^(٢) ، وَلَمْ يَقِيسُوا جَوَازَ الصَّلَاةِ بِالْكَلَامِ فِيهَا نِسْيَانًا ،
عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ مَعَ السَّلَامِ فِيهَا نِسْيَانًا ، وَلَا قَاسُوا قَوْلَهُمْ فِي الْقَهْقَهَةِ
فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْكَلَامِ فِيهَا اتِّبَاعًا لَخَبَرِ فَاسِدٍ لَمْ يَصِحْ ^(٣) قَطْ ^(٤) .

وَقَاسُوا مِنْ حَلْفٍ فَقَالَ أَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا ، عَلَى مَنْ
حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى ^(٥) فِي إِجْبَابِ الْكُفَّارَةِ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِالْحَنْثِ ^(٦) ، وَلَمْ
يَقِيسُوا ذَلِكَ عَلَى مَنْ حَلَفَ فَقَالَ : « عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ فَعَلَ » ^(٧)

(١) انظر : الهداية (٢/٢٣٩) واللباب في شرح الكتاب (٣/٢٧) .

(٢) أخرج النسائي في الصغرى في الأضاحي (٧/٢١١) عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال :
« مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ
حَتَّى يَضْحِيَ » وأخرج أبو داود في الضحايا ، باب الرجل يأخذ من شعره في العشر
وهو يريد أن يضحي نحوه برقم (٢٧٩١) .

(٣) تقدم تخريج هذا الخبر .

(٤) سقطت « قَطْ » من (ت) .

(٥) في (ش) : « عَزَّ وَجَلَّ » .

(٦) انظر : الهداية (٢/٣٥٧) .

(٧) في (ش) : « فَعَلْتُ » .

كذا» ^(١) أو قال : « أنا زاني إن فعلت كذا » ^(٢) ، وقد سوى طاووس بين من قال : « علي لعنة الله إن دخلت دار زيد » وبين من قال « أنا يهودي إن دخلت دار زيد » فأوجب الكفارة لكل ذلك ^(٣) .
وقاسوا من حنث ناسياً ، على من حنث متعمداً في إيجاب الكفارة عليه ^(٤) ، ولم يقيسوا من حلف متعمداً للحنث على ذلك ، فلم يوجبوا عليه كفارة .

وقاسوا المنع من جواز إذن الورثة بالوصية بأكثر من الثلث قبل موت الموصي ، على المنع من جواز كفارة الظهار ^(٥) قبل الظهار ولم يقيسوا على ذلك الطلاق (١٧٢/ش) قبل النكاح والعتق قبل الملك بل أجازوا كل ذلك إذ قال : « كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وأي أمة اشتريتها فهي حرة » ^(٦) ، ولم يقيسوا أيضاً على ذلك جواز تقديم جزاء الصيد بعد

(١) قالوا لأنه دعاء على نفسه ، ولا يتعلق ذلك بالشروط ، ولأنه غير متعارف وانظر : الهداية (٣٥٨/٢) .

(٢) وكفوله : « فأنا شارب أو شارب خمر أو أكل ربا ، قالوا لأن حرمة هذه الأشياء تحتمل النسخ والتبديل فلم تكن في معنى حرمة الاسم ، ولأنه ليس بمتعارف » . وانظر : الهداية (٣٥٨/٢) .

(٣) أخرج عبد الرزاق في المصنف برقم ٩٧٥ ١٥ (٨/٤٨٠) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : من قال : « أنا كافر أو أنا يهودي ، أو نصراني أو مجوسي أو أخزاني الله أو شبه ذلك ، فهي يمين ، يكفرها » .

(٤) قالوا لأن الفعل الحقيقي لا ينعدم بالإكراه وهو الشرط . وانظر : الهداية (٣٥٦/٢) .

(٥) انظر : الهداية (٥٨٧/٤) واللباب في شرح الكتاب (١٦٧/٤) .

(٦) انظر : الهداية (ج ٢/ص ١٥٥ - ٢٥٦) .

جراحته وَقَبْلَ موته ، ولا تقديم الكفَّارة في قتل الخطأ بعد جراحته وقبل موته بل أجازوا تقديم الجزاء والكفارة في ذلك .
وقالوا إن طاف أربعة أشواط من العمرة ثم وطئ ، فعمرته تامة ، فلو طاف منها ثلاثة أشواط ، ثم وطئ فعمرته فاسدة .
وقالوا : إن قطع ثلاثة من أعضاء الذكاة ، وهي الودجان والحلقوم والمرئ ، فهي ذكاة تامة ، فإن قطع أقل فهي ميتة^(١) ، ولم يقولوا إن صام في كفارة اليمين من لا يقدر على رقبة ، ولا على كسوة ، ولا على إطعام أكثر من الثلاثة الأيام ، ثم أيسر (٢٧١/ت) تمادى وأجزأه ، ولا قالوا من توضأ أكثر وضوئه أجزأه ، ولا قالوا من صلى أكثر صلاته تمت وأجزأه ، ولا قالوا من صام أكثر يومه أجزأه لكن قالوا : من لم ينو الصوم نصف نهاره الأول أجزأه ، ولم يقيسوا بعض ذلك ببعض ، فإن قالوا : النصوص جاءت بصفة الصلاة والصوم والذكاة والطهارة قلنا : والنصوص جاءت بانقضاء العدة بوضع الحمل ، وبعدد طواف العمرة ، وبأنه لا يحل له إلا ما ذكينا ، وبستر العورة وبسائر ما حددتم فيه تلك الحدود السخيفة .

وقالوا : من غسل عضوا كاملا في بئر بنية الوضوء أفسد البئر ، فإن غسل فيها بعض العضو بنية الوضوء لم يفسد البئر^(٢) .

(١) انظر الهداية (ج ٣/ص ٣٩٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٥٥ - ٢٥٦) .

(٢) هذا القول في : تبين الحقائق (ج ١/ص ٢٥) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٦٩) .

وقالوا : إن حلق المحرم عضوا تاما فعليه الفدية ، فإن حلق أقل فصدقة ، فإن حلق ربع رأسه فالفدية ، فإن حلق أقل فصدقة ^(١) .

وقالوا من اغتسلت إلا عضوا كاملا ، فلزوجها عليه الرجعة ، فإن اغتسلت إلا بعض عضو سقطت رجعته عنها ، ولم تحل لها الصلاة بذلك حتى تتم جميع جسدها ^(٢) .

وقالوا : من مسح ثلاثة أصابع من رأسه أجزأه ، ولا يجزئ أقل ، ومن مسح أربعة أصابع من كل خف أجزأه ، ولا يجزئ أقل ، ومن انكشف من خفه قدر ثلاثة أصابع لم يجز المسح عليه ، فإن انكشف ^(٣) (١٧٣/ش) أقل أجزأه المسح عليه ^(٣) .

وقالوا : من قص أظفار عضو كامل ، فعليه الفدية ، فإن قص أقل فصدقة ^(٤) .

وقالوا : إن التعن هو وهي خمس التعانات ^(٥) ، ففرق الحاكم بينهما فهي فرقة صحيحة ، فإن التعنا أقل فلا يكون تفريق الحاكم

(١) هذا القول في : الهداية (ج ٢/ص ١٧٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٥) .

(٢) هذا القول في : الهداية (ج ٢/ص ٢٨٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٥٧) .

(٣) هذا القول في : الهداية (ج ١/ص ١٢) و(ج ١/ص ٣٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٣٨) .

(٤) هذا القول في : الهداية (ج ١/ص ١٧٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٠٥) .

(٥) يقال التعن ملاعنة ولعانا وتلاعنا والتعنا : لعن بعض بعضا ، وانظر : القاموس مادة لعن (ج ٤/ص ٢٦٧) .

بينهما فرقة^(١) ، وقال محمد بن الحسن ولم يذكر في ذلك خلافا بين أصحابه : إن وضعت المتوفى عنها ، أو المطلقة أكثر من نصف ولدها مما بين آخر عنقه إلى آخر مقاعده ، لا يعد في ذلك الرأس ، ولا الفخذين والساقين ، فقد انقضت عدتها ، وحل لها الزواج فإن وضعت أقل من ذلك لم تنقض عدتها .

وقالوا : إن انكشف من بطن الحرة أو فخذها ، أو مقاعدها أو ظهرها ، أو ساقها ، أو عنقها ، أو شعرها أو صدرها الربع فأكثر في الصلاة بطلت صلاتها ، فإن انكشف أقل من الربع فصلاتها^(٢) تامة ، فإن انكشف منفرجها أكثر من قدر الدرهم بطلت صلاتها ، فإن انكشف منه قدر الدرهم فأقل فصلاتها تامة^(٣) ، ولم يقيسوا بعض ذلك ببعض فاعجبوا لهذه الوسوس !! (٢٧٢/ت) .

وقاسوا ما يتزوج العبد من النساء^(٤) ، وَبِكَمْ تحرم الامة على زوجها من الطلاق^(٥) وكم أجل المولي الحر ، والعبد من زوجته

(١) هذا القول في المختصر (ص ٢١٥) وبدائع الصنائع (ج ٣/ص ٢٤٥) والمغني (ج ٧/ص ٢٩٢) .

(٢) في (ش) : « فصلاته » .

(٣) هذا القول في المبسوط (ج ١/ص ١٨٧) و(ج ١/ص ١٩٧) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١١٧) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٩٦) .

(٤) انظر تبين الحقائق (ج ٢/ص ١١٣) والمختصر (ص ١٧٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٣) .

(٥) انظر اللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٤٨) .

المملوكة^(١) ، وعدة الأمة التي لا تحيض في الطلاق ، وعدتها من الوفاة^(٢) على حدود العبد ، والأمة في القذف والزنا والخمر ، ولم يقيسوا على حدودهما في القذف والخمر والزنا حدهما في السرقة ، ولا حد العبد في المحاربة ، ولا أجل العبد بين الحرية في الإيلاء ولا أجل العبد من الأمة في العنانة^(٣) ، ولا صيام العبد في الظهار ، ولا صيامه في الكفارة ولا عدد طلاق العبد للحرية ، ولا أجل الأمة المطلقة الحامل ، أو المتوفى عنها وهي حامل من العبد والحر ، بل جعلوا كل ذلك حكم العبد والحر والأمة والحرية في ذلك سواء ، ولم يقيسوا أيضا على ذلك دية العبد ولا عدة الأمة التي تحيض ، بل جعلوا عدتها ثلثي عدة الحرية^(٤) ، وجعلوا دية الأمة دون دية الحرية بخمسة دراهم فقط^(٥) ، ودية العبد دية الحر إلا عشرة دراهم ، ولا قاسوا (١٧٤/ش) حكمها جملة فيما عدا الحدود والميراث ، وما جاء فيه النص على استواء حكم العبد مع الحر في مقدار صداقه عندهم الطهارة والصلاة وصيام رمضان ، وما يحرم عليه من المطاعم

(١) انظر المختصر (ص ٢٠٧) .

(٢) انظر : تحفة الفقهاء (ج ١/ص ٢٤٧) ، واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٨٠) .

(٣) يقال العنانة والتعنين والعينية بالكسر والتعينة وَعَنَّ عَنْ امرأته وانظر : مادة عن في القاموس (ج ٤/ص ٢٤٩) .

(٤) انظر الهداية (ج ٢/ص ٣٠٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٨١) .

(٥) انظر : الهداية (ج ٤/ص ٥٥٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٦٥) .

والمشارب^(١) ، فاعجبوا لهذا الضلال ، ولضلال قياساتهم وفسادها .
وقاسوا حكم من لزمته كفارة الإفطار عمدا في رمضان أو في كفارة
ظهاره ، أو كفارة قتل^(٢) خطأ ، أو كفارة يمين فلم يجد رقبة ، ولا ما
يطعم في الكفارة في اليمين ، ولا ما يكسو فصام ، أنه متى وجد ما
عجز عنه من ذلك قبل أن يتم الصوم بطل صومه ، وعاد إلى العتق ،
أو الإطعام ، أو الكسوة فإن وجد وأيسر بعد تمام صومه أجزأه ، بعض
ذلك على بعض ، ولم يقيسوا على ذلك من تمتع بالعمرة إلى الحج ، فلم
يجد النسك فصام ، فإنه وإن أتم صومه الثلاثة الايام في الحج ، إلا أنه
لم يحل بعد حتى أيسر ، فإن صومه يبطل ويلزمه النسك ، فإن أيسر بعد
أن حل إلا انه لم يصم السبعة الأيام ، أجزأه صومه وصام السبعة الأيام
الباقية (٢٧٣/ت) .

وقاسوا رقبة الكفارات من الظهار واليمين والقتل ، ورمضان على
الأضحية في أن لا يجوز فيها عيوب ذكروها أيضا من سلامة اليدين
والرجلين والعينين ، ثم خالفوا في قياسهم هذا الفاسد ، فأجازوا فيها
مالا يجوز في الأضاحي كالعور التام ، والعرج التام ، والعجف الظاهر
والمرض^(٣) ، فاعجبوا لهذه الفضائح والجهل المظلم .

(١) كذا وفي العبارة شيء .

(٢) في ش : « قبل » .

(٣) انظر : الهداية (ج ٣/ص ٤٠٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٣٥) .

ولم يقيسوا رقبة الظهر واليمين ، ورمضان إذ أجازوا فيها عتق الكافر ، على رقبة قتل الخطأ التي لا يجوز فيها الكافر ، أليس أعجب العجب قياس عتق رقبة على أضحية ، وترك قياس رقبة على رقبة . وقاسوا صوم كفارة اليمين ، فلم يميزوه متفرقا على صوم الشهرين في كفارة رمضان ، والظهر والقتل ^(١) .

ولم يقيسوا صوم الشهرين في قتل الخطأ على صومهما في كفارة رمضان ، والظهر في تعويض الإطعام منهما .

فإن قالوا : لم يأت التعويض بالإطعام منه في النص ، قلنا : ولا جاء في صوم الثلاثة (١٧٥/ش) الأيام في كفارة اليمين التابع في النص ، فقالوا ، نزل في قراءة أبي ^(٢) فقلنا : فاقروا بها ، واكتبوها في مصاحفكم ، وإلا فلا تكذبوا على أبي ، ولا على الله تعالى ، فقالوا نُسَخ لفظها قلنا : ومن أين لكم أن حكمها بقي ، وقد أقرتم بنسخها ، ولم يقيسوا إباحة إقراض زيد عمرا جارية ثم يردّها هي ، أو غيرها إذ حرموا ذلك على إجازتهم أن يبيعها منه ، أو أن يهبها له ، ثم يبتاعها منه بعد وطئه لها إذا حاضت ، ولا فرق بين الأمرين في انتقال الملك ، ثم رجوعه بغير اشتراط رجوعه ، (٢٧٤/ت) ولم يقيسوا حكم من له

(١) قال الحنفية صوم كفارة اليمين متتابع واستدلوا بقراءة ابن مسعود : فصيام ثلاثة أيام متتابعات وانظر : الهداية (ج٢/ص٣٨٥) واللباب في شرح الكتاب (ج٤/ص٨) .

(٢) قال ابن كثير : « قال أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية عن أبي بن كعب أنه كان يقرؤها فصيام ثلاثة أيام متتابعات » وحكاها مجاهد والشعبي وأبو إسحاق عن عبد الله بن مسعود وانظر : تفسير ابن كثير (ج٢/ص٩٣) .

على آخر دين من قرض حال ، فأجله إلى أجل مسمى وأشهد له بذلك ، فلم يميزوا هذا التأجيل أصلا على قولهم فيمن له على آخر حق حال من غير قرض فأجله إلى أجل مسمى أن التأجيل يلزمه .

ولم يقيسوا قولهم في جواز ضمان دين المريض بغير محضر صاحب الدين على منعهم من ذلك في سائر المواضع ، وقاسوا ذلك في المنع منه بغير محضر صاحب الدين ، على منعهم من ذلك في سائر المواضع ، وقاسوا ذلك في المنع منه بغير محضر صاحب الدين على النكاح ، فاعجبوا لسخف هذا القياس .

وقاسوا المخاطرة في الضمان مثل أن يقول : ما وجب لك على هذا من حق ، فأنا ضامنه عنه لك ^(١) ، ولعله يجب له عليه ما لا وفاء عند الضامن به ، ولا يجب له عنده حق أصلا على المخاطرة في الولايات والوكالات مثل أن يقول الإمام : فلان أميركم فإن مات ، ففلان ، ولعل ذلك المستخلف يموت قبل الذي سمي قبله ، ولم يقيسوا ذلك على منعهم من المخاطرة في البيوع وفي الاجارة ، وفي النكاح ، ولا شبه بين الإمارة وضمنان المال أصلا ، والمخاطرة في الوكالة لا تجوز وإنما جاز ذلك في الأوصية ^(٢) ، لأنها عقود يرجع فيها إذا شاء ، ولم يقيسوا ولد الأمة المغصوبة يستحق عند غير الغاصب ، على ولد سائر الحيوان المغصوب يستحق عند غير الغاصب ، ولم يقيسوا كلابا تقتل

(١) انظر : الهداية (ج ٣/ص ١٠٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ٢/ص ١٥٥) .

(٢) في ش : « الأوصيا » .

لمسلم ، أو خنازير لذمي ، تبلغ^(١) أزيد من عشرة آلاف درهم ، فيلزموها جميع قيمتها الجاني ، على عبد يقتل يساوي مائة ألف (١٧٦/ش) درهم ، فلا يزيدوا سيده على عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم شيئا ، فإن قالوا : هي دية ، قلنا : وفي أي الديات وجدتم دية مردودة إلى القيمة لا تستقر على حال !!؟

وقاسوا خراج العبد (٢٧٥/ت) من ثمنه على خراج الحر من ديته ، وديات الأحرار لا تختلف وأثمان العبيد مختلفة اختلافا متفاوتا شديد التفاوت ، ثم لم يقيسوا^(٢) حاجب العبد ينتف فلا يثبت أو أذنه تقطع على جناية ذلك على الحر ، ينسبته من ثمن العبد كنسبة ذلك من دية الحر ، بل جعلوا فيه ما نقصه فقط .

وقاسوا خروج الدم من الفم ، ومن الحجامة ، ومن حيث ما خرج من الجسد على دم الاستحاضة في أنه ينقض الطهارة^(٣) ، ولم يقيسوه على الحيض في أنه ينقض الصوم ، إلا إن خرج من الحلق إلى الفم ، فإنه ينقض الصوم ، ولم يقيسوا على ذلك خروج الدم من سائر الجسد ، ولم يقيسوا قولهم في المرء يعتق عبده المرهون ، أو تحمل منه أمته المرهونة ، أو يبيع ما رهن ، أو يؤاجره ، فلم يقيسوا شيئا من ذلك كله

(١) في ش : « قِيلُغ » .

(٢) في ش : « تَقْيِسُوا » .

(٣) انظر هذا القول في : الهداية (ج ١/ص ١٤ - ١٥) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٧ - ٨) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٤) .

بعضه على بعض ، بل قالوا في كل ذلك أقوالا متخاذلة سخيفة ، ولا فرق بين شيء من ذلك ، إما جواز كل ذلك ، وإما رد كل ذلك ، ولم يقيسوا جواز المساقاة والمزارعة على جواز المضاربة ، ولم يقيسوا إجازتهم الرجوع عن الإقرار بحقوق الله تعالى على منعهم من الرجوع من الإقرار بحقوق اليهود والنصارى .

وقاسوا الإقرار بالسرقة لم يميزوه إلا حتى يكون مرتين ، على أن لا يقبل في ذلك إلا شاهدين ^(١) وعلى الإقرار بالزنا لا يكون إلا أربع مرات على عدد شهوده ^(٢) ، ولم يقيسوا الإقرار بحقوق الناس على ذلك ، وانكروا على من لم ير الظهار إلا حتى يعاد مرة أخرى أخذا بالقرآن ^(٣) ، وقالوا به حيث لم يأت به قط نص ، وذلك في عدد الإقرار بالسرقة ، ثم لم يقيسوا حكم الإقرار في ذلك كله على حكم الشهود إذا قالوا لا يكون الإقرار إلا في مجالس متفرقة ، ولا يكون الشهود في ذلك إلا في مجلس واحد ^(٤) . وقالوا من ادعى مع آخر لقيطا ، فأتى أحدهما (١٧٧/ش) بعلامات في بدن اللقيط قُضِيَ له به ^(٥) ، ولم يروا ذلك في المتداعيين في جارة أو عبد ، ولم يقيسوا

(١) هذا عند أبي يوسف وأما عند أبي حنيفة ومحمد : فيجب القطع بإقرار السارق مرة واحدة وانظر الهداية (ج ٢/ص ٤١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٠٢) .

(٢) انظر : الهداية (ج ٢/ص ٣٩٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٨١) .

(٣) انظر : الهداية (ج ٢/ص ٢٩٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٦٧) .

(٤) انظر : الهداية (ج ٢/ص ٤١٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ٢٠٢) .

(٥) انظر : الهداية (ج ٤/ص ٤٦٧) .

أحدهما على الآخر !!! (٢٧٦/ت)

وقالوا : إن تداعى الزوجان في متاع البيت فما أشبه أنه للرجال
فللرجال وما أشبه أنه للنساء فهو للنساء^(١) ، ولم يقولوا ذلك في أخ
وأخت ، ساكنين في بيت تداعيا في متاع فيه ، ولم يقيسوا هذه على
تلك !!!

وقالوا : إن اختلف الساكن وصاحب الدار في جذوع ومصرع ،
فإن كانت الجذوع تشبه جذوعا آخر في الدار قضي به لصاحب الدار ،
وإلا فكل ذلك للساكن ، ولم يقولوا ذلك في المتداعيين في مهر عند
أحدهما رمكة^(٢) ، تشبه ذلك المهر ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض
ولا فرق بين شيء من ذلك وقالوا طلاق النائم يتكلم به في نومه لا
يلزمه^(٣) ، قالوا : فإن أكل وهو نائم في صومه لزمه القضاء ، ولم
يقيسوا أحدهما على الآخر ، ولا فرق بين الأمرين .

وقاسوا فعل المريض في مرض موته في ماله على الوصية ، فلم
يجعلوا له أكثر من الثلث ، وهذا فاسد من القياس ، لأن وصية المريض
والصحيح سواء لا فرق بينهما ، ثم أخطأوا أيضا خطأ آخر في ذلك ،
فتناقضوا إذ جعلوا نفقة المريض على نفسه وأهله وبيعه وابتياعه وإقراره

(١) انظر : المختصر (ص ٢٢٨) وبدائع الصنائع (ج ٢/ص ٣٠٩) .

(٢) الرمكة محرقة : الفرس ، والبرذونة تتخذ للنسل ، وجمعها رمك وانظر القاموس مادة
رمك (ص ١٢١٥) .

(٣) النظر : بدائع الصنائع (ج ٣/ص ١٠٠) .

ونكاحه كالصحيح من رأس ماله ، ولا فرق ، ولم يقيسوا طلاق المريض في مرض موته ، ولم يقيسوا طلاق المكره ونكاحه ورجعته وعتقه وخلعه ويمينه ونذره ، فأجازوا كل ذلك على هبته وصدقته وإجازته ورهنه وبيعه وابتياعه وإقراره وردته إذ أبطلوا كل ذلك ، ولا ندري قولهم في ظهاره ولعانه ، ولا فرق بين شيء من ذلك إما إلزامه الكل وإما إبطال الكل عنه ، وزعم أبو حنيفة أن القياس كان أن المتابعين إذا اختلفا أن يكون القول قول المشتري ، لكن تركه للأثر ، وأن القياس كان بيع المدبر ، ولكن تركه لا ندري لماذا ؟ وأن القياس أن يقضي الصائم يأكل ناسيا ، لكن تركه للأثر ، وأن القياس (١٧٨/ش) كان لا يتوضأ من القهقهة في الصلاة (٢٧٧/ت) ، لكن تركه للأثر ، فوا عجباً يترك القياس الذي هو عنده دين وحق لأثر فاسد لم يصح قط ، حاشا جواز صوم الآكل ناسيا ، ثم يترك الآثار الصحاح في المصراة والقرعة في الأعبد المعتقين في الوصية^(١) ، ووَاجِد سلعته عند مفلس^(٢) ، ومعتق أمته ومتزوجها على أنها لا صداق لها إلا عتقها^(٣) ،

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرج البيهقي في الكبرى (ج٢/ص٤٦) وعبد الرزاق في المصنف برقم ١٥١٥٨ (ج٨/ص٢٦٤) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما رجل باع رجلا متاعا ، فأفلس المتاع ، ولم يقبض الذي باعه من الثمن شيئا ، فإن وجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها ، وإن مات المشتري فهو فيها أسوة الغرماء » .

(٣) أخرجه البخاري في النكاح باب اتخاذ السراري ، ومن أعتق جارية ثم تزوجها برقم ٥٠٨٣ وأبو داود في النكاح باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها برقم ٢٠٥٣ و٢٠٥٤ .

لقياس سخيف في غاية الفساد ؟؟؟

ولم يقيسوا قولهم في المنع من جواز بيع لحم كبش قبل ذبحه ، أو بيع نوى قبل إخراجهم ، والجمل الشارد والعبد الآبق على قولهم في جواز بيع الغائب المجهول بغير صفة كالجزر والفجل^(١) في الأرض ، وليس بين شيء من ذلك فرق !! ؟

ولم يقيسوا منعهم من جواز بيع حلية السيف دون نصله ، ومن بيع ذراع معينة في مثلها من هذا الثوب من الجهة منه ، أو مثل ذلك من هذه الخشبة ليقطع كل ذلك ، على إجازتهم بيع ما ظهر من هذا الجدل^(٢) على الأرض ليقطع ، ولا فرق بين شيء من ذلك ، نعم وأجازوا بيع الحب في سنبله ، وعلى البائع درسه وتصفيته^(٣) ، فأبي فرق بين هذا ، وبين بيع النوى في التمر ؟

ولم يقيسوا منعهم من جواز عشرة أذرع في مثلها مشاعا في هذه الأرض ، التي هي مائة ذراع في مثلها ، على إجازتهم بيع عشرة أسهم مشاعا في هذه الأرض التي هي مائة سهم ، ولم يقيسوا قولهم في رد البيع بعيب يحط من الثمن ما لا يتغابن^(٤) بمثله ، على منعهم من رد البيع بغبن أضعاف ذلك في ثمنه ، وهذا ذاك نفسه الذي منعوا !!! ولم يقيسوا قولهم في جواز تسليم الذهب والفضة في سائر الموزونات ،

(١) الفجل : بالضم وبضميتين واحدها بالهاء وانظر القاموس مادة فجل (ص ١٣٤٥) .

(٢) يقال جدل الحب في السنبلة : وقع انظر مادة جدل من القاموس (ص ١٢٦١) .

(٣) انظر : الهداية (ج ٣/ص ٣٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٣٥) .

(٤) من الغبن وهو الخداع وانظر القاموس مادة غبن (ص ١٥٧٣) .

في موزون من غير صنفه .

ولم يقيسوا منعهم من جواز بيع إناء ذهب ، بعينه بدنائير بغير عينها ، تُقْبَضُ الدنانير قبل التفرق ويتأخر قبض الإناء ، على إجازتهم بيع قمح بعينه بقمح بكيله ، بغير عينه يُقبض الذي ليس بعينه ويتأخر قبض المعين ، ولا فرق بين الأمرين لا في نص ولا في قياس !!! (٢٧٨/ت)

ولم يقيسوا إجازتهم إناء نحاس بأوزن منه من نحاس ، على منعهم من إناء فضة بِأَوْزَنَ (١٧٩/ش) منه من فضة ، وهم معتقدون أن الربا في النحاس كما هو في الفضة ، ولم يقيسوا قولهم أن الدنانير ، لا يتعين على قولهم أن نقار الذهب والفضة ، وسبائكها يتعين ، ولم يقيسوا قولهم من باع من المسلمين سلعته من مسلم بخنزير أو خمر ، أو بثمان لم يسمياه ، ثم قبض السلعة بإذن البائع فأعتق العبد أو باع السلعة ، جاز ذلك ، على قولهم من باع من المسلمين عبده من مسلم بالكعبة^(١) أو بالربح ، أو لم يذكروا^(٢) ثمنًا أو بميتة ، أو بدم ، ثم قبضه بإذن البائع فأعتقه ، أو كانت سلعة فباعها ، بطل العتق والبيع ، فإيا للمسلمين ، أي فرق بين الدم والميتة ؟ وبين الخمر والخنزير ؟ فهل لوسواس هؤلاء القوم دواء ؟ !!!

وقاسوا وَلَدَ المكاتبَة وولد المدبرة ، وولد أم الولد من غير ساداتهن

(١) أحسبها ضربا من اصطلاحات الحُساب وانظر القاموس مادة كعب (ص ١٦٨) .

(٢) في ش : يذكروا .

بمنزلتهن ، وكذلك ولد المرهونة من غير سيدها ، وهؤلاء كلهم عندهم إماء ، وقاسوا أولادهن عليهن ولم يقيسوا ولد المعتقة إلى أجل ، ولا ولد الموصى بعقبتها ، ولا ولد المعتقة بصفة على أمهاتهم ، فأى فرق لولا الرعونة بين المدبرة والموصى بعقبتها ، والمعتقة إلى أجل بصفة ؟ وبالله تعالى ^(١) التوفيق .

ولم يقيسوا منعهم من باع سلعة بثمن مسمى إلى أجل مسمى بدنانير ، أو بدراهم من أن يبتاعها منه بدراهم نقدا اقل من تلك الدراهم ، ولا بدنانير نقدا تكون ^(٢) قيمتها أقل من قيمة الدراهم المؤجلة ، على إجازتهم له أن يبتاعها منه بسلعة تكون قيمتها اقل من قيمة الدراهم المؤجلة .

ولم يقيسوا إبطالهم بيع من باع دارا بفنائها ، أو باع عبدا وحرًا معا ، لأنه باع ما يملك وما لا يملك ، على إجازتهم بيع من باع داراً ، فاستحق نصفها ، فأجازوا ذلك البيع في النصف الباقي وهذا أيضا باع ماله ، وما ليس له . (٢٧٩/ت)

ولم يقيسوا حكمهم ^(٣) في المنع من بيع سمكة قد صيدت ، وألقيت في بركة من ماء ^(٤) ، على إجازتهم بيع شاة ترعى في الصحراء ،

(١) سقطت من (ت) .

(٢) في النسختين معا : « يكون » وصحتها بما تراه .

(٣) في ش : قولهم « .

(٤) انظر : الهداية (ج ٣/ص ٤٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٥١) .

والمؤنة في أخذها أشد منها في أخذ تلك السمكة ، ولم يقيسوا على حكمهم في الشفعة في العقار ، وتعليهم لذلك بدفع الضرر ، منعهم من الشفعة (١٨٠/ش) في الصداق ^(١) في العقار ومنعهم من الشفعة في البيع في غير العقار ، والضرر في كل ذلك كالضرر في البيع في العقار ، وربما أشد بكثير .

وقاس بعضهم المدة التي يكون فيها للشفيع الأخذ بالشفعة على مدة ^(٢) فهل سمع بأحق من هذا القياس إذ قاسوا شيئا على ما لا يشبهه ؟! وقاسوا أيضا حكم باطل على حكم باطل ، ولم يقيسوا قولهم بتوريث خيار الولاية في القصاص على إبطالهم توريث خيار الشفعة ^(٣) ، ولم يقيسوا منعهم من رهن المشاع فيما لا ينقسم وفيما ينقسم ، لا عند الشريك ، ولا عند غيره ، على إجازتهم أن يرتبن اثنان من واحد وهذا رهن مشاع ولا ينقسم ، والذي لا ينقسم من الشريك وغيره ^(٤) ، فهل سُمِعَ بأحق من قياساتهم ، أو هل في العالم أجهل بالقياس منهم ؟ وعلتهم في كل ذلك تَعَذُّرُ القبض لا علة لهم غيرها ، وهذه العلة بعينها موجودة فيما أجازوه من بيع المشاع ، ومن هبته في بعض المواضع .

(١) كذا .

(٢) كذا .

(٣) انظر الهداية (ج ٤/ص ٣٦٠) والمختصر (ص ١٢٠) ويدائع الصنائع (ج ٥/ص ١١) .

(٤) كأن في العبارة شيئا .

وقاسوا إباحتهم السلم في المعدود والمذروع ، على جواز السلم في المكيل والموزون ، ولم يقيسوا السلم الحال على السلم المؤجل^(١) ، ولا قاسوا دخول الربا في المعدود والمذروع على دخوله عندهم في المكيل والموزون ، فاعجبوا لهذه الضلالات المزوجة بالجهالات ، واحمدوا الله تعالى على السلامة مما امتحنهم به ، ولم يقيسوا السلم في الحيوان على المكيل والموزون ، بجواز السلم في المعدود والمذروع قياسا (٢٨٠/ت) على ذلك عندهم .

وقاسوا [هبة الثواب على البيع ، فأجازوها وهم لا يميزون البيع بغير ثمن ولا بالقيمة هكذا دُونَ ذكر ثمن ثم يقيسون عليه]^(٢) ، فهل سمع قط بأحق من هذا العمل ، إذ جوزوا حكما قياسا على بطلان جواز ما يشبهه ، تبارك الله رب العالمين الذي هيا هؤلاء للتعبد بالقياس على ما لا يجمع بين المقيس ، والمقيس عليه علة جامعة !!!

وقاسوا الصدقة بالهبة في قولهم لا تتم إلا بالحوز^(٣) ، على العارية والقرض والوصية ، وهذا قياس سخيف لأن الصدقة والهبة تمليك مال بغير (١٨١/ش) عوض في الدنيا ولا تأجيل فيه .

وأما القرض فإنما هو تمليك مال بعوض في الدنيا إما إلى أجل ، فهو

(١) انظر المختصر (ص ٨٦) والهداية (ج ٣/ص ٧٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٢٧٠) .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من ت .

(٣) الحوز الجمع وضم الشيء كالحيازة والاحتياز ، وانظر مادة حوز من القاموس المحيط (ص ٦٥٥) .

أجله ، وإما إلى غير أجل فهو حال يأخذه صاحبه متى أحب بعد القبض ، كما يمتنع منه قبل القبض ، وأما الوصية فتمليك مال لا مدخل للقبض فيه ، ولا للحوز أصلا ، ولا تملك إلا بعد موت الموصي ، وخروج جميع المال عن ملكه ، وأما العارية فللمعير الرجوع فيها قبل القبض وبعده ، ولم يملكها المعار له قط .

ولو قاسوا الهبة والصدقة على النذر اللازم باللفظ ، لكان أولى في القياس ، ولكنهم قوم لا يفقهون !!!

ولم يقيسوا قولهم مَنْ وهب لآخر عبدا كافرا فأسلم عنده ، فلا رجوع للواهب فيه ، لأنها زيادة خير ، على قولهم : لو وهب له عبدا فعلمه القرآن كان له الرجوع فيه لأنه لم يزده خيرا ، وهذا والله كلام لا يقوله مسلم ، وهل الخير كله إلا في القرآن والسنن !!؟

قال الله تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۗ ﴾ ^(٢) والأحاديث على أن الخير كله في الكتاب قراءة وفهما أشهر من أن يتكلف إيرادها [وبالله تعالى التوفيق] ^(٣) .

ولم يقيسوا بعض أقوالهم على بعض فيمن قال لامرأته : « إحدكما طالق » فوطئ إحداها ، فإن الأخرى تكون طالقا ،

(١) سورة البقرة ، آية ٢٦٩ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية ٣٤ .

(٣) ما بين معكوفين ساقط من (ت) .

وفيمن قال لأمتيه : « إحدكما حرة » فوطئ إحداهما لم تكن الأخرى بذلك حرة (٢٨١/ت) .

ولم يقيسوا قولهم فيمن قال لأمة له ، وأمة لغيره : « إحدكما حرة » فقالوا لا عتق لأمته بذلك أصلا لا بسعاية ولا بغيرها .

وقالوا فيمن قال لأمته الحامل إن كان أول ولد تلدينه ذكرا ، فأنث حرة فولدت توأمين : أنثى وذكر ، أو اتفقوا على أنه لا يعرف أيهما ولدت قبل ، فإن نصفها ونصف الإبنة حران بلا سعاية ، ونصفهما حران باستسعائهما في نصف قيمتهما ، وأما الإبن فمملوك ، قالوا : لأنها يجب لها العتق لو كان الولد أولا ، ولا يجب لها العتق إن كان الولد آخر .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(١) : والمسألة الأولى كذلك ، لأنها ^(٢) إن كان أراد أمته فهي حرة ، وإن كان لم يردّها ، فليست حرة ، فهي تعتق في حال ، ولا (١٨٢/ش) تعتق في حال كهذه سواء بسواء .

ولم يقيسوا في قولهم : إن شهد عدلان على زيد أنه أعتق أمته هذه وعبده هذا والأمة والعبد والسيد منكرون لذلك ، فإن الأمة تعتق ، ولا يعتق العبد ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر فكانت حجّتهم طريفة جداً وهي : قالوا : احتطنا للفرج ، فقلنا : إن كان القياس حقا - كما تزعمون - فلا يكون الاحتياط في خلاف الحق أصلا ، ولئن كان باطلا

(١) سقط لفظ الترحم من ت .

(٢) كذا وأحسن منها : « لأنّه » .

وهو في الشرع باطل كله ، فلو احتطتم هذه الحياطة ^(١) ، لأنفسكم ، فلم تقولوا به في دين الله تعالى كان أسلم !!
ثم العجب في هذا الاحتياط الفاسد بالضد ، فهلا احتطتم لفرجها ، فلا تُبيحوا لها الزواج ، ولعلها أمة كالعبد ، فأباحت فرجها بالباطل لغير سيدها ، وهلا احتطتم في تملك العبد ولعله حر والقوم محرومون ^(٢) ، ونسأل الله العافية .

ولم يقيسوا المدبر على الموصي لعنته ، في إباحته بيعهما وهما عندهما من الثلث وعبدان مالم يمت السيد ، فلم يكن عندهم أكثر من أن قالوا : لما اختلف اسماهما وجب أن يختلف حكمهما .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٣) : فأبطلوا بهذا القول كل قياس يمكن أن يقولوه هم أو غيرهم ، إذ جعلوا الحكم على الأسماء لا على اتفاق الصفات ، وهذا نص قولنا في إبطال القياس ولا مزيد . (٢٨٢/ت)
وقاسوا كتابة العبد الصغير على الهبة للصغير ، وعلى عتقه بصفة ، ولم يقيسوا كتابة العبد المجنون قياسا على جواز الهبة للمجنون ، وعلى عتقه بصفة ، ولم يقيسوا كتابة الصغير لعبده ، على جواز كتابة العبد الصغير ، وكلا الأمرين سواء في أن الكتابة فعل من فاعلين ، فلا تجوز إلا من اثنين جائزي التصرف والفعل ، ولم يقيسوا قولهم : من كان له

(١) يقال حاطه حوطا وحيطه وحياطة : حفظه وصانه وتعهده وانظر القاموس المحيط مادة حوط (ص ٨٥٦)

(٢) أراد المؤلف أن الحنفية محرومون من الهداية للحق في هذه المسألة .

(٣) سقط لفظ الترحم من « ت » .

مال غائب فأخرج زكاته وقال : إن كان سالما فهذه زكاته ، وإن كان هالكا فهي تطوع ، فقالوا : يجزئه من الزكاة إن كان سالما ، على قولهم من شك أصلى صلاة الظهر أمس أم لا ، فصلها وقال : إن كنت لم أصلها فهذا قضاؤها ، وإن كنت قد صليتها فهذه تطوع ، فإنها لا تجزئه أصلا إذا صح عنده (١٨٣/ش) أنه لم يُصَلِّها ولا فرق بين الأمرين !!! ولم يقيسوا قولهم : من حج ينوي التطوع أجزأه من الفريضة ، على قولهم : من صلى في آخر الوقت وقت الظهر أربع ركعات تطوعا لم تجزئه من الظهر ، ولم يقيسوا من وضأ يده ، أو وجهه أو رجله في بثر بنية الوضوء ، تنجست البثر ، على قولهم إن من مسح رأسه وخفيه في البثر بنية الوضوء لم تفسد البثر بذلك ، ولم يقيسوا قولهم : من توضأ ثم حلق رأسه وقص أظفاره فوضوؤه تام ، كما كان ، فلو خلع خفيه انتقض الوضوء عن رجله ، فأبي فرق بين الأمرين ؟ وفي أي الأصول وجدوها طهارة تامة يصلي بها ، ثم تنتقض عن بعض أعضاء الوضوء دون سائرها ؟!

ولم يقيسوا قولهم : من خاف فوت صلاة الجنازة - وهو في المصر - فليتمم وَلْيُصَلِّها^(١) على قولهم : من خاف فوت صلاة الجماعة في المصر أو خاف فوت وقت الصلاة في المصر لم يجز له التيمم^(٢) .
(٢٨٣/ت)

(١) انظر : اللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٣٤) .

(٢) هذا القول في : الهداية (ج ١/ص ٢٨) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٤٢ - ٤٣) .

وقاسوا من وجد ماء يقدر على تطهير بعض أعضائه ، والغسل دون سائرهما ^(١) ، فقالوا : لا يجوز له ذلك ، على واجد بعض الرقبة الواجبة ، فلا يجوز عتق بعض رقبة ، ولم يقيسوه على نظيره حقا ممن قدر على تطهير بعض أعضائه دون بعض ، إما لأنها مقطوعة ، أو مقرحة قرحا لا يقدر على مسه وكان ذلك في أصبع واحدة ، أو نحو ذلك ، أو على قدر ^(٢) من قدر على بعض فروض صلاته وعجز عن بعضها كالقيام والركوع والسجود والجلوس ، ولا شبه بين الطهارة والرقبة ، لأن كل عضو في الطهارة حكمه حُكْمٌ غير حُكْمِ سائر الأعضاء ، إما من مسح عليه كالرأس أو مسح على ساتر عليه كالرجلين أو غسل كالوجه والذراعين ، وليست أبعاد الرقبة كذلك لا سيما وهم يقولون : من أطعم في كفارة اليمين خمسة مساكين ، وكسا خمسة أجزأه .

ولم يقيسوا قولهم : من تكلم ناسيا في الصلاة بطلت صلاته ، فلو أكل ناسيا في نهار رمضان لم يبطل صومه ، ومن تيمم في السفر ناسيا الماء معه أجزأته صلاته ، ومن صلى ناسيا بنجاسة ، لم تجزئه صلاته ومن ذبح فنسي أن يسمي الله تعالى أجزأه ، وحل أكل ذبيحته ، ومن حنث ناسيا فعليه الكفارة (١٨٤/ش) ومن وطئ (١٨٤/ش) في نهار رمضان ناسيا ، فصومه تام ، ومن وطئ في الحج ناسيا بطل حجه فهل

(١) انظر تبين الحقائق (ج ١/ص ٤١) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٤٦) .

(٢) القدر هنا القوة وانظر القاموس المحيط مادة قدر (ص ٥٩١) .

في الحمق أشد من هذه المناقضات !!؟
وقاسوا إجازتهم المسح على الجبائر على المسح على الخفين^(١) ، ولم
يقيسوا المسح على الجوربين على المسح على الخفين ، ألا فاعجبوا لشدة
جهلهم بالقياس !!

ولم يقيسوا منعهم غير المتوضئ والجنب من مس عود المصحف
والجلد الذي عليه على^(٢) إباحتهم لهما مس كتاب فيه آيات من القرآن
وبعض القرآن قرآن عند كل مسلم^(٣) . (٢٨٤/ت)

واحتجوا في إسقاط الترجيع في الأذان بقياس طريف جدا ، وهو أن
قائلهم قال : لما كان سائر الأذان لا ترجيع فيه من : « حي على الصلاة
وحي على الفلاح ، والصلاة خير من النوم » ، وجب أن تكون شهادة
أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله كذلك^(٤) ، أفترى إن
عارضهم من يرى الترجيع بأن يقول : « لما كان التكير في أول الأذان
عندكم مُربَّعاً ، وجب أن تكون الشهاداتان أيضاً مُرَجَّعَتين » ، فهذا
أحسن من قياسكم ، أو مثله على السواء ، وأيضا قياس آخر ، وهو أنه
لما كان آخر الأذان مفردا ، وهو لا إله إلا الله وكان قبله ثلاثة أذكار

(١) هذا القول في المختصر (ص ٢١) والهداية (ج ١/ص ٣٢) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٥٣) .

(٢) في ت في .

(٣) انظر : تبيين الحقائق (ج ١/ص ٥٧) .

(٤) هذا القول في : المختصر (ص ٢٥) والهداية (ج ١/ص ٤٤) وتبيين الحقائق (ج ١/

ص ٩٠) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٤٧ - ١٤٨) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٥٩) .

مثناة وهي : التكبير ، وحي على الصلاة ، وحي على الفلاح ، وكان أول الأذان مربعا عندكم ، وجب أن تكون الشهادتان بعده مربعتين ، لتكون ثلاثة أذكار ، وثلاثة أذكار مثناة ، والسابع مفردا وليكون المبدأ ضعف ما بعده ، كما كان الذي يلي الآخر ضعف ما بعده ، فهذا قياس أدخل في الشغب من قياسهم ، على أن كل ذلك ضلالة وتلاعب بالدين ، وإنما نريهم تشعب جهالتهم ، وأنهم منها كالقابضين بأيديهم على ظلمة الليل !!

والعجب أنهم بهذا القياس نفسه الذي عارضناهم به ^(١) ، احتجوا في تربيع التكبير في أول الأذان ^(٢) .

وقاسوا إباحتهم للجنب أن يؤذن ، على إباحتهم ذكر الله تعالى ^(٣) ، ولم يقيسوه على منعهم له قراءة (١٨٥/ش) القرآن وهي ذكر . وقاسوا امتداد وقت العشاء الآخرة إلى وقت صلاة الصبح ، على امتداد سائر أوقات الصلوات من الظهر إلى وقت التي بعدها ، وتركوا أن يقيسوا على ذلك اتصال آخر وقت صلاة الصبح إلى أول وقت الظهر .

(١) كررت به في ش مرتين .

(٢) هذا القول في : المختصر (ص ٢٤) والمبسوط (ج ١/ص ١٢٨) والهداية (ج ١/ص ٤٤) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٩١) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٤٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٥٩) .

(٣) هذا القول في الهداية (ج ١/ص ٤٦) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٩٣) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٥١) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٦٠) .

واحتجوا لتجويزهم أن يقيم الصلاة غير الذي أَدَّنَ^(١) بأن قالوا : إن الإقامة ليست مضمنة^(٢) بالأذان ، لأن العصر ، يصلّى بعرفة بإقامة دون أذان ، ولم يقيسوا الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في سائر الأزمنة ، وفي سائر الأمكنة على حكم ذلك يوم عرفة . (٢٨٥/ت) وقالوا - محتجين لقولهم : أنَّ الشفق هو البياض لما كانت الحمرة ، والبياض اللذان بعد غروب الشمس وقتاً لصلاة المغرب التي يتصل أولها بغروب الشمس^(٣) .

وقالوا أيضاً لما كان الشفق شفقين والفجر فجرين ، فكان الحكم لدخول صلاة الفجر ، بطلوع الفجر الثاني ، وجب أن يكون الحكم لصلاة العشاء الآخرة بغروب الشفق الثاني ، فإن عارضهم خصومهم ، فقالوا : لما كان الحكم لدخول وقت صلاة الفجر ، مع وجود الفجر الثاني ، وجب أن يكون الحكم لدخول وقت العشاء الآخرة مع وجود الشفق الثاني^(٤) .

(١) لكن قالوا لا بأس بأن يؤذن واحد ويقيم آخر وانظر : المبسوط (ج ١/ص ١٣٢) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٥١) .

(٢) كذا والذي فهمته : إن الإقامة لا تتبع الأذان دائماً ، بل يتصور عدم الجمع بينهما كما في عصر يوم عرفة يكون دون أذان كما ذكر المؤلف . والله أعلم .

(٣) هذا القول في المختصر (ص ٢٣) والمبسوط (ج ١/ص ١٤٥) والهداية (ج ١/ص ٤٢) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٨٠) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٢٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٥٦) .

(٤) انظر المبسوط (ج ١/ص ١٤٤ - ١٤٥) والهداية (ج ١/ص ٤١) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٢٤ - ١٢٢) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٧٩ - ٨١) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٥٥) .

وقالوا : لما كانت الطوالع ثلاثة - وهي الفجر الأول ، والفجر الثاني والشمس ، وكانت الغوارب ثلاثة : الشمس والحمرة والبياض ، وكان دخول وقت صلاة الصبح بطلوع الأوسط من تلك الثلاثة ، وجب أن يكون دخول وقت صلاة العشاء الآخرة بغروب الأوسط من هذه الثلاثة ^(١) ، أكان يكون بين هذه إلا هذا الفرق لمن نصح نفسه .

وقاسوا وقت اصفرار الشمس على ما قبله متصلا به ، في جواز قضاء الفرائض فيه ، ولم يقيسوا عليه في جواز التطوع فيه ، لمن لم يكن صلى العصر ، ولم يقيسوا جواز التماسي في صلاة العصر ، مع أخذ الشمس في الغروب ، على ما منعه من التماسي في صلاة الصبح مع أخذ الشمس في الطلوع ، وقد جاء النص الثابت بالتسوية بين الأمرين ، ونص آخر بالنهي عن الصلاة في كلا الوقتين ^(٢) ، والإختلاف موجود في إباحة كل ذلك ، وفي المنع منه ، فلم يكن عندهم (١٨٦/ش) غير أن قالوا : مُصَلَّى الصبح حينئذ يخرج إلى وقت ، لا تجوز به فيه الصلاة فقليل لهم : وَمُصَلَّى العصر كذلك سواء ولا فرق . (٢٨٦/ت)

وقاسوا رفع اليدين في التكييرات الأخر من العيدين على رفع اليدين في أول تكبيرة الإحرام ^(٣) ، ولم تأت بذلك سنة قط ، وَلَمْ يقيسوا ذلك

(١) انظر المبسوط (ج ١/ص ١٤٤) .

(٢) تقدم تخريج النص المفيد ذلك وكأن المؤلف يشير إلى خبرين مفترقين ، وما أحلت عليه آنفا جمع بين الأمرين : ورود التسوية والنهي عن الصلاة في كلا الوقتين .

(٣) انظر : المختصر (ص ٤٢) والمبسوط (ج ٢/ص ٣٩) والهداية (ج ١/ص ٩٣) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١١٦) .

في تكبير سائر الصلوات ، وقد صحت السنن بذلك ، ولا في تكبير الجنازة .

وقاسوا الدعاء في الصلوة على التكبير وعلى القراءة ، وعلى التشهد فقالوا لكل ذلك موضع معروف من الصلاة ، كذلك الدعاء له موضع معروف منها^(١) ؛ ثم نقضوا قياسهم هذا فجعلوا الركعتين الآخرتين موضعا للدعاء ، ولم يقيسوهما على الركعتين الأوليين ، وهما أشبه بهما منهما بالقيود وبالسجود ، ثم نقضوا قياسهم هذا ، فجعلوا الركعتين الآخرتين مكان القراءة ولا بد إن كان لم يقرأ في الأوليين ، وإن شاء^(٢) أيضا ، وإن كان قرأ في الأوليين ، ولم يقيسوا ذلك على الدعاء .

وقاسوا سجود التلاوة في منعهم منها ، في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها جملة^(٣) ، فرضها وتطوعها ، ولم يقيسوا القراءة في هذه الأوقات على الصلوات ، بل أباحوا القراءة فيها ولا فرق ، والسجود وحده ليس صلاة ، والقراءة وحدها ليست صلاة ، والوقوف أيضا من الصلاة ، والجلوس أيضا من الصلاة ، والقوم في خبط وتخليط !!
وقاسوا إباحة الصلاة على الجنازة ، على إباحة سائر الصلوات المفروضة في الأوقات المنهي فيها عن الصلاة جملة ، ولم يقيسوا ذلك على الصلاة المنذورة ، وهي عندهم فرض ، بل قاسوها على النوافل ،

(١) انظر الهداية (ج ١/ص ٥٨) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١١١) .

(٢) كذا .

(٣) انظر هذا القول في : المختصر (ص ٤٢) والهداية (ج ١/ص ٤٣) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٣١٦ - ٣١٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٨٨) .

ولم يقيسوا إباحتهم الصلاة من المتنفل خلف مصلي الفرض على منعهم من صلاة الفرض خلف المتنفل ^(١) ، وكلاهما نيته ^(٢) مخالفة لنية الإمام .
فإن قالوا : الفرض أعظم حرمة ، فأوقفناها على الإمام فقلنا فقد أجزتم صلاة المتوضئ خلف المتيئم وهي منزلة ضرورة .

ولم يقيسوا من صلى ، وفي ثوبه نجاسة كثيرة فيما عدا ما يقابل فرجه (١٨٧/ش) من ثوبه ، فأبطلوا صلاته على من صلى واضعاً يديه وركبتيه ومقاعده على نجاسة ، فأجازوا صلاته ، واحتجوا بأن وضعه لهذه الأعضاء على ما يصلي عليه كتركه وضعها ، (٢٨٧/ت) فهلا قالوا : هنالك ، إن ستره جسده كلاً ^(٣) سترة حاشا العورة فقط .

ولم يقيسوا المغمى عليه ، لا على النائم في إلزامه قضاء كل صلاة نام عنها ، ولا على المجنون في سقوط كل صلاة في حال جنونه عنه ، ولم يقيسوا إلزامهم صيام رمضان على المجنون على إسقاطهم عنه الصلاة ، وزكاة ماشيته وناضه .

ولم يقيسوا إبطال السجدة ممن أحدث فيها مغلوباً ، وإبطالهم الركعة إذا أحدث فيها مغلوباً ، على إجازتهم سائر صلاته تلك التي أبطلوا عليه بعضها ، وأجازوا له بعضها ، فأين القياس لو عقلوا ؟!
واحتجوا لقولهم الملعون الخبيث في إسقاط الرفع من الركوع من

(١) انظر : الهداية (ج ١/ص ٦٢) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ١٤١) .

(٢) في النسختين : « نِيَّة » ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) كذا . ولعلها : كُلاً كَسَرَهُ

الصلاة كلها ^(١) ، خلافا على الله تعالى في أمره ، فقال : ﴿ أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا ﴾ ^(٢) و ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٣) ولرسوله ﷺ ^(٤) في قوله : « لا تجزئ صلاة ، لا يقيم صلبه فيها في الركوع والسجود » ^(٥) وقوله عليه السلام : « ثم اركع حتى تعتدل راکعاً ، ثم ارفع حتى تطمئن رافعاً » . وإبطاله عليه السلام صلاة من صلى كذلك ^(٦) ، وخلافا على جميع أهل الإسلام في صفة صلاتهم ، مذ كان الإسلام في كل زمان ، وكل مكان إلى وقتنا هذا ، فأتوا في خلاف ذلك كله بقياس سخيف ، وهو أن قالوا : إن المصلي يخرج من القيام إلى الركوع ، ومن السجود إلى الجلوس ، ومن الجلوس إلى القيام ، بلا فاصل ، وكذلك

-
- (١) انظر تبين الحقائق (ج ١/ص ١٠٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٦٥ - ٦٧) .
 (٢) من قوله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَسْجُدُوا وَعِبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَقْعُلُوا الْحَبَرَ لَمَّا كُمُتُمْ تُغْلِبُونَ ﴾ سورة الحج ، الآية رقم ٧٧ .
 (٣) من قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ سورة البقرة الآية رقم ٢٣٨ .

- (٤) في ت : « عليه السَّلام » .
 (٥) أخرجه أبو داود في الصلاة باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود برقم ٨٥٥ والترمذي في الصلاة باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود برقم ٢٦٤ ، والنسائي في الافتتاح باب إقامة الصلب في الركوع (ج ٢/ص ١٨٣) وابن ماجه في إقامة الصلاة باب الركوع في الصلاة برقم ٨٧٠ و٨٧١ والدارمي في الصلاة باب في الذي لا يتم الركوع والسجود برقم ١٣٠١ وابن حبان في صحيحه برقم ٥٠١ (موارد الظمان) (ص ١٣٥) وقال الترمذي : حسن صحيح .
 (٦) تقدم تخريج هذا الخبر في حديث المسيء صلاته .

ينبغي أن يخرج من الركوع إلى السجود بلا فاصل ، فَجَمَعَ قِيَّاسُهُمْ هذا وجوهاً خمسة من المخازي ، أولها : أنه موجب لإسقاط الرفع من الركوع ولا بد ، وليس هذا قول مسلم أصلاً ، لاهم ولا غيرهم ، وهم إنَّما قصدوا بهذا القياس المتن ، عذر من فعل ذلك ، لا تصويب فعله ، فكيف إيجاب فعله ، فعاد قياسهم عليهم .

وثانيها : أن هذا القياس يوجب عليهم (٢٨٨/ت) ما فروا منه ، وأنكروه من أن يستوي كل ساجد (١٨٨/ش) جالسا ، ثم يقوم يخرج من السجود إلى الجلوس ، ومن الجلوس إلى القيام ، فنسوا أنفسهم : « نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ » (١) .

وثالثها : أن يقال لهم ، وكذلك كل مصل قائما ، يخرج من القيام إلى الركوع ، ومن الركوع إلى السجود بقياسكم هذا البديع ، لا يعتد ركوعاً آخر ، فكذلك ينبغي أن يخرج من السجود إلى الجلوس لا يعيد سجوداً آخر ، ولا فرق ، فعلى كل عمل يؤدي إلى هذه إلا الأعباث في الديانة لدين الله تعالى لَعَائِنُهُ تعالى تترى (٢) .

وقاسوا تغليب النهي عن الصلاة في الأوقات المنصوص عليها ، على الأوامر الواردة بقضاء الصلاة متى ذكرها ناسيا ، والنائم عنها (٣) ، وعلى النص الوارد بأن من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ٦٧ .

(٢) لم يذكر المؤلف الوجه الرابع والخامس كما أشار إلى ذلك في أول الكلام .

(٣) تقدم تخريج الحديث المفيد ذلك .

الشمس ، فقد أدرك صلاة الصبح ^(١) ، وعلى إباحة التطوع بعد العصر ^(٢) ، على تغليبنا النهي عن صيام يوم الفطر والأضحى ، وأيام التشريق على الأوامر الواردة بقضاء أيام آخر وبالحض على الصيام . ثم لم يلبثوا أن نقضوا قياسهم هذا وأبطلوه ، ورفضوه فأجازوا صلاة العصر في الوقت المنهي عنه ، وأجازوا قضاء الفرائض كلها بعد صلاة الصبح ، ما لم تأخذ الشمس في الطلوع ، وإثر تمام طلوعها ، وبعد العصر إلى أن تأخذ الشمس في الغروب ^(٣) ، فغلبوا الأوامر كلها ههنا على النهي ورجعوا إلى ما أنكروا ، فاعجبوا لفهاتهم ^(٤) وجهلهم . ثم لم يقيسوا القصر في السفر على الفطر في السفر ، فأوجبوا القصر ولم يروا الإتمام أصلاً ، واختاروا الصوم في السفر على الفطر ، وقد قاسوا المدة التي يفطر فيها المسافر على المدة التي يقصر فيها ، فاعجبوا لتلاعب الشيطان بهم في مقاييسهم هذه ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوُجِدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٥) . (٢٨٩/ت)

(١) تقدم تخريجه .

(٢) كأن المؤلف يشير إلى حديث عائشة لعروة : ابن اختي ، « ماترك النبي ﷺ السجدين بعد العصر عندي قط » . أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة باب ما يصلى بعد العصر من الفرائض ونحوها . . . برقم ٥٩١ .

(٣) انظر : المبسوط (ج ١/ص ٢٣٩) والمختصر (ص ٣٣) والهداية (ج ١/ص ٨٧) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٢١٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٩٦) .

(٤) الفهاة والفهفة : العي وقد فقه كفرح : عبي وانظر القاموس المحيط (ج ٤/ص ٢٩٠) مادة فقه .

(٥) سورة النساء الآية رقم ٨٢ .

وقالوا : من نسي صلاة الجمعة حتى خرج وقتها لم يصلها ، إلا ظهرها أربعا ، لا كما فاتته ^(١) . ولم يقيسوا ذلك على قولهم من نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فإنه لا يصلها إلا (١٨٩/ش) سفريه كما فاتته ومن نسي صلاة في حضر ، فذكرها في سفر لم يصلها إلا حضريه كما فاتته ولم يقيسوا منعهم الخائف المقاتل أن يصلي وهو يقاتل مدافعا عن نفسه ، على إجازتهم له أن يصلي ، وهو هارب يجري راجلا ، وراكبا يركض فرسه . وقالوا من صلى مؤمنا لخوف - وهو راكب - ركعة ، ثم زال الخوف ، فإنه ينزل فيصلي ما بقي من صلاته بانبا على ماصلي راكبا ، فإن صلى ركعة على الأرض فدهمه خوف شديد ، فركب فرسه ، فإنه يقطع صلاته ولا بد ، ويبتدئها مومنا ^(٢) ، ولم يقس ^(٣) إحداها على الأخرى ، فاعجبوا لضلال قياساتهم وفساد أقوالهم ، وأيما أولى عند كل ذي فهم أن يكون بعض صلاته مؤفيا حقه عند الضرورة ، أو أن تكون كلها في حكم الضرورة ؟! إن هذا لاختيار فاسد .

ولم يقيسوا الجلوس الآخر في الصلاة على الجلوس الأول فيها ، فجعلوا الثاني فرضا ، والأول غير فرض ^(٤) ، ولم يأت قط نص ولا

(١) هذا القول في الهداية (ج ١/ص ٨٩) . وتبين الحقائق (ج ١/ص ٢٢٢) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٦٩) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١١٣) والمحل (ج ٥/ص ٧٥) .

(٢) انظر بدائع الصنائع (ج ١/ص ١٠٨) وتبين الحقائق (ج ١/ص ١٠١) .

(٣) كذا ولعل الصواب : ولم يقيسوا .

(٤) هذا القول في الهداية (ج ١/ص ٤٩) وتبين الحقائق (ج ١/ص ١٠٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٦٦) .

برهان بالتفريق بين حكمهما ، وخالفهم الطحاوي في هذا فقاس الآخر على الأول ، وجعلهما معا تطوعا ، فطرد قياسه ، وتضاعف خطاه وكذلك خالفهم في إجازتهم صلاة العصر عند غروب الشمس فلم ير ذلك ، وسوى بين العصر في ذلك وبين الصبح عندهم ^(١) . وقاسوا قدمي المرأة على كفيها في أنهما ليسا عورة ^(٢) ، ولم يقيسوا القدمين على الرأس في ذلك ، وهو أدخل في القياس ، لأن القدمين والرأس طرفان ، وقياس الطرف على الرأس أشبه من قياس الطرف على الوسط ، وأيضا فإن القدمين والرأس عضوان يسقطان من الوضوء في التيمم ، وليس اليدان كذلك . (٢٩٠/ت)

وقاسوا البول في الصلاة بالغلبة والغائط بالغلبة والريح بالغلبة ، على قولهم الفاسد بالأثر الفاسد الوارد فيمن رعف أو قاء أو قلس ^(٣) ولم يقيسوا على من أجنب في الصلاة مغلوبا ، أو نائما ، ولا من أغمي عليه في الصلاة ، بل أبطلوا بذلك صلاته ، وصلاة من خلفه . وقاسوا الجمعة على الحدود في أن لا يقيمها إلا سلطان ^(٤) (١٩٠/ش) وهذا أسخف قياس في الأرض ، ولم يقيسوا الجمعة على سائر الصلوات في إقامتها بغير السلطان فيا لعباد الله ، أيما أشبه الصلاة

(١) انظر المختصر للطحاوي (ص ٢٤) .

(٢) هذا القول في المختصر (ص ٢٨) والهداية (ج ١/ص ٤٧) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٩٦) والتحقيق لابن الجوزي (ج ١/ص ٣٢٣) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٦٢) .

(٣) مضى تخريج هذا الأثر .

(٤) ما ذكره المؤلف في : اللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ١٠٨) .

بالصلاة !؟ أم الصلاة بضرب السياط !؟ وقطع الأيدي والأرجل ،
والقتل بالحجارة ، أ يكون في السخف أكثر من هذا !؟
ولم يقيسوا قولهم من سلم في صلاته ، ساهيا لم تبطل صلاته ، فإن
سلم عامدا بطلت صلاته ، ومن نسي سجدة أو سجدتين أو ثلاثا أو
أربعا لم تبطل صلاته ، ولو تعمد ترك سجدة واحدة ، بطلت صلاته ،
على قولهم من تكلم ساهيا بطلت صلاته كالعامد ، ومن عمل أو أكل
ساهيا ، أو شرب ساهيا بطلت صلاته كالعامد ، ولم يقيسوا إجازتهم
وضع الجبائر على غير طهارة ، ثم أجازوا المسح عليها كذلك ، على
منعهم من المسح على الخفين الملبوسين على غير طهارة ^(١) ، ولم يقيسوا
تكفين من مات في سبيل الحج ، على تكفين من قتل في الجهاد بخلاف
تكفين سائر الموتى .

وقال متأخروهم : الزكاة لا تجب بالحوال ، لكن تجب بابتداء الملك ، ثم
أجل الدفع فيها إلى انقضاء الحول كالديون المؤجلة ، ولم يقيسوا على ذلك
كفارة الأيمان ، فهلا قالوا إن الكفارة لا تجب بالحنث ، لكن تجب باليمين
بنص القرآن ثم أجل الدَّفْع فيها إلى انقضاء الحول . (٢٩١/ت)
فإن قالوا : لو كان هكذا لم تسقط الكفارة بالبر في اليمين .
فقل لهم : ولو كان ما قلتم لم تسقط الزكاة بهلاك المال قبل الحول .
فإن قالوا : سقطت في ذلك بدليل ، فقل لهم ، وكذلك سقطت
الكفارة بالبر بدليل .

(١) انظر بدائع الصنائع (ج ١/ص ١٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٣٦ - ٤١) .

واحتجوا أن الكدرة والصفرة والحمرة حيض ، بأن قالوا : السواد حيض ، والحمرة جزء من السواد ، والصفرة جزء من الحمرة والكدرة جزء (١٩١/ش) من الصفرة ^(١) ، فهلا قلبوا كلامهم .

فقالوا : البياض طهر ، والكدرة جزء من البياض ، والصفرة جزء من الكدرة ، والحمرة جزء من الصفرة ^(٢) فكل ذلك طهر ، وهَلَّا قالوا : الكدرة بياض غير صافي والصفرة كدرة مشبعة ، و الحمرة صفرة مشبعة ، فهل بين هذه التقاسيم فرق لمن عقل !!؟

ثم قالوا : إن اسودَّت السن ، أو اخضرت ، أو احمرت ، ففيها ديتها كاملة فإن اصفرت ففيها حكومة فقط ، ففرقوا ههنا بين الصفرة ، وبين الحمرة ، والسواد ، وسووا بين كل ذلك في الحيض ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .

وقاسوا موضع وقوف المصلي على الميت في وسطه بموضع وقوف الإمام ، وسط الصفوف في سائر الصلوات ^(٣) ، وهذا أبرد قياس في الأرض ، لأن الصفوف في الجنائز وفي غيرها ^(٤) خلف الإمام ، والميت أمام الإمام ، ليس بينه وبين الصفوف شبهة ، ولم يقيسوا وجوب

(١) هذا القول في الهداية (ج ١/ص ٣٢) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٣٩) ومختصر الطحاوي (ص ٢٣) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٤٢) .

(٢) في ش كتب الناسخ في الحاشية : « في الأصل الحمرة جزء من الحمرة » .

(٣) انظر الهداية (ج ١/ص ٩٩) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٢٤٢) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٣١٢) .

(٤) كتب فوقها في ش : كذا .

القراءة في صلاة الجنازة ^(١) على وجوبها في سائر الصلوات كوجوب الطهارة فيها ، ووجوب الصفوف خلف الإمام فيها ، ووجوب التكبير لها والتسليم منها ، واستقبال القبلة فيها وغير ذلك ، وهذا أصح قياس في العالم لو صح شيء من القياس !!

ولم يقيسوا منعهم الإمام من الصلاة على المرجوم ، على إباحتهم الصلاة عليه للذين تولوا رحمه ، ولا فرق بين الأمرين ، فلم يقيسوا أحدهما على الآخر (٢٩٢/ت) ، ولم يقيسوا قولهم لا يصح الاعتكاف إلا بصوم على إجماعهم مع غيرهم على جواز الصوم بلا اعتكاف ، ولا فرق بين الأمرين في المنع من افتراقهما ، أو في إباحة افتراقهما .

وقاسوا ميراث البنتين على ميراث الأختين ، وهذا قياس فاسد لأنهم قالوا : إذا ورثت الأختان الثلثين فالبنتان أولى بذلك لقربهما .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى ^(٢) : وقد اتفقوا على أنه قد ترث الأخت أكثر مما ترث البنت ، لأنهم يقولون فيمن ترك عشر بنات وأختاً لأب أو شقيقة أن للأخت الثلث كاملاً ، وليس لكل واحدة من (١٩٢/ش) البنات إلا ثلثا عشر المال ، فهي من خمسة عشر : للأخت خمسة ، ولكل واحدة من البنات واحد واحد ، فقط ، فهلا قاسوا فقالوا : فقد اتفقوا على أن الأربع من البنات لا يرثن إلا ما يرث من قبلهن ، وهُنَّ الثلاث ، فكَذلك ينبغي أن لا يرث البنات إلا ما ترث التي قبلها وهي

(١) في ش : في الصلاة خلف الجنازة .

(٢) سقطت من ت .

الواحدة ، فهذا أدخل في القياس من قياسهم المنحل .
وأيضاً فقد قالوا : حكم الثلاثة فصاعداً في الوقوف في الصلاة غير حكم الإثنين ، لأن الاثنين يقف أحدهما وهو : المأموم عن يمين الآخر وهو الإمام في صف واحد معه ، وأما الثلاثة فصاعداً ، فإن الاثنين يقفان خلف الإمام ^(١) .

وقالوا : حكم الثلاثة سوى الإمام في الجمعة حكم من زاد على الثلاثة ، وحكم الاثنين سواء ، الإمام خلاف ذلك ^(٢) ، فهلا فرقوا بين ميراث الابنتين ، وبين ميراث الثلاث قياساً على ما ذكرنا .
(٢٩٣/ت)

وقالوا : تحجب الأم عن الثلث بائنتين من الإخوة فصاعداً ، بخلاف الواحد ^(٣) ، وهم يقولون فيمن قال لفلان : « علي دراهم » بأنه يقضى له بثلاثة دراهم ، لا بدرهمين ، فهلا قاسوا أحدهما على الآخر ، ولم يقيسوا الإخوة والأخوات للأم على الإخوة والأخوات للأب ، فجعلوا الذين للأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعلوا الذين للأم للذكر والأنثى سواء ، وقد روي التسوية بينهم وبين حكم الأشقاء عن ابن عباس وهذا من أحسن القياس لو صح منه شيء ، ولم يقيسوا ميراث

(١) انظر الهداية (ج ١/ص ٦١) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١٥٨) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ١٣٦) .

(٢) كذا ، وفي العبارة شي .

(٣) انظر مذهب الحنفية في ذلك في : المختصر (ص ١٤٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٩٤) .

الجدات على ميراث الأجداد ، إذ لم يورثوا من الأجداد إلا واحدا ، وهو أبو الأب وأباؤه ^(١) ، وورثوا كل جدة ليس بينها ، وبين الموروث أبو أم ^(٢) ، فهلا قالوا : لا ترث من الجدات إلا واحدة ، وهي أم الأم وأمهاتها ، قياسا على الأجداد ، فإن ادعوا إجماعا كذبوا ، لأنه قد روي هذا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فإن قالوا : قد رجعا عن ذلك ، قلنا لهم : فكان ماذا ؟! وقلنا : وحاشا لله لهما أن يكونا ساعة من الدهر على خلاف الإجماع .

ولم يقيسوا توريث المرأة ممن أعتق أبوها ، على توريثها ممن أعتقت ^(١٩٣/ش) ، أو أعتق من أعتقت ، ولا على كونها عسبة مع أخيها ، ولا على قولهم الأخوات عسبة البنات ، وورثوا ولد المرأة ولاء من أعتقته أمهم ^(٣) ، ولم يورثوا عصبته منهم ما ورثوهم عن أمهم ، وقد روي ذلك عن عمر بن الخطاب وجماعة من السلف ، ولا فرق بين الأمرين بوجه من الوجوه ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، ولو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً .

ولم يقيسوا منعهم من لم يتخلف ^(٤) وارثه إلا ابنة واحدة ، أو زوجة فقط ، أو زوجا فقط ، من أن توصي بما فضل عنها وهو النصف ، أو

(١) تفاصيل ذلك في : المختصر (ص ١٤٧) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٩٩) .

(٢) القول بذلك في : المختصر (ص ١٤٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٩١) .

(٣) تفاصيل ذلك في المختصر (ص ١٤٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٩٤ - ٢٠٢) .

(٤) هكذا قرأتها .

ثلاثة أرباع ماله على إباحتهم لمن لم يتخلف أن يوصي بماله كله ، وقاسوا هذا على الإمام يضع ذلك المال حيث رأى ، فقلنا : وكذلك الإمام يضع ما فضل للزوج والزوجة لا وارث له سواهما حيث رأى ولا فَرْقَ !!!

وقاسوا فرج المسلمة فيما يستحل به من الصداق ، على ما تقطع فيه يد (٢٩٤/ت) السارق ^(١) فهل سُمِعَ بأسخف من هذا القياس ؟! وأي شبه بين فرج مسلمة ، وبين يد سارق ؟!

فإن قالوا : كلاهما عضو يستباح ، قلنا : كذبتُم ، لأن استباحة يد السارق بالقطع ، وإبانتها عن جسده ، وليس كذلك فرج الحرة ، ولم يَقيسُوهُ على ما يستباح به فرج المسلمة بالملك في جواز ذلك بدرهم وأقل ، ولا على ما يستباح فيه ظهر المسلم من خمر لا يساوي حبة فضة ، وهو أشبه باستباحة الفرج من قطع اليد .

وقالوا : لا تؤخذ الحدود قياسا ، ثم صححوا قياسا فاسداً مكذوباً على الصحابة رضي الله عنهم ^(٢) ، لم يقله أحد منهم قط من قياس حد الخمر على حد القذف ، والشارب يزني ويقتل فهلا أقاموا عليه حد الزنا أو حد القتل ؟! نعم ويسرق فهلاً أقاموا عليه حد السرقة ؟! . ولم يقيسوا إباحتهم نكاح المريض في مرض موته على توريثهم المطلقة

(١) انظر بسط ذلك في المختصر (ص ١٨٦) وتحفة الفقهاء (ج ١/ص ١٣٦) والهداية (ج ١/

ص ٢٢٢) وبدائع الصنائع (ج ٢/ص ٢٧٦) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ١٣٦) .

(٢) سقط الترضي من ت .

منه ثلاثا^(١) ، وكلاهما مدخل ضميم على وارث ، ولم يقيسوا على توريثها منه توريثه منها ، وقد (١٩٤/ش) قال بذلك طائفة من السلف .
 ولم يقيسوا على قولهم : من أقر بأحد أولاد لأمته ثلاثة ، ولم يعينه ، فقالوا في ذلك بتنزيل الأحوال : أن الكبير يعتق إن كان هو المقر به ، فيعتق في حال ويرق في حالين ، فأعتقوا ثلاثة بلا استسعاء في الثلثين وقد قالوا في الأوسط أنه يعتق إن كان هو المقر به ، أو الأكبر ويرق إن كان الأصغر هو المقر به فأعتقوا ثلثيه بلا استسعاء ، واستسعوه في الثلث ، وأعتقوا الأصغر بته ، لأنه يعتق بكل حال ، فهلا قاسوا على هذا ميراث الغرقى ، فقالوا : فلان يرث من فلان إن كان مات بعده ولا يرثه إن كان مات معه أو قبله ، فهلا ورثوا بعضهم من بعض على ذلك التنزيل السخيف ، فهي أشبه بتلك من الماء بالماء من نهر واحد ، وقد وَرَثَ بَعْضُهُمْ من بعض عمرٌ وعلي وطائفةٌ من التابعين !!!
 وقاسوا ذهاب سمع الأذنين على ذهاب العينين ، وقاسوا أيضا على ذلك الحاجبين ينتفان ، فلا ينبت شعرهما^(٢) ، ولم يقيسوا على ذلك الترقوتين تكسران ، فلم يوجبوا فيهما إلا حكومة ، ولم يقيسوا قولهم من قتل وله ولد كبير وصغار ، فللكبير أن يَسْتَقِيدَ^(٣) ، ولا ينتظر

(١) انظر الهداية (ج٢/ص ٢٨١) وتبيين الحقائق (ج٢/ص ٢٤٧) .

(٢) انظر المختصر (ص ٢٤٥) والهداية (ج٤/ص ٥٢٥) .

(٣) أقاد القاتل بالقتيل : قتله به ، واستفاد طلب القود ، وانظر القاموس المحيط مادة قود (ص ٤٠٠) .

بلوغ الصغار ^(١) ، على منعهم الحاضرين أن يستقيدوا إن كان فيهم غائب واحد ولا فرق بين الأمرين ؟!

وقالوا : تحمل العاقلة دية النفس فما دونها إلى نصف عشر الدية ولا تحمل أقل ^(٢) ، ولم يقولوا إذا حملت الأكثر فأولى أن لا تحمل الأقل قياسا على قولهم إذا هدم زواج المطلقة طلاق الثلاث ، فهو لِمَا دونه أهدم ، وكذلك نقضوا هذا القياس أيضا في قولهم : إذا وجب القود في النفس بين البعل والمرأة وبين الحر والعبد ، فهو فيما دونهما أوجب وهو في اللطمة أوجب !!!

وقاسوا دية جنين الأمة في أن جعلوا فيه إن كان ذكرا نصف عشر قيمة أمه ، وإن كان أنثى فعشر قيمة أمه ^(٣) ، على قيمة أمه ، ولم يقيسوا على حكم نفسه فيجعلوا في الذكر مثل قيمة الأنثى ، كما يكون في ديتها ، أو أن يقولوا : في الذكر عبد ذكر ، وفي الأنثى أمة أنثى كما قال ابن عباس ، ولم يقيسوا (١٩٥/ش) قولهم في المنع من توريث الحمل بالإقرار ، وحكمهم بتوريثه بالبينة على توريثهم غير الحمل بالإقرار ، كما يورثونه بالبينة ، والعلة واحدة !!

(١) انظر المختصر (ص ٢٣٨ - ٢٣٩) والهداية (ج ٤/ص ٥٠٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٥٠) .

(٢) هذا القول في المختصر (ص ٢٣٣) والهداية (ج ٤/ص ٥٧٩) وبدائع الصنائع (ج ٧/ص ٣٢٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٨٠) .

(٣) هذا القول في المختصر (ص ٢٤٤) والهداية (ج ٤/ص ٥٣٦) والبحر الزخار (ج ٦/ص ٢٥٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٧١) .

ولم يقيسوا قولهم : من لا يرث لا يحجب ، على ما أجمعوا عليه معنا من حجب الأم عن الثلث إلى السدس بالإخوة ، والأب حي ، وهم لا يرثون ، وهذا جهل بالقياس مظلم !! (٢٩٥/ت)

وقاسوا ماروي من أن رسول الله ﷺ أعطى الخثعميين المعتصمين بالسجود فقتلهم خالد - نصف الديات (٢) ، قولهم في تنزيل الأحوال في العتق إذ يقولون هذا يعتق في حال كذا ، ولا يعتق في حال كذا ، فيعتق نصفه بغير استسعاء ، ويعتق باقيه بالإستسعاء ، فأخطأوا في القياس إذ قاسوا على مالا يشبه المقيس عليه ، وإذا قاسوا على طريق مكذوب على رسول الله ﷺ (٣) - ليس في الخبر - أنه عليه السلام فعل ذلك من أجل ما طلبوه من أنه عليه السلام شك هل أسلموا أم لا ! . ولم يقيسوا قولهم : في الخثي فيجعلونه يرث الكل في حال ، ويرث النصف في أخرى ، ولا قاسوا على ذلك مَنْ شَكَّ هل أدى زكاته أم لا ، فيلزمونه نصفها فقط ، لأنه إن كان أداها فلا شيء عليه وإن كان لم يؤدها فهي عليه ، فيجعلون عليه نصفها ، ويلزمهم هذا القياس الأحق أن يقولوا : من شك في صلاة أصلاها أم لا ، فليس عليه إلا نصفها ، ومن شك في صيام يوم فليس عليه إلا نصفه ، ومن شك أقتل خطأ أم عمدا ، فعليه نصف دية العمد في ماله ، ونصفها

(١) في ت : عليه السلام .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) سقط لفظ الصلاة والسلام من ت .

على العاقلة ، وضرب مثل هذا من حماقات كثير ، فأف لقياس عاري من السداد ، أدى إلى مثل هذا الفساد في دين الله تعالى^(١) .
ولم يقيسوا على منعهم من توريث الحربي من أبيه الذمي ، أو توريث الذمي من أبيه الحربي ، قولهم في توريث الأسير في دار الحرب ممن مات له في دار الإسلام^(٢) ، ونسألهم عن تجار ساكنين في بلاد الهند وبلاد الصين وبلاد الروم وبلاد السودان وهم مسلمون سكان (١٩٦/ ش) في دار الحرب أيورثونهم ، ويورثون منهم ورثتهم السكان في دار الإسلام أم لا ؟ ولم يقيسوا وجوب عتق الذمي يسلم ، أو عبد^(٣) الحربي يسلم في أرض الحرب ، على قولهم يعتق عبد الحربي يخرج إلينا مسلما ، وعلى قولهم يعتق عبد مسلم اشتراه حربي ساعة يصير في دار الحرب ، وهذا (٢٩٦/ ت) أصح قياس في العالم لو صح شيء منه ، لا قياس فرج المسلمة المتزوجة ، على قطع يد السارق الملعون ، ولا قياس القطن على الذهب ، وبعصير الدمل^(٤) على البول ، والغائط ، وسائر قياساتهم الغثة الباردة السخيفة !!!

ولم يقيسوا ما تزال به النجاسة من الجسد على ما تزال به من الثوب ، ولا مقادير بعض النجاسات على بعض وهي كلها عندهم نجاسة ،

(١) في ش : عز وجل .

(٢) انظر الباب في شرح الكتاب (ج ٤/ ص ١٨٨) .

(٣) في ش عند وهو تحريف .

(٤) الدُّمل : الخراج وانظر القاموس المحيط مادة دمل (ص ١٢٩٣) .

وقاسوا ما يمتنع بوجوده المسح على الخفين من الخرق في أحدهما ، على ما يجزئ عندهم من مسح الرأس ^(١) ، فهل سمع بأحق من هذا القياس وهل يَسْبِقُ إلى سامع ذلك ، إلا أنهم قوم متطايبون ^(٢) ، متماجنون ، أو سخفاء ممرورون ^(٣) !

ولم يقيسوا مسح الرأس في أن يكون مرتين ، أو ثلاثا على عدد تطهير سائر الأعضاء ، وكل ذلك وضوء وطهارة للصلاة ، ولم يقيسوا قولهم بتنكيس الوضوء ، وتنكيس السجود المنسي في الصلاة ، وتنكيس الطَّواف ، وتنكيس الأذان ، على منعهم من تنكيس أول الصلاة ، وعلى منعهم من تنكيس خطبة الجمعة بعد صلاة الجمعة ، ولم يقيسوا إجازتهم بيع اللحم بالحيوان من جنسه ، وإن كان ذلك اللحم أقل مما في ذلك الحيوان في اللحم ، على منعهم من بيع الزيت بالزيتون ، والنوى بالتمر ، واللبن باللبون ^(٤) ، والصوف بالشاة ، إلا أن يكون الزيت والنوى واللبن والصوف ، أكثر منها في الزيتون ، وفي التمر وفي اللبون وفي الشاة !!

وقاسوا الوضوء على ستر العورة ، وعلى إزالة النجاسة في إسقاط

(١) انظر المبسوط (ج ١/ص ١٠٠) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٤٩) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ١١) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٣٨) .

(٢) يقال طاييه : إذا مازحه والمتطاييب : الممازح وانظر القاموس مادة طاب (ص ١٤١) .

(٣) الممرور : المصاب بالمرارة وانظر القاموس مادة مرر (ص ٦١٠) .

(٤) اللبون محب اللبن وشاربه وشاة لَبُون : ذات لبن وانظر القاموس مادة لبن (ص ١٥٨٦) .

وجوب التسمية في ابتدائها وفي أنها لا تجزئ إلا بنية ^(١) ، ولم يقيسوا قولهم بأن الأذنين من الرأس في الوضوء (١٩٧/ش) على قولهم بأنهما ليسا من الرأس في وجوب حلق الرأس ، أو التقصير منه في الحج . (٢٩٧/ت)

وقاسوا عادم الماء والصعيد للصلاة بعادم الرقبة وما يطعم منه ، وعادم القوة على الصيام في الظهار والكفارات ، ولم يقيسوه على عادم القوة على الركوع والسجود في الصلاة ، وعلى عادم ما تستر به عورته في الصلاة ، وهو أشبه بعادم ما تكون به الطهارة ، لأن كل ذلك من أعمال الصلاة ، التي لا تتم إلا بها ، ولا قاسوا على عادم معرفة ما يقرأ في الصلاة من القرآن !!!

ولم يقيسوا منعهم من أن يؤم المومئ لمرضه الأصحاء ، على إجازتهم أن يؤم القاعد لمرض الأصحاء ^(٢) ، وهذا أصح قياس في العالم !! [وقاسوا] ^(٣) التيمم على الوضوء في تبليغه إلى المرافق ، وفي وجوب استيعاب الوجه والذراعين فيه ، ولم يقيسوه على مسح الرأس ، وعلى الخفين في سقوط الاستيعاب في كل ذلك ، وكل ذلك مَسْحٌ ، وَمَسْحٌ والمَسْحُ بالمسح أشبه منه بالغسل ، ولم يقيسوه على ما يقطع من السارق كما قاسوا صدق الزواج على ما تقطع فيه السَّرَاق ، ولم يقيسوه على

(١) انظر الهداية (ج ١/ص ١٣) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ٤) وبدائع الصنائع (ج ١/ص ٢٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ١/ص ٩) .

(٢) انظر الهداية (ج ١/ص ٦٢) وتبيين الحقائق (ج ١/ص ١٤٣) .

(٣) زيادة لا بد منها .

الوضوء في أن يجزئ بغير نية ، ولم يقيسوا التيمم على الوضوء في عدد تطهير الأعضاء ، ولم يقيسوا سقوط ما لم يذكر من الذراعين إلى المرافق في التيمم في النص ، على ما اتفق عليه من سقوط ما لم يذكر في النص من الرأس والرجلين في التيمم ، فانظروا عظيم جهلهم بالقياس ويرد قياساتهم !!

وقاسوا النفساء على الحائض في المنع من الصلاة والصيام والوطء والطواف ، واجتناب قراءة القرآن ، ومس المصحف ، ودخول المسجد ولم يقيسوها عليها في عدد الأيام ، ولا في إباحتهم الطلاق في دم النفاس ، ولا في الاعتداد به قُرْءاً وقد أرينا بطلان تعلقهم بالآثر الضعيف في أمد النفاس ، وبما روي في ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ^(١) فيما سلف من كتابنا هذا ، وأرينا خلافهم لما روي في ذلك ، فأغنى (١٩٨/ش) عن إعادته .

ولم يقيسوا إجازتهم الوصية للعبد بالثلث ، على منعهم من الوصية له بشيء مسمى .

وقاسوا منع الوصية للقاتل بمنعه من الميراث ، ولم يقيسوا (٢٩٨/ت) على ذلك إيجابهم له ميراث الولاء .

وقاسوا قاتل الخطأ على قاتل العمد في المنع من الميراث ، ولم يقيسوا قاتل العمد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه ، وهو أحوج إليها من قاتل الخطأ ، ولم يقيسوا الرجوع في الوصية بالعتق على الرجوع في

(١) سقط لفظ الترضي من ت .

التدبير ، وهم مقرون بأنها من الثلث بعد الموت .
وقالوا لا يقضي القاضي على الغائب بالبينة ، ويقضي عليه فيما علمه
بعد ولايته القضاء ، ويقضي في الحدود بالبينة ، ويقضي فيها بعلمه
فيما علمه ^(١) بعد القضاء ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ولا فرق
بين شيء من ذلك !!

ولم يقيسوا ما أسقطوا فيه التغليظ في التحليف في الدعاوى
بالمصحف ، وبعد العصر ^(٢) ، على ما أوجبوا فيه التغليظ في التحليف
من الزيادة على الحلف بالله ، ولم يقيسوا منعهم من الحكم بشهادة
النساء في الحدود والقصاص ، على حكمهم بشهادتهن في الفروج في
النكاح والطلاق والأموال ، وتحريم كل ذلك سواء وإباحته بالحق سواء
ولم يقيسوا تحليفهم في الطلاق والدماء والأموال والقصاص على منع
تحليفهم في النكاح والرجعة والفیء والإيلاء ، ودعوى الرق والولاء
والنسب ، وكلاهما سواء .

فإن قالوا : بقبح إخراجها يمين من تحت زوجها إلى آخر ، فقلنا :
وأي فرق بين إخراجها يمين وبين إخراجها من تحتها بالبينة ؟! وأي
فرق بين إخراجها من تحتها بنكوله عن اليمين في دعاوها عليه الطلاق ،
وبين إخراجها من تحتها بنكولها عن اليمين الواجبة ؟!
ولم يقيسوا قبولهم شهادة الكفار بعضهم على بعض ، على منعهم من

(١) في ش : عليه بعلمه .

(٢) كذا .

قبولها على مسلم ، ولا فرق بين ذلك أصلا ، لا في نص ، ولا في معقول ، ولم يقيسوا ردهم شهادة الأبوين لابنهما ، والابن لهما على جواز شهادة الأخ لأخيه (١٩٩/ش) .

ولم يقيسوا إباحتهم الفروج المحرمة بشهادات الزور (٢٩٩/ت) إذا قضى بها القاضي على تحريمهم الأموال بشهادة الزور ، وإن قضى بها القاضي ، فاعجبوا لهذه الحماقات ، ولم يقيسوا أمرهم الحاكم بأن يحكم بما علم بعد ولايته الحكم ، على نهيهم إياه عن الحكم بما علم قبل ولايته ، وما علم ذو عقل قط فرقا بين شيء من ذلك !!

ولم يقيسوا أمرهم الحاكم بأن يحكم بعلمه في الأموال ، وحد القذف على نهيهم إياه عن الحكم بعلمه في الحدود ، ولا فرق بين شيء من ذلك ، ولم يقيسوا أمرهم بقبول كتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس من النكاح والطلاق ، وإباحة الفروج ، وتحريمها ، وفي الأموال على نهيهم عن قبول كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص ، ولا فرق بين تحريم ، وبين إباحته بالحق .

وقاسوا ما تباح به الدماء المحرمة من عدد البينة ، على ما يقبل (١) من ردهم ، ولم يقيسوا ذلك على ما تباح به النفس في الزنا ، ولم يقيسوا المنع من قبول النساء في ذلك ، على ما يقبلن فيه من سائر الحقوق في الفروج والأموال ، ولا فرق بين تحريم شيء من ذلك ، وبين إباحته بالحق !!

(١) كذا في ت ، وفي ش : يقتل : ولم يتضح لي معناهما .

وقالوا : لا تقبل شهادة أحد الزوجين على الآخر ، لأنه لا يقطع فيما سرق من ماله ^(١) ، ثم قالوا : يقبل الأخ لأخيه ولا يقطع فيما سرق من ماله ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، والعلة بزعمهم واحدة !!

وقالوا : إن شهد اثنان بالزنا على زيد وهند ، وقالوا : « زنى بها في أول البيت » ، وشهد آخران عليهما بالزنا وقالوا : « بل زنى بها في آخر البيت » ، فالشهادة تامة ويقام على زيد وهند حد الزنا ، قالوا : فلو قال اثنان منهم : « زنى بها في قرية كذا » ، وقال الآخر « بل في قرية كذا » ، بطلت الشهادة ، وبطل الحد عن الشهود ، وعن المشهود عليهما ، ولم يقيسوا هذا الاختلاف في الشهادة على الاختلاف في تلك الشهادة ، ثم قالوا : لو شهد اثنان على زيد أنه قذف عمراً وقال أحدهما : « يوم الخميس » ، وقال الآخر : « يوم الجمعة » أقيم عليه حد القذف (٣٠٠/ت) ، وتمت الشهادة ، ولم يقيسوا (٢٠٠/ش) ذلك على الشهادة المذكورة في الزنا !!

وقالوا إن شهد شاهد على زيد أنه غصب عمراً ألف دينار ، أو بأنه شجه ، أو بأنه قذفه ، وشهد آخر بإقرار زيد بذلك ، بطلت الشهادة ، ثم قالوا [إن] ^(٢) ، شهد أحدهما بأنه طلق امرأته ، أو بأنه أعتق أمته

(١) انظر تفاصيل ذلك في : الهداية (ج ٣ ص ١٣٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٤ ص ٦٠) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق والله أعلم .

أو بأنه باعها من زيد ، وشهد آخر بإقراره بذلك ، تمت الشهادة ، وقضي بكل ذلك ، ولم يقيسوا بعض ذلك ببعض ، فاعجبوا لظلام جهلهم بالقياس وبغثاة قياسهم إذا قاسوا!!

وقالوا إن شهد عدول بقضية ما ، ثم ماتوا قبل أن يحكم الحاكم بشهادتهم ، فعلى الحاكم أن يحكم بها في القتل ، وفي سائر القصاص ، وفي الأموال والفروج والنكاح ، والطلاق والقذف والقطع في السرقة والحراقة وحد الخمر إلا في الزنا وحده ، فلا يحكم بها في الزنا فقط ، فلو عموا قبل أن يحكم بشهادتهم ، بطلت الشهادة جملة ، ولم يجز له أن يحكم بشيء منها في شيء أصلا .

قالوا : فلو حكم الحاكم بها ، ثم عموا قبل أن ينفذ الحكم بها ، لزمه أن ينفذ الحكم بها في الحقوق كلها من الدماء وغير ذلك ، حاشا الحدود ، فلا ينفذ الحكم بها فيها .

ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، فيا للعجب لحق هذه المقاييس ، والأخذ بها ، وفي تركها !!

وقالوا : إن تداعى اثنان في حائط على الحائط لأحدهما خشبتان ، وعليه للآخر ثلاث خشبات ، فهو كله لصاحب الثلاث خشبات ، ولا شيء فيه لصاحب الخشبتين .

وقالوا : فلو كان لأحدهما على الحائط ثلاث خشبات وللآخر عليه مائة خشبة ، فالحائط بينهما بنصفين ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ولا فرق بين الأمرين عند ذي حس .

وقالوا : لا يحد الذمي بالزنا وإن زنى بمسلمة ، ولا في الخمر ، ولا

في سب رسول الله ﷺ^(١) ، ولا يمنع من نكاحه حرائمه ، ولا من الزمزمة^(٢) ، ثم قالوا : يقطع في السرقة (٣٠١/ت) من ذمي سرق ، أو من مسلم ، ويحد في قَذْفِ المسلم^(٣) ، وَيَمْنَعُونَ من إنفاذ أحكام دينهم في القتل والقطع وأطلقوهم على سائر أحكامهم في الكفر بالله تعالى ، ولم يقيسوا (٢٠١/ش) بعض ذلك على بعض .

وقالوا : إن تزوج ذمي ذمية على خمر بعينها ، أو خنزير بعينه ، ثم أسلما ، فليس لها عليه إلا تلك الخمر ، وذلك الخنزير ، فلو تزوجها على خمر في ذمته ، أو خنزير في ذمته موصوف ، ثم أسلما قضى لها بقيمة الخمر ، وقضى لها في الخنزير بمهر مثلها^(٤) ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .

وحرّموا الحكم بشهادة أعميين أو فاسقين ، أو محدودين في قذف ، وأجازوا النكاح بشهادة اثنين ممن ذكرنا ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .

(١) سقطت من ت .

(٢) الزمزمة : الصوت البعيد له دوي وتراطن العلوج على أكلها وهم صموت ، لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلقها وانظر القاموس مادة زمه (ص ١٤٤٤)

(٣) انظر بسط ما ذكره المؤلف هنا في : المختصر (ص ٢٦٦) والهداية (ج ٦ ص ٤٠٤) وبدائع الصنائع (ج ٧ ص ٦٧) والبحر الزخار (ج ٦ ص ١٧٥) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣ ص ١٨٢ - ٢٠٠) .

(٤) انظر تفاصيل ذلك في : المختصر (ص ١٨٧) وتحفة الفقهاء (ج ١ ص ١٣٨) وبدائع الصنائع (ج ٢ ص ٢٧٨) .

ولم يجيزوا النكاح بشهادة عبيدين ، وإن كانا من أفضل الناس ^(١) ،
ولا أنفذوا بشهادتهما شيئا أصلا إلا في رؤية هلال رمضان فقط ^(٢) ،
ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، فاعجبوا لهذه الأهواس ^(٣) .

وقالوا : من خلا بامرأته في نهار رمضان وهو صائم ثم طلقها ،
فليس عليه إلا نصف الصداق فلو خلا بها وهو صائم نذرا ، أو في
قضاء رمضان أو في صوم ظهار ، أو كفارة قتل ، ثم طلقها ، فعليه
لها الصداق كله ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .

وقالوا : من تزوج حرة فقتلت نفسها قبل الدخول بها ، فعليه
الصداق كله ، فلو تزوج أمة فقتلت نفسها قبل الدخول ، فليس عليه
شيء من صداقها ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .

وقالوا إن تزوج ذمي ذمية ، فمات فتزوجت مسلما في عدتها من
زوجها الميت ، جاز ذلك النكاح ، فلو كانت حاملا فسخ النكاح ، ولم
يقيسوا أحدهما على الآخر .

وقاسوا السعوط في الأنف بلبن امرأة ، في أنه يحرم على الرضاع ،
ولم يقيسوا على ذلك التقطير بلبن في العين ، أو في الأذن ، ولا قاسوا
على ذلك الحقنة باللبن ، ولا مداواة الجائعة به على ذلك [الحقنة باللبن

(١) انظر : المبسوط (ج ٥ ص ٣١ - ٣٢) وتبيين الحقائق (ج ٢ ص ٩٨) واللباب في شرح
الكتاب (ج ٢ ص ٣)

(٢) انظر القول بذلك في : الهداية (ج ١ ص ٢٠٦) وتبيين الحقائق (ج ٢ ص ١٠١) واللباب في
شرح الكتاب (ج ٢ ص ٣)

(٣) الأهواس جمع هوس وهو الجنون وانظر القاموس مادة الهوس (ص ٧٥١) .

ولا مداواة الجائفة^(١) به [وتقطيره (٣٠٢/ت) ، ولا تقطيره في الإحليل ولم يروا شيئا من ذلك يحرم!!

وقاسوا تقطير الدهن أو اللبن في الأذن ، وفي الأنف ، والحقنة به ، ومداواة الجائفة به ، وتقطيره في الإحليل على الأكل في انتقاض الصوم بكل ذلك ، وهكذا قاسوا كل ذلك على الأكل في الإفطار بالإكراه عليه حاشا التقطير في الإحليل فإنهم لم يقيسوه (٢٠٢/ش) إذا أُكِرَ عليه على الأكل ، فلم يروا الفطر به ، ولم يقيسوا التقطير في العين على شيء من ذلك ، بل قالوا لا يفطر أصلا ، فاعجبوا لحماقة هؤلاء القوم في هذه القياسات السخيفة وتلاعبهم بالشرع والتحريم والتحليل في الدين بمثل هذه الأقوال ، ونحن لو أثبتنا الفروق التي يذكرونها لطال الديوان ، واشتد النكير ، وامتد عنان التعقب ، ومن ذا الذي يرى لهم ما أثبتوه ، ولم يقل بعض ما قد قلناه ، ونعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى .

وقاسوا من حلف بالطلاق أو بالعتاق ، أو بنذر حج ، أو بنذر صدقة أو بنذر عمرة ، أو بنذر صيام أن لا يقرب امرأته فهو مُؤلي ، وعليه حكم الإيلاء ، على من حلف على ذلك بالله عز وجل ، ولم يقيسوا على ذلك من حلف بنذر صلاة ركعتين ، أو بنذر طواف أسبوع ، أو بنذر تسبيح مائة مرة ، أو بنذر اتباع جنازة ، أو بنذر قراءة سورة ، أو بنذر سجدة تلاوة .

فقالوا : ليس موليا ، ولا عليه حكم الإيلاء ، وأطرف شيء

(١) الجائفة : الطعنة إذا وصلت إلى الجوف انظر : وما بين معقوفين ساقط من (ت) مقاييس اللغة مادة جوف (ج ١ ص ٤٩٥)

احتجاجهم في ذلك ، بأن الصيام والعق والصدقة من كفارة الأيمان وليس سائر ما ذكرنا من كفارة الأيمان ، فقلنا لهم : أترون الحج والعمرة والطلاق ، أمن كفارة الأيمان هي ؟ ثم ليت شعري أين رأوا أن الصدقة من كفارة الأيمان إلا في الكسوة والإطعام فقط ، فاعجبوا لهذا التخليط ، واحمدوا الله تعالى على السلامة !!

وقاسوا من قال (٣٠٣/ت) : « أنا أنحر ابني إن قربتك أربعة أشهر » على من حلف بالله تعالى أن لا يقربها ، وقالوا : هو مولى ، ولم يقيسوا على ذلك من قال : « وحق الله تعالى لا قربتك » فقالوا : ليس هذا موليا ، فكان هذا عجبا من العجب !!

وقالوا : تقع الفرقة في الإيلاء بمضي أربعة أشهر ، ولا معنى لتوقيف الحاكم ولا لتفريقه ، ثم قالوا إذا التعن الزوجان ، لم تقع الفرقة بينهما إلا حتى يفرق الحاكم بينهما ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ولو عكسوا هذا الحكم لوفقوا وأصابوا !!

وقاسوا على لزوم الصلاة والصيام والطهارة للعبد ، لزوم النكاح له ، ولزوم (٢٠٣/ش) الطلاق له ، ولزوم الظهار له ، ولزوم الإيلاء له ، ولم يقيسوا ذلك على لزوم الزكاة له ، ولزوم الحج له وشهادته ، وقد اختلف في جواز طلاقه ، وإيلائه وظهاره ، فأسقط عنه كل ذلك بعض التابعين ، وقد ألزمه الزكاة بعض الصحابة ، وأجاز حجه عن الفريضة بعض التابعين نبهنا على ذلك لثلا يسارعوا إلى مج^(١) الكذب

(١) يقال مج الشراب من فيه : رماه وانظر القاموس مادة مج (ص٢٢٦) .

في دعواهم الإجماع جراً على الباطل!!
 وقاسوا من وطئ ليلاً في خلال صيام الظهر ، ابتداء الصيام من أوله
 ولا بد ، فإن وطئ في خلال الإطعام لم يبتدئ الإطعام ^(١) ، ولم
 يقيسوا بعض ذلك على بعض!!
 وقاسوا الإطعام على الصيام في ذلك ، في أن لا يطأها حتى يطعم
 الكفارة المذكورة!!

وقالوا : من عليه عتق رقبة من ظهر ، وعتق رقبة من قتل خطأ ،
 فأعتق رقبة واحدة ينوي بها عن الظهر ، وقتل الخطأ معاً لم يُجزئه عنهما
 ولا عن واحد منهما ^(٢) ، قالوا : فلوا كان عليه كفارتان من ظهارين من
 امرأتين له فأعتق رقبة ينوي بها عن الظهارين معاً ، فإنها تجزئه عن أحد
 الظهارين أيهما شاء ^(٣) ، قالوا : والقياس أن لا يجزئه شيء من ذلك ،
 قالوا : ولكننا ندع القياس للاستحسان ، فأقروا بتركهم الحق عندهم ،
 فماذا بعد الحق إلا الضلال!؟

فإن قالوا : إنما اردنا بالاستحسان ، استحسان قياس غير الذي
 تركناه قيل لهم (٢٠٤/ت) : ليس هذا مرادكم ، وإنما هو تمويه من
 متأخريكم ، ولو كان ذلك لكان صواب العبارة أن يقول متقدموكم
 وَلَكِنَّا ندع القياس لأصح منه أو لأظهر علة ، أو لغير ذلك مما يتعلق

(١) انظر تفاصيل ذلك في المختصر (ص ٢١٤) وتحفة الفقهاء (ج ١ ص ٢١٥) والهداية (ج ٢ ص ٣٠٠) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣ ص ٦٨ - ٧٢) .

(٢) انظر : الهداية (ج ٢ ص ٣٠٢) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣ ص ٧٤) .

(٣) انظر : الهداية (ج ٢ ص ٣٠٢)

بتصحيح الأقيسه [وبالله تعالى التوفيق] ^(١) .

وقاسوا الظهار من الأمة على الإيلاء منها ^(٢) ولم يقيسوا الظهار بالأب على الظهار بالأم ، ولا قاسوا الظهار بصدر الأم على الظهار بظهرها ، ولا قاسوا الظهار ببطنها على الظهار بظهرها ، وقاسوا الظهار بابنة الزوجة المدخول بها ، وإن لم تكن في حجره على الظهار بالأم ^(٣) لم ^(٢٠٤/ش) يقيسوا الظهار بأم امرأة زني بها على الظهار بالأم ^(٤) وكلاهما عندهم حرام ، كالأم ، وكلاهما مختلف فيه عند الصحابة رضي الله عنهم ^(٥) .

وقاسوا مكيلة الإطعام في الظهار ، وفي كفارة رمضان على مكيلة الإطعام في فدية الأذى في الحج ^(٦) ، فانظروا رحمكم الله تعالى بعد ما بين ذلك من الشبه ، ولم يقيسوا رقبة الظهار ، وكفارة رمضان ، واليمين على رقبة قتل ^(٧) الخطأ في أن تكون مؤمنة ولا بد .

(١) ما بين معكوفين ساقط من ت .

(٢) انظر : المبسوط (ج ٦ ص ٢٢٧) وبدائع الصنائع (ج ٣ ص ٢٣٢)

(٣) انظر : بدائع الصنائع (ج ٣ ص ٢٣٣)

(٤) انظر بدائع الصنائع (ج ٣ ص ٢٣٣)

(٥) سقط لفظ الترضي من ت .

(٦) فقالوا : ولو كفر بالإطعام أطعم ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع ، من بر أو دقيق

أو سويق أو صاعا من تمر أو شعير . وانظر : المختصر (ص ٢١٤) وتحفة الفقهاء (ج ١/

ص ٢١٥)

(٧) سقطت من ت .

ولم يقيسوا على تفريقهم بالعانة عندهم ^(١) في الجماع ، على منعهم من التفريق بعدم النفقة ، وعدم النفقة أشد في الضرر ، ولم يقيسوا من عُنَّ عنها زوجها ^(٢) بعد أن وطئها مرة ، على من عُنَّ عنها قبل أن يطأها مرة ، والعلة واحدة والضرر واحد ، ولم يقيسوا الواطئ للحائض على الواطئ في نهار رمضان ، وكلاهما واطئ محرم ، وكلاهما قد جاءت فيه آثار ، وكلاهما قد أوجبه بعض الصحابة رضي الله عنهم ^(٣) (٣٠٥/ت) .

ولم يقيسوا سائر العيوب في التفريق بها على التفريق بالعانة ، ولم يقيسوا النكاح في رده بالعيوب على البيع في رده بالعيوب ، وكان أشبه به من قياسهم الصداق ، على ما تقطع فيه اليد في السرقة ، ولم يقيسوا تحريم الرجل امرأته على ظهاره منها ، وهو أشبه من القطن بالذهب . وقاسوا الزنا بأم الزوجة وفي تحريم أم المزني بها ، وببنتها على وطء الرجل امرأته حائضا فتحرم عليه ابنتها ^(٤) ، ولم يقيسوه عليه في إلحاق الولد في الزنا ، كما يلحق في وطء الحائض .

وقالوا : من أقام شهود زور ، أن زيدا طلق امرأته فحكم الحاكم بذلك ، فهي حلال لمن تزوجها من الشهود ، وكذلك لو أقام شهود زور أن فلانة تزوجته بولي رضا ، فقضى القاضي بذلك ، فهي له

(١) في النسختين : « عندكم » .

(٢) سقطت من ش .

(٣) سقط لفظ الترضي من ت .

(٤) هذا القول في الهداية (ج ١/ ص ٢٠٩) وتبيين الحقائق (ج ٢/ ص ١٠٦) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ ص ٦) .

حلال ، وكذلك لو شهدوا عليه ، بأنه أعتق جاريته هذه ، فقضى القاضي بذلك لمن تزوجها بمن لا يدري باطن الأمر .
قالوا : فلو شهدوا له بأنه وهب (٢٠٥/ش) له مملوكته هذه .
فمرة قالوا : هي حلال له إذا قضى بذلك القاضي .
ومرة قالوا لا تحل له .

وقالوا : إن شهدوا بأنه تزوج هذه المرأة بعد تمام عدتها إلا أنها في العدة فيه^(١) ، فإنها لا تحل له ، ولو شهدوا بأنه باع أمته منه ، فقضى القاضي له بذلك فإنها لا تحل له ، ولو شهدوا له بأنه قتل أباه بالسيف عمدا ، فأقاده القاضي ، فإنه لا يحل له قتله ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض !!

وقالوا : لا يلاعن العبد ولا المحدود في قذف ، ولا الكافر لأن شهادتهم لا تقبل ، ثم قالوا : ويلاعن الأعمى والفاسق وشهادتهما غير مقبولة^(٢) ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، فإن قالوا قد اختلف في شهادة الأعمى قلنا : وقد اختلف في شهادة العبد والأمة ، وأنتم تميزون شهادة الكافر على الكافر ، فقالوا هي مردودة عن المسلم .
قلنا : والفاسق مردود بكل حال ، وكل أحد عندكم ترد شهادته لأبيه وابنه ، فأبطلوا اللعان عن كل أحد!! وقاسوا عتق جميع الأمة بعتق أحد سيديها (٣٠٦/ت) منها شقصاً ، على عتق الشقص من العبد ، ولم

(١) كذا .

(٢) هذا القول في : المختصر (ص ٢١٥) وبدائع الصنائع (ج ٧/ص ٢٤١ - ٢٤٢) .

يقيسوا ظهار المرأة من زوجها ، على ظهاره منها .
وقاسوا حد العبد بزعمهم على حد الأمة ، فسووا بينهما ^(١) ، ثم لم يقيسوا ما يؤخذ من قاتلها ، على ما يؤخذ من قاتل العبد ، وقيمتها أكثر من خمسمائة دينار .

وقاسوا انفساخ النكاح بعد صحته في إيجاب العدة فيه ، ونصف الصداق على الطلاق ^(٢) ، ثم لم يقيسوه على الطلاق في إيجاب المتعة فيه !! وقالوا : إن أبى الزوج اللعان ، أو البغي وأبت المرأة ، حبس الأبى ولم يحد ^(٣) ، وكذلك من ادعي عليه قتل ، فإن ادَّعِيَ عليه قطع يد عمرو ، أو قطع يدين ورجلين كذلك ، أو فُقِّءَ عينين كذلك ، فنكل قضي عليه بكل ذلك ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .
وقالوا : إن أسلم الكافر وامرأته مجوسية ، أو أسلمت المرأة ، أو زوجها لم يفرق بينهما حتى (٢٠٦/ش) يعرض الإسلام على الذي لم يسلم منهما ، ولو بعد سنين ^(٤) ، ثم قالوا : فلو ارتد أحد الزوجين وقعت الفرقة للوقت ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر ، ولا فرق بين شيء من ذلك !!

(١) انظر تفصيل ذلك في : المختصر (ص ٢٦٢) والهداية (ج ٢/ص ٣٨٤) وبدائع الصنائع (ج ٧/ص ٥٧) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (ج ٢/ص ٢٩٧ وما بعدها) .

(٣) هذا القول في تحفة الفقهاء (ج ١/ص ٢٢٣) .

(٤) هذا القول في : تحفة الفقهاء (ج ١/ص ١٣٠) والهداية (ج ١/ص ٢٣٩ - ٢٤١) وتبيين الحقائق (ج ٢/ص ١٧٤) .

وورثوا ورثة المرتد من المسلمين منه إن قتل ^(١) ، أو لحق بدار الحرب ^(٢) ، ولم يورثوه منهم ولا ورثوا منه ورثته الكفار ، ولا ورثوا مسلما من كافر أصلا ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض ، وليت شعري في أي الأصول وجدوا حيا يورث !!؟

وقاسوا دعوى الاثنين الولد ، فألحقوه بهما على دعواهما في المال ، فيقضى به بينهما ^(٣) ، ولم يقيسوا على ذلك دعوى الأربعة للولد ، فأبوا أن يلحقوه بهم ، وكل ذلك في دعوى المال سواء !!!

وأما تركهم قياس ألفاظ الطلاق بعضها على بعض ، فكثير جدا يطول ذكره ، وقد نبهنا عليه فلينظر فيه من أراد أن يعرف مقدار نعمة الله تعالى عليه ، وعنده إذ لم يجعله منهم ، أو أراد نصيح نفسه في تداركها بالتوبة (٣٠٧/ت) فسيرى والله فضائح الأبد ، وتركها للقياس ، وللمعقول وللقرآن والسنن ، ولأقوال السلف ، وللاحتياط ظهريا ^(٤) !!

وقالوا من قال : « أنت طالق ثلاثا إن دخلت دار زيد » ، لم يلزمه طلاق إلا بدخولها دار زيد ^(٥) ، ولم يقولوا طلقها ، ثم ندم ، ثم قالوا من قال : « أنت طالق » ثم وصل كلامه بأن قال : « أردت أن أقول :

(١) في ش : قبل . وهو تحريف .

(٢) انظر : الباب في شرح الكتاب (ج ٤/ص ١٥٠) .

(٣) انظر : المختصر (ص ٣٥٦) .

(٤) كتب في ش في الهامش بخط مغاير لخط النسخ : تشنيع على . . .

(٥) هذا القول في : الهداية (ج ١/ص ٢٧٣) وبدائع الصنائع (ج ٣/ص ١٢٧) وتبيين الحقائق

(ج ٢/ص ٢٣٣ - ٢٣٤) .

أنت ظالمة ، فأخطأ لساني « أن الطلاق قد لزمه ، وأنه ندم منه ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر ، ولا فرق بينهما عند ذي عقل !!!^(١) . وقالوا من قال : كان لزيد عليّ درهم ، وصرفت إليه نصفه ، فإنه يغرم الدرهم كله ، فلو قال له : علي درهم غير ثلث ، صدّق في نقصان الثلث ، ولم يقيسوا على الآخر ، ولا فرق بينهما !! وقالوا الأحكام كلها لازمة للسكران ، من النكاح والطلاق والعتاق والبيع والزنا ، والقذف إلا الردة ، فإنها لا تلزمه ، ولا تبين امرأته منه ولم يقيسوها على سائر الأحكام . وقالوا من قال إن تزوجت فلانة (٢٠٧/ش) فهي طالق ، فتزوجها طلقت ، قالوا : فلو قال : إن تزوجت فلانة فأنا مرتد كافر بالله تعالى فتزوجها لم تلزمه الردة ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض^(٢) !!! وقالوا : من طلق امرأته على مائة دينار ، لم يبرئه ذلك من باقي صداقها عليه ، قالوا : ولو بارأها على مائة دينار ، تأخذها منه ، فقد سقط عنه باقي صداقها عليه ، ولم يسقط عنه دين إن كان لها عليه ، فتركوا قياس بعضها على بعض ، مع قياسهم الخص^(٣) على التمر ، والكتان على الذهب !!! .

(١) كتب في ش في الحاشية : تعليقا على هذا : هذا كلامٌ سخيّف يعرفه

(٢) علّق قارئ ش على هذا الموضع بقوله : وفي كتب الحنفية فيه تفصيل ، والمصنف لم يطلع على حقيقة مذاهبهم .

(٣) كذا والخص : بالضم البيت من القصب ، انظر القاموس مادة خصه (ص ٧٩٦) .

وقاسوا المطلقة ثلاثا على المتوفى عنها ، في الإحداد ، ولم يقيسوا الملاعنة على المتوفى عنها في ذلك .

وقاسوا على خبر فاسد مكذوب : « كل شيء خطأ إلا السيف » (١)
فقاسوا على السيف النار وَلَيْطَةَ القصب ، والخنق (٣٠٨/ت) بعد
المرتين ، ولم يقيسوا على السيف التغريق حتى يموت ، ولا الخنق أول
مرة ولا شدخ الرأس بالحجارة عمدا (٢) .

وقاسوا من قتل اثنين على من قذف اثنين أو سرق من اثنين ، ولم يقيسوا
على ذلك من قطع يدي رجلين يمنى ويسرى ، وقالوا يقص (٣) للكافر
من المؤمن في النفس ، فما دونها ، ولا يقص للعبد من الحر إلا في
النفس ، لا فيما دونها ولا للمرأة من الرجل إلا في النفس فما دونها ،
ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض !!!

وفرقوا بين حكم رجلين قطع كل واحد منهما يد رجل ، ثم قطع
قاطع إبهام أحد هذين القاطعين ، وذهبت إبهام الآخر بعلقة من عند
الله (٤) تعالى (٥) ولم يقيسوا أحد الأمرين على الآخر وهما سواء !!!
وقالوا إن اشترك محلون في قتل صيد الحرم ، فعليهم كلهم جزاء

(١) تقدم تخريجه .

(٢) علق قارئ ش على هذا الموضع بقوله : « لا قياس من الخنق بعد مرتين عند الإمام على
السيف بل فصله (كذا) الإمام سياسة » .

(٣) كذا والأوجه : « يُقْتَصُّ » .

(٤) انظر : اللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٥١) .

(٥) سقطت من ت .

واحد ، فإن اشتركوا في قتل إنسان وَاحِدٍ خطأ ، فعلى كل واحد منهم كفارة ، غير الذي على صاحبه ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض (٢٠٨/ش) .

فإن قالوا : قسمنا الصيد على الدية .

قلنا : أخطأتم القياس ، لأن جزاء الصيد بنص القرآن كفارة ، وقال تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّرةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ ^(١) وقياس الكفارة أولى من قياس الكفارة على الدية ، التي لا تشبهها ، والدية في الخطأ تحملها العاقلة ، ولا تحمل الكفارة .

وقاسوا بعض الجنايات على الأعضاء [في الوجوب] وجوب الدية كاملة فيها ، إذا أصيبت خطأ على النفس ^(٢) ، ولم يقيسوها على النفس في إيجاب الكفارة في ذلك ، وبالله تعالى ^(٣) التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله تعالى : قد ذكرنا من تناقضهم في القياس كما وعدنا بحول الله تعالى وقوته ، ما فيه كفاية لمن نصح نفسه ، وتالله لو تتبعناه لكان أضعاف (٣٠٩/ت) ما ذكرنا .

وبالجملة فما يسلم لهم قياس أصلا من تركهم لمثله في تلك المسألة نفسها ، أو تركهم لأقوى منه .

وبالله تعالى التوفيق ، وله الحمد رب العالمين .

(١) سورة المائدة ، الآية رقم ٩٥ .

(٢) كأن قالوا في النفس الدية ، وفي المارن - وهو ما لان من الأنف وفي اللسان الدية .

انظر : الهداية (ج ٤/ص ٥٢٤) واللباب في شرح الكتاب (ج ٣/ص ١٥٤) .

(٣) سقطت من (ت) .

في ت : هنا تم الجزء الأول من كتاب الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس ويتلوه إن شاء الله تعالى ، ذكر طرف يسير من شنع أقوالهم في الدين ، لم يتعلقوا في شيء منها ، لا بكتاب ولا بسنة ، والحمد لله أولاً وباطناً وظاهراً .

علق هذا الجزء لنفسه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن إبراهيم الدمشقي الأصل ، الشهير بالبدر البشتكي لطف الله تعالى به ، وعفا عنه في شهر رجب سنة ٧٨١ هـ وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وفي ش : هنا تم هذا الجزء المبارك ، ولله تعالى الحمد وبه جل وعلا ^(١) وكان في آخر ما هذا نصه : تم هذا الجزء الأول ، والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل يتلوه في الثاني إن شاء الله تعالى طرف يسير من شنع أقوالهم في الدين ، لم يتعلقوا في شيء منها لا بقرآن ولا بسنة . وفيه بلغت المقابلة بأصل المؤلف بخطه ، ومنه نُسخ .

أقول : ومنه علقت هذا الأصل إلا اليسير في أوله ، وصلوات الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه [وسلم] ، وتاريخ الأصل المذكور يوم السبت رابع عشر شهر شعبان من سنة ستين وخمسمائة ، وانتهى تعليق هذا الأصل يوم الأحد ثامن عشر شهر جمادى الأولى سنة ٧٦١ .



الفهارس العامة للكتاب

- ١ - فهرس الآيات القرآنية
- ٢ - فهرس الاحاديث المرفوعة
- ٣ - فهرس المراسيل
- ٤ - فهرس الآثار عن الصحابة
- ٥ - فهرس الآثار عن التابعين
- ٦ - فهرس المسائل الفقهية على الكتب
- ٧ - فهرس الأمثال المرسلة
- ٨ - فهرس الأعلام
- ٩ - فهرس الكتب الواردة في الكتاب
- ١٠ - فهرس الأيام والغزوات
- ١١ - فهرس المواضع والبلدان
- ١٢ - فهرس الفرق والمذاهب والطوائف
- ١٣ - فهرس ما تكلم ابن حزم عليه من حديث وأثر
- ١٤ - فهرس آراء ابن حزم في مسائل أصولية
- ١٥ - فهرس الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم
- ١٦ - فهرس الفوائد اللغوية عن ابن حزم
- ١٧ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق
- فهرس موضوعات الجزء الثالث

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٣	٥٨٥
- وحيثما كنتم ، فولوا وجوهكم شطره	١٥٠	٥٨٧
- إن الصفا والمروة من شعائر الله	١٥٨	٦٠٢
- الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى	١٧٨	٦١١
- ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب	١٧٩	٥٨٥
- وأن تصوموا خير لكم . . .	١٨٤	٦٠٨
- يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر	١٨٥	٣٩٤
- شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن	١٨٥	٥٨٦
- وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط . . .	١٨٧	٤٦٣
- ولا تبأشرهن وأنتم عاكفون في المساجد	١٨٧	٥٩٨ ، ٦٠٦
- يسألونك عن الأهلة	١٨٩	٦١٣
- وأتموا الحج والعمرة لله	١٩٦	٦٠٢
- الحج أشهر معلومات	١٩٧	٦١٣
- فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله ..	١٩٨	٦٠٤
- فإذا قضيت مناسككم . . .	٢٠٢ - ٢٠٣	٧٧٠
- فاعتزلوا النساء في المحيض	٢٢٢	٥٨٩
- نسائكم حرث لكم	٢٢٣	٥٨٦
- للذين يؤلون من نسائكم	٢٢٦ - ٢٢٧	٥٨١
- والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ..	٢٢٨	٥٨١
- الطلاق مرتان . . .	٢٢٩ - ٢٣٠	٥٨٣
- لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم . . .	٢٣٦	٦٠٧
- قوموا لله قانتين	٢٣٨	١١٦٨
- وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن . . .	٢٣٧	٦١٢

٦١٢ ، ٦٠٧	٢٤١	- وللمطلقات متاع بالمعروف
١١٥٧	٢٦٩	- ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا
٦٠٦ ، ٥٧٩	٢٨٢	- واستشهدوا شهيدين من رجالكم
٦٠٦	٢٨٣	- فرهان مقبوضة
٣٩٤	٢٨٦	- لا يكلف الله نفسا إلا وسعها

سورة آل عمران

٥٨٠	٩٧	- ولله على الناس حج البيت ..
-----	----	------------------------------

سورة النساء

٥٨٤	٣	- فانكحوا ما طاب لكم من النساء
٥٨٨	٤	- وآتوا النساء صدقاتهن نحلة
٥٨٩	٧	- للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربين
٥٩٠	١٢	- ولكم نصف ما ترك أزواجكم ..
٥٩٠	٢٢	- ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء ...
٥٩٨	٢٣	- وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم ..
٦١١	٢٥	- ومن لم يستطع منكم طولا أن ..
٣٩٤	٨٠	- من يطع الرسول فقد أطاع الله .
١١٧٠	٨٢	- ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه ..
٥٨٧	٩٢	- وتحريم رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام ..
٦٠٥	١٠١	- وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم ..

سورة المائدة

٦١١	٣	- حرمت عليكم الميتة و الدم ...
٥٩٠	٥	- والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب ...
١١٢٠ ، ١١١٩	٦	- إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ..
٥٨٤	٣٣	- إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ...

٥٨٣	٣٨	- والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ...
٥٨٧	٨٩	- فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
٥٩١	٨٩	- ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ...
١٢٠٢ ، ٦١٢	٩٥	- ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ...

سورة الأنعام

٦٠٤	١٢١	- ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ...
٦١١	١٤٥	- أو دما مسفوحا

سورة الأنفال

٥٩٨	٣٨	- قل للذين كفروا إن يتنهدوا يغفر لهم ...
-----	----	--

سورة النحل

٥٩٥	٥	- فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ...
٦١٣	٨	- والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة ..
٣٩٤	٤٤	- لتبين للناس ما نزل إليهم ...
٥٩٥	١٢٦	- وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به

سورة الأنبياء

٣٦٢	٢٣	- لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون
-----	----	--------------------------------

سورة الحج

٧٧٠	٢٧ - ٢٩	- وأذن في الناس بالحج
١١٦٨	٧٧	- اركعوا واسجدوا
٣٩٤	٧٨	- وما جعل عليكم في الدين من حرج

سورة المؤمنون

والذين هم لفروجهم حافظون ... ٦ ، ٥ ٥٨٤

سورة النور

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ... ٤ ٥٩٦
والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا ... ٤ ٥٩٧
والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم ... ٧ ، ٦ ٥٩٧
وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ٣٣ ٦٥٣

سورة الفرقان

ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ٤٥ ٥٠٠

سورة الأحزاب

واذكرون ما يتلى في بيوتكن من .. ٣٤ ١١٥٧

سورة يس

يحي العظام وهي رميم ٧٨ ١١١٨

سورة الصافات

إني أرى في المنام أني أذبحك ١٠٢ ٥٠٠

سورة النجم

وما ينطق عن الهوى .. ٤ ، ٣ ٣٩٤ ، ٣٦٢
إن يتبعون إلا الظن ٢٨ ٣٥٩

سورة المجادلة

٥٨٦ ٢ - الذين يظاهرون من نساءهم

سورة الجمعة

٦٠٣ ، ٥٨٠ ٩ - يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة ...
٦٠٧ ١١ - وتركوك قائما .

سورة الطلاق

٦٠٥ ١ - فطلقوهن لعدتهن ...
٦٠٥ ١ - لا تخرجوهن من بيوتهن ...
٥٩٨ ٢ - فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ..
٦٠٦ ٢ - وأشهدوا ذوي عدل منكم ..

* * * *

٢ - فهرس الأحاديث المرفوعة

- ٣٠٩ - آثار في جناية المواشي .
- ١١٥١ - آثار في واجد سلعته عند مفلس .
- ١١٥١ - آثار في معتق أمته ومتزوجها .
- ٦١٨ - اجتهد رأيي ولا آلو .
- ٤٩٤ - أخبار فيها النهي عن أن يقرأ الجنب القرآن .
- ٥٠٧ - أخبار في إحداث المتوفى عنها زوجها .
- ٥١٥ - أخبار في دية ما دون النفس .
- ٥١٠ - أخبار منها صحيح في عمد الخطأ .
- ٥٧٠ ، ٥١٤ - الأخبار في عتق الممثل به .
- ٦٢٠ - الأخبار في رص الصفوف وتعديلها .
- ٣٢٣ - إذا قمت إلى الصلاة .
- ٣٦٥ - إذا ولغ الكلب . .
- ٤٤٨ - إذا رفع أحدكم رأسه من آخر السجدة .
- ٤٨٥ - إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس .
- ٤٩٧ - إذا جلس بين يديك خصمان .
- ٥٠٠ ، ٣٢٦ - إذا اختلف المتبايعان .
- ٥٧٣ - إذا نكس أحدكم في الصلاة .

- ٥٦٢ - إذ سمع رسول الله زمارة راعي فسد أذنيه .
- ١٠٨٧ - إذ صلى بهم رسول الله - عليه السلام - على النجاشي .
- ٦٢٠ - أذان أهل مكة وأهل المدينة وإقامتهم .
- ٣٨٨ - رأيته لو كان على أبيك دين .
- ٣٥٧ - استقاء رسول الله ﷺ وأفطر .
- ٤٧٨ - أعطوه الكبير من خزاعة .
- ١٠٩٤ ، ٦٢٠ - إعطاء خير نصف ما يخرج من زرع وتمر .
- ٤٧٨ - التمسوا له وارثا أو ذا رحم .
- ٤٧٨ - ألحقوا الفرائض بأصحابها .
- ٣١١ - أمر بلال أن يشفع الأذان .
- ٥٢٧ - أمرنا رسول الله ﷺ بالمسح ثلاثا .
- ٣٢٩ - آمروا النساء في بناتهن .
- ٥٢٠ - أمضى رسول الله ﷺ الجَوْرَ في تفضيل بعض الولد .
- ٤٨٤ - أن عائشة كانت تفركه .
- ٤٨٩ - أن الخطايا تخرج من الأعضاء .
- ٤٩٠ - أن أصحاب رسول الله كانوا ينامون حتى يسمع غطيظهم .
- ٤٩٦ - أن له السدس .
- ١٠٧٥ - أن رسول الله إنما أمر المؤذن بالأذان بعرفة .

- ٥٦٨ - أن رسول الله وهب له فأثاب .
- ٤١٨ - أن رسول الله بعث خالد بن الوليد إلى حي من العرب .
- ٤٢٥ - أن رسول الله توضأ فمسح بناصيته .
- ٤٣٦ - أن رسول الله صلى بأصحابه بطائفة صلاة فرض ركعتين .
- ٤٦١ ، ٤٥٨ - أن رسول الله خرج وأبو بكر يصلي بالناس .
- ٥٣٩ - أن رسول الله ﷺ جعل لمن جاء بآبق .
- ٥٥٩ - أن رسول الله باع خدمة المدير .
- ٤٠٤ - أن رسول الله ﷺ أحرق رحل الغال .
- ١٠٧٨ - أن رسول الله قتل كل من أنبت من بني قريظة .
- ٥٦٢ - أن النبي اشترى شيئاً ليس عنده ثمنه .
- ٤١٥ - أن طعام الكفارة إن كان خبزاً يابساً .
- ٤٥٠ - أن الناس كانوا إذا جاؤوا ووجدوا النبي يصلي .
- ٤٣٥ - أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله .
- ٤٠٠ - إن الله حرم مكة ولم يحرمها .
- ٦٠٤ - إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس .
- ٤٥٧ - إن طهوره مسحه بالتراب .
- ٤٦٢ - إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا .
- ٣٨٧ - إن شئت فصم وإن شئت فأفطر .

- ١١٠٩ - إنما هي من الطوافين علينا .
- ٤٧٣ - إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .
- ٤٥٣ ، ٤٢٦ - إنما جعل الإمام ليؤتم به .
- ٤٥٦ - إنما تغسل ثوبك من البول .
- ٦٢١ - إنفاقه ﷺ أمواله بالمدينة وفدك وخير .
- ٤٢١ - أنت ومالك لأبيك .
- ٥١٣ - أنه ﷺ أقاد يهوديا من مسلم من لظمة .
- ٥٣٠ - أنه أمر على الجيش إلى مؤتة زيد بن حارثة .
- ٤٨٤ - أنه كان عليه الصلاة والسلام غسله من المنى .
- ٥٤٩ - أنه نهى عن بيع السنبل حتى يشتد .
- ٥٦٣ - أنه عليه السلام ابتاع شعيرا من يهودي .
- ٤٩١ - أنها - عائشة - وضعت يدها على باطن قدم رسول الله .
- ٤١٣ - إني لأجد لحم شاة أخذت بغير حق .
- ٤٥٠ - أوتروا .
- ٣٦٠ - إياكم والظن .
- ٥٦١ - بيع الشجر سحت .
- ٤٧٧ - تحرز المرأة ميراث عتيقها ولقيطها .
- ٥٠٠ - ترى الشمس فاشهد على مثلها أو دع .

- تعاد الصلاة من قدر الدرهم البغلي . ٣٧٣
- تقعد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن . ٤٩٤
- التمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء وكيلا بكيلا . ٥٩٦
- تمرة طيبة وماء طهور . ١١٠٠
- ثلاث هزلهن جد وجدهن جد . ٥٤٨
- جرح العجماء جبار . ٥٣٣ ، ٤١٩
- اجلس فقد أذيت وأئنت . ٤٣٩
- الحج عرفة . ٦١٥ ، ٦٠٥
- حجي واشترطي أن محلي . ٣٩٣
- حديث من أعتق شقصا له في عبد بينه وبين آخر . ٥٣٤
- حديث المصرة . ٥٧٧ ، ٣٧٨
- الخال وارث من لا وارث له . ٤٧٦
- خبر إضعاف الصدقة على بني تغلب النصارى . ٧٣٠ ، ٦١٦
- خبر كعب بن عجرة في حلق الرأس . ٣٩٨
- خبر عوف بن مالك مع خالد بن الوليد في غزاة مؤتة . ٤٠٢
- خبر إعطاء رسول الله ﷺ سلب أبي جهل لمعاذ بن عفراء . ٤٠٢
- خبر أبي هريرة في أمر ذي الديدن . ٤٦٩
- خبر عمران بن الحصين في أمر الخزباق . ٤٦٩

- ٦١٧ - خبر الاستطاعة زاد وراحلة.
- ٥٤٠ - خبر رافع وطارق في كراء الأرض.
- ٥٥٥ - خبر عروة البارقي في البيع والشراء.
- ٥٥٦ - خبر فيه النهي عن ثمن الكلب.
- ٥٣٠ - خبر الذي كان فيمن سلف قبلنا.
- ٤٨٢ - خبر أبي جهيم في تيمم رسول الله لرد السلام .
- ٦٠٩ - خبر الذي كان في عمرة الجعرانة عام الفتح .
- ٦٩٧ ، ٤٣٤ - خبر سلمان وحذيفة في الإمام يقوم في مكان أرفع .
- ٥٢٦ - خبر فيه تخيير المجروح بين التيمم وبين عصب جرحه .
- ٣١٠ - الخبر في حكم المكاتب .
- ٣١١ - الخبر في إسقاط أم القرآن .
- ٣٨٢ - الخبر في كفارة من جامع في نهار رمضان .
- ١٠٢٤ - الخبر في من تعمد القياء صائما .
- ٤٠٥ - الخبر في أن رسول الله رد زينب على أبي العاص .
- ٤٢٨ - الخبر في النهي عن الإسبال .
- ٤٣٧ - الخبر في تسليم الأنصار على رسول الله وهو يصلي .
- ٤٤٢ - الخبر عن رسول الله في تمثيل عمل اليهود والنصارى بالأجراء .
- ٤٣٨ - الخبر عن رسول الله في أنه كان يخطب يوم الجمعة .

- ٤٤٣ - الخبر عن رسول الله من نفيه عن الصلاة حين طلوع الشمس .
- ٤٧٢ - الخبر الصحيح أن عليا غسل فاطمة .
- ٤٧٦ - الخبر الثابت عن رسول الله في الذي أوصى بعق الستة الأعبد .
- ٥٢٩ - الخبر الصحيح في تحويل القبلة .
- ٥٥٤ - الخبر الذي فيه النهي عن بيع اللحم بالحيوان .
- ٥٥٥ - الخبر في الذي استأجر أجيرا بفرق .
- ١١١٦ ، ٥١٧ - الخبر في جلد الشاة الميتة .
- ٥٧٨ ، ٤٨٧ - الخبر في الوضوء بالنيذ .
- ٥٠٤ - الخبر الثابت عن رسول الله في شأن بروع بنت واشق .
- ٥٠٥ - الخبر الثابت عن رسول الله في واطئ أمته .
- ٥٧٥ - الخبر في مقل الذباب في الطعام .
- ٧٧٤ - الخبر المشهور في أخذ معاذ من كل حالم وحالة .
- ٧٨٤ - الخبر المشهور من تجميع أبي أمامة أسعد بن زرارة .
- ٥٢٤ - خذ كفا من ماء فانضح حيث ترى أنه أصابه .
- ٥٣٣ - الخراج بالضمان .
- ٣١٣ - خمروا وجوه موتاكم .
- ٦٢٢ - ادروا الحدود بالشبهات .
- ٤٢٠ - دع حتى تبرأ .

- دع مايريبك إلى ما لا يريبك . ٤٥٢
- ذهب حَقِّكَ . ٤١٧
- الذي يشرب فيها كأنما يجرجر في بطنه نار جهنم . ٥١٨
- الرجل أَحَقُّ بهبته ما لم يُثَبِّبْ منها . ٥٦٧
- رفع القلم عن ثلاث . ٤٤٦ ، ٥٠٧ ، ٥٤٥
- زادك الله حرصا ولا تعد . ١٠٨٥
- السنة في صفة تكفين الميت المحرم . ٣١٢
- السنة في تعليم التشهد . ٣١٣
- السنة في اليمين مع الشاهد . ٣٢٣ ، ٤٩٨
- السنة في المحرم يقتل الضبع . ٣٩٦
- السنة في إباحة أكل الضبع . ٣٩٦ ، ٤١٢
- السنة في أن يركع الداخل يوم الجمعة والإمام يخطب . ٤٤٠
- السنة في النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار . ٤٨٣ ، ٥٢٣
- السنة عن رسول الله إذ كسرت عائشة قصعة أخرى . ٥٣٦
- السنة عن رسول الله في التيمم لليدين فقط إلى الكوعَيْنِ . ٤٨٢ ، ٦٣٥
- السنة الثابتة عن رسول الله في طواف القارن . ٦٦٥
- السنة الواردة عن رسول الله بأن طوافا واحدا يجزئ . ٦٦٥

- ٧٣٨ - السنة الثابتة عن رسول الله بالاشتراط عند الإحرام .
- ٨٢٦ - السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في إيجاب النفقة والسكنى .
- ٩٣٢ - السنة عن رسول الله ﷺ في قضية عبد الله بن سهل .
- ٤٤٧ - السنن في رفع اليدين عند الركوع والرفع من الركوع .
- ٤٩٩ ، ٤٩٧ - شاهداك أو يمينه .
- ٥٦٤ - الشفعة في كل شرك .
- ٥٦٩ - الشفعة كحل العقال .
- ٣٧٦ - صحيفة عبد آل عمر في الزكاة .
- ٥١٦ ، ٥١٥ - صحيفة عمرو بن شعيب في دية العين .
- ٤٣٩ - صدق أبي .
- ٤٩٢ - صلاة رسول الله بالناس حاملا أمامة بنت أبي العاص .
- ١٠٨٧ ، ٤٦٠ - صلوا كما رأيتموني أصلي .
- ٥٤٤ - ضالة المسلم حرق النار .
- ١٠٤١ - ضمان أبي قتادة الأنصاري بين ميت لم يترك وفاء .
- ٤٧٤ - اعتكف وصم .
- ٥١٩ - العائذ في هبته كالكلب يعود في قيئه .
- ٥٤٥ - عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان .
- ٥٥٧ - فإذا اختلفت الأصناف .

- ٤٣٢ - فإذا قلت ذلك فقد قضيت صلاتك .
- ٥٩٢ - فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر .
- ٣٤٩ - فرض رسول الله الدية في أموال .
- ٥٢٣ - فليستتج بثلاثة أعواد .
- ٣٣٧ - في الذكر الدية .
- ٥٩٣ - في عشرين من الدنانير الزكاة .
- ٦١٤ - في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة .
- ٣١٥ - قاتل الخطأ يرث من المال .
- ٣٤٧ - قضى رسول الله ﷺ على أهل البقر .
- ٣٤٨ - قضى رسول الله ﷺ بالدية على أهل الأبل .
- ٥٧٢ - كان يدخل على عائشة أم المؤمنين .
- ٥٧٤ - كان رسول الله لا يحجزه عن القرآن شيء .
- ١١٠ ، ٥٧٥ - كل طعام وشراب وقعت فيه دابة .
- ٣٩٤ - كل شرط ليس في كتاب الله .
- ٥٠٥ - كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه .
- ٥١١ - كل شيء خطأ إلا السيف .
- ٨٣٨ ، ٥٢٦ - كنا نتحدث لو أن ماعزا رجع لم يطلبه رسول الله ﷺ .
- ٥٧٧ - الله أطعمه وسقاه .

- ٣٨٠ - لا خلافة .
- ٥٧٢ ، ٣١٥ - لا يمس المصحف إلا طاهر .
- ٣٢٤ - لا يؤمن أحد من بعدي جالسا .
- ٣٢٤ - لا تقبل شهادة القاذف .
- ٣٢٤ - لا يجوز لامرأة عطية .
- ٣٢٤ - لا يجوز لامرأة أمر في مالها .
- ٣٢٨ - لا تنكح الأمة على الحرية .
- ٥٠٢ ، ٣٢٨ - لا نكاح إلا بولي .
- ٣٨٤ - لا يحل لامرأة تؤمن بالله .
- ٣٩٣ - لا يخمر وجهه ولا رأسه .
- ٤٠٨ - لا تقطع الأيدي في السفر .
- ٤١٠ - لا يضحى بالعوراء البين عورها .
- ٤١١ - لا يؤكل ما طفا من السمك .
- ٤١٦ - لا بأس إذا كان بسعر يومكما .
- ٤١٧ - لا يغلق الرهن من راهنه .
- ٤٢٣ - لا تسبقني بآمين .
- ٤٧١ - لا تستقبل القبلة ولا تستدبر لغائط أو بول .
- ٤٨٠ - لا يرث قاتل .

- لا يقتل مؤمن بكافر . ٥٩٩ ، ٤٨٠
- لا بأس بصوف الميتة وشعرها . ٥٢١
- لا غرار في صلاة ولا في تسليم . ٤٥٢
- لا توطأ حامل حتى تضع . ٥٠٨
- لا تحمل العاقلة إلا ثلث الدية . ٣٤٠
- لا قود إلا بحديدة . ٥١٢
- لا ، إلا أن تضع جنبك . ٥٢٥
- لا صاعين بصاع . ٥٥٧
- لا يحل دم امرئ مسلم . ٥٨٧
- لا يرث الكافر المسلم . ٥٨٩
- ليس لك إلا ذلك . ٤٩٨
- ليس للمرء إلا ما طابت له به نفس إمامه . ٥٤٢
- ليس لك ولا لأصحابك . ٤٥٠
- ما رأيت رسول الله مفطرا يوم الجمعة . ٣٩٠
- ما أدرك من قسمة الكفار . ٣٤٦
- ما اغتلم عليكم منها ، فاكسروا مُتُونَهَا بالماء . ٤١٤
- مالي أراكم رافعي أيديكم في الصلاة كأذنان . ٤٤٧
- الماء لا ينجسه شيء . ٤٨٩

- ٥٠١ - متاع الرجال للرجال ، ومتاع النساء للنساء .
- ٥٥٢ - المسلمون عند شروطهم .
- ٥٦٠ - المكاتب عبد مابقي عليه درهم .
- ٥٤٢ - من أحيا أرضا ميتة .
- ٦١٨ - من اغتسل يوم الجمعة .
- ٤٦٧ - من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس .
- ٤٧٩ - من أسلم على يد رجل فهو أحق بمحياء ومماته .
- ٥٦٣ - من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم .
- ١٠٢٧ - من بدل دينه فاقتلوه .
- ٤٥١ - من لم يوتر فليس منا .
- ٤٥٥ - من صلى عاقصا رأسه كمن صلى وهو مكتوف .
- ١٠٨٦ - من عمل عملا ليس عليه أمرنا ، فهو رد .
- ٥١٤ - من لطم عبده ، فهو حر .
- ٣٨١ - من لم يأكل منكم .
- ٥٤٩ - من اشترى شيئا فهو بالخيار .
- ٣٨٦ - من كان يأوى إلى حولة .
- ٣٩٦ - من وجبت عليه بنت مخاض .
- ٥٦٠ - منعت العراق درهمها وقفيزها .

- ٥٦١ - الناس شركاء في ثلاث .
- ٥٦٥ - نهى عن الحيوان بالحيوان نسيئة .
- ٥٩٤ - نهى عن بيع الرطب بالتمر .
- ٥٩٤ - نهى عن التذكية بالظفر والسن .
- ٤٦٧ - نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بعد الصبح .
- ٤٣٦ - نهانا رسول الله أن نصلي صلاة في يوم مرتين .
- ٨٣٩ - هلا رددتموه إلي .
- ٣٧١ - هو الطهور ماؤه الحل ميتته .
- ٤٨٣ - هذه ركس .
- ٤٢٩ - اقرأ ماتيسر معك من القرآن .
- ٣٤٤ - الوضوء من كل دم سائل .
- ٣٥٦ ، ٣٢٠ - الوضوء من القيء .
- ١١٢٩ - وفي البقر ما في الإبل .
- ٥١٤ - ومن قتل عمدا فقوق يده .
- ٤١٢ - ومن يأكل الضبيع ؟ .
- ٣٥٤ - ولا تتوضأ المرأة بفضل طهور الرجل .
- ٥٧١ - الولد للفراش .
- ٧٨٤ - وليس بيننا وبين سلع بيت ولا دار (أنس) .

- يابن آدم مالك من مالك . ٥٦٦
- يا بني عبد المطلب : إن الله كره لكم . ١١٠٠ ، ٣٦٢
- يقطع صلاة أحدكم ما لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل . ٥٠٦
- يمسح المسافر ثلاثة أيام . ٤٥٩

* * * *

٣ - فهرس المراسيل

- ٣٣١ - مرسل في خرص العنب .
- ٣٣٢ - مرسل أن رسول الله كره في الخلع .
- ٣٣٢ - مرسل فيما يعوض من الغرة .
- ٣٣٤ - مرسل في أن لا يباع الأخوين .
- ٣٣٣ - مرسل فيمن نذر أن ينحر نفسه .
- ٣٣٤ - مرسل في إيجاب الحضانة للخالة .
- ٣٣٤ - مرسل في أن دية العمد على العاقلة .
- ٣٣٥ - مرسل في لا يُقَاد عبد من سيده .
- ٣٣٦ - مرسل في الأذنين الدية .
- ٣٣٦ - مرسل في اليد الشلاء والسن السوداء .
- ٣٣٦ - مرسل : من ضرب على صلبه .
- ٣٣٧ - مرسل أن النبي أعتق بالمثلة .
- ٣٣٨ - مرسل في أن لا قود في شلل .
- ٣٣٨ - مرسل في أن دية المجوسي .
- ٣٣٩ - مرسل : لم يقض رسول الله ﷺ فيما دون الموضحة .
- ٣٣٩ - مرسل : لم يقض رسول الله ﷺ إلا في ثلاث .

- ٣٤٠ - مرسل في تأخير القود .
- ٣٤٠ - مرسل في القسامة .
- ٣٤٠ - مرسل فيمن حبس إنسانا .
- ٣٤٥ - مرسل أن رسول الله قضى في الصلب .
- ٣٤٥ - مرسل في أنه لا يحل بيع الطعام .
- ٣٤٩ - مرسل في غسل الذكر والأنثيين .
- ٣٥٠ - مرسل في الوضوء من مس الرفعين .
- ٣٥٠ - مرسل في أن النبي طهر لمعة .
- ٣٥١ - مرسل في أن النبي ودى حربيا .
- ٣٥١ - مرسل في تغليظ الدية .
- ٣٥١ - مرسل في حمى الزرع غلوة .
- ٣٦٧ - مرسل في أمره ﷺ بحفر التراب .
- ٣٣٠ - مرسلان في أن لا لعان بين زوجين .
- ٣٤١ - مرسلان في التحريم بالوطء المحرم .
- ٣٣٠ - مراسيل في إيجاب الكفارة على واطئ الحائض .
- ٣٤٦ - مراسيل فيها : لا ميراث للعمة ولا للخالة .
- ٣٧٧ - مراسيل في جواز تقديم الزكاة .
- ٥١٦ - مراسيل فيها : في الموضحة خمس من الإبل .

١٢٢٩

٣٣٥

- مرسلات في صفة الدية في عمد الخطأ .

٣٤٢

- مرسلات في تحريم الذهب على النساء .

* * * *

٤ - فهرس آثار الصحابة^(١)

٧٣٥	عائشة	- إباحة العمرة السنة كلها
٨٤٦	ابن عمر	- إباحة السلم في الطعام جملة
٧٤٢ ، ٦٣٩	ابن عباس	- إباحة تغطية المحرم وجهه
٩٤٠	عائشة	- إباحة بيع المكاتب قبل أن يؤدي
٧٧٥	علي	- إباحة الأضحية بالعرجاء
٩٥٤ ، ٨٥٠	عمر	- إباحة أخذ فأسه
٦٩٠	عمر	- إباحة بيع أمهات الأولاد
	عائشة وسلمان	- إباحة كفارة اليمين قبل الحنث فيها
١٠٠٦	ومسلمة بن مخلد	
٧٩٢	ابن المسيب	- أبى عمر أن يورث أحدا من الأعاجم
٩٠٢	علي	- أتى علي برجل أمسك رجلا
٨٠٣	بجالة بن عبدة	- أتانا كتاب عمر بأن يفرق بين ذوي الأرحام
	عمر وطائفة من	- إجازة هبة الثواب
٨٤٧	الصحابة	
٨٤٧	طائفة من الصحابة	- إجازة التحسيس للعقار
٨٤٥	ابن عمر	- إجازة بيع الجمل الشارد
٨٦٩	ابن عباس	- إجازة الطلاق إلى أجل
٩٢١	ابن عمر	- أحلفهم عمر خمسين يمينا
٨٨١	عبدالرحمن بن غنم	- احتصم إلى عمر في صبي
٧٩٧	ابن جريج	- أخبرت أن أبا عبيدة بن الجراح وأبا هريرة ..
٩٨٨	عثمان	- أخطأت لا طلاق لها
٩٥٠	رجل من الأنصار	- أدركت نساءنا الأول
٦٣٣	علي	- إذا عجز المكاتب استسعى حولين

(١) هذا الفهرس مشتمل على آثار الصحابة الواردة في الكتاب تصريحاً وإشارة مع مراعاة لفظ المؤلف وسياقه لكن إذا تعسر إيراد لفظ المؤلف وقع التصرف .

- إذا رفعت رأسك من آخر سجدة ..
 - إذا بلغ الغلام ستة أشهر
 - إذا ولغ الكلب في الإناء
 - إذا صمت ، فليصم سمعك وبصرك
 - إذا اغتاب الصائم أفطر
 - إذا ملأ القيء الفم نقض الوضوء
 - إذا طلبت المرأة حقها من ميت زوجها
 - إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق إن ..
 - إذا وجب على الرجل القتل ، ووجب ..
 - إذا جاء القتل محاً كل شيء
 - إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي اغتسل
 - إذا شهد العبد بشهادة فردت
 - إذ قذف أبو بكر المغيرة بعد تمام جلدة
 - أربع مبهمات ، مقفلات ليس فيهن ترديد
 - ارجع إلى امرأتك
 - ارتجمها
 - إسقاط الزكاة في عروض التجارة
 - أسلة اللسان
 - إرقاق من باع نفسه
 - أعطي ميراث رجل مات لم يترك وارثاً
 - اعقل عني ثلاثاً : الإمارة مشورة
 - أفتى رجلاً طلق زوجته وهو مشرك
 - إقرار أهل خير على أن يعملوها ..
 - أقصه منه
 - أقص من ضرب عشرين سوطاً
 - أقص من ضرب ثلاثة أسواط
 - أقصى النفاس أربعون ليلة
 - أفاد من لطمة
- عائشة ٦٥٢
 عمر ، علي ، ابن الزبير ٦٧٦
 أبو هريرة ٣٧٢ ، ٦٣٤
 جابر ٨٢٩
 أنس ٨٣٠
 علي ٨٥٣
 عمر ٨٦٠
 ابن عباس ٨٦٩
 ابن عباس ٩٢٧
 ابن مسعود ٩٢٧
 ابن مسعود ٩٤٩
 عمر ، عثمان ٩٥٠
 عمر ٦٢٤
 عمر ٨٤١
 عمر ٨٤٢
 ابن عباس ٩٣٤
 عائشة ، ابن الزبير ٩٢٤
 أبو بكر ٨٩٩
 عمر ، علي ٨٤٦
 عمر ٧٩٠
 عمر ٨٥١
 عبدالرحمن بن عوف ٨٦٧
 عمر ، أبو بكر ٦٧١
 علي ٨٩٦
 عمر ٨٩١
 علي ٨٩٢
 عائذ بن عمرو ٦٤٩
 أبو بكر ، علي ، خالد ٥١٣ ، ٨٩٠

- أقاد من وكزة
- أقل الحيض
- أنكح ابن عمر ابنته
- إنكار الحبس في الدين
- إلحاق الولد بالقرعة
- أما إذا طابت أنفسكم
- أمد النفاس
- إما أن تَعْقِلُوا عن مولاكم وإلا فنحن ..
- أما أن عليه بكل آية يمينا
- أن عمر صلب يهوديا من الذمة
- إن الحرة تحرم على زوجها المملوك بطلقتين
- أم سلمة ، عائشة ،
- زيد ، ابن عباس
- عمرو بن العاص
- أبو العالية
- عمر
- عمر
- أبو بكر
- عمر ، عائشة ، ابن
- عمر
- عائشة
- جابر
- زيد بن أرقم
- عثمان
- علي
- عثمان
- ابن عمر
- عمر
- أنس
- أنعم من وكزة
- أقل الحيض
- أنكح ابن عمر ابنته
- إنكار الحبس في الدين
- إلحاق الولد بالقرعة
- أما إذا طابت أنفسكم
- أمد النفاس
- إما أن تَعْقِلُوا عن مولاكم وإلا فنحن ..
- أما أن عليه بكل آية يمينا
- أن عمر صلب يهوديا من الذمة
- إن الحرة تحرم على زوجها المملوك بطلقتين
- أم سلمة ، عائشة ،
- زيد ، ابن عباس
- عمرو بن العاص
- أبو العالية
- عمر
- عمر
- أبو بكر
- عمر ، عائشة ، ابن
- عمر
- عائشة
- جابر
- زيد بن أرقم
- عثمان
- علي
- عثمان
- ابن عمر
- عمر
- أنس

- أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر
٧٧٩ ابن عمر
- أنه ركع ركعتين إذ دخل يوم الجمعة
٧٨١ أبو سعيد الخدري
- أنه استحلف المدعى مع الشهود
٧٩٨ علي
- أنه دفع نصرانية زنى بها مسلم إلى ..
٧٩٦ علي
- أنه كفل في زنى الزاني بمملوكة امرأته
٨٢٤ حمزة بن عمر
- أنه حبس في دين
٨٣٥ علي
- أنه رجم المحصنة بعد أن جلدتها مائة
٨٥٣ علي
- أنه كتب إلى الأجناد أن يرسلوا ..
٨٧٢ عمر
- أنه كان يأتي عثمان بصدقة الخيل
٧٢١ السائب بن يزيد
- أنه كان يحفظ عن علي : للقارن ..
٦٦٤ علي بن الحسين
- أنه كان لا يقصر إلا إلى خير
٧٧٦ ابن عمر
- أنه خرج إلى المصلى في يوم عيد
٦٩٩ علي
- أنها اغتسلت لوفاتها
٦٩٦ فاطمة
- أنها صلت قاعدة من رمد كان بها
٦٩٨ أم سلمة
- أنها وهبت نصيبها من ميراث عائشة
٨٤٨ أسماء بنت أبي بكر
- أنها خرجت بأختها أم كلثوم حين قتل ..
٨٧٦ عائشة
- أنها تعتد بحيضة واحدة
٨٧٤ ابن مسعود
- أنها تعتد من الطلاق الآخر ثلاث حيض
٨٧٤ جابر
- أنهما قضيا في الجائفة بالثلث
٩١٠ أبو بكر ، علي
- إيجاب المضمضة والاستنشاق في ..
٦٧٠ عمر ، عثمان
- إيجاب الغسل لكل صلاة على المستحاضة
عائشة ، علي ، ابن عباس ، ابن الزبير ٦٥٥ ، ١٠٠٦
- إيجاب الحكم بالنكول
٤٩٨ عثمان
- إيجاب جزاء الصيد بالمثل
عمر ، عثمان ، علي
- إيجاب الزكاة في عروض التجارة
٩٥١ ابن عوف
- إيجاب القود بالقسامة
٩٢٤ عمر ، ابن عمر
- إيلاء العبد شهران
٩٣١ ابن الزبير ، معاوية
- ٨٥٧ عمر

- الإيلاء هو أن لا يقربها أبداً ابن عباس ٩٤٨
- الأيام المعلومات : يوم النحر ابن عمر ٧٦٧
- الأيام المعلومات : يوم النحر وثلاثة ابن عباس ٧٦٧
- إيقاف الأرض المفتحة عمر ، أبو عبيدة ، معاذ ٦٨٥
- أوجب عمر للمرأة ميراث لقيطه عمر ٧٨٨
- إني كنت نحلته جاد عشرين وسقا أبو بكر ٦٩٣
- إني لا أضرب عليهما إلا خوف التمادي عمر ٧٠٣
- أيما عظم كسر ثم جبر عمر ٨٩٧
- البثر عقلها جبار أبو هريرة ٩١٨
- البسر والرطب خمر جابر ٨١٢
- البيع عن صفقة أو خيار عمر ٦٩٠
- تأجيل العنين سنة عمر ٦٥٩ ، ٧٥٠
- تحليل اللحية في الوضوء علي ، ابن عمر ، ابن عباس ٧٩٣ ، ١٠١٢
- توريث المبتوتة ابن الزبير ٦٦١
- تعتد عليهم بالسخلة عمر ٧٢٧
- تعتد المتوفى عنها زوجها حيث شاءت جابر ٨٢٨ ، ٨٧٦
- تُسْتَبْرَأُ الأمة بحيضة ابن مسعود ٨٨٥
- تُسْتَبْرَأُ الأمة بحيضة فإن كانت عذراء ابن عمر ٨٨٥
- ترك صلاة الجمعة يوم العيد ابن الزبير ، ابن عباس ٦٦٨
- تمرة أفضل من جرادة عمر ٧٤٤
- تقليد الغنم في الهدى عائشة ، ابن عباس ٧٤٠
- تقول لك امرأتك أنفق أبو هريرة ٨٧٢
- تركها حتى إذا أشرف على الموت طلقها علي ٨٧٢
- تحريم بيع أمهات الأولاد عمر ٨٥٠
- تحريم المنكوحه في العدة عمر ٧٥١
- توريث المطلقة ثلاثاً في العدة عثمان ٦٥٩ ، ٨٧٠

- توريث ذوي الأرحام
عمر ، علي ، ابن
٧٥٤ مسعود
- توريث المولى من أسفل
عمر
٧٩٠
- توريث من أسلم بعد موت مورثه
عمر ، عثمان ، زيد
٦٥٧ ابن أرقم
- ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة
علي ، زيد
٨٨٨
- جاء عن عمر قبول شهادة الأب لابنه
٨٠٠
- جعل عمر على العاقلة الدية
٧١٤ ، ٧٥٢
- جعل ابن عمر على أصبعه مرارة ومسح ..
٧٩٢
- جواز بيع البعير إلا جلده
علي ، عمر ابن
٨٢٣ مسعود ، زيد
- جواز عتق العبد
عمر ، عثمان ، ابن
٩٤٠
- جواز الأكل والشرب وإن طلع الفجر
أبو بكر ، علي ، عمر
١٠١٠ زيد
- حبس الرجل بعدما يعرف عليه من الدين
علي
٨٣٦
- حجب الأم عن الثلث
عثمان ، ابن عباس
٧٨٧
- حسبك اليوم من مزمور الشيطان ..
عمر
٩٤٣
- حد الخمر ثلاثون
عمر
٧٤٨
- حد الخمر أربعون
أبو بكر ، عثمان ،
علي ، عبدالله بن
جعفر
٧٤٩
- الحكم في امرأة المفقود
عثمان ، علي ، ابن
مسعود
٧٥٩
- الحكم بالنكول
ابن عباس ، أبو
موسى الأشعري ،
أبي بن كعب ، عمر
٤٩٨ ، ٧٠٧
- حضرت أبا هريرة في أمر المرأة
أبو ميمونة ، سلمى
٨٨٢

- خبر أبي بكر والشموس بنت أبي عامر ٨٧٩
- خطأ الله نوءها ٩٨٨ ابن عباس
- خطب عمر بذلك على المنبر ٨٣٩ ابن عمر
- دية العمد أخماس ٨٨٦ ابن مسعود
- دية الخطأ ثلاثون ٨٨٧ زيد
- دية الخطأ خمس وعشرون حقة ٨٨٨ علي
- دية عين الأعور ألف دينار ٩٣٣ ابن عباس
- دية العين العوراء ٩١٥ عمر ، عثمان ، ابن عمر
- دية العين ٦٨٩ عمر ، علي
- دية العين الشلاء والضلوع والترقوة ٩١٥ عمر
- دية الأضراس ٩٦٧ عمر ، معاوية
- ديته اثنا عشر ألفا ٧٦٠ ابن عباس
- الدية تكون في ثلاث سنين ٨٩٠ عمر ، علي
- الدينار بالدينار ٩٤٤ عمر
- ذكاة الجنين ذكاة أمة ١٠٠٢ ، ٨٢٢ ستة من الصحابة
- رأيت أبا جحيفة ٨١٤ طلحة
- رواية عن عمر في تبديع العتاق ٣٢٢ عمر
- رواية عن عثمان وعلي في المحال .. ٨٢٢
- رددوا الخصوم ٧٠٩ رسالة عمر في القضاء
- روايات في بيض النعام يصيبها المحرم ٧٤٥ عمر ، ابن مسعود ، ابن عباس ، معاوية ، علي
- الرجوع في الهبة ٦٩٥ فضالة بن عبيد ، أبو الدرداء
- رضي من دينه ٨٣٧ عمر
- ريحها وحرها وفراشها ٨٧٩ أبو بكر
- الرهن يركب ويعلف ٩٣٨ أبو هريرة

- سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير يذكر ..
 - السن والموضحة سواء
 - سلب من وجد يحتطب في الحرم
 - السلم في الحيوان ربا
 - شملت من عبيد الله
 - الصدقة مدان
- صدق عبد الله بن خالد
 - صح عن جنادة بن أبي أمية أنه صلى ..
 - الصلاة على الغير
- صلاة الجمعة قبل زوال الشمس
- الصيام للمتمتع إذا لم يجد هديا
 - طلاق العبد طلقتان
 - عدة المختلة حيضة
- عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها
 - عزمت عليك إلا قسمت الدية
 - العمرة جائزة السنة كلها
 - العمرة فريضة كالحج
- عين الأعور فيها الدية كاملة
- ابن جريج ٨٨٠
 ابن مسعود ٩٠٣
 سعد بن أبي وقاص ٩٥٤
 عمر ٦٩٢
 عمر ٨١١
 أبو بكر ، عمر ،
 عثمان ، علي ، أبو
 سعيد الخدري ، ابن
 عباس ، معاوية ٧٣٢
 ابن الزبير ٩٠٦
 ٦٩٩
 علي ، عائشة ، قرظة
 ابن كعب ، ابن عمر ٧٨٦
 أبو بكر ، علي ،
 عثمان ، ابن الزبير ٧٨٦ ، ٦٥٠
 عائشة ٩١٣
 عمر ٩٣٣
 عثمان ، معوذ بن
 عفاء ، الربيع بنت
 معوذ ، ابن عباس ،
 ابن عمر ٦٧٢
 علي ٦٧٦
 عمر ٧٥٢
 عائشة ٧٣٥
 ابن مسعود ، جابر ، ابن
 عمر ، ابن عباس ، زيد ٩٦٠
 عمر ، عثمان ، علي
 ابن عمر ٩٣٣

- الغسل من الحجامة
 علي ، ابن عباس ٣٢٠ ، ٦٥٨
 علي ٨٣١
 أبو هريرة ٩٤٣
 عمر ٦٩٠ ، ٨٥٠
 ابن عمر ٦٣١
 ابن مسعود ٦٣٧ ، ٦٩٠
 علي ، عمر ٦٣٨ ، ٦٩٠
 عمر ، علي ٦٤٣ ، ٨٣٢
 عمر ، عبدالله بن
 عمرو ٦٧٧ ، ٧٤٩
 عمر ، ابن عوف ،
 سعد ٦٦١ ، ٧٤٩
 ابن عباس ٦٦٧
 عمر ٥١٧ ، ٩٠٣
 أبو بكر ، عمر ، زيد
 علي ، ابن عمر ٣٣٨ ، ٩٠٨
 علي ، زيد ٧١٢
 عمر ، زيد ، علي ٧١٣ ، ٨٩٦
 عمر ، عثمان ، ابن
 مسعود ، زيد ،
 معاوية ، ابن عباس ٧٤٤
 ابن عباس ٧٤٦
 عمر ، جابر ، علي ،
 ابن عباس ٧٤٧
 عمر ، عثمان ، ابن
 عباس ٧٥٠
 ابن عباس ٧٩٢
 علي ، ابن مسعود ٧٩٢
- فإن سقته امرأته من لبن سريته
 - فإن تلقى فالخيار للبائع
 - فإن فجرت رقت
 - فيمن تتابع عليه رمضان
 - فيمن جاء بآباق في كل رأس أربعون درهم
 - في جعل الآبق
 - في عين الدابة
 - في الحكم في الأرنب
 - في الحكم في الطير
 - في النذر و الحرام
 - في كل موضحة في الجسد
 - في دية المنقلة
 - في السمحاق أربعة أبعرة
 - في المأمومة
 - في النعامة بدنة
 - في الدبسي شاة
 - في الضبع يصيها المحرم
 - في حمامة من حمام الحرم
 - في الخثثى
 - في تنكيس الوضوء

- في قبول امرأة في الاستهلال
- في المتابعين يختلفان
- في امرأة محصنة شهد عليها بالزنا
- في الرجل يعتق جاريته
- في الرهن يهلك
- في الضلع جمل
- في مدة التخيير
- في أسنان دية العمد
- في أسنان دية الخطأ
- في شفر العين ربع الدية
- في شهادة الكفار في الوصية
- في المتلاحة
- في الأنف الدية
- في السمحاق أربعة من الإبل
- في السمحاق أربعة من الإبل
- في الشعر إذا لم يُتَتَب
- في ذهاب العقل الدية
- في الهاشمة عشر الدية
- في اللسان الدية
- في اللسان ، وفي الكلام الدية
- في الذكر الدية
- في الأذن إذا خلعت
- في المنقولة
- في الجائفة الثلث
- في الضلع جمل
- أبو بكر ، عمر ، علي ٧٩٦
- ابن مسعود ٧٩٨
- ابن عباس ٦٢٧ ، ٨٠١
- علي ٨١٠
- عمر ، علي ، ابن ٨١٩
- عمر ٩١٢
- عدة من الصحابة ٨٧٣
- ابن مسعود ٨٨٥
- ابن مسعود ٨٨٥
- زيد بن ثابت ٨٩٣
- أبو موسى ، ابن ٧٩٦
- عباس ، تميم الداري ٨٩٣
- زيد بن ثابت ٨٩٤
- علي ٨٩٤ ، ٧١٣
- زيد بن ثابت ٨٩٥ ، ٧١٣
- علي ٨٩٥
- عمر ، زيد ٨٩٦
- زيد بن ثابت ٨٩٧
- أبو بكر ٨٩٩
- عمر ٨٩٩
- أبو بكر ، علي ، ابن ٩٠٠ ، ٣٣٧
- مسعود ، زيد ٩٠٨ ، ٧١٢
- زيد بن ثابت ٧١٢
- علي ٩٠٩
- زيد بن ثابت ٨٣٣

- في كل مفصل من مفاصل الأصبع
 - في الظفر إذا اعور
 - في الورك إذا انكسر
 - فيمن قال لامرأته : أنت علي حرام
 - فيمن يحلف بسورة من القرآن
 - فيمن اشترى جارية بها عيب
 - في دية الضلع ، والترقوة والسمحاق
 - في أنت بائن
 - في « البتة »
 - في « أمرك بيدك »
 - في « اعتدي »
 - في « الخلية »
 - في « البرية »
 - في « البرية »
 - في حبلك على غاربك
 - في التحريم
 - في التخيير والتملك سواء
 - في التماذي في عمل الحج الفاسد
 - في فداء ولد الفأرة
 - في الاشتراط في الحج
- زيد بن ثابت ٩٢٨
 ابن عباس ٩٢٨
 زيد بن ثابت ٩٣٠
 طائفة من الصحابة ٨٧٢
 ابن مسعود ٩٣٦
 عمر ٦٦٩
 علي ، زيد ٨٣٣ ، ٩١٢
 علي ، زيد ٩٧٠
 علي ، ابن عمر ، ابن عباس ٩٧١
 عمر ، ابن الزبير ، ابن عمر ، أبو هريرة ٩٧٣
 ابن مسعود ٩٧٦
 علي ، ابن عمر ٩٧٧
 علي ، ابن عمر ، زيد ٩٧٨
 ابن عباس ، عمر ٩٧٨
 عمر ، ابن مسعود ٩٧٩
 عمر ، زيد ، ابن عمر
 علي ، ابن مسعود ، ابن عباس ٩٨٠
 عمر ، علي ، ابن مسعود ، زيد ٨٧٣ ، ٩٨٩
 ابن عباس ، ابن عمر
 ابن عمرو ، علي ٩٩٩
 عمر ، عثمان ٦٦٠ ، ٨٥٠
 علي ، عمر ، عثمان
 ابن مسعود ، عمار
 ابن ياسر ، عائشة

١٠٠٨	وابن عباس	- في أولاد المدبرة
	جابر ، عثمان ، علي	
	ابن مسعود ، زيد ،	
٦٩١	ابن عمر	- في دية الجنين
٩٢٣ ، ٦٧٧	عمر	- فضل المشي خلف الجنازة
٦٥٧	علي	- فعل المريض من الثلث
٨٤٠ ، ٧٨٧	علي ، ابن مسعود	- فنحن إذا أقمنا
٧٧٩	ابن عباس	- الفارس يسهم له ثلاثة أسهم
٨١٩	علي ، ابن عمر	- قبل التروية يوم
٩١٤	علي	- قضى أنهم إن عرفوا النفرة بعينها
٦٤٦	علي	- قضى عمر فيمن قتل وهو محرم
٧٥٩		- قضى عمر في لسان الأخرس
٩٠٠	عمر	- قضى أبو بكر في صلب الرجل
٩٠٠		- قضى زيد بن ثابت في فقار الظهر
٩٠١		- قضى عمر في الموضحة
٩٠٣ ، ٨٧١		- قضى في الأذن إذا خلعت
٩٠٨ ، ٧١٢	أبو بكر	- قضى في المنقولة
٩٠٨ ، ٧١٢	عمر	- قضى أبو بكر في حلمة الثدي
٩١١		- قضى في حلمة المرأة
٩١١ ، ٩٠٩	زيد	- قضى في العين العوراء
٩١٥	عمر	- قضى زيد في العين القائمة
٩١٥	سلمان ، زيد	- قضى في سن الصبي
٩١٦	عمر	- قضى فيها بعشرة دنانير
٩١٦	زيد	- قضى في رجل استكره جارية
٩١٩	عمر	- قضى بالعقل
٩٢٠	عمر	- قضى له بديته
٨٩٠	عمر	- قضى في الذي يضرب
٩٢٥	عثمان	

- قضى في الظفر عمر ٩٢٨
 - قضى على المدعي عليهم عثمان ٩٣١
 - قضى بالدية كاملة عمر ٩٣٢
 - قضيا في صلب الرجل أبو بكر ، عمر ٩٠١
 - قد عفوت عن صدقة الخيل علي ٧٢٤
 - قد كان عمر يقول في الموضحة عمر ٨٧١
 - قول ابن عباس في أربعة شهدوا على .. ٦٢٧
 - القارن لا يطوف إلا طوافا واحدا عائشة ، خالد بن عبد الله ، وابن عباس ، ابن عمر ٦٦٣
 - القارن يطوف طوافين علي ٦٦٤
 - قتلا المرتد أبو موسى ، معاذ ٧٩٩
 - قطع في أترجة عثمان ٨٢٥
 - القسمة بين الزوجات علي ٨٥٩ ، ٣٣٠
 - القود بين العبيد فيما دون النفس عمر ٨٨٩
 - القود من اللطمة أبو بكر ، عمر ، خالد ٨٩٠
 - كان لا يزكي عن كاتبه ابن عمر ٧٣٤
 - كان أبي يسهم للحر عائشة ٧٧٣
 - كان ابن عمر يمر على المياه نافع ٧٨٤
 - كان ابن عمر يرى لمملوكيه السراري نافع ٨٠٧
 - كان لا يميز طلاق المكره علي ٨٤٢
 - كان يؤمهم وهو ابن سبع سنين عمرو بن سلمة ٨٥٣
 - كان يرحل المتوفى عنهن علي ٨٧٧
 - كانا يشعران البقر أبي ، ابن عمر ٧٣٩
 - كتبوا إلى عمر يسألونه عن الجمعة أبو هريرة ٧٨٣
 - كره استبدال الستوق ابن عمر ٩٤٤
 - كفارة من أفطر في نهار رمضان ابن عباس ٦٧٢

- كره ثمن الكلب والسنور جابر ٩٤٥
- كفارة واحدة عمر ٨٦١
- كل هدي لم يشعر ولم يقلد ابن عمر ٦٤٤
- كل المسلمين عدول إلا مجلودا في حد عمر ٦٠٩
- كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه علي ٨٤١ ، ٨٦٥
- لا تسبقني بآمين أبو هريرة ٤٢٣
- لا جمعة ولا تشريق علي ٦٣١ ، ٧٨٢
- لا هدي إلا ما قلد ابن عمر ٦٤٤
- لا صلاة لمن لم يتكلم عمر ٦٥٢
- لا تلبسوا علينا سنة نبينا عمرو بن العاص ٦٧٥
- لا صداق أقل من عشرة دراهم علي ٦٥٣
- لا يتييم الجنب عمر ٦٥٧
- لا اعتكاف إلا بصوم عائشة ، ابن عباس ،
- لا يقطع من سرق طيرا ابن عمر ٦٥٨ ، ٧٨٥
- لا ينكح العبد إلا امرأتين عثمان ٦٦٠ ، ٨٢٥
- لا تبيعوا الخمر ولا الخنازير عمر وابن عوف ٦٦٢ ، ٨٠٢
- لا تقض لأحد الخصمين حتى تسمع الآخر عمر ٦٨٨
- لا يحرم الماء شيء أبو هريرة ٧١٨
- لا زكاة في العسل معاذ بن جبل ٧٢٦
- لا زكاة في أقل من مائتي درهم عمر ، ابن عمر ، علي ٧٣١
- لا أعرفه يعني الاشتراط في الحج ابن عمر ١٠٠٩
- لا شيء على المحرم في قتل القملة ابن عمر ، ابن عباس ٧٤٣
- لا تغليظ على أهل القرى في عقل عمر ٧٦٠
- لا يبقى بجزيرة العرب دينان عمر ٧٦٥
- لا يسهم للعبد ابن عباس ، عمر ٧٧٣
- لا تؤخذ من النساء جزية عمر ٧٧٣
- لا يذبح الضحايا إلا مسلم علي ، ابن عباس

٧٧٦	جابر	- لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما
٧٧٨	علي ، عمر	- لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها
٧٨٦	ابن عمر	- لا يستنجي أحد باليمين
٧٩٠	سلمان	- لا يرث قاتل عمد ولا خطأ
٧٩٠	بعض الصحابة	- لا تُصلّى صلاتان بتيمم واحد
	ابن عباس ، عمرو	
٧٩٤	ابن العاص	- لا يقبل أقل من أربع نسوة
٧٩٥	عمر	- لا تقبل شهادة على شهادة في عتاق
٧٩٨	عمر	- لا يقطع مملوك أحد الزوجين
٧٩٩	عمر	- لا ينكح العبد إلا اثنتين
٨٠١	عمر ، ابن عوف	- لا نكاح إلا بشاهدين ، ولا طلاق ..
٨٠٧	عمر	- لا نكاح إلا بشهود
	عمر ، علي ، ابن	
٨٠٥	عباس	- لا تجوز شهادة الأقف
٨٢٥	ابن عباس	- لا نفقة لها
٨٢٧	علي	- لا نفقة للمبتوتة
٨٢٧	ابن عمر	- لا يحرم منه الضرر والعفافة
٨٣١	عمر	- لا تنكحها ونهائي عنها
٨٣٢	علي	- لا يجوز لامرأة هبة حتى تلد
٨٤٠	عمر	- لا يمنع أحد جاره أن يغرز خشبة
٨٤٠	أبو هريرة	- لا يجتمع المتلاعنان أبدا
٨٦٣	عمر	- لا يجوز طلاق السكران
٨٦٧	عثمان	- لا يحرم على الحر زوجته الأمة
٨٧٣	زيد	- لا يباع الأخ إلا مع أخيه
٨٨٣ ، ٣٣٤	عمر ، ابن عمر	- لا تتعمد صيام يوم الجمعة
٩٠٦	علي	- لا ينكح النصراني المسلمة
٩٤٨	عمر	- لا يحج على بغير حلال
٩٥١	عمر	

٩٥٢	حفصة ، عائشة	- لا صيام لمن لم يبيتته من الليل
١٠٣٥	ابن عباس	- لا يدخل مكة إلا محرما
٩٥٩	ابن عباس	- لا حج على العبد و الأمة
٨٠٦	علي	- لتفارقن إحداهما
٦٣٦	عائشة ، ابن عمر	- لم يرخص في أيام التشريق
٨٠٠	عمر	- لم يقطع عبد أحدهما - يعني الزوجين
٨٣٠	عمر	- للمبتوتة النفقة والسكنى
٨١٠	علي	- لو تعمدا لقطعتكما
٨٠٨	ابن عباس	- لو رضيت بسواك من أراك
٩٣١	عمر	- لو نكلوا لأحلفتكم
٧٠٠	علي	- ليس الوتر بهتم
٨٠٩	أبو سعيد الخدري	- ليس على أحدكم جناح أن يتزوج
٨٢٩	عمر ، علي	- ليس الصيام من الطعام
٨٤٣	ابن عمر ، ابن الزبير	- ليس بشيء (يعني طلاق المكره)
٨٤٣	ابن عباس	- ليس لمكره ولا لمضطهد طلاق
٨٨٤	عمر	- ليس لهم أن يخذلوه
٦٤٧	علي	- مال المرتد لورثته
٧١٨	عمر	- الماء لا ينجسه شيء
٧٩١	عمر	- مات قين
٨٤٠	ابن مسعود	- ما كلمة تدفع عني
	عمر ، عائشة ، ابن عباس	- ما يحرم من المرأة الحائض
٨٦١	علي	- ما دون الموضحة خدوش
٨٩٥	علي ، عمر ، زيد ، عائشة ، عثمان ، ابن مسعود	- ما جاء عنهم في التخيير
٨٧٣	مسعود	
٩٦٠	جابر ، ابن عمر	- ما من مسلم إلا عليه حجة
	عمر ، عثمان ، أم	- المتوفى عنها زوجها لا تخرج

سلمة ، زيد ، ابن		
٨٧٥	عمر	
٨٩٣	زيد	- المتلاحمة ثلاث أبعة
٨٦٣	ابن مسعود ، علي	- المتلاعنان لا يجتمعان أبدا
٨٦٤	ابن عمر	- المتلاعنان لا يجتمعان بمصر واحد
٦٢٦	عمر	- المستأجرة للزنا لا حد عليها
٨٨٣ ، ٧٥٧	عمر ، عثمان	- مقدار الديات من الدنانير والدراهم
٧٨٠	عمر ، ابن عمر	- المغمى عليه ، يعيد الصلاة
٦٣٧	علي ، أبو قتادة	- من أحرم في قميص فإنه يشقه
٦٤٢	عمر	- من قدم ثقله ليلة النفر
٦٦٦	أبو ذر	- من استثنى من أول نهاره
٧٠٥	ابن عمر	- من اغترف بيده
٧٤٠	عمر ، زيد	- من فاته حج التطوع
٧٤٢	ابن عباس	- من ترك أو نسي شيئا
ابن مسعود ، ابن		- من أدرك من الجمعة الجلسة
٧٨٠	عمر	
٧٨٨	ابن مسعود	- من لا وارث له
٨٠٩	جابر	- من أعطى في صداق امرأة
٨٣٩	عمر	- من أحيا أرضا ميتة فهي له
٨٥٤	علي ، عمر	- من كانت عنده حرة
٨٥٦ ، ٦٤٨	ابن عباس	- من ملك ثلاثمائة درهم
٨٥٥	جابر	- من وجد صداق حرة
٨٦٠	أنس	- من تزوج بكرا
٨٨٤	عمر	- من ابتاع جارية
أبو موسى ، المغيرة		- من قتل عمدا فإنه يدفع
٨٨٧	ابن شعبة	
٨٨٩	عمر ، أبو هريرة	- من اطلع في بيت قوم
٩٠٧	علي	- من كان منكم متطوعا أياما من الشهر

- ٩٠٩ علي - من دفع إلى عبد درهما
 ٩١٣ ابن عمر - من يوم يحرم أحدهما : يوم عرفة
 ٩١٧ علي - من بنى في غير حقه
 ٩١٦ علي - من حفر بئرا أو عرض
 ٩١٨ أبو بكر ، عمر - من قتله حد فلا عقل له
 ٩١٨ علي ، عمر - من مات في قصاص
 ٩٣٩ ابن مسعود - من اشترى محفلة
 ٩٣٩ أبو هريرة - من اشترى مصراة
 ٩٣٩ رافع بن خديج - من زرع في أرض قوم بغير إذنهم
 ٩٤١ ابن عباس - من أعتق من مملوكته شيئا
 ٩٤٣ عمر - من تلقى جلبا فالبائع بالخيار
 ٩٤٨ ابن مسعود - من حلف ألا يقربها
 ٩٥٢ ابن عباس - من أصاب الصيد مرة
 سعد ، عبدالرحمن بن - المنع من بيع الشعر بالبر
 ٦٦٨ الأسود بن عبد يغوث
 ٧٣٧ ابن عباس - المنع من الإحرام بالحج قبل أشهر الحج
 علي ، ابن مسعود ، - ميراث المكاتب
 ٧٨٩ معاوية
 ٧٨٩ عمر ، زيد - ميراث المكاتب
 ٨١٢ ابن عباس - نبذ البسر بحت لا يحل
 ٨٣٠ أبو هريرة - نظهر صيامنا
 ٩٤٨ عمر ، علي - نكاح ابنة المدخول بها
 أبو هريرة ، إياس بن - النهي عن بيع الماء جملة
 عبدالله المزني ، بن
 ٩٤٥ عمرو
 ٨٨٠ علي - هذا إذا بلغ مبلغ هذا
 ٧٨٨ عمر - هو حر ، ولك ولاؤه
 ٦٥٤ علي - هو ربع الكتابة

٩٤٦	عمر	- هو حيث وضع نفسه
٦٥٨	ابن عباس	- هي السنة (أم القرآن)
٩٢٥	عمر	- هي يد من أيدي المسلمين
٩٨٧	عمر	- وأنا أرى ذلك
٧٠٠	ابن مسعود	- الوتر واجب
٧٠١	أبو أيوب الأنصاري	- الوتر حق واجب
	أبو بكر ، عمر ، ابن مسعود ، بلال ، أبو هريرة	- وجوب الأضحية
٧٧٥	هريرة	
٦٨٣	أبو بكر	- ولا تقطعن شجرا مثمرا
٦٦٩	عمر	- الوضوء من مس الإبط
٦٩٦	عمر	- والوضوء أيضا وقد علمت
٩٤٣	ابن عمر	- ولا بأفواه السكك
٨٢١	علي	- يترادان الزيادة والنقصان
٩٣٣	ابن عمر	- يحدثك عن عمر وتسالني
٦٨٨	طائفة من الصحابة	- يرد حيف الموصي
٦٣٤	أبو هريرة	- يغسل - يعني الإناء - ثلاثا
٦٣٤	أبو هريرة	- يغسل - يعني الإناء - سبعة
٨٣٤	عمر	- يقاد المملوك
٨٠٢ ، ٩٣٤	عمر	- ينكح العبد اثنتين
٨٠٢	علي	- ينكح العبد اثنتين
٨٧٠	ابن عباس	- ينالهن من الطلاق

٥ - فهرس الآثار عن التابعين فمن دونهم^(١)

- ١٠١١ إبراهيم - إبطال الإحرام بالحج قبل أشهر الحج
أخذ الرجل مال ولده متى شاء ، الشعبي ، مسروق ، عطاء ، مجاهد ، الحسن ، قتادة
- ١٠٠٣ - أنه رأى أبا عبيدة يشربه
٨١٧ - أنه شربه مع شريح
٨١٨ - أنها تعتد من الطلاق الآخر ثلاث حيض
٨٧٤ - أينكح العبد أربعا بإذن سيده
٨٠٤ - استحلبها بملك اليمين
٨٠٨ عباس - التمادي في عمل الحج الفاسد
٩٩٩ المسيب
- ١٠١٧ ، ٧٤٢ بعض التابعين - تغطية المحرم وجهه
٦٥١ عائشة بنت طلحة - حتى إذا كنت بالتنعيم أسقطت
عطاء ، طاووس ، الحسن ، الليث ، عبد العزيز بن أبي سلمة
- ٨٨٦ - ذكاة الجنين ذكاة أمه
٨٢٢ جماعة من التابعين - رجوع المحال على المحيل إذا أفلس ..
شريح ، الحسن ، النخعي ، الشعبي
- ٨٢٢ - شهد أبا عبد الرحمن السلمي كاتب عبدا له
٦٥٤ عبد الأعلى

(٢) سُقَّتْ في هذا الفهرس القول الصريح عن التابعي والرواية المحكية عنه مساقاً واحداً ، وراعت في ذلك لفظ المؤلف وسياقه .

- في الموضحة
 - في زكاة البقر
 - في فعل المريض في مرض موته
 - في الزوجين الكافرين تسلم هي أو ..
- عطاء ٣٣٩ ، ٥١٧
 إبراهيم ١٠٠٥
 مسروق ١٠٠٤
 الحكم بن عتيبة ،
 عطاء ، مجاهد ،
 طاووس ، عمر بن
 عبد العزيز ، عدي بن
 عدي ، حماد بن زيد
 ، سعيد بن جبير ١٠١٥
 الزهري ، عروة ،
 الحسن ، قتادة ، عمر
 ابن عبد العزيز ٩٧١
 إبراهيم ١٠١٤
 عمر بن عبد العزيز ٨٩٣
 عمر بن عبد العزيز ،
 النخعي ٨٨٣
 قتادة ٩٩٥
 الحسن ٩٩٥
 عطاء ٩٩٥
 القاسم بن محمد ٩٩٥
 قتادة ، الحسن ،
 إبراهيم ٩٩٥
 طاووس ٩٩٦
 قتادة ، يوسف بن
 الحكم ، سعيد بن
 المسيب ، حماد بن أبي
 سليمان ٩٩٦
 عطاء ٩٩٧
- في جواز الصداق بما قل أو كثر
 - في شفر العين ثلث الدية
 - في عدد الدراهم في الدية
 - فيمن قال لامرأته : «أنت حرة »
 - فيمن قال لها : «أنت عتيقة »
 - فيمن قال لها : « اذهبي فانكحي »
 - فيمن قال لأهلها : «شأنكم بها»
 - فيمن قال لها : « اذهبي فتزوجي »
 - فيمن قال لها : «قومي اذهبي»
 - فيمن قال لها : «لست لي بامرأة »
 - فيمن قال لها : « ليس إلي من أمرك شيء »

- فيمن قال لها : « اعتدي »
 عطاء ، إبراهيم ،
 ٩٧٦ الشعبي ، الحسن
 - في الخلية
 الحسن ، قتادة ،
 ٩٧٧ الزهري
 القاسم ، مروان ،
 - فيمن قال لها : « أمرك بيدك »
 عمر بن عبد العزيز ،
 فضالة بن عبيد ،
 الزهري ، عطاء ،
 الحارث بن عبد الله
 ابن أبي ربيعة ،
 ٩٧٣ الحسن
 الحسن ، إبراهيم ،
 - فيمن قال لامرأته : « أنت بائن »
 ٩٧٠ الزهري
 - في البرية
 الحسن ، قتادة ،
 ٩٧٨ الزهري
 - في التحريم
 الحسن ، الحكم بن
 عتيبة ، خلاص بن
 عمرو ، جابر بن زيد
 ، قتادة ، الحسن ،
 طاووس ، النخعي ،
 الشافعي ، وهب بن
 ٩٨٠ منبه
 الحسن ، قتادة ، عمر
 ابن عبد العزيز ،
 - في التخيير
 ٩٨٤ عطاء ، مجاهد
 إبراهيم ، عطاء ،
 الزهري ، مسروق ،
 مكحول ، الحسن ،
 - فيمن قال لامرأته : « قد وهبتك لأهلك »

- ربيعة ، يحيى
 الأنصاري ، أبو الزناد ٩٩٢
 عطاء ، قتادة ،
 الزهري ٩٩٤
 عبد العزيز بن عمر ٨٩٤
 إبراهيم ٨٦٥
 ابن أزي ٨١٥
 طاووس ، عطاء ،
 الحسن ، إبراهيم ،
 الزهري ، القاسم ،
 سليمان بن يسار ،
 مجاهد ٩٥٩
 أبو حنيفة ١٠٢٣
 أبو حنيفة ٩٥٥
 سعيد ، إبراهيم ١٠٠٥
 ابن المسيب ٣٢٢
 مجاهد ، عروة ،
 النخعي ، الشعبي ١٠٠٤
 الحسن ، الشعبي ٩٦٩
 إبراهيم ٩٧١
 ٣٢٢
 الشعبي ٦٦١ ، ٣٦٩
 إبراهيم ١١٢٨
- فيمن قال لها : « أنت علي كالميتة »
 - كتب إلى أمراء الأجناد أن يكتبوا إليه
 - كانوا يكتمون الصبيان النكاح
 - كانوا يشربون الطلاء على النصف
 - لا حج على المملوك
 - لو أعطيت هليلجا في صدقة الفطر ..
 - ما جاء عن الله تعالى ، فعلى ..
 - منع وطء المكاتب
 - مضت السنة بتبديع العتاق
 - النهي عن الحقنة
 هو ما نوى
 - هي واحدة بائنة
 - هي السنة
 - ينزح منها - يعني البثر -
 - يحاسب فيما زاد على الفريضة

٦ - فهرس المسائل الفقهية
على الكتب^(١)

١ - كتاب الأنجاس

- ١١٠٤ - حكم البول في الماء الدائم
- ٧١٦ ، ٤٨٥ ، ١٠٥٠ - بم يتنجس الماء
- ٤٥٦ - نجاسة البول
- ٤٨٤ - نجاسة المني
- ٥١٧ - طهارة جلد الكلب
- ٣٧١ ، ٣٦٥ - تطهير الإناء من ولوغ الكلب
- ٣٦٧ - طهارة الأرض تقع فيها النجاسة
- ٣٦٨ - البئر تقع فيها النجاسة
- ٥٧٥ - موت الخشاش في الماء
- ٥٢١ - صوف الميتة
- ٥٧١ - استقبال القبلة في الاستطابة
- ٨٤٠ ، ٣٥١ - حريم البئر

(٣) اشتمل هذا الفهرس على أمهات المسائل المذكورة في الإعراب وأصولها ، ولو تتبعنا دقائق المسائل وتفصيلها لكان ذلك شيا كثيرا .

- حكم بول ما يؤكل ١٠٥٨ ، ٤٥٧
- الفأر يقع في السمن ١١٠٠
- ما شرب منه الخنثى وكل طائر لا يؤكل لحمه ١١١٢
- جلد الميتة ١٠٥٧

٢ - كتاب الحيض

- أقل الحيض وأكثره ٦٥١ ، ٤٩٤
- أمد النفاس ٧٩٤ ، ٦٤٩
- منع النفاس من الصلاة ١١٨٥
- ما يجوز للرجل من امرأته الحائض ٥٨٩ ، ٨٦١ ، ١٠٦٧
- حكم المستحاضة ٧٩٥ ، ٦٥٥
- الكدرة والصفرة والحمرة في الحيض ١١٧٤ ، ٧٨٥

٣ - كتاب الوضوء والطهارة

- النية في الغسل والوضوء ١٠٥٠ ، ٤٧٤
- الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ٥٢٣ ، ٤٨٣
- الاستنجاء بالروث والعظم ١٠٢٠ ، ٤٨٣
- الجنب ينغمس في البئر ٧٠٥

- الوضوء بالنيذ ٤٨٧ ، ٦٨٠
- الاغتسال بالنيذ ٤٨٧
- التوضؤ والغسل بماء مستعمل ٤٨٩ ، ٣٥٥
- الوضوء من القيء أو القلس ٣٢٠ ، ٣٥٦ ، ٥٢٨
- البناء من الحدث ٣١٩ ، ٤٧١ ، ٥٢٨
- النوم الذي ينقض الوضوء ٤٩٠ ، ٥٢٥ ، ٥٧٣
- هل ينقض الوضوء باللمس ؟ ٤٩١
- تنكيس الوضوء ٧٩٢ ، ١٠٧٧
- نقض الوضوء بالقهقهة ٤٥٣ ، ٦١٦
- مسُّ المصحف للجنب ٣١٧ ، ٥٧٢
- قراءة القرآن للجنب ٤٩٤ ، ٥٧٤ ، ١٠٠٧
- المضمضة والاستنشاق للجنب ٥٢٢ ، ٦٧٠
- كيف تزال النجاسة من الثوب ٥٢٣
- تحليل اللحية في الوضوء ٣٢١
- القدر المجزئ من مسح الرأس في الوضوء ٤٢٦ ، ١٠١٩

- المسح على العمامة ٦١٩ ، ٤٢٥
- المسح على العصاة ٧٩٢ ، ٥٢٦
- المسح للمسافر ٤٥٩
- التيمم للكفين دون المرفقين ٤٨٢
- من صلى متيمما ثم رأى الماء ٥٢٨
- طهارة الخف ٧٣٣ ، ٥٢٥
- شروط المسح على الخفين ٧٣٣ ، ٥٢٥
- ما يخرج من الجسد من دم أو ماء أو قيح ١١١٩

٤ - كتاب الصلاة

- النية في الصلاة ٤٧٣
- رفع الأيدي في الصلاة ٤٤٧
- الصلاة عاقصا في تكبيرة الإحرام ٤٥٦ ، ٤٥٥
- من صلى حاملا صبيا ٤٩٢
- كشف العورة في الصلاة ٤٩٣
- ما يقطع الصلاة ٥٠٦
- طهارة الثوب في الصلاة ١٠٥٧
- السدل في الصلاة ٤٢٨

- ٤٣٠ - الطمأنينة في الصلاة
- ٤٣٠ - مواضع التكبير في الصلاة
- ٤٣٠ - القدر المجزئ من القراءة في الصلاة
- ٤٢٩ ، ٣١١ - إسقاط أم القرآن
- ٤٣٠ - جلسة الاستراحة
- ٤٣١ - الرفع من الركوع
- ٤٣١ - رفع اليدين في الركوع والرفع منه
- ٤٣٢ - فرض السلام في الصلاة
- ٤٤٩ ، ٤٣٢ - الجلوس في الصلاة
- ٤٣٢ ، ٣١٣ - التشهد في الصلاة
- ٤٣٢ - متى يجب التسليم من الصلاة ؟
- ٤٣٧ - ردُّ السلام في الصلاة
- ٤٥٣ ، ٤٤٤ - متى تبطل صلاة الصبح ؟
- ٤٦٥ - متى يكون أذان الصبح ؟
- ٤٦٥ - متى تصلي صلاة الصبح ؟
- ٤٤٤ - حكم من طلع له أول حاجب الشمس
- ٤٤٤ - حكم صلاة العصر حين غروب الشمس
- ٥٢٩ - وقت العشاء الآخرة

- ٧٨٦ - قضاء الصلاة خارج الوقت
- ٤٤٣ - الصلاة بعد الصبح
- ٧٠٣ ، ٤٤٣ - الصلاة بعد العصر
- ٤٤٥ - تأخير صلاة الصبح
- ٤٥٨ - استخلاف الإمام إذا أحدث
- ٤٢٢ - متى يكبر الإمام
- ٤٣٤ ، ٦٩٧ ، ١٠٥٢ - صلاة الإمام في مكان أرفع
- ٤٣٥ - الإمامة بالناس وقد صلى تلك الصلاة
- ٨٥٢ ، ٤٢٢ - الإمام يكبر إذا قال المقيم : قد قامت الصلاة
- ٧٨٥ - من جاء فوجد الإمام في صلاة الصبح ولم يصل ركعتي الفجر
- ٤٦٥ - الركعة الأولى تطول من صلاة الصبح
- ٤٦١ - صلاة القائم بالقاعد
- ٧٠٠ ، ٤٥٠ - مشروعية الوتر
- ٤٥٣ - السهو في الصلاة
- ٤٥٣ - سجود السهو للمأموم
- ٤٥٣ ، ٤٥٠ - كيف يقضي المأموم ما فاته ؟
- ٤٦٨ - من سلم في الصلاة سهوا

٦٠٩ ، ١٠٥٢

- من تكلم ساهيا أو مشى في الصلاة

٤٥١ ، ٤٦٨

- البناء في الصلاة

٤٥٩ ، ٧٧٦

- متى تقصر الصلاة ؟

٧٨٢

- وجوب الجمعة

٤٦٠ ، ٧٨٥

- الجمعة لا تكون إلا بسلطان

٦٥٠ ، ٧٨٦

- صلاة الجمعة قبل الزوال

٤٤٠ ، ٧٨١

- صلاة ركعتين و الإمام يخطب

٧٨٤ ، ١٠٥٥

- العدد في الجمعة

٤٤١

- الخطبة يوم الجمعة

٥٢٩

- من صلى الجمعة ثم دخل عليه وقت العصر

٦١٨ ، ٦٩٥

- الغسل يوم الجمعة

٦٩٩

- الجمعة تصلى في موضعين في المصر

١١٧١

- من نسي صلاة الجمعة

٦٩٨

- المنع من الجمع بين الصلاتين

٦٩٩

- الصلاة في السفينة

٦٩٨ ، ١٠٥٤

- العاجز عن الركوع والسجود

٤٤٤ ، ٧٠٣

- المنع من الصلاة بعد العصر

١٠٢٦

- قراءة القرآن بالأعجمية في الصلاة

- الأوقات التي تمنع فيها الصلاة ٤٤٣ ، ١٠٥١
- وضع الجبهة في السجود في الصلاة ٤٥٤ ، ١٠٥٢
- سقوط فرض القيام في الصلاة ٤٥٦
- الترجيع في الأذان ١١٦٢
- تنكيس الأذان والإقامة ١٠٧٦
- هل يجوز اتخاذ سورة من القرآن خاصة في الصلاة ؟ ١٠٨١
- صلاة المفترض وراء المتنفل ٤٣٦ ، ١٠٨٤
- الصلاة بإمامين ٤٦١
- هل يُصلى على الغائب ؟ ١٠٨٧
- هل يقيم الصلاة من لم يؤذن ؟ ١١٦٤
- إسقاط الرفع من الركوع ٤٣٧
- من صلى مومناً لخوف ١١٧١

٥ - كتاب الجنائز

- صفة تكفين الميت المحرم ٣١٢
- تغسيل الرجل للمرأة ٤٧٢
- صلاة الجنازة بالتيمم في الحضر والمصر ٤٨٢
- الصلاة على الغير بعد أن صلى عليه ٧٨٦

١٢٦١

٧٨٧

- الاعتكاف عن الميت

١٠١١

- هل يغتسل من غسل الميت ؟

١١٧٤

- أين يقف الإمام من الميت ؟

٦ - كتاب الزكاة

٤٧٣

- النية في الزكاة

٥٦٥ ، ٣٧٧

- جواز تقديم الزكاة قبل الحول

٥١٦ ، ٣٧٦

- زكاة الذهب

١٠٢٢

- زكاة الفضة

١٠٢١ ، ٧٢١

- زكاة الخيل

٧٢٤

- زكاة الرقيق

١٠٢١ ، ٧٢٥

- زكاة العسل

٦٨٢ ، ٣١٨

- زكاة الإبل

١٠٦٤ ، ٥٩٣

- زكاة البقر

٧٣١

- الجمع بين الذهب والفضة في الزكاة

٤٤٦

- الصبي لا تلزمه زكاة

٤٤٦

- المجنون لا تلزمه زكاة

٧٣٥

- الزكاة عن الحمل في بطن أمه

- ٩٢٤ - الزكاة في عروض التجارة
- ١٠٢١ - زكاة ما تخرجه الأرض إلا الحطب والقصب
- ١١٢٧ - زكاة الذهب المعدني
- ٧٢٧ - إسقاط الزكاة عن ماشية الصغار

٧ - كتاب الصوم

- ٥٧٢ ، ٤٧٣ - النية في الصوم
- ٣٨٣ - من بلغ طينا وهو صائم
- ١٠٢٣ - متى يفطر الصائم ؟
- ٣٨٦ - الصوم في السفر
- ٣٨٧ - هل يصام عن الميت ؟
- ٣٨٢ - القضاء على من تعمد الفطر في رمضان
- ٩٠٦ ، ٣٩٠ - الصوم يوم الجمعة
- ٤٦٢ - صيام من تسحر يظنه ليلا
- ٦٥٨ ، ٤٧٤ - الاعتكاف في الصوم
- ٨٢٨ - المعاصي التي تبطل الصيام
- ٧٣٢ ، ٥٩٢ - مقدار صدقة الفطر
- ١٠٠٧ ، ٣٨٢ - من وطئ في نهار رمضان

١٢٦٣

- هل يجوز الأكل والشرب وإن طلع الفجر ؟ ٤٦٣ ، ١٠١٠
- من لاط في نهار رمضان ١٠٢٣
- من أخرج من بين أضراسه طعاما فبلعه ١٠٢٤

٨ - كتاب الحج

- إسقاط الحج عن العبد ٣٩١ ، ٩٥٩
- حج الأعرابي ٣٩٢
- تغطية المحرم وجهه ٣٩٣ ، ٧٤٢
- الاشتراط في الحج ٣٩٣ ، ٧٣٨
- جزاء الصيد ٣٩٥ ، ٧٠٤
- فداء الصيد بمثله في الخلقة ٣٩٦ ، ٩٥١
- المحصر ١١٣٤
- المواقيت ٩٥٣
- إيجاب الهدي في حلق الرأس ١٠٢٨
- قاتل الصيد وهو محرم ٥٣٥ ، ١٠٣٠
- وجوب العمرة ٩٦٠
- القارن يسعى بين الصفا والمروة مرتين ٦٦٤
- السعي بين الصفا والمروة ١٠١٣

- إشعار الهدى ١٠٢٨ ، ٦٤٤
- من فاته حج التطوع ٧٤٠
- من قتل قملة أو جرادة ١٠٣٠ ، ٧٤٣
- من قتل نعامة ١٠١٧ ، ٧٤٤
- بيض النعام يصيبه المحرم ٧٤٥
- حكم الدبسي ٧٤٦
- حكم الضبع ٧٤٧ ، ٣٩٦
- في المحرم يمرض ٧٤٧
- حكم الأرنب ٧٤٩ ، ٦٧٧
- في حمام الحرم ٧٥٠
- ماهي الأيام المعلومات ؟ ٧٦٧
- حكم التماذي في الحج الفاسد ٩٩٩
- الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ٧٣٧
- صلاة المغرب دون المزدلفة ١٠١٨
- سفر المرأة إلى الحج ١٠٢٤
- من لبس سروالا في الإحرام ١٠٢٧
- من قص أظفاره وهو محرم ١٠٢٩ ، ٧٤٣
- حكم تطيب المحرم ١٠٣١ ، ٦٠٨

- ١٠٣١ - إن ترك من الجمار حصاة واحدة
- ١٠٣١ - من طاف من عمرته أربعة أشواط
- ١٠٣٢ ، ٩٥٤ - من تمتع من أحد المواقيت
- ١٠٣٤ - إن اشترك المحلون في قتل صيد في الحرم
- ١٠٣٤ - من أصاب حدا في الحرم
- ١٠٧٥ - الأذان بعرفة
- ١٠٧٦ - تنكيس الطواف
- ٦٥٦ - من وطئ في الحج
- ١١٣٨ - قاطع شجر الحرم
- ١٠٣٠ - قاتل الكلب والذئب في الحرم

٩ - كتاب النكاح

- ٨٠٨ ، ٥٨٨ - قدر الصداق
- ٨٠٤ ، ٦٦٢ - كم ينكح العبد ؟
- ٨٠٥ ، ٥٠٢ - الإشهاد في النكاح
- ٥٥٢ - الشروط في النكاح
- ٥٠٢ ، ٣٢٨ - الولي في النكاح
- ٨٨٤ ، ٥٠٨ - إيجاب الاستبراء في المملوكة المبيعة

- وجوب الحضانة ١٠٧١ ، ٥٠٩
- الحضانة للجدة للأم ٨٧٩
- إستبراء الجارية المبيعة ٨٨٤
- حكم من نكحت في عدتها ودخل بها ٨٧٧ ، ٥٠٩
- تأجيل العنين سنة ٧٥٠ ، ٦٥٩
- نكاح العبد لاثنتين ٨٠٢ ، ٦٦٢
- منع وطء المكاتبه ١٠٠٥
- تحريم المنكوحه في العده ٧٥١
- إسلام المرأة تحت الذمي ٧٧١ ، ٤٠٨
- الجمع بين حرة وأمة ٨٥٦
- الإقرار بأحد أولاد أمته ١١٧٩
- الولد يكون ابن رجلين ٧١١ ، ٥٠٥
- اختلاف الزوجين في متاع البيت ٥٠١
- التحريم بالوطء المحرم من الزنا ٣٤١
- رضاع الضرار ٨٣١
- رضاع الكبير ٨٣٢
- القسمة بين النساء ٨٥٩ ، ٣٣٠
- نكاح ابنة المدخول بها ٩٤٨

- ٩٤٨ - النكاح بين النصراني والمسلمة
- ٩٦٨ ، ٩٦٩ - قول الرجل لامرأته : « الحقني بأهلك »
- ٩٦٨ ، ٩٧٠ - إذا قال لها : « أنت بائن »
- ٩٦٨ - قول الرجل لامرأته : « بنت البتة »
- ٩٦٨ ، ٩٧٣ - إذا قال لها : « أمرك بيدك »
- ٩٦٨ ، ٩٧٦ - قول الرجل لامرأته : « اعتدي »
- ٩٦٩ ، ٦٧٧ - في الخلية
- ٩٦٩ ، ٩٧٨ - في البرية
- ٩٦٩ ، ٩٧٩ - إذا قال لها : « حبلك على غاربك »
- ٩٦٩ ، ٩٨٠ - ما جاء في التحريم
- ٩٦٩ ، ٩٨٤ - ما ورد في التخيير
- ٩٦٩ ، ٩٩٢ - قول الرجل لامرأته : « قد وهبتك لأهلك »
- ٩٩٤ - قول الرجل لامرأته : « أنت طالق طلاق الحرم »
- ٩٦٩ ، ٩٩٤ - إذا قال : « أنت علي كالميتة ، ودم الخنزير »
- ٩٦٩ ، ٩٩٥ - قول الرجل لامرأته : « أنت حرة »
- ٩٦٩ ، ٩٩٥ - إذا قال : « أنت عتيقة »
- ٩٦٩ ، ٩٩٥ - قول الرجل لامرأته : « اذهبي فانكحي »
- ٩٩٥ - إذا قال لأهل زوجته : « شأنكم بها »

- قول الرجل لامرأته : « اذهبي فتزوجي » ٩٦٩ ، ٩٩٥
- قوله : « قومي اذهبي » أو « أفلجي » ٩٦٩ ، ٩٩٦
- قوله : « لَسْتُ لي بامرأة » ٩٦٩ ، ٩٩٦
- إذا قال لها : « ليس إلي من أمرك شيء » ٩٩٧
- إذا قال : « اذهبي حيث شئت » ٩٩٧
- قول الرجل لامرأته : « إن فعلت كذا ، فلست لي بامرأة » ٩٩٨
- الحكم بالقافة ٧١١ ، ١٠٦٩
- إلحاق الولد بالقرعة ٨٧٤
- إيلاء العبد ٥٨١ ، ٨٥٧
- عدة أم الولد ٦٧٥
- حكم الظهار ٨٦١ ، ١٠٦٧
- هل يكون اللعان بين زوجين : كافر أو مملوك ؟ ٣٣٠ ، ٨٦٢
- هل يجتمع المتلاعنان ؟ ٨٦٣ ، ١٠١٤
- حكم الخلع ٣٣٢
- الانتفاء من الولد ١٠٦٩
- طلاق المكره ٥٠٥ ، ٨٤١
- طلاق النائم ٥٤٤
- طلاق الصبي ٥٠٦ ، ٨٦٥

- طلاق السكران ٥٠٧ ، ٨٦٥
- طلاق العبد والأمة ٥٨٣ ، ٩٣٣
- إذا قال الرجل لامرأته : « أنت طالق إن شاء الله » ٨٦٩
- الطلاق إلى أجل ٨٦٩
- توريث المطلقة ثلاثا في المرض ٦٣٩ ، ٨٧٠
- قول الرجل للمرأة « أنت علي حرام » ٨٧٢
- مدة التخيير ٨٧٣
- كيفية طلاق السنة ٨٧٤
- إحداد المتوفى عنها ٥٠٧ ، ٨٧٤
- النفقة للمبتوتة ٨٢٧
- إيجاب النفقة والسكنى للمبتوتة ٨٢٦
- متى تجب الفرقة بالإيلاء ؟ ٥٨١
- من سمي المهر في نفس العقد ١٠٦٥
- متى يجب نصف الصداق ؟ ٧٦٥ ، ١٠٦٥
- الكفاءة في النكاح ١٠٦٧
- مقدار الرضاع المحرم ٥٩٨ ، ١٠٦٦
- ما يحل من الحائض ٨٦١
- هل يكون الإنسان الواحد ابن أمتين ؟ ١٠٩١

- من تزوج محارمه ١٠٩١ ، ٥٧١
- صداق الأمة ١١٣٧
- نكاح المريض في مرض موته ١١٧٨
- من وطئ في الظهار ماذا يفعل ٨٦٢
- ألفاظ الظهار ١١٩٥
- مكيلة الإطعام في الظهار ١١٩٥
- التفريق بين الزوجين بالعيوب ١١٩٦
- تحريم أم المزني بها ١١٩٦
- هل يلاعن العبد ؟ ١١٩٧

١٠ - كتاب البيوع

- الشروط في البيع ١٠٤٥ ، ٥٥٢
- بيع المصراة ٣٧٨
- الخيار في البيع ٥٤٩ ، ٣٧٨
- هل يرد البيع بالعيب ؟ ٥٤٩
- الغبن في البيع ٩٤٢ ، ٨٤٥
- خيار الرؤية ٨٤٥ ، ٥٤٩
- آخذ الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير ٩٤٤

- اختلاف المتابعين والسلعة قائمة ٧٩٨ ، ٣٢٦
- بيع أحد الأخوين دون الآخر ٥١٠ ، ٣٣٤
- من استهلك ما لا يكال ، ولا يوزن بالقيمة لا بالمثل ٥٣٤
- كراء الدار المغصوبة ٥٣٣
- كراء الأرض ٦٩٠ ، ٥٤٠
- بيع الشيء الغائب ١٠٤٦ ، ٥٤٩
- بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ٦٩٣ ، ٥٥٣
- بيع الأمة واستثناء ما في بطنها ٥٥٢
- هل يتم البيع بفرق الأبدان ٦٩٠ ، ٦٦٧
- بيع الزيتون بالزيت ٥٥٤
- بيع المرء مال غيره ٥٥٤
- بيع المكره ٥٤٥
- من استأجر شيئاً بأكثر مما استأجره به ٦٨٩ ، ٥٦٢
- بيع المدبر ٨٤٥ ، ٥٥٩
- بيع الشجر ٥٦١
- السلم في شيء موجود ٨٤٦ ، ٥٦٤
- النهي عن بيع الماء ٩٤٥ ، ٥٦١
- الخيار في البيع ثلاثة أيام ١٠٤٦

- بيع شيء بشيء أوزن منه ١٠٤٦
- بيع النحل ودود القز ١٠٤٨
- إذا اشترى ثوبا بغير عينه ١٠٦ ، ٥٥٣
- جواز بيع حلية السيف دون نصله ١١٥٢
- المنع من بيع لحم كبش قبل ذَبْحِهِ ١١٥٢
- السَّلَم في المعدود والمذروع ٥٦٤
- السلم إلى أجل مسمى ٥٦٣
- السلم في الحيوان ٦٩٢ ، ٥٦٣
- تحريم بيع أمهات الأولاد ١٠٨٢ ، ٦٩٠
- بيع الصوف على ظهر الغنم ٨٢٥
- المنع من بيع البعير إلا شيئا منه ٦٦٨
- بيع الكلب ٩٤٥ ، ٥٥٦

١١ - كتاب الشفعة

- وجوب الشفعة ٦٩٢ ، ٥٦٤
- إذن الشفيع قبل البيع ٥٦٤
- الشفعة تبطل بِتَرْكِهَا مدة ٥٦٩

١٢ - كتاب المساقاة والمزارعة

١٠٩٣

- إبطال المساقاة والمزارعة

١٣ - كتاب الضمان

١٠٤١

- ضمان دين المريض

٥٣٠

- ضمان ما لم يوجد بعد

٥٣٣

- ضمان من قتل بغيرا صال عليه

٥٣٦

- ضمان ما أفسد

٩١٦

- من حفر بئرا أو أخرج عودا فهو ضامن

١١٤٧

- المخاطرة في الضمان

١٤ - كتاب الرهن

٨١٩

- الرهن يتلف

١٠٤٤

- رهن المشاع

١٥ - كتاب الغصب

٥٣٧

- من ظفر بمال الغاصب

١٠٧٣

- من غصب شاة أو بقرة فولدت عنده

١٦ - كتاب الهبات

- إباحة الرجوع في الهبة ٦٩٥ ، ٥١٩
- تفضيل بعض الولد على بعض في الأعطية ٥٢٠
- جواز هبة الثواب ٨٤٧
- الهبة لا تتم إلا بالحيازة ٨٤٨ ، ٥٦٦
- إذن المتصدق أو الواهب ٦٩٤
- إبطال هبة المشاع ١٠٤٤ ، ٦٩٥

١٧ - كتاب الحوالة

- رجوع المحال على المحيل إذا أفلس ٨٢٢

١٨ - كتاب التحبیس

- إجازة التحبیس للعقار ٨٤٧
- إبطال التحبیس ١٠٩٤، ١٠١٤

١٩ - كتاب الكفالة

- الكفالة ٥٣٠
- اشتراط الكفیل في المداينة ٥٣٠

٢٠ - كتاب اللقطة

٥٤٣ - من وجد لقطة

٢١ - كتاب الآبق

٦٩٠ ، ٥٣٩ - جعل من جاء بالآبق

٢٢ - كتاب الكفارات والنذور

٥٤٧ - كتاب اليمين

٥٩٥ ، ٥٤٧ - تقديم الكفارة على الحنث

٥٤٧ - المكروه على اليمين

١١٤٥ ، ٦٦٧ - طعام الكفارة

١٠٤١ - من حلف على شيء ، ثم نسي ففعله

٩٣٦ - فيمن يحلف بسورة من القرآن

١٠٤٠ - من نذر أن يمشي إلى مكة

١١٤٥ - صفة رقبة الكفارة

١١٣٩ - من حلف فقال : أنا يهودي إن فعلت كذا

٢٣ - كتاب الأحكام

٧٩٥ ، ٤٩٨ - الحكم بالنكول في الدماء والأموال المحرمة

- حكم الحاكم بعلمه ٧١٠ ، ٤٩٩
- لا يحكم على غائب ٧٠٦ ، ٤٩٧
- تجوز الصلح على الإنكار ٦٨٩
- هل يقبل الحاكم توكيل حاضر ؟ ١٠٤٤
- كتاب القاضي إلى القاضي ١٠٦٥
- إذا اختلف الساكن وصاحب الدار في شيء ١١٥٠

٢٤ - كتاب الشهادات

- شهادة الأعمى ٥٨٠ ، ٤٩٩
- شهادة المذوف ١٠١٣ ، ٦٢٤
- قبول قول المرأة في الاستهلال ٧٩٦
- قبول قول المرأة في الرضاع ٧٩٥
- قبول شهادة الكفار في الوصية في السفر ٧٩٦
- لا تقبل على شهادة رجل إلا رجلان ٧٩٨
- استحلاف المدعى مع الشهود ٧٩٨
- استجلاب المدعى عليه ٧٩٩
- لا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر ٨٠٠ ، ٥٨٠
- لا يقطع الشاهد وإن تعمد ٨١٠

١٢٧٧

٨٢٥

- لا تجوز شهادة الأقف

٨٦٧ ، ٣٢٧

- لا تجوز شهادة النساء منفردات في طلاق

١٠٩٠

- استتجار الشهود

١٠٩٣ ، ٥٠٢

- شهادة العبد في النكاح

٢٥ - كتاب الذبائح والضحايا

١٠٣٩

- كيف تكون التذكية ؟

٧٧٥

- وجوب الأضحية

٧٧٥

- ما يجوز من الضحايا ؟

٨٢٢

- ذكاة الجنين

٥٩٤

- التذكية بالظفر والسن

٢٦ - كتاب الأطعمة والأشربة

٤١٢ ، ٣٩٦

- أكل الضبع

٦١٣

- حكم لحم البغل

١٠٣٨ ، ٣٧١

- أكل ما طفا من السمك

١٠٣٨ ، ٤١٢

- ماقتله حوت أو طائر فطفا

٦٨٧

- حكم ما يخرج من البحر

٦٨٧

- تحريم نبيذ التمر والبسر والرطب والزَّهْو والزبيب

- ٦٨٨ - المسلم يضمن خمر الذمي
- ٦٢٣ - حكم شرب الخمر المسكرة
- ٦٢٣ ، ٤١٤ - المسكر من نبيذ التمر إذا طبخ
- ٥١٨ - الشرب من آنية الذهب والفضة
- ٨١٠ - إباحة العصير إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه
- ٨١٠ - تحديد الثلثين في الإسكار
- ١٠٤٠ - صفة السكر المحرم
- ١٠٤٠ - جواز تملك الخمر

٢٧ - كتاب اللباس

- ١٠٢٠ - لبس الرجال للحريز

٢٨ - كتاب إحياء الموات

- ٨٣٩ ، ٥٤١ - حكم من أحيا أرضاً مهجورة

٢٩ - كتاب الحدود

- ٤٠٨ - القود في دار الحرب
- ٦٨٦ ، ٤٠٨ - إسقاط الحدود في دار الحرب
- ٧٤٨ ، ٦٢٣ - حد شارب الخمر
- ٤٠٨ - قطع السارق في السفر

- ٤٠٨ - قطع المحارب في السفر
- ٤٢١ - إسقاط القطع عن الوالد
- ٥٧١ - إسقاط الحد عن الولد
- ٥٣٧ - مقدار ما يقطع فيه
- ٥٣٧ ، ٣١٦ - ما يقطع فيه السارق ، وما لا يقطع
- ١١٤٩ - الإقرار بالسرقة
- ٦٢٧ - متى يسقط حد السرقة ؟
- ٧٩٩ - إسقاط القطع عن المملوك
- ٤٢٠ ، ٣٠٩ - جناية المواشي ليلا
- ١٠٧٢ ، ٤٢٠ - جناية الراكب والسائق والقائد
- ٤٢١ - إسقاط الحد عن الزاني بأم ولد الإبن
- ٥٤٥ - حكم المكره على الزنا
- ٦٢٦ ، ٤٠٨ - إسقاط الحد على من زنى في دار الحرب
- ١٠٨١ ، ٦٢٦ - إسقاط الحد عن الإمام يزني بنساء المسلمين
- ٧٩٦ ، ٦٢٦ - إسقاط حد الزنا على الكافر إن زنى بالمسلمة
- ٨٠١ ، ٦٢٦ - إسقاط الحد على المستأجرة للزنى
- ٨٢٤ - إسقاط التغريب على التائب من الردة
- ٨٢٤ - حد الزاني على المملوكة المرأة

- ٤٢٠ ، ٣٤٠ - تأخير القود
- ٥٧١ - تأخير القود بين السيد والعبد و الولد وابنه
- ٥١٢ - القود في النفس
- ٥١٣ - القود بين الذمي والمسلم
- ٨٣٣ - إلزام السيد ما جنى عبده
- ٨٣٨ ، ٥٢٦ - رجوع المقر بالحد
- ١٠٧٢ ، ٥٨٥ - القصاص بين الحر والعبد والمرأة والكافر
- ٧١٣ - هل ينتظر الصغار حتى يبلغوا لاستيفاء القصاص ؟
- ٥٤٥ - المكروه على القتل
- ١٠٩٢ ، ٦٢٨ - حد الحراة
- ٦٢٥ - من قذف أم رسول الله بالزنى
- ٦٢٨ - متى يسقط حد الحراة ؟
- ٧٩٩ - قتل المرتد بالاستتابة
- ٨٣٧ - حبس المفلس
- ٤٠٤ - إحراق رحل الغال
- ٤٠٤ - قتل البهيمة ينكحها الرجل
- ١٠٧٣ ، ٣٤٠ - القسامة
- ٩١٢ - عفو المجني عليه عن دمه وديته

- إذا لم يتم الشهود في الزنا ٧١٠ ، ٩٢٦

- التخيير بين الدية والقود والعفو ٩٦٤

- هل يحذ الذمي إن زنى بمسلمة أو في الخمر أو في سب الرسول ؟ ١١٨٩

٣٠ - كتاب الجهاد

- حكم السلب ٦٨٤

- إحراق رحل الغال ٤٠٤ ، ١٠١٦

- إيقاف الأرض المفتوحة ٥٦٠ ، ٦٨٥

- حكم الركاز ٥٤٢

- ما غنمه المشركون من أموال المسلمين ٦٨٣ ، ١٠١٥

- توقيف الرهبان والشيوخ أهل دار الحرب ٦٨٣ ، ١٠٧٨

- هل يسهم للعبد ؟ ٧٧٣

- لا تؤخذ من النساء جزية ٧٧٣

- مقدار الجزية ٧٧٤ ، ١٠١٦

- من أسلم في دار الحرب وأقام هناك ١٠٣٥

- تقسيم الخمس ١٠٣٨

- للفارس سهمان ١٠٣٨

- من يقتل في دار الحرب ؟ ١٠٧٨

١٠٩٢ - سهم ذوي القربى

١١٤٨ - خراج العبد

٣١ - كتاب العتق

١٠٨١ - بيع المكاتب

١٠١٢ ، ٣٢٢ - تبديع العتاق في الوصية

٥٤٦ ، ٤٧٦ - القرعة في العتق

٧٨٩ - ميراث المكاتب

٥٦٨ - العتق بشرط

٧٨٧ ، ٥٤٦ - من أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره

٩٤٦ ، ٨٤٦ - إرقاق الحرة المرتدة اللاحقة بدار الحرب

٦٩٠ ، ٥٣٩ - في جعل الآبق

١٠٤٢ ، ٥٤٧ - قسمة الرقيق

١٠٤٩ - من أعتق بعض عبده

١٠٥٠ ، ٦٣٣ - إذا عجز المكاتب

٦٩٠ - عتق أمهات الأولاد

٣٢ - كتاب الوصايا والموارث

١٠٠٤ ، ٥٤٦ - فعل المريض في مرض موته

٤٧٥ ، ٧٠٣

- وجوب الوصية للأقربين

١٠١٢ ، ١٠٦٣

- ما يبدأ به من الوصايا

١٠٦٣

- ما يؤدي عن الميت من الوصايا

٤٩٦

- فيمن أوصى لآخر بسهم من ماله

٧٨٧ ، ٨٤٠

- لا ينفذ حكم المريض إلا في الثلث

٧٨٨

- رد حيف الموصي

٤٧٥ ، ٦٤٧

- المرتد يرث ورثته من المسلمين

٤٧٦ ، ٤٧٨

- توريث ذوي الأرحام

٤٧٧

- توريث المرأة جميع مال ولدها

٤٧٨

- ميراث ابن الملاعنة لأمه

٤٧٨

- توريث الجد للأم دون الأخ للأم ودون ابن الأخت

٣١٥ ، ٧٩٠

- القاتل لا يرث

١٠٥٦

- ميراث الجد

٤٧٥

- ميراث المرتد

٤٧٧

- ميراث المرأة لولدها

٧٨٧

- حجب الأم عن الثلث بأخوين

٧٩٠

- توريث المولى من أسفل

٧٩١

- لا يرث الحميل

١٠٥٧ ، ٧٩٢

- ميراث الخنثى

٧٨٨

- من لا وارث له

٧٨٩ ، ٣١٠

- ميراث المكاتب

٣٣ - كتاب الولاء

٤٧٩

- العجمي لا ولاء عليه لأحد

٣٤ - كتاب الديات

٨٨٣ ، ٣١٧

- مقدر الدية

٨٣٢ ، ٦٤٣

- دية عين الدابة

٨٣٣

- دية الضلع والترقوة

٨٣٤

- دية العبد إن قتل

٧١٢ ، ٣٣٨

- دية المنقلة

٨٩٦ ، ٧١٣

- دية المأمومة

٨٧١ ، ٣٣٩

- دية الموضحة

٥١٥

- الخيار في بعض جراح العمدة

٥١٠ ، ٣٣٥

- عمد الخطأ

٨٨٥ ، ٥١١

- أسنان دية العمدة

٨٨٥ ، ٣١٨

- أسنان دية الخطأ

- ٨٨٦ ، ٥١١ - أسنان دية شبه العمدة
- ٨٩٣ - دية شفر العين
- ٨٩٥ - دية الشعر
- ٨٩٤ ، ٧١٢ - دية السمحاق
- ٨٩٦ - دية ذهاب العقل
- ٨٩٩ - دية اللسان
- ٨٩٩ - دية أسلة اللسان
- ٨٩٨ - دية الدامية
- ٨٩٨ - دية الباضعة
- ٨٩٧ - دية الهاشمة
- ٩٠٨ ، ٧١٢ - دية الأذن
- ٩١٩ - دية المقتص منه
- ٧١٤ ، ٣٣٤ - ما تحمله العاقلة
- ٦٧٠ - العاقلة على الديوان
- ٦٧٧ ، ٣٣٢ - دية الجنين
- ٩٢٨ - دية الظفر
- ٣٤٠ - إيجاب القود بالقسامة
- ٩١٥ - دية العين العوراء

٩٦٨ ، ٧٦١

- عدد الدراهم في الدية

١٠٤٢ ، ٥١٤

- من فقاً عين عبده

٩١٥ ، ٣٣٦

- إذا اسودت السن ففيها الدية

* * * *

٧ - فهرس الأمثال المرسلة

- ١١١٣ - أعز من بيض الأنوق
١٠٩٤ - ريف الحجاز خير
١٠٨٠ - على أهلها تجني براقش

* * * *

٨ - فهرس الأعلام^(١)

- ٨٦٧ - أبان بن عثمان
- ٣٦٩ - إبراهيم النخعي
- ٧٧٢ - إبراهيم بن موسى الرازي
- ٥٦٧ - إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع
- ٦٤١ - إبراهيم بن أحمد بن فراس
- ٦٤٣ - إبراهيم بن محمد
- ٤٣٩ - أبي بن كعب
- ٣٤٦ - أحمد بن محمد أبو بكر العطار
- ٨٥٥ - أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن
- ٦٣٧ - أحمد بن حنبل
- ٦٤٠ - أحمد بن محمد الطلمنكي
- ٦٤٥ - أحمد بن خالد بن الحباب
- ٦٤٥ - أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم
- ٦٥٤ - أحمد بن محمد (ابن الأعرابي)
- ٦٧٣ - أحمد بن شعيب (النسائي)

(٤) مع مراعاة إسقاط ابن ، وابن أبي ، وأم .

- أحمد بن عبد البصير

- أحمد بن علي بن سهل بن عبد الله المروزي

- أحمد بن علي الرازي (الخصاص)

- أحمد بن عبد الله الكندي

- أحمد بن عون الله

- أحمد بن عمر العذري

- أحمد بن خالد الوهبي

- إسماعيل بن عياش العنسي

- إسماعيل بن عليّة

- إسماعيل بن عبد الله

- إسماعيل بن مسلم العبدي

- إسماعيل بن أمية الأموي

- إسماعيل بن أبي خالد الأحسي

- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر

- إسماعيل بن إسحاق القاضي

- أسلم (مولى ابن عمر)

- أسعد بن زرارة - الأسلمي

- أبو إسحاق السبيعي

- ٩٥٦ - أبو إسحاق الشيباني
- ٧٣٢ - أسماء بنت أبي بكر
- ٥٠٩ - أسماء بنت عميس
- ٨١٥ - أشعث بن عبد الملك الحمراني
- ٨٩٢ - أشعث بن إسحاق الأشعري
- ٣٥٩ - الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز)
- ٦٤١ ، ٣٩١ - الأعمش (سليمان بن مهران)
- ٨٧١ - أم البنين بنت عيينة بن حصن
- ٨١٥ ، ٦٩٩ - أنس
- ٤٢٦ - الأوزاعي
- ٤٩٦ - إياس بن عبد الله المزني
- ٤٩٦ - إياس بن معاوية
- ٦٧٤ - أيفع (غير منسوب)
- ٦٣٠ - أيوب السخيتاني
- ٨٠٣ - بجاله بن عبدة البصري
- ٩٤٢ - الباجي
- ٥٢٥ - بحر بن كنيز السقاء
- ٧٧٩ - البخاري

- ٦٧٤ - البراء بن مالك الأنصاري
- ٨١٤ - البراء بن عازب
- ٥٠٤ - بروع بنت واشق
- ٥٢٦ - بريدة الأسلمي
- ٨٣٨ ، ٥٢٦ - بريدة بن الحصيب
- ٧٢٨ - بشر بن عاصم الطائفي
- ٣٤٣ - بقية بن الوليد الكلاعي
- ٣٥٤ - أبو بكر الصديق
- ٩٥٧ - بكار بن قتيبة
- ٦٢٤ - أبو بكرة (نفع بن مسروح)
- ٥٠٣ - بلال
- ٣٤٤ - تميم الداري
- ٨٤٣ - ثابت (بن عياض الأعرج)
- ٨٢٩ - ثابت البناني
- ٨٣١ - ثور بن زيد الديلي
- ٩٧٠ - أبو ثور
- ٦٣٩ ، ٤٤١ - جابر بن عبد الله
- ٧٢٩ - جابر بن يزيد الجعفي

- ٨٠١ - جابر بن زيد الأزدي
- ٨١٥ - أبو جحيفة
- ٨١٤ - جرير بن أيوب البلخي
- ٨١٤ - جرير بن عبد الله البجلي
- ٨٦٦ - جرير بن حازم الأزدي
- ٣٥٥ - ابن جريج
- ٧٣٦ - جعفر بن سلمان الضبعي
- ٧٧٨ - جعفر بن برقان الكلابي
- ٨٧٠ - جعفر بن إياس بن أبي وحشية
- ٨٠٢ - جعفر بن محمد بن علي الهاشمي
- ٥٠٩ - جعفر بن أبي طالب
- ٦٩٩ - جنادة بن أبي أمية (الصحابي)
- ٤٠٢ - أبو جهل
- ٤٨٢ - أبو جهيم
- ٦٨٣ - الحارث الأعور
- ٩٤٩ - الحارث بن الأزمع
- ٩٧٥ - الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة
- ٣٢٦ - حبيب المعلم

- ٧١٨ - حبيب الشهيد الأزدي
- ٨٠٥ - حبيب (مولى عروة)
- ٨١٣ - حبيب بن أبي عمرة
- ٩٨٦ - حبيب بن أبي ثابت
- ٧٢٩ - أبو حثمة
- ٥٤٧ - حذيفة
- ٨٢١ - الحجاج بن المنهال
- ٩٢٢ - حجاج بن أبي عثمان الصواف
- ٧٧٧ ، ٦٣٨ - الحجاج بن أرطاة
- ٣٧٧ - حجة بن عدي
- ٦٧٤ - أبو حريز (عبد الله بن حسين)
- ٨٩٢ - الحسن بن حي
- ٧٢٥ - الحسن البصري
- ٧٧٧ - الحسن بن سعد الهاشمي
- ٥٠٣ - الحسن بن زياد اللؤلؤي
- ٨٨١ - الحسن بن علي
- ١١٣٥ - الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس
- ٣٢٥ - حسين المعلم

- ٥١٥ - الحسين بن ضميرة
- ٨٢٢ - ابن أبي حسين (عبد الله بن عبد الرحمن)
- ٦٣٨ - حصين الحارثي
- ٧٩٩ - ابن الحضرمي (العلاء بن الحضرمي)
- ٧٦٥ - حفص بن غياث الثقفي
- ٨٥٥ - أبو حفص السلمي
- ٨١٧ ، ٧٦٨ - الحكم بن عتيبة
- ٩٠٦ - حكيم بن سعد الحنفي
- ٨٤٢ - حميد بن أبي حميد الطويل
- ١٠٩٩ ، ٩٨٣ - حميد بن عبد الرحمن الحميري
- ٤٣١ - أبو حميد الساعدي
- ٧٧١ - حماد بن زيد
- ٣١٠ - حماد بن سلمة
- ٣٤٨ - حماد بن سعيد
- ٨٢٩ - حماد البكاء
- ٩٩٧ - حماد بن أبي سليمان
- ٨٢٤ - حمزة بن عمرو الأسلمي
- ٨٦٧ - أبو حمزة (عمران بن أبي عطاء)

- ٦٥٤ - حماد بن أحمد القرطبي
- ٣٧٠ ، ٣٦٧ - أبو حنيفة
- ٦١٠ ، ٤٠٢ - خالد بن الوليد
- ٣٥٧ - خالد بن معدان الكلاعي
- ٨٨٢ ، ٣٢٥ - خالد بن الحارث
- ٦٦٣ - خالد بن عبد الله الصحابي
- ٣٢٥ - خالد بن الحارث الهجيمي
- ٩٢٩ - خالد الحذاء
- ٨٩١ - أبو خالد الأحمر (سليمان بن حبان)
- ٤٠٦ - خديجة (أم المؤمنين)
- ٤٦٩ - الخرباق
- ٨٦٦ - خراش بن مالك الجهضمي
- ٥٢٧ - خزيمة بن ثابت
- ٦٣٣ - خلاص بن عمرو
- ٦٤٢ - خيثمة
- ٦٤٢ - خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي
- ٣٢٦ - داود بن أبي هند
- ٩٢٧ - داود بن الحصين

- ٩٣٩ - داود بن قيس الدباغ
- ٣٢٤ - أبو داود
- ٦٥٤ - الدبري (إسحاق بن إبراهيم)
- ٣٥٧ - أبو الدرداء
- ٧٧٣ - ابن أبي ذئب
- ٦٦٦ ، ٤٣٩ - أبو ذر
- ٥٢٠ - ذو الخويصرة
- ٥٤٠ - رافع بن خديج
- ٧٨٣ - أبو رافع (نفيح بن رافع)
- ٧٥٢ - الربيع بن صبيح
- ٦٧١ - الربيع بنت معوذ
- ٩٠٢ - ربعة الرأي
- ٧٦٣ - رجاء بن حيوة
- ٩٢٢ - أبو رجاء (سلمان مولى أبي قلابة)
- ٤٢٩ - رفاعه بن رافع
- ٧٥٧ ، ٧٢٥ - الزبير
- ٨٦٦ - الزبير بن الخريت
- ٦٣٩ - ابن الزبير

- ٨٦٤ - زر بن حبیش
- ٨١٤ - أبو زرعة بن عمرو بن جریر البجلي
- ٥٠٣ - زفر بن الهذیل
- ٣٦٩ - زکریا بن أبي زائدة
- ٣٥٩ - أبو الزناد (عبد الله بن زکوان)
- ٣٢٧ - الزهري
- ٨٨١ - زياد بن سعد
- ٦٣٩ - زيد بن ثابت
- ٦٣٠ - زيد بن أرقم
- ٥٠٣ - زيد بن حارثة
- ٤٠٥ - زينب (بنت رسول الله)
- ٧٢٣ - السائب بن یزید
- ٦٣٦ - سالم بن عبد الله
- ٨٣١ - سالم بن أبي الجعد
- ٦٣٣ - سعيد بن أبي عروبة
- ٣١٤ - سعيد بن المسيب
- ٣٩٣ - سعيد بن جبير
- ٣٤٩ - سعيد بن منصور

- ٨٦٨ - سعيد بن عفير
- ٩١٨ - سعيد بن أبي معشر
- ٦٦٨ - سعد بن أبي وقاص
- ٤٤١ - أبو سعيد الخدري
- ٦٤٣ - سفيان بن عيينة
- ٣٢٩ - سفيان الثوري
- ٤٠٥ - أبو سفيان (صخر بن حرب)
- ٧٩٠ ، ٦٩٧ - سلمان
- ٣٤٧ - سليمان بن موسى الأموي
- ٩٣٨ - سليمان بن طرخان
- ٩٤٧ - سليمان بن قرم
- ٨٥٧ - سليمان بن يسار
- ٩٤٧ - سليمان بن داود الطيالسي
- ٦٤٩ ، ٥٦٨ - أم سلمة
- ٣٧٣ - أبو سلمة (ابن عبد الرحمن)
- ٤١٦ - سماك بن حرب
- ١١٢٩ - سماك بن الفضل
- ٧٨٨ - سنين أبو جميلة

- ٧٣٠ - سهل بن أبي حثمة
- ٧٩٧ - سويد بن غفلة
- ٨١٢ - سويد بن نصر المروزي
- ٨٠١ - الشافعي
- ٨٩٠ - شبابة (ابن سوار)
- ٨١٧ - شريك بن عبد الله النخعي
- ٧٩١ - شريح (القاضي)
- ٣٢٩ - شعبة بن الحجاج
- ٦٦١ ، ٣٦٩ - الشعبي
- ٨٦٤ - شقيق بن سلمة
- ٨٧٩ - الشموس بنت أبي عامر
- ٥٥١ - شهر بن حوشب
- ٣٤٧ - شيان بن فروخ الأيلي
- ٦٣٢ - ابن أبي شيبة (عبد الله بن محمد)
- ٨٠٩ - صالح بن رومان
- ٨٤٤ ، ٤٠٦ - صفوان بن أمية القرشي
- ٣٩٣ - ضباعة بنت الزبير
- ٩٣٦ - ضرار بن مرة

- ٨٩١ - طارق بن شهاب
- ٥٤٠ - طارق بن عبد الرحمن الأحسي
- ٥١٥ - طاووس بن كيسان
- ٥٢١ - الطحاوي (أحمد بن محمد أبو جعفر)
- ٨١٤ - طلحة بن جبر
- ٦٤٩ - عائذ بن عمر
- ٦٥١ - عائشة بنت طلحة
- ٦٦٣ ، ٦٣٩ - عائشة أم المؤمنين
- ٨١٦ - عامر بن عبد الله بن مسعود
- ٧٢٨ - عاصم بن سفيان الثقفي
- ٨٦٣ - عاصم بن أبي النجود
- ٧٢٤ - عاصم بن ضمرة السلولي
- ٤٠٥ - أبو العاصي بن الربيع
- ٧٩٧ - عباد بن عباد المهلب
- ٨٧١ - عباد بن العوام
- ٦٧٥ - عباس بن أصبغ القرطبي
- ٦٥٤ - عبد الأعلى بن عامر الثعلبي
- ٦٧٦ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي

- ٦٣٦ - عبد الله بن عيسى بن أبي ليل
- ٧٢٥ - عبد الله بن محرر الجزري
- ٩٢٥ ، ٨٦٢ - عبد الله بن عمرو بن العاص
- ٩٤٢ - عبد الله بن جعفر
- ٧٧١ - عبد الله بن يزيد الخطمي
- ٧٦٨ - عبد الله بن المثنى الأنصاري
- ٧٧٧ - عبد الله بن أحمد بن حنبل
- ٨٥٧ - عبد الله بن عتبة بن مسعود
- ٨٥١ - عبد الله بن طاووس
- ٨٤٨ - عبد الله بن محمد بن أبي بكر
- ٤٧٤ - عبد الله بن بديل
- ٨٠٦ - عبد الله بن وهب
- ٨٢٠ - عبد الله بن محمد بن عثمان
- ٦٤٥ - عبد الله بن الربيع
- ٧٧٣ - عبد الله بن دينار
- ٨٩٢ - عبد الله بن مغفل
- ٩٠٦ ، ٦٣٩ - عبد الله بن الزبير
- ٩٠٥ - عبد الله بن خالد بن أسيد

- ٩٠٦ - عبد الله بن مرة
- ٩٣٠ - عبد الله بن سمعان
- ٩١٤ - عبد الله بن بريدة
- ٩١٧ - عبد الله بن عون
- ٩٣٧ - عبد الله بن حنظلة
- ٩٣٧ - عبد الله بن أبي الهذيل
- ٦٣٩ - عبد الله بن عباس
- ٥٦٢ - عبد الله بن عمر
- ٦٠٩ ، ٤٨٣ - عبد الله بن مسعود
- ٧٧١ - عبد الله بن يزيد الخطمي
- ٩٠٤ - عبد الله بن صفوان
- ٦٦٣ - عبد الرحمن بن أذينة
- ٦٦٨ - عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث
- ٧٥٩ - عبد الرحمن بن أبي زيد (ابن البيلماني)
- ٨٣٨ - عبد الرحمن بن دلاف
- ٦٤٠ ، ٦٣٨ - عبد الرحمن بن عوف
- ٦٦٦ - عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة
- ٧٨٢ - عبد الرحمن بن مهدي

- ٧١٣ - عبد الرحمن بن ملجم
- ٨٨١ - عبد الرحمن بن غنم الأشعري
- ٨١٣ - عبد الرحيم بن سليمان الكناني
- ٧٥٥ - عبد الحميد بن عبد العزيز (القاضي)
- ٣٤٤ - عبد الرزاق (ابن همام الصنعاني)
- ٧٢٠ - عبد السلام بن حرب
- ٣٥٦ - عبد العزيز بن جريج
- ٨٣٤ - عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
- ٩٦٢ - عبد العزيز بن أبي سلمة
- ٩٨٧ - عبد الغفار بن داود
- ٨٤١ - عبد الملك بن قدامة
- ٨٣٧ - عبد الملك بن عمير القرشي
- ٨٣١ - عبد الكريم بن مالك الأموي
- ٥١٥ - عبد الكريم بن أبي العوجاء
- ٧٦٨ - عبيد الله بن موسى العبسي
- ٦٤٤ - عبيد الله بن عمر العمري
- ٨٧٨ - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
- ٨٥٨ - عبيدة السلماني

- ٨١٥ - عبيدة (هكذا مهملا)
- ٦٨٤ - أبو عبيدة
- ٦٤٠ ، ٦٣٨ - عثمان بن عفان
- ٩٨٢ - عثمان البتي
- ٨٩٧ - عثمان بن أبي سليمان
- ١٠١٨ - أبو عثمان النهدي
- ٨١٤ - عدي بن ثابت الأنصاري
- ١٠١٥ - عدي بن عدي
- ٦٣٦ - عروة بن الزبير
- ٥٥٥ - عروة ابن أبي الجعد
- ٥٥٥ - عروة البارقي
- ٣٤٨ - عطاء بن أبي رباح
- ٨٩١ - عطاء بن السائب
- ٧٨٣ - عطاء بن أبي ميمونة البصري
- ٨٧٩ - عطاء (الخراساني)
- ٨٥٨ - عقيل بن أبي طالب
- ٧٢٨ - عكرمة بن خالد المخزومي
- ٦٣١ - عكرمة (هكذا مهملا)

- ٧٧١ - عكرمة البربري
- ٧٥٦ - علقمة بن قيس النخعي
- ٦٧٩ - أبو العالية (رفيع بن مهران)
- ٦٣٣ ، ٥٧٤ - علي بن أبي طالب
- ٨٠٢ - علي بن الحسين الهاشمي
- ٨٢١ - علي بن عبد العزيز العبسي
- ٧٦٩ - علي بن هاشم
- ١١٣٥ - علي بن الجعد
- ٦٤٢ ، ٣٤٥ - عمر بن الخطاب
- ٨٩١ - عمر بن جرير
- ٣٤٣ - عمر بن عبد العزيز
- ٩٠٥ - عمر بن عبد الرحمن المديني
- ١١٠٤ - عمر بن عامر السلمي
- ٧٦٠ - عمرو بن شعيب
- ٣١٧ - عمرو بن حزم
- ٦٩٢ - عمرو بن حريث
- ٧٢٢ - عمرو بن دينار الجمحي
- ٨٠٦ - عمرو بن هند

- ٦٥٣ - عمرو بن سلمة الجرمي
- ٨٧٠ - عمرو بن هرم الأزدي
- ٦٧٥ - عمرو بن العاص
- ٥١٥ - آل عمرو
- ٦٤٢ - عمار بن ياسر
- ٤٦٩ - عمران بن الحصين
- ٨٥٦ - عمران بن حدير السدوسي
- ٩٠٦ - عمران بن ظبيان الحنفي
- ٦٤١ - عمارة بن عطية
- ٨٨٠ - عمارة بن ربيعة
- ٨٦٩ - أبو عوانة (يعقوب بن إسحاق)
- ٨٠٦ - عوف بن أبي جميلة
- ٦١٠ - عوف بن مالك
- ٩٨٦ - ابن عياش (أبو بكر)
- ٦٤٣ ، ٧٧٣ - عيسى بن يونس السبيعي
- ٩٥٧ - عيسى بن أبان
- ٣٧٣ - ابن غطيف (روح)
- ٨٩٦ - أبو غسان

- ٦٣٥ - غندر (محمد بن جعفر)
- ٨٢٦ - فاطمة بنت قيس
- ٨٥٨ - فاطمة بنت عتبة بنت ربيعة
- ٨٨٥ - فراس بن يحيى
- ٨٤٩ - فضالة بن عبيد الأنصاري
- ٨٦٨ - الفضل بن المختار
- ٧١٨ - القاسم بن سلام (أبو عبيد)
- ١٥٢ - قاسم بن أصبغ الباني
- ٧٧٣ - القاسم بن عباس
- ٨٤٨ - القاسم بن محمد التيمي
- ٧٦٤ - قيصة بن ذؤيب
- ٩٢١ - قتيبة بن سعيد
- ٦٣٣ - قتادة بن دعامة السدوسي
- ٦٨١ - قتادة المدلجي
- ٦٣٧ - أبو قتادة (الحارث بن ربيعي)
- ٧٨٦ - قرظة بن كعب
- ٨٧٨ - أبو قلابة (عبد الله بن زيد)
- ٨١٦ - قيس بن أبي حازم البجلي

- ٨٦٣ - قيس بن الربيع
- ٧٧٨ - كثير بن هشام الرقي
- ٣٥٢ - أبو كامل (الفضيل بن حسين)
- ٣٩٨ - كعب بن عجرة
- ٨٦٦ - أبو الوليد (لمازة بن زبار)
- ٤٠٩ - ابن لهيعة (عبد الله أبو عبد الرحمن)
- ٧٥٨ - الليث بن أبي سليم
- ٤٢٦ - الليث بن سعد
- ٧٠٤ - ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن الأنصاري)
- ٧٩٢ ، ٧٢٧ - مالك
- ٤٦٠ ، ٤٣٠ - مالك بن الحويرث
- ٨٣٠ - أبو المتوكل الناجي (علي بن داود)
- ٨١٠ - مبشر بن عبيد الحلبي
- ٩٣٢ - أبو مجلز (لاحق بن حميد)
- ٩٦٠ ، ٩٢٠ - مجاهد
- ٧١٩ - مجالد بن سعيد الهمداني
- ٨١١ - محارب بن دثار السدوسي
- ٣٤٧ - محمد بن راشد الخزاعي

- ٣٤٨ - محمد بن إسحاق
- ٣٦٠ - محمد بن الحسن (الشيبياني)
- ٦٣٢ - محمد بن بشر بن الفرافصة
- ٦٧٥ - محمد بن سعيد (هكذا)
- ٦٣٥ - محمد بن بشار العبدي
- ٨٣٦ ، ٨١٦ - محمد بن علي بن الحسين
- ٦٤٣ ، ٦٤١ - محمد بن علي بن يزيد الصائغ
- ٦٤١ - محمد بن خازم أبو معاوية
- ٦٤٦ - محمد بن عبدالسلام الحُثْنِي
- ٩٤٢ - محمد بن عبيد بن حساب
- ٨٢٨ - محمد بن بكر البرساني
- ٩٠١ - محمد بن الحارث المخزومي
- ٨٣٢ - محمد بن جابر الأنصاري
- ٩٠١ - محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة
- ٦٧٥ - محمد بن سعيد بن نبات
- ٦٧٦ - محمد بن المثنى
- ٧١٩ - محمد بن سيرين
- ٩٢٥ ، ٨١٣ - محمد بن فضيل الضبي

- ٦٧٦ - محمد بن قاسم بن محمد
- ٩٩٠ ، ٨٠٤ - محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ
- ٦٧٣ - محمد بن معاوية القرطبي
- ٦٧٣ - محمد بن عبد الأعلى الصنعاني
- ٧٦٧ - محمد بن عجلان
- ٦٧٣ - محمد بن معاوية القرشي
- ٨٥٦ - محمد بن المنهال الضرير
- ٨٥٧ - محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة
- ٨٩٢ - مخارق بن عبد الله
- ٩٧٣ ، ٩٧٨ - مروان بن الحكم
- ١٠٠٣ - المسيب بن حزن
- ٩٣٨ - مسدد بن مسرهد
- ١٠٠٦ - مسلمة بن مخلد
- ٧٥٦ - مسروق بن الأجدع
- ١٠١٦ - أبو مسعود البدرى
- ٩٨٢ - مطرف بن عبد الله بن الشخير
- ٩٧٢ - المطلب بن حنطب
- ٨٦٥ ، ٣٤٥ - معمر بن راشد

- ٩٤٦ - معاذ بن هشام الدستوائي
- ٦٤٧ ، ٤٣٥ - معاذ بن جبل
- ٦١٠ - معاوية بن الحكم
- ٦٤٧ - معاوية
- ٦٧١ - معوذ بن عفراء
- ٦٧٤ - المعتمر بن سليمان التيمي
- ٧١٧ - معاذة العدوية
- ٨٠٨ - أبو معبد (مولى ابن عباس)
- ٣٦٩ - المغيرة بن مقسم الضبي
- ٤٢٤ - المغيرة بن شعبة
- ٧٦٨ - مقسم بن بجرة
- ٣٣٦ - مكحول الدمشقي
- ٤٦٣ - ابن أم مكتوم (واسمه عبد الله)
- ٣٥٦ - ابن أبي مليكة (عبد الله بن عبيد الله)
- ٦٦٧ - منصور بن المعتمر
- ٩١٨ - المنذر بن مالك البصري
- ٨١٧ - منذر بن يعلى الثوري
- ٨٩٧ - أبو المهلب (البصري)

- ٨٦٤ - أبو موسى (الأشعري) موسى بن عبيدة
- ٣٢٦ - موسى بن إسماعيل التميمي المنقري
- ٩٣٩ - موسى بن يسار الأردني
- ٧٥٩ - نافع بن جبير بن مضعف
- ٧٧٩ - ميمون بن مهران
- ٨٨٢ - أبو ميمونة (سلمى)
- ٦٣١ - نافع (أبو عبد الله العدوي)
- ٩٦١ ، ٨٠٥ - نافع (مولى ابن عمر)
- ٨٤٤ - نافع بن عبد الحارث الخزاعي
- ٣٤٥ - ابن أبي نجيح (عبد الله المكّي)
- ٨٥٦ - التزال بن عمار
- ٦٦٣ - أبو نصر (مجهول)
- ٣٤٩ - هشيم بن بشير الواسطي
- ٦٤٠ - هشام بن عروة
- ٤٦٨ ، ٣٦٠ - أبو هريرة
- ٨٢١ - همام بن يحيى الأزدي
- ٨٨٢ - هلال بن أسامة
- ٤٠٦ - هند بنت عتبة

- ٧١٦ - وكيع
- ٩٨١ - وهب بن منبه
- ٨١٥ - ابن وهب (عبد الله)
- ٣١٠ - وهيب بن خالد
- ١٠١٦ - يحيى بن آدم
- ٨٩١ - يحيى بن الحصين
- ٩٠٢ - يحيى بن أبي كثير
- ٩١٥ - يحيى بن يعمر
- ٨٨٧ - يحيى بن سعيد الأنصاري
- ٦٤٦ - يحيى بن سعيد القطان
- ٦٤٦ - يحيى بن سعيد التيمي
- ٨١٣ - يحيى بن اليمان العجلي
- ٨٣٦ - يحيى بن زكريا بن أبي زائدة
- ٨٦٦ - يحيى بن عبيدة
- ٩٨٨ - يزيد بن أبي حبيب
- ٣٩١ - يزيد بن زريع
- ٣٤٣ - يزيد بن محمد
- ٦٣٧ - يزيد بن هارون

- ٨٠٧ - يزيد بن عياض بن جعدبة
- ٧١٧ - يزيد الرشك
- ٨٤٣ - أبو يزيد المدني
- ٧٥٨ - يسار (أبو نجيع الثقفي)
- ٩١٧ - يعقوب بن مجاهد القرشي
- ٨٦٩ ، ٣٦١ - يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف)
- ٣٥٧ - يعيش بن الوليد
- ٧٢٢ - يعلى بن أمية
- ٨٢٧ - يعلى بن حكيم الثقفي
- ٨٥٥ - يوسف بن عبد البر
- ٩٩٦ - يوسف بن الحكم
- ٦٥١ - يوسف بن ماهك الفارسي
- ٨٨٠ - يونس بن عبد الله الجرمي
- ٦٤٥ - يونس بن عبدالله بن مغيث
- ١٠١٦ - يونس بن عبيد .

٩ - فهرس الكتب الواردة
في الكتاب

١٢٢ ، ٢٩١ ،

٣٧٥

- الإيصال

٦٨١

- اختلاف العلماء

٥٢١

- شرح مختصر الطحاوي

١٠ - فهرس الأيام والغزوات

- بدر ٤٠٣ ، ٦١٠
- الحديبية ٤٠٦ ، ٤٠٧
- حنين ٤٠٣ ، ٦١٠
- خيبر ٦٢١
- الفتح (فتح مكة) ٤٠٣
- مؤتة ٤٠٢ ، ٥٣٠ ، ٦١٠

١١ - فهرس المواضع والبلدان

٦٩٩	- البصرة
٩٥٣	- الجحفة
٦٠٩	- الحبشة
٩٥٣	- ذو الحليفة
٩٥٤	- ذات عرق
٧٢١	- الشام
٦٢١	- فدك
٩٥٣	- قرن المنازل
٦٢٠	- قرية بني مالك بن النجار
٧٧٦	- الكوفة
٤٨٧ ، ٤٠٦	- مكة المكرمة
٥٤٧	- المدينة
٧٧٦	- المدائن
٩٢١	- اليمن
٩٥٤	- يلملم

١٢ - فهرس الفرق والمذاهب
والطوائف

٤٤٨	- الإباضية
٦٢٦	- الدهرية
٦٢٥	- الديسانية
٣٦٠	- الشافعية
١٥٤	- المالكيون
٦٢٥	- المنانية
٦٢٥	- النصارى
٦٢٥	- اليهود

١٣ - فهرس ما تكلم عليه ابن
حزم من حديث وأثر

- ٧٣٠ - إضعاف الصدقة على بني تغلب . (لا خير فيها)
- ٥٦٠ - إيقاف الأرض المفتحة (لم تصح)
- ٨٢٦ - إيجاب النفقة والسكنى للمبتوتة (لا تصح)
- ٨٧١ - آثار عن عمر وابن مسعود وزيد في الموضحة (لم تصح)
- ٤٣٩ - اجلس فقد أذيت وآتيت (لا يصح)
- ٥٣٧ - أد الأمانة إلى من ائتمنك (لا تصح)
- ٤٤٩ - إذا قعد الإمام قبل أن يسلم (خبر ساقط)
- ٤٩٧ - إذا جلس بين يديك خصمان (خبر ساقط)
- ٥٠٠ - إذا اختلف المتبايعان (خبر لا يصح)
- ٥٣٦ ، ٤١٣ - أمر الشاة المأخوذة بغير إذن صاحبها (لا يصح)
- ٤٥٠ - أن الناس كانوا إذا جاؤوا ووجدوا النبي يصلي (لا يصح)
- ٤١٥ - أن طعام الكفارة إن كان خبزاً (لا يصح)
- ٤٥٦ - إنما تغسل ثوبك من البول (خبر ساقط)
- ٥١٣ - أنه أقاد يهوديا من مسلم من لظمة (خبر سوء موضوع مكذوب)
- ٤٩٦ - أنه له السدس (خبر مكذوب)
- ٤٧٧ - تحرز المرأة ميراث عتيقها (خبر ساقط)

- ٧٢٧ - تعتد عليهم بالسخلة (عمر) (لم يصح)
- ٦٥٧ - حمل سرير الميت (لم يصح)
- ٧٥٢ - خبر جعل عمر على العاقلة الدية (رواية لا يساوي من اعتمد عليها بكرة)
- ٤٠٧ - خبر أبي سفيان وصفوان في النكاح (لا يستندان)
- ٧٧٥ - خبر إيجاب الأضحية (أثر فاسد)
- ٣٧٥ - خبر علي في نصاب الزكاة (موقوف عليه)
- ٤٧٢ - خبر غسل فاطمة لنفسها قبل وفاتها (لا يصح)
- ٨٨٣ - الدية عشرة آلاف درهم (لا تصح)
- ٨٩٠ - الدية تكون في ثلاث سنين (لا تصح)
- ٤١٧ - ذهب حقه (لا يصح)
- ٥٢٢ - الاستنشاق والمضمضة للجنب ثلاثا (خبر ساقط)
- ٥٢٣ - فليستنجد بثلاثة أعواد (خبر ساقط)
- ٣٢٢ - في تبديع العتاق (رواية ساقطة)
- ٩٨٠ - في التحريم (لا يصح)
- ٦٦٤ - القارن يطوف طوافين (لا خير في هذه الرواية)
- ٦٧٢ - عدة المختلة حيضة (لم تصح)
- ٥١١ - كل شيء خطأ إلا السيف (خبر ساقط)
- ٥٠٥ - كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه (لا يصح)

- كل طعام أو شراب وقعت فيه دابة (مكذوب) ٥٧٥ ، ١١١٠
- لا قود إلا بحديدة (لا يصح) ٥١٢
- لا بأس إذا كان بسعر يومكما (خبر ساقط) ٤١٦
- لا بأس بصوف الميتة وشعرها وقرونها (خبر مكذوب) ٥٢١
- لا قطع في ثمر ولا في كنز (لا يصح) ٥٣٧
- لا تقطع الأيدي في السفر (خبر فاسد) ٤٠٨
- لا صداق أقل من عشرة دراهم (عن علي) (من طريق مكذوبة موضوعة) ٦٥٣
- لا ينكح العبد الا اثنتين (منقطعة) ٨٠٢
- لا تغليظ على أهل القرى (ساقطة) ٧٦٠
- لا تبيعوا الخمر (ساقطة) ٦٨٨
- لا لعان بين زوجين (ساقطة) ٣٣٠ ، ٨٦٢
- لم يقض رسول الله في مادون الموضحة (لا خير فيها) ٣٣٩ ، ٨٩٨
- ليس للمرء إلا ما طابت له به نفس إمامه (خبر فاسد) ٥٤٢
- للحررة ليلتان (لا يصح) ٣٣٠ ، ٨٥٩
- متاع الرجال للرجال (خبر فاسد) ٥٠١
- من حفر بئرا (ساقطة) ٩١٦
- المطلقة تراث مادامت في العدة (لا يصح) ٦٣٩
- المحال يرجع عن المحيل (روايتان باطلتان) ٨٢٢

- ٤٥١ - من لم يوتر فليس منا (لا يصح)
- ٤٧٩ - من أسلم على يد رجل فهو أحق بمحياءه (لا يصح)
- ٧٤٢ - من ترك أو نسي شيئاً من نسكه فليهرق دماً (لا يصح)
- ٥٢٨ - من فاء أو قلّس أو رعى (ساقط)
- ٣٨٢ - واقتضوا (زيادة موضوعة)
- ٤١٢ - ومن يأكل الضبع ؟ (خبر فاسد)
- ٦١٦ ، ٤٨٧ - الوضوء بالنيذ (ساقط)
- ٣٤٤ - الوضوء من كل دم سائل (منقطع فاحش)
- ٣٥٥ - الوضوء من القيء (ساقط)
- ٦١٦ ، ٤٥٣ - الوضوء من القهقهة (فاسد)

* * * *

١٤ - فهرس آراء ابن حزم في
مسائل أصولية

- الحاظر أولى من المبيح - ٣٤٣ ، ٣٤٢
- رأي ابن حزم في المرسل - ٣٥٢
- رأي ابن حزم في شرع من قبلنا - ٥٣١
- رأي ابن حزم في خلاف الصحابة وأقوالهم - ٦٧٩
- رأي ابن حزم في القياس - ١٠٩٨

* * * *

١٥ - فهرس الرواة الذين تكلم
فيهم ابن حزم

- ٧٢٨ - أيوب بن جابر ... كذاب
- ٧٢٨ - بشر بن عاصم ... مجهول
- ٣٤٣ - بقية بن الوليد ... ضعيف
- ٨٢٢ ، ٦٣٣ - خلاص بن عمرو ... ثقة
- ٤٧٤ - عبد الله بن بديل ... مجهول
- ٧٢٥ - عبد الله بن محرر ... لا خير فيه
- ٦٦٣ - عبد الرحمن بن أذينة ... لا يدري أحد من هو في الناس
- ٧٢٨ - عكرمة بن خالد ... ضعيف
- ١١٠٤ - عمر بن عامر ... ضعيف
- ١١١١ - علي بن زيد التيمي ... ضعيف
- ١١٣٥ - علي بن أحمد المقدسي ... مجهول
- ٥١٥ - ابن أبي العوجاء ... مجهول
- ٨١٠ - مبشر بن عبيد الحلبي ... الكذاب الواضع عمدا للأحاديث
- ١١٣٥ - المروزي ... مجهول
- ٦٦٣ - أبو نصر ... لا يدري أحد من هو في الناس
- ٣٤٣ - يزيد بن محمد ... ضعيف

١٦ - فهرس الفوائد اللغوية عن
ابن حزم

- ٤٢٩ - الإسبال : هو جر ذيل الثوب
- ٥٦٧ - الإمضاء : هو الاعطاء نفسه
- ٤٢٧ - الفاء في اللغة للتعقيب بلا مهلة

* * * *

**١٧ - فهرس مصادر ومراجع
الدراسة والتحقيق**

*** القرآن الكريم .**

- ١- الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري . د . عبد المجيد محمود عبد المجيد ١٣٩٩ هـ مصر .
- ٢- الآثار . لأبي يوسف القاضي دار الكتب العلمية ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني .
- ٣- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي (محمد بن أحمد) ليدن ١٩٠٢ م .
- ٤- الإحاطة في أخبار غرناطة لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق عبد الله عنان ، القاهرة ١٩٧٧ م الناشر : مكتبة الخانجي القاهرة .
- ٥- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، رَاجَعُهُ : محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى بلا تاريخ .
- ٦- أحكام القرآن لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ١٤١٢ هـ .
- ٧- أحكام القرآن للكيهراسي دار الكتب العلمية ١٩٨٥ م .
- ٨- إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ، تحقيق د .. عبدالله محمد الجبوري مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ..
- ٩- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ لابن الخراط الإشبيلي ، تحقيق : حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد - الرياض ١٤١٦ هـ .
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم . دار الآفاق الجديدة ١٩٦٣ م بتحقيق أحمد محمد شاكر ، ودار الكتب العلمية بيروت لبنان بلا تاريخ .
- ١١- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي . المكتب الإسلامي ١٤٠٢ هـ ..
- ١٢- أخبار أبي حنيفة وأصحابه للقاضي أبي عبد الله حسين بن علي الصيمري ، طبعة مصورة

- عن طبعة وزارة المعارف بالهند . دار الكتاب العربي لبنان الطبعة الثانية ١٩٧٦ م .
- ١٣- إخبار العلماء بأخبار الحكماء جمال الدين القفطي دار الآثار للطباعة بيروت . بلا تاريخ .
- ١٤- الأخلاق والسير لابن حزم اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ١٩٦١ م .
- ١٥- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية ونقده الفلسفة اليونانية مع تحقيق العواصم من القواصم .
د . عمار طالبي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٣٩٤ هـ .
- ١٦- إرشاد الفحول للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ١٧- الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للقزويني ، تحقيق : محمد سعيد بن عمر لإدريس
الرياض ١٩٨٩ م
- ١٨- إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل للألباني ، المكتب الإسلامي . بيروت .
- ١٩- أزهار الرياض في أخبار عياض شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ ، صندوق إحياء
التراث الإسلامي . المغرب والإمارات بلا تاريخ .
- ٢٠- الإسلام في إسبانيا لطفي عبد البديع ، نشر مكتبة النهضة المصرية . الطبعة الثانية سنة
١٩٦٩ م .
- ٢١- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (عز الدين) دار الفكر ، بلا تاريخ .
- ٢٢- الاستيعاب في معرفة الصحابة لابن عبد البر ، تحقيق : البجاوي بيروت ١٩٩٢ م .
- ٢٣- أصول السرخسي لأبي بكر محمد السرخسي حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني ١٣٧٢ هـ .
- ٢٤- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر ، دار إحياء التراث العربي بيروت وأيضا : دار
الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- ٢٥- الأعلام لخير الدين الزركلي . الطبعة الثانية .
- ٢٦- أعلام النساء عمر رضا كحالة . الطبعة الثانية . المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٧٨ هـ .
- ٢٧- أعمال الأعلام لسان الدين ابن الخطيب تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد الكتّاني ، دار
الكتاب ، الدار البيضاء ١٩٦١ م .

- ٢٨- الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر الحازمي . مطبعة الأندلس حمص ١٣٨٦ م .
- ٢٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ، تحقيق وتعليق عصام الدين الصبابطي ، دار الحديث ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ مصر .
- ٣٠- الإعلان بالتويخ لمن ذم التاريخ لشمس الدين السخاوي ، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٣١- الأم للشافعي ، أشرف على طبعة وياشر تصحيحه محمد زهري النجار دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- ٣٢- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام شرحه عبد الأمير علي مهنا . دار الحداثة ، بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .
- ٣٣- أندلسيات د . عبد الرحمن الحجيبي ، المجموعة الأولى والثانية . دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ . .
- ٣٤- إنباه الرواة على أنباء الثحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ١٩٥٠ م .
- ٣٥- الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ، نسخة مصورة بدار الكتب العلمية بيروت بلا تاريخ . وطبعة مكتبة القدسي مصر ١٣٥٠ هـ . .
- ٣٦- الأنساب : لعبد الكريم بن محمد من منصور السمعاني ، تعليق : عبد الله عمر البارودي . الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ١٤٠٨ هـ .
- ٣٧- الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف لأبي بكر محمد بن المنذر ، تحقيق : د . أبوحماد صغير أحمد بن محمد حنيف الطبعة الأولى سنة ١٩٠٢ م دار طيبة السعودية .
- ٣٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني . الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- ٣٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

- ٤٠- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، حققه جماعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الخامسة ١٤٠٩ هـ .
- ٤١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .
- ٤٢- البدر المنير لابن الملقن (خلاصة البدر المنير) تحقيق : حمدي السلفي الرياض ١٤١٠ هـ .
- ٤٣- البرهان في أصول الفقه للجويني ، دار الأنصار القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ تحقيق : د . عبد العظيم الديب .
- ٤٤- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م وأيضاً : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- ٤٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر . الطبعة الأولى ١٩٦٤ م .
- ٤٦- بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي ، تحقيق الدكتور : الحسين آيت سعيد ، دار طيبة الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ السعودية .
- ٤٧- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، لابن عذاري المراكشي ، المكتبة الأندلسية تحقيق : ح . س كولان ليفي برونفسال ، نشر دار الثقافة ، بيروت - لبنان .
- ٤٨- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة دار الجيل بيروت ١٣٩٣ هـ . تصحيح : محمد زهري النجار .
- ٤٩- تاريخ أبي زرعة الدمشقي للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري تحقيق : شكر الدين نعمة الله القوجاني نشر مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٠ م .
- ٥٠- تاريخ يحيى بن معين ، تحقيق : د . أحمد محمد نور سيف ، نشر جامعة الملك عبد العزيز الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- ٥١- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم ، لابن شاهين ، تحقيق : د . عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٥٢- تاريخ الثقات للعجلي ، تحقيق : د . عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٥٣- تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق : عمر عبد السلام التدمري ، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٥٤- تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، دمشق ١٣٩٧ هـ .

٥٥- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي دار الكتاب العربي بيروت ، مصورة عن الطبعة الأولى .

٥٦- تاريخ ابن خلدون (العبر) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ١٣٩١ هـ .

٥٧- تاريخ علماء الأندلس (تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس) ابن الفرضي تحقيق : د . روحية عبد الرحمن السويفي ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٥٨- تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) لأبي الحسن بن عبد الله ابن الحسن النباهي المالقي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت بلا تاريخ .

٥٩- التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، الطبعة المصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية الطبعة الثانية سنة ١٩٦٣ م .

٦٠- تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين) د . إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨١ م .

٦١- تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة) د . إحسان عباس ، الطبعة الثانية دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦٩ م .

٦٢- تاريخ التشريع محمد الحضرري دار إحياء الكتب الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

٦٣- تاريخ الفكر الأندلسي ، أنخل جنثالث بالنشيا ، نقله إلى العربية : د . حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية بلا تاريخ .

٦٤- تاريخ المذاهب الفقهية محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي بلا تاريخ .

٦٥- تاج التراجع لقاسم بن قطلوبغا تحقيق : محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم ، دمشق ،

الطبعة الأولى ١٤١٣هـ

- ٦٦- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية بلا تاريخ .
- ٦٧- تجريد أسماء الصحابة للحافظ شمس الدين الذهبي ، نسخة مصورة بدار المعرفة بيروت بلا تاريخ .
- ٦٨- تحفة الفقهاء علاء الدين السمرقندي دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- ٦٩- التحقيق في أحاديث الخلاف ابن الجوزي تحقيق : مسعد عبد الحميد السعدني ومحمد فارس ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- ٧٠- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ، دار الفكر بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف بلا تاريخ .
- ٧١- تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي ، دار إحياء التراث العربي ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية .
- ٧٢- ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض ، نشر وزارة الأوقاف ، مطبعة فضالة المحمدية المغرب .
- ٧٣- تراجم إسلامية محمد عبد الله عنان ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي .
- ٧٤- التعليق المغني على سنن الدارقطني بهامش سنن الدارقطني تأليف محمد شمس الحق العظيم آبادي ١٣٨٦هـ . دار المحاسن - القاهرة .
- ٧٥- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ، قدم له : محمد عوامة ، دار الرشيد سوريا . ١ للطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . والطبعة الرابعة ١٤١٢هـ .
- ٧٦- التقريب لحد المنطق لابن حزم ضمن رسائل ابن حزم ، تحقيق : د . إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الثانية ١٩٨٧م .
- ٧٧- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر ، مكتبة الكليات

الأزهرية ١٣٩٩ هـ .

٧٨- التلخيص لوجوه التخليص لابن حزم (ضمن رسائل ابن حزم) تحقيق : د . إحسان عباس المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الثانية ١٩٨٧ م .

٧٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ ابن عبد البر ، طبعة وزارة الأوقاف المغربية ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ١٤١١ هـ .

٨٠- تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام النووي . الطبعة المنيرية وعنها صورته دار الكتب العلمية بيروت بلا تاريخ .

٨١- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ، الطبعة المصورة عن الهندية سنة ١٣٢٥ هـ .

٨٢- الثقات لابن حبان ، طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣ هـ .

٨٣- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، دار الفكر بلا تاريخ .

٨٤- جامع المسانيد للإمام أبي المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي دار الكتب العلمية بيروت .

٨٥- جامع التحصيل للحافظ العلائي ، دار المعرفة بغداد - العراق .

٨٦- جامع البيان (تفسير الطبري) دار الفكر ١٩٧٨ م .

٨٧- الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، عني به : أبو الوفاء الأفغاني دار إحياء التراث العربي ، بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .

٨٨- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس ، أحمد بن القاضي المكتاسي ، دار المنصور للطباعة - الرباط ١٩٧٤ م .

٨٩- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، محمد بن أبي نصر الحميدي ، طبعة الدار المصرية للتأليف ١٩٦٦ م وأيضاً : تحقيق الدكتورة روية عبد الرحمن السويدي ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٩٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، مصورة عن الطبعة الأولى الهندية ١٣٧١ هـ .

٩١- جمع الجوامع بشرح المحلي للتاج السبكي ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٢ هـ .

- ٩٢- الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ .
- ٩٣- جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف سنة ١٩٦٢ م .
- ٩٤- جوامع السيرة لابن حزم ، دار الكتب العلمية بلا تاريخ .
- ٩٥- الجواهر وصفاتها ليحيى بن ماسويه (٢٤٣هـ) تحقيق : عماد عبد السلام رؤوف مصر ١٩٧٧ م .
- ٩٦- حجة الوداع لابن حزم ، تحقيق : الأستاذ محمود حقي سنة ١٦٥٢م ، دمشق .
- ٩٧- الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني الهند ١٣٨٥هـ بعناية أبي الوفاء الأفغاني .
- ٩٨- ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري ، د . عبد الحليم عويس ، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ .
- ٩٩- ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان ، د . محمود علي حماية ، دار المعارف - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- ١٠٠- ابن حزم ورسائله المفاضلة بين الصحابة ابن حزم ، تحقيق : سعيد الأفغاني بيروت سنة ١٩٤٠ م .
- ١٠١- ابن حزم حياته وعصره وآراؤه وفقهه ، محمد أبو زهرة دار الفكر العربي بلا تاريخ .
- ١٠٢- ابن حزم صورة أندلسية ، د . طه الحاجري ، القاهرة بلا تاريخ .
- ١٠٣- ابن حزم رائد الفكر الأندلسي عبد اللطيف شرارة ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت بلا تاريخ .
- ١٠٤- ابن حزم وموقفه من الإلهيات (عرض ونقد) د . أحمد بن ناصر الحمد ، مركز البحث العلمي مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

- ١٠٥- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي ، علق عليه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة ١ / ١٤١٨ هـ .
- ١٠٦- الحلة السيرة لابن الأبار ، تحقيق : د . حسين مؤنس . الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣ م . الشركة العربية للطباعة والنشر .
- ١٠٧- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ، تحقيق : د . ياسين أحمد إبراهيم دار دكة ، دار الباز مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .
- ١٠٨- الخراج لأبي يوسف ، تحقيق : محمود الباجي ، تونس ١٩٨٤ م .
- ١٠٩- الخراج ليحيى بن آدم دار المعرفة بيروت دون تاريخ .
- ١١٠- الخلافات للإمام البيهقي ، طبع السعودية تحقيق : مشهور حسن سلمان .
- ١١١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمجبي ، دار صادر بيروت دون تاريخ .
- ١١٢- الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان لشهاب الدين ابن حجر الهيتمي الطبعة المصرية ، تحقيق : الشيخ خليل الميس وأيضاً الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ لدار الكتب العلمية بيروت .
- ١١٣- الدر المنثور للسيوطي ، بيروت دار الفكر بلا تاريخ .
- ١١٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة الحافظ ابن حجر ضبطه وصححه الشيخ عبد الوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ١١٥- دراسات عن ابن حزم ، د . الطاهر محمد مكّي ، مكتبة وهبة الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
- ١١٦- دراسة تاريخية للفقهاء وأصوله ، والاتجاهات التي ظهرت فيه د . مصطفى سعيد الحن ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ١٩٨٤ م .
- ١١٧- الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، الحافظ ابن حجر دار المعرفة بيروت لبنان بلا تاريخ .
- ١١٨- دول الطوائف ، محمد عبد الله عنان ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٦٠م القاهرة .

- ١١٩- الدولة العامرية محمد عبد الله عنان ، طبعة مصر سنة ١٩٥٨م الطبعة الأولى .
- ١٢٠- دولة الإسلام في الأندلس محمد عبد الله عنان الطبعة الرابعة مكتبة الخانجي ١٣٨٩هـ .
- ١٢١- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب للقاضي إبراهيم بن فرحون ، تحقيق : مأمون بن محي الدين الجنان ، دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الاولى ١٤١٧هـ .
- ١٢٢- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن بن بسام الشنتمري (٥٤٢هـ) تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ١٣٩٩هـ .
- ١٢٣- رد المختار على الدر المختار ابن عابدين ، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان .
- ١٢٤- رسائل ابن حزم الاندلسي ، تحقيق : د . إحسان عباس المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الثانية ١٩٨٧هـ .
- ١٢٥- رسائل ابن حزم الاندلسي في فضل الاندلس لابن حزم ، تحقيق : د . إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م .
- ١٢٦- رسالة الشقندي في فضل الأندلس ، نشر وتقديم : د . صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ١٣٨٧هـ .
- ١٢٧- رسالتان سئل فيهما سؤال تعنيف ، لابن حزم ، تحقيق : د . إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٧هـ .
- ١٢٨- الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة لابن حزم ، تحقيق محمد صغير حسن المعصومي الهندي ، نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٨٨م .
- ١٢٩- الروض المعطار في خبر الأقطار عبد المنعم الحميري ، تحقيق : د . إحسان عباس بيروت ١٩٧٥م .
- ١٣٠- زهر الرى على المجتبى للسيوطي مطبوع بهامش سنن النسائي الصغرى ، دار الفكر بيروت دون تاريخ .
- ١٣١- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام محمد بن إسماعيل الكحلاني

الصنعاني ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ .

١٣٢- سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث) دار الحديث القاهرة دون تاريخ .

١٣٣- السنن الكبرى للبيهقي (أحمد بن الحسين بن علي) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ وأيضاً : دار الفكر ، وأيضاً دار المعرفة .

١٣٤- السنن الصغرى للبيهقي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ١٤١٨ هـ .

١٣٥- سنن الترمذي بشرح المباركفوري مع تحفة الأحوزي ، دار الفكر دون تاريخ .

١٣٦- سنن الدارقطني (علي بن عمر) دار المحاسن للطباعة القاهرة بلا تاريخ .

١٣٧- سنن الدارمي (عبد الله بن عبد الرحمن) تحقيق : د . مصطفى ديب البغا ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

١٣٨- سنن ابن ماجه (محمد بن يزيد) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، القاهرة ١٤١٤ هـ .

١٣٩- سنن النسائي الصغرى ، دار الفكر بيروت بلا تاريخ .

١٤٠- سنن النسائي الكبرى ، تحقيق : د . عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١٤١- سنن سعيد بن منصور ، تحقيق : الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١٤٢- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، للدكتور : مصطفى السباعي ، المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ .

١٤٣- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسومي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثامنة ١٤١٢ هـ .

١٤٤- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد مخلوف ، دار الفكر بلا تاريخ .

١٤٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، دار ابن كثير الطبعة الأولى

- ١٤١٠هـ وأيضاً : دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ١٤٦- شرح التبصرة والتذكرة للزين العراقي ، دار الكتب العلمية بيروت دون تاريخ .
- ١٤٧- شرح تنقيح الفصول للقرافي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، الكليات الأزهرية الطبعة الأولى ١٩٧٣ م .
- ١٤٨- شرح الزرقاني على الموطأ دار المعرفة بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ١٤٩- شرح فتح القدير لابن الهمام ، دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٥٠- شرح مسلم للإمام النووي ، دار الفكر بلا تاريخ .
- ١٥١- شرح معاني الآثار للطحاوي ، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ١٥٢- صحيح الإمام البخاري مع فتح الباري دار الفكر بلا تاريخ .
- ١٥٣- صحيح مسلم (مع شرح النووي) دار الفكر بلا تاريخ .
- ١٥٤- صحيح ابن خزيمة تحقيق : د . محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي ١٣٩٥ هـ .
- ١٥٥- صحيح الجامع الصغير للشيخ الألباني ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ المكتب الإسلامي .
- ١٥٦- الصلة لابن بشكوال (خلف بن عبد الله) الدار المصرية للتأليف ١٩٦٠م وأيضاً : مكتبة الخانجي الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ وأيضاً : طبعة ١٩٥٥م للسيد عزت العطار الحسيني .
- ١٥٧- الضعفاء للإمام النسائي بتحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة بيروت ١٤٠٦ هـ
- ١٥٨- الضعفاء للإمام الدارقطني ، تحقيق : صبحي السامرائي ، مؤسسة الرسالة .
- ١٥٩- الضعفاء الصغير للإمام البخاري تحقيق : بوران الضناوي ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ١٦٠- الضعفاء الكبير للإمام العجلي ، تحقيق : د . عبد المعطي القلعجي ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ١٦١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للإمام شمس الدين السخاوي ، منشورات دار مكتبة

الحياة بيروت .

١٦٢- طبقات الأطباء (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) لابن أبي أصيبعة ، تحقيق : د . نزار رضا ، منشورات دار مكتبة الحياة ١٩٥٦ م .

١٦٣- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق : د . إحسان عباس ، دار الرائد ١٩٧٠ م ، وأيضا : دار القلم بيروت بلا تاريخ .

١٦٤- طبقات الأئم للقاضي صاعد بن أحمد الأندلسي (٤٦٢هـ) تحقيق : حياة العيد بوعلوان دار الطليعة بيروت ١٩٨٥ م الطبعة الأولى .

١٦٥- طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي الصالح (٧٤٤هـ) تحقيق : إبراهيم الزريق ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٩هـ الطبعة الأولى .

١٦٦- طبقات الحفاظ للجلال السيوطي ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ وأيضا : تحقيق علي محمد عمر مكتبة وهبة القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ .

١٦٧- طبقات خليفة ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، مطبعة العاني بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ م .

١٦٨- طبقات ابن سعد (محمد بن سعد) دار صادر بيروت .

١٦٩- طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ، دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية بلا تاريخ .

١٧٠- طوق الحمامة في الألفة والألاف لابن حزم (ضمن رسائل بن حزم) تحقيق : د . إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م وأيضا : المكتبة التجارية الكبرى مصر .

١٧١- عارضة الأحوذني لابن العربي المعافري المصرية ١٣٥٠هـ .

١٧٢- العبر في خبر من غبر للإمام الذهبي ، حققه : أبو هاجر محمد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية بيروت بلا تاريخ .

١٧٣- العلل لابن أبي حاتم ، دار المعرفة ١٤٠٥هـ .

- ١٧٤- العناية شرح الهداية مطبوع بهامش الهداية .
- ١٧٥- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، طبعة مصورة عن طبعة مكتبة الخانجي مصر ١٩٣٣ م .
- ١٧٦- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ) مصورة عن الطبعة الهندية ١٣٩٦هـ
- ١٧٧- الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى المالكية لجماعة من العلماء الحنفية ، إحياء التراث العربي بيروت ١٤٠٠هـ الطبعة الثالثة .
- ١٧٨- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .
- ١٧٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ، دار الفكر للطباعة والنشر دون تاريخ .
- ١٨٠- فتح القدير الكمال بن همام (محمد بن عبد الواحد) المطبعة الأميرية ١٣١٨هـ .
- ١٨١- الفتوحات المكية ابن عربي الحاتمي ، دار الفكر دون تاريخ .
- ١٨٢- الفصل في الملل والنحل لابن حزم ، تحقيق : محمد إبراهيم نصر ، و د . عبد الرحمن عميرة ، شركة عكاظ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- ١٨٣- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
- ١٨٤- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١/١٤١٦هـ .
- ١٨٥- فهرست مكتبة تشسترتي .

Ahandlist of Arabic Manuscripts.by: Arthur J.
ARBERRY. Dublin1956.

- ١٨٦- فهرست ابن خير (محمد بن خير الإشيلي) الخانجي القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٨٧- الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ، دار المعرفة بيروت دون تاريخ .

- ١٨٨- فوات الوفيات محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق : د . إحسان عباس دار صادر بيروت .
- ١٨٩- فيض التقدير شرح الجامع الصغير عبد الرؤوف المناوي ، دار الفكر دون تاريخ .
- ١٩٠- القاموس المحيط مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ .
- ١٩١- القدر المعلن في إكمال المحلى لابن خليل ، نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الرابع الجزء الأول ، ماي سنة ١٩٥٨ م . بعناية محمد إبراهيم الكتاني .
- ١٩٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، للإمام الذهبي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ . وطبعة شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- ١٩٣- الكامل في الضعفاء لابن عدي (عبدالله بن عدي) ، تحقيق : سهيل زكار ، دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة .
- ١٩٤- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي عبد العزيز البخاري ، استانبول ١٣٠٨ هـ .
- ١٩٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة ، دار الفكر بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ١٩٦- اللباب في شرح الكتاب عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني ، دار الكتاب العربي ، بيروت دون تاريخ .
- ١٩٧- لسان العرب لأبي الفضل عماد الدين محمد بن مكرم بن منظور دار صادر دون تاريخ .
- ١٩٨- لسان الميزان للحافظ ابن حجر ، دار الفكر بيروت المصورة عن الهندية .
- ١٩٩- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السعدي الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ دار البشائر الإسلامية بيروت - لبنان .
- ٢٠٠- المبسوط شمس الدين السرخسي (أبو بكر محمد بن أحمد) (٤٨٣ هـ) دار الدعوة مؤسسة استانبول - تركيا ١٤٠٣ هـ .
- ٢٠١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ،

- دار الوعي ، حلب الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
- ٢٠٢- المجموع شرح المذهب للإمام النووي ، دار الفكر بيروت ، دون تاريخ .
- ٢٠٣- المجلد في اللغة لابن فارس ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ١٩٧٤ م .
- ٢٠٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لابن حجر الهيتمي ، دار الكتب العلمية ١٤٠٨ هـ .
- ٢٠٥- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر ، تحقيق : محمد شكور امير المباديني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- ٢٠٦- المحلى لابن حزم دار الجيل بيروت ، ودار الآفاق الجديدة ، بيروت ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي .
- ٢٠٧- المحصول في أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق : د . طه جابر العلواني جامعة محمد بن سعود الإسلامية - الرياض .
- ٢٠٨- مختار الصحاح للرازي (محمد بن أبي بكر) المكتبة التجارية ، مصر ، الطبعة الثالثة .
- ٢٠٩- مختار المنتهى لابن الحاجب مع شرح العضد وحاشية التفتازاني ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ .
- ٢١٠- مختصر الطحاوي (أحمد بن محمد الحنفي) تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني ، دار إحياء العلوم بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- ٢١١- المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب ، د . أحمد بكير محمود ؛ دار ابن قتيبة ، بيروت ١٤١١ هـ .
- ٢١٢- المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون بن سعيد مع مقدمات ابن رشد بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٨ هـ .
- ٢١٣- المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية د . عمر سليمان الأشقر دار النفائس ، الأردن الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

- ٢١٤- المراسيل لأبي داود سليمان بن الأشعث (٢٧٥هـ) دار القلم بيروت ، تحقيق الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان وأيضا : بتحقيق الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة .
- ٢١٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان اليافعي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت .
- ٢١٦- مسند الحميدي (أبي بكر عبد الله بن الزبير) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، مكتبة المثنى القاهرة .
- ٢١٧- مسند البزار (البحر الزخار) تحقيق ، محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- ٢١٨- المستدرك للحاكم ، دار الفكر بيروت بلا تاريخ وأيضا : دار الكتب العلمية .
- ٢١٩- المسند الإمام أحمد المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ .
- ٢٢٠- مسند الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .
- ٢٢١- المستصفي من علم الأصول الغزالي الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية مصر ١٣٢٢هـ .
- ٢٢٢- مسند الطيالسي (سليمان بن داود) نسخة مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف بالهند ١٣٢١هـ .
- ٢٢٣- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان تحقيق : مرزوق علي إبراهيم مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٨هـ .
- ٢٢٤- مشكل الآثار للطحاوي دار الكتب العلمية ضبطه : محمد عبد السلام شاهين الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- ٢٢٥- المصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي المجلس العلمي الهند دون تاريخ .
- ٢٢٦- المصنف لابن أبي شيبة (عبد الله بن محمد) (٢٣٥هـ) ضبطه محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٦هـ الطبعة الأولى .
- ٢٢٧- مطمح الأنفس ومسرح التأنس للفتح بن خاقان قطعة منه في المورد المجلد ١٠ العدد

٤٣٠ تحقيق : هدى شوكة بهنام .

٢٢٨- المعجم الصغير للطبراني ، دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ .

٢٢٩- المعجم الكبير للطبراني [أبي القاسم سليمان بن أحمد] تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية القاهرة ، بلا تاريخ .

٢٣٠- معجم البلدان شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ) تحقيق : فريد عبد العزيز الخيري دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٢٣١- معجم الأدباء لياقوت الحموي دار الفكر بيروت دون تاريخ .

٢٣٢- معجم فقه ابن حزم الظاهري دار الفكر بيروت ، دون تاريخ .

٢٣٣- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، عبد الواحد المراكشي ، تحقيق : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، دار الكتاب البيضاء ، الطبعة السابعة ١٩٧٨ م وأيضاً دار الفرجاني ١٩٩٤ م .

٢٣٤- معرفة السنن والآثار للبيهقي د عبد المعطي أمين قلعجي القاهرة الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٢٣٥- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي تحقيق : د أكرم ضياء العمري مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧٥ م .

٢٣٦- المعارف لابن قتيبة تحقيق : د ثروت عكاشة ذخائر العرب ، الطبعة الرابعة دار المعارف بلا تاريخ .

٢٣٧- معالم السنن شرح سنن أبي داود للخطابي [حمد بن محمد] تعليق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١ هـ الطبعة الأولى .

٢٣٨- المغني موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة ٦٢٠هـ تحقيق : طه محمد الزيني مكتبة القاهرة ١٣٨٨ هـ وأيضاً : دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٢٣٩- المغرب في حلي المغرب صَنَّفَهُ بِالْمُؤَاوَزَةِ سَنَةً مِنْ أَدْبَاءِ الْأَنْدَلُسِ ؛ آخِرُهُمْ عَلِيٌّ بْنُ مُوسَى الْقَزْنَاطِي (ت ٦٨٥هـ) تعليق : خليل منصور دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

وأيضاً تحقيق د شوقي ضيف .

٢٤٠- مفتاح كنوز السنة دار إحياء التراث العربي ١٤٠٣ هـ .

٢٤١- المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى للغزالي شركة الطباعة الفنية مصر .

٢٤٢- المقتنى في سرد الكنى للإمام الذهبي طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٨ هـ .

٢٤٣- المقدمة لابن خلدون طبع مصر المطبعة البهية ١٣٤٨ هـ ، وأيضاً الطبعة المحققة .

٢٤٤- مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الفكر ١٣٩٩ هـ .

٢٤٥- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري تحقيق محمد مٌخني الدين عبد الحميد النهضة الإسلامية الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ .

٢٤٦- الملل والنحل للشهرستاني [أحمد بن عبد الكريم] مطبوع بهامش الفصل تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل ١٣٤٧ هـ . دار الفكر .

٢٤٧- ملخص إبطال القياس والرأي والإستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم تحقيق : سعيد الأفغاني درا الفكر بيروت الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

٢٤٨- مناقب أبي حنيفة للموفق المكي طبعة الهند .

٢٤٩- مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي د عبد المجيد تركي ترجمة : د . عبد الصبور شاهين ، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٢٥٠- منهاج الوصول في علم الأصول البيضاوي محمد علي صبيح مصر .

٢٥١- المنحول من تعليقات الأصول الغزالي تحقيق : د محمد حسن هيتو دار الفكر دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

٢٥٢- المورد الأحلى في اختصار المحلى تحقيق : محمد إبراهيم الكناني مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٤ الجزء الأول ١٩٥٨م رقم ٢١ و ٢٥ .

٢٥٣- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان الهيثمي دار الكتب العلمية دون تاريخ .

٢٥٤. موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي تحقيق : سعيد محمد اللحام دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ وأيضاً رواية محمد بن الحسن الشيباني . تعليق عبدالوهاب عبد اللطيف المكتبة العلمية بيروت دون تاريخ .
٢٥٥. الميزان للشعراني الطبعة الرابعة السعيدية مصر ١٣٥١هـ .
٢٥٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ بتحقيق : علي محمد البجاوي .
٢٥٧. النبذ [النبذة الكافية في أصول الدين] دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
٢٥٨. نزهة الأئلاء في طبقات الأدباء لابن الأنباري تحقيق : د . إبراهيم السامرائي المعارف ١٩٥٩م .
٢٥٩. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي دار الحديث القاهرة دون تاريخ .
٢٦٠. نظرات لاهثة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري مطابع الشهري الرياض ١٣٩٦هـ .
٢٦١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب لأحمد ابن محمد المقرئ تحقيق : د إحسان عباس دار صادر بيروت ١٩٦٨م وأيضاً دار الفكر الطبعة ١٤٠٦/١هـ .
٢٦٢. نقط العروس ابن حزم [ضمن رسائل ابن حزم] تحقيق : د إحسان عباس المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة ١٩٨٧/٢م .
٢٦٣. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . تحقيق : أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة .
٢٦٤. نوادر الإمام ابن حزم جمع : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
٢٦٥. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار الشوكاني ١٩٧٣م دار الفكر دار الجيل بيروت

- ٢٦٦- الهداية شرح بداية المبتدي [لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني] (٥٩٣هـ) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- ٢٦٧- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان شمس الدين ابن خلكان تحقيق : د إحسان عباس دار صادر بيروت ١٩٧٧م .
- ٢٦٨- الوافي بالوفيات للصالح الصفدي نشر ألمانيا ١٩٦٢م .
- ٢٦٩- اليهود في الأندلس د محمد بحر عبد المجيد المكتبة الثقافية .

٢ - المجلات :

- ٢٧٠- مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الرابع الجزء الأول ماي ١٩٥٨م .
- ٢٧١- مجلة الثقافة المغربية العدد الأول ١٩٦٠م .
- ٢٧٢- مجلة الفيصل السنة الثالثة العدد ٢٦ .
- ٢٧٣- مجلة العرب السنة الثامنة ١٣٩٨هـ .
- ٢٧٤- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد ١٥ السنة الرابعة ١٤١٣هـ .
- ٢٧٥- مجلة المناهل عدد خاص عن ابن حيان رقم ٢٩ جمادى الثانية ١٤٠٤هـ وزارة الثقافة المغربية .
- ٢٧٦- مجلة العربي عدد ٦٨ يوليو ١٩٦٤م .
- ٢٧٧- مجلة الدراسات الإسلامية تصدر عن الجامعة الإسلامية العالمية مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد باكستان العددان الأول والثاني المجلد ٢٦ ، ١٤١٢هـ [عدد خاص عن الإسلام في الأندلس] .
- ٢٧٨- مجلة البحوث الإسلامية تصدر عن الرئاسة العامة للدعوة والإرشاد السعودية العدد ١٧ ١٤٠٦هـ - ١٤٠٧هـ .

فَهْـنُـنْ مَوْضُوعَا
الْجَنَّةِ الثَّالِثُ

- * بقية الفصل العاشر : في تناقض الحنفيين في توبيههم بإيجاب اتباع
 صاحب أو أكثر من واحد من الصحابة عليهم السلام إذا لم يعرف في ذلك
 القول مخالف لهُ من الصحابة وتعظيمهم ذلك وتشنيعهم به ٩٠٣
- * الفصل الحادي عشر : في ذكر طرف يسير من خلاف الحنفيين
 لجمهور السلف وهم يشنعون ذلك إذا خالف أهواءهم وتقليدهم
 ويسمونه شذوذا ٩٥٩
- * تنبيه : فيه ذكر طرف يسير مما قاله الحنفيون لا يعرف أحد من
 أهل الإسلام قاله قبلهم فمنه التزر التافه قالوه لنص ثابت وجمله
 سائر ذلك فإنما قَالُوهُ لروايات مكذوبة ، أو لمقاييس متناقضة ، أو
 لآراء فاسدة ثم ينكرون ذلك على مَنْ قَالَهُ اتباعاً للقرآن ولللسن
 الثابتة عن رسول الله ﷺ ؛ ويسمونه خلافاً للإجماع ١٠١٩
- * تنبيه : فيه ذكر مسائل لهم خالفوا فيها الإجماع المتيقن المقطوع به
 حقا لا المدعى بالكذب المفترى على جميع أهل الإسلام أو بالظن
 الذي أخبر رسول الله أنه أكذب الحديث وحذر منه ونهى عنه . . ١٠٧٥
- * تنبيه : في ذكر طرف من تناقضهم في القياس الذي به يفتخرون
 وإليه ينتسبون وله يتركون القرآن وسنن رسول الله ﷺ وإجماع
 المسلمين إما بتركهم في المسألة التي قاسوا فيها قياسا مثل الذي

قاسوه وإمّا بتركهم فيها قياساً أقوى وأظهر من القياس الذي قاسوه
 وإمّا بتركهم القياس في مسألة أخرى مثل المسألة التي قاسوا فيها
 سواءً بسواء وطرفٌ ممّا خالفوا فيه الأصول التي يرون خلافها

- بزعهم حراماً في الدين ١٠٩٨
- الفهارس العامة للكتاب ١٢٠٥
- ١ - فهرس الآيات القرآنية ١٢٠٧
- ٢ - فهرس الأحاديث المرفوعة ١٢١٢
- ٣ - فهرس المراسيل ١٢٢٧
- ٤ - فهرس آثار الصحابة ١٢٣٠
- ٥ - فهرس الآثار عن التابعين فَمَنْ دونهم ١٢٤٩
- ٦ - فهرس المسائل الفقهية على الكتب ١٢٥٣
- ٧ - فهرس الأمثال المرسلة ١٢٨٧
- ٨ - فهرس الأعلام ١٢٨٨
- ٩ - فهرس الكتب الواردة في الكتاب ١٣١٥
- ١٠ - فهرس الأيام والغزوات ١٣١٦
- ١١ - فهرس المواضع والبلدان ١٣١٧
- ١٢ - فهرس الفرق والمذاهب والطوائف ١٣١٨
- ١٣ - فهرس ما تكلم ابن حزم عليه من حديث وأثر ١٣١٩

- ١٣٢٣ ١٤ - فهرس آراء ابن حزم في مسائل أصولية
- ١٣٢٤ ١٥ - فهرس الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم
- ١٣٢٥ ١٦ - فهرس الفوائد اللغوية عن ابن حزم
- ١٣٢٦ ١٧ - فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق
- ١٣٤٧ ١٨ - فهرس موضوعات الجزء الثالث

* * * *

